التقرير السنوي
2021

بنك القاهرة
Banque du Caire

التقرير السنوي

A LEAP FORWARD

جـــدول المحتـويات

التقـــريـــر الســـنـــوي

بنك القاهرة في سطور

- نبـذة عـامـــة 05
- المؤشـــرات المالية الرئيســيـــة لعـام 2021 07
- من نحن 10
- مـا الـــذي نقـــوم بـــه 11
- الجوائـــز التقديـريـــة 13

التوجه الاستراتيجي

- كلمة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي 17
- الإستراتيجية العامة 21

النتائج و المؤشرات المالية لأداء الأعمال لعام 2021

- الخدمـــات المصرفية للشـركات والمؤسـسات 29
- خدمات التجزئة المصرفية 51
- الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة 67
- الخزانة وأسواق المال 71
- إتصالات المؤسسة والتنمية المستدامة 75
- المشـروعات والتطوير وإعادة الهيكلـــة 81
- تكنولوجيا المعلومات 87
- مجموعة الشئون المالية 91

الصيرفة المسؤولة

- الحـــوكمـــة البيئية والاجتماعية 97
- الخدمات المصرفية الرقمية 101
- التمويل متناهي الصغر 111
- الشمول المالي 117
- الموارد البشرية 121
- الاستدامة وتعظيم القيمة المشتركة 125

الحوكمة

- مجلس الإدارة 131
- الإدارة التنفيذية 147

الالتـــزام المصـــرفي والمراجعـــة الداخليـــة

- مجموعة المراجعة الداخلية 155
- الالتزام المصرفي 159

الشئـــون القانونيـــة

- الشئـــون القانونيـــة 163

إدارة المخاطر

- إدارة المخاطر 167

الشركات التابعة

- بنك القاهرة - أوغندا 181
- شركـة كـايرو للتأجـير التمويلـي 185

القوائم المالية

- تقرير المراجع الخارجي 192
- القوائم المالية 194
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية 200

المصطلحات والاختصارات

269

01

بنك القاهرة
في سطور

1.1 نبـذة عـامـــة
1.2 المؤشـــرات المالية الرئيسيـــة لعـام 2021
1.3 من نحن
1.4 ما الذي نقوم به
1.5 الجوائـــز التقديـريـة

01

نبذة عامـــة

يعد بنك القاهرة واحدًا من أعرق وأكبر البنوك المصرية, حيث يوفر لعملائه من الافراد و الشركات الصغيرة و المتوسطه و متناهية الصغر مجموعة شاملة من الحلول المصرفية لتحقيق أهدافهم المالية بالتزامن مع تقديم أفضل الحلول الرقمية الرائدة في مصر.

رؤيتنا

نهدف إلى تلبية الاحتياجات المتطورة لعملائنا, من أجل كسب ثقتهم, وغاياتنا أن نضع أنفسنا في طليعة المشهد المصرفي على المستوى الوطني.

رسالتنا

أن نكون الشريك المفضل والمستشار المالي لعملائنا من خلال توفير قدرات مصرفية عالمية المستوى وتقديم منتجات وخدمات عالية الجودة بأعلى كفاءة. نحن نبني قيمة لمساهمينا من خلال قوة رضا عملائنا, والجودة والالتزام, ومن خلال تحقيق نتائج تشغيلية متنامية باستمرار.

يعد بنك القاهرة واحدًا من أقدم وأكبر البنوك المصرية, حيث يوفر لعملائه من الافراد و الشركات الصغيرة و المتوسطه و متناهية الصغر
باقة متنوعة من الحلول المصرفية لتحقيق أهدافهم المالية بالتزامن مع تقديم أفضل الحلول الرقمية الرائدة في مصر.

حقائق أساسية

الأداء المـــالـــي:

إجمالي الأصول: **255.4** مليار جنيه مصري (2020: 205.3 مليار جنيه مصري)	الأرباح التشغيلية **12.8** مليار جنيه مصري
الأرباح بعد الضريبة: **3.6** مليار جنيه مصري (2020: 3.2 مليار جنيه مصري)	إجمالي نسبة كفاية رأس المال: **15.20%**
زيادة في إجمالي الودائع على أساس سنوي **22%**	الحساب الجاري وحساب التوفير / إجمالي الودائع **31.53%**
إجمالي محفظة الأفراد كنسبة من إجمالي المحفظة **40.11%**	
نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول: (2020: 13.5%) **12.2%**	نمو قروض الأفراد على أساس سنوي **10%**

الأداء غير المالي:

التنوع بين الجنسين: **19%**	عدد الموظفين: **8,794**
أجهزة الصراف الآلي **1452**	الفروع **246**
محفظة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة **21%**	

02

أبرز المؤشرات المالية
الرئيســـة لعـــام 2021

عززت استراتيجية بنك القاهرة القوية من ريادته في القطاع المصرفي المصري، وهو ما انعكس على تحقيق نتائج قوية، على الرغم من التباطؤ العالمي جراء تداعيات جائحة كوفيد-19. فيما يلي أبرز المؤشرات المالية لعام 2021:

الدخل

شهد بنك القاهرة في عام 2021، ارتفاع في صافي الأرباح بنسبة 15% على أساس سنوي، ليسجل 3.6 مليار جنيه. لقد كان هذا الارتفاع الكبير في صافي الأرباح مدفوعًا بشكل أساسي بجهود تعزيز المحفظة، حيث نمت محفظة القروض بنحو 18% على أساس سنوي لتصل إلى 109.7 مليار جنيه. هذا وقد ارتفع إجمالي الدخل بنسبة 8% مقارنة بعام 2020 ليسجل 12.8 مليار جنيه. فيما بلغت الأرباح قبل خصم الضرائب 5.8 مليار جنيه، بنسبة ارتفاع قدرها 20% على أساس سنوي.

المصروفات

بلغت المصروفات العمومية والإدارية بنهاية عام 2021، نحو 5.6 مليار جنيه، وذلك بزيادة قدرها 17% على أساس سنوي نتيجة الزيادة في تكاليف الموظفين ومصروفات التبرعات. ونتج عن هذه الزيادة، ارتفاع طفيف في نسبة التكلفة إلى الدخل لتسجل 43.76% في عام 2021، مقارنة بنسبة بلغت 40.44% في عام 2020.

بلغت المصروفات الضريبية لبنك القاهرة نحو 2.2 مليار جنيه. ويرتبط ذلك بشكل أساسي بالتغييرات التشريعية التي حدثت في عام 2019، والتي نتج عنها زيادة سنوية في المصروفات الضريبية بنسبة 28%، مما انعكس بدوره على الوضع المالي للبنك خلال عامي 2020 و 2021. ومن ثم، ارتفع معدل الضريبة الفعلي من 25.36% في عام 2019 ، إلى نحو 34.93% في عام 2020، ثم إلى 37.46% في عام 2021.

الأصول

بلغ إجمالي أصول بنك القاهرة 255 مليار جنيه بنهاية عام 2021، بزيادة قدرها 24% على أساس سنوي. ويعزى النمو في إجمالي الأصول بشكل أساسي، إلى زيادة القروض المقدمة للعملاء والبنوك (بعد خصم المخصصات) بنسبة 18% على أساس سنوي، والتي سجلت 101.8 مليار جنيه في عام 2021. كما واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات التابعة لبنك القاهرة قيادة نمو القروض في البنك، حيث بلغت قيمة المحفظة 54 مليار جنيه، بمعدل نمو بلغ 24% على أساس سنوي.

هذا وقد حققت مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة التابعة للبنك نموًا بلغ 29% على أساس سنوي لتسجل 11.7 مليار جنيه، وهو ما انعكس على تعزيز مكانة البنك في مجال عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتوسعت محفظة التجزئة في البنك بنسبة 10% على أساس سنوي لتسجل 44 مليار جنيه في نهاية عام 2021.

وعلاوة على ذلك، استكمل البنك مسيرة إنجازاته التي حققها في العام السابق، حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 55.34%، وذلك بفضل جهود بنك القاهرة الناجحة في توسيع محفظته الاستثمارية خلال عام 2021. وعلى الرغم من الآثار غير المسبوقة لجائحة كوفيد-19، تمكن البنك من الحفاظ على نسبة مستقرة من القروض المتعثرة بلغت 4.29% و بنسبة تغطية تصل إلى 168% في عام 2021.

التقـــريـــر الســـنـــوي2021

ساهمت استراتيجية بنك القاهرة القوية في ترسيخ مكانته كرائد في القطاع المصرفي المصري وتحقيق نتائج مثمرة، وذلك على الرغم من جائحة كوفيد-19.

A LEAP FORWARD

03

من نـــحـــن

تأسس بنك القاهرة في عام 1952, وهو واحد من أقدم وأكبر البنوك المصرية, حيث يوفر لعملائه مجموعة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم. وحصل البنك على العديد من الجوائز على مدى ستة عقود منذ بدأ أعماله نتيجة لجهوده في القطاع المصرفي.

لقد نجح بنك القاهرة في التحول إلى مؤسسة مالية رائدة من خلال محفظته المتنوعة, بما في ذلك المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في السوق المصري. ويحقق البنك ذلك من خلال فريق العمل المتميز لديه, وشبكته المتنامية باستمرار من الفروع وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية.

وقد لعب البنك دورًا أساسيًا في النمو الاقتصادي للبلاد منذ تأسيسه, وذلك من خلال تقديم التمويل للشركات عبر القطاعات الرئيسية للاقتصاد. ومع نمو البنك وتطوره لتلبية احتياجات السوق الديناميكية, قام بتوفيق خدماته لتوائم متطلبات العصر الرقمي, لذا قام البنك بإنشاء أحد الأطر المصرفية الرقمية الرائدة في مصر لكل العملاء من الأفراد والشركات.

وبالإضافة إلى منتجاته وخدماته الرائدة, أطلق البنك في عام 2018 مشروعًا لتأجير الشركات تحت اسم شركة كايرو للتأجير التمويلي والذي نجح ان يصبح رائدًا في قطاع التأجير التمويلي في مصر. كما يوفر بنك القاهرة إمكانية الوصول إلى الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا) من خلال بنك القاهرة أوغندا. بالإضافة إلى ذلك, يدير البنك مكتبًا تمثيليًا في دولة الإمارات العربية المتحدة لضمان حصول العملاء في المنطقة على نفس جودة الخدمات المصرفية التي يحصلون عليها في مصر.

وبفضل شبكة مكونة من 246 فرعًا و 1452 ماكينة صراف آلي منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية, يخدم بنك القاهرة قاعدة عملاء ضخمة ومتنوعة تضم أكثر من 3 ملايين عميل. ويشمل ذلك الشركات الكبرى والمؤسسات البارزة والعملاء من أصحاب الثروات العالية والعملاء من الأفراد, بما في ذلك مليون عميل مشتركون في الخدمات الرقمية. كما يحرص البنك على مواصلة ريادته كمؤسسة مصرفية مفضلة للعملاء, من خلال التوسع في مجموعة الخدمات المصرفية الرقمية, وتحديث البنية التحتية والأنظمة التشغيلية للبنك, وتطوير منظومة الحوكمة وفقًا لأفضل المعايير الدولية في الحلول المصرفية وخدمات الأوراق المالية.

الخصوم

سجل إجمالي الخصوم لبنك القاهرة ارتفاعًا بنسبة 26% على أساس سنوي ليصل إلى 236 مليار جنيه في نهاية عام 2021. وجاءت هذه الزيادة كنتيجة لارتفاع ودائع العملاء بنسبة 22% على أساس سنوي لتصل إلى 198.3 مليار جنيه بالإضافة إلى زيادة الودائع من المؤسسات المالية الأخرى في عام 2021.

كما شهدت الحسابات الجارية وحسابات التوفير منخفضة التكلفة ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 8% على أساس سنوي لتصل إلى 62.5 مليار جنيه, في حين ارتفعت شهادات الإيداع بنسبة 13% على أساس سنوي لتصل إلى 73.9 مليار جنيه في نهاية عام 2021.وارتفعت قيم الودائع لأجل بنسبة 59% على أساس سنوي لتصل إلى 59.6 مليار جنيه في عام 2021. كما بلغت المبالغ المستحقة للبنوك 17.6 مليار جنيه في نهاية عام 2021.

وارتفعت حقوق المساهمين في بنك القاهرة بنحو 1.8 مليار جنيه لتسجل 19.4 مليار جنيه, بزيادة قدرها 10% على أساس سنوي في عام 2021. ويرجع ذلك إلى الأرباح المحققة في عام 2021 بمقدار 3.6 مليار جنيه وذلك بعد توزيعات الأرباح لعام 2020.

كما أسفرت الجهود المشتركة مع مساهمي البنك الرئيسيين عن تحسن كفاءة وفاعلية إدارة هيكل رأس المال وتعزيز قيمة قاعدة رأس المال بمقدار 2.6 مليار جنيه, مما انعكس بشكل إيجابي على المؤشرات الرقابية الرئيسية, ومنها نسبة اتفاق بازل لتصل نسبة كفاية رأس المال إلى 15.20%. وفي الوقت نفسه, حقق البنك عائدًا على متوسط حقوق المساهمين بنسبة 20% في نهاية عام 2021.

04

مـا الـــذي نقـــوم بـــه

الخدمـات المصرفية للشركـات والمـــؤسســات

تعد المجموعة المصرفية للشركات والمؤسسات التابعة لبنك القاهرة بمثابة المرتكز الرئيسي في استراتيجية البنك للنمو. حيث تقدم العديد من المنتجات والخدمات التي تتنوع بين منتجات تمويل رأس المال العامل على المدى القصير والمتوسط, و حلول مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات التمويل الأكثر تعقيدًا على المدى القصير والطويل, والمتاحة بالعملات المحلية والأجنبية على حد السواء. لدى البنك قائمة متنوعة من العملاء تضم عددًا من أبرز كيانات السوق في القطاعين العام والخاص. وتركز أعمال المؤسسات المالية للمجموعة, التي تعمل من مكاتب البنك في مصر بالإضافة إلى مكتب تمثيلي في دولة الإمارات العربية المتحدة, على وضع عروض أعمال البنك في مصاف أكثر من 700 مؤسسة مالية عالمية.

كما يقدم البنك العديد من حلول المعاملات المصرفية العالمية بما في ذلك إدارة النقد وخدمات السيولة, وحفظ التمويل التجاري التقليدي والمنظم وأعمال المقاصة, وخدمات الوكالات, وخدمات الثقة, فضلًا عن العمل كجهة إيداع. كما أن لدي البنك فريقًا مستقلًا للديون وإعادة هيكلة التمويلات لتوفير منتجات تمويل متكاملة طويلة الأجل لعملائها من الشركات. وتشمل الخدمات التي يقدمها الفريق ترتيب الاكتتاب في الديون, وتوفير حلول إعادة هيكلة التمويل, وترتيب القروض المشتركة, وتقديم خدمات الوكالة والخدمات الاستشارية المالية.

الخدمات المصرفية للأفراد والتمويل متناهي الصغر

يعد قسم الخدمات المصرفية للأفراد في بنك القاهرة ذراعا رئيسيا في المنتجات والخدمات الواسعة المقدمة. تحرص المجموعة على إنشاء وتطوير وتوفير مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات الاستهلاكية المبتكرة , والتي تم تصميمها وفقا لكل شريحة من العملاء بناء على احتياجاتهم. وهي تغطي منتجات الإقراض التي تشمل القروض الشخصية والمعاشات التقاعدية والحكومية والسيارات والرهن العقاري. بالإضافة إلى ذلك , فإن مجموعة التجزئة مسؤولة عن توفير أسعار تنافسية على ودائع العملاء من خلال البرامج المتخصصة والتي تشمل حسابات الادخار والحساب الجاري بأسعار فائدة ومزايا مختلفة , والودائع لأجل وشهادات الإيداع للاستثمار على المدى القصير والطويل , بالإضافة إلى مزايا برامج المرتبات وبرامج الضمان المصرفي.

بالإضافة إلى ذلك , قسم البطاقات المسؤول عن جميع بطاقات الائتمان والخصم والبطاقات مسبقة الدفع والذي يقوم بإنشاء وتطوير عروض قيمة متميزة تساهم في نمو المحفظة الائتمانية. كما يندرج فريق المبيعات المباشرة وفريق المبيعات عبر الهاتف تحت مظلة مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد لقيادة محفظة الإقراض الخاصة بنا والعمل على زيادة نسبة الاستحواذ ومعدلات النمو. في حين أن فريق إدارة حسابات "ثروة" مسؤول عن تطوير منتجات وخدمات "ثروة" للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية, وإدارة

علاقاتهم ومحفظتهم من خلال 2 من فرق الخدمات المصرفية الخاصة ومديري علاقات محددين موجودين في صالات ثروة المنتشرة عبر فروعنا.
هذا وتعد مجموعة البيع بالتجزئة بمثابة المزود الرئيسي للحلول الرقمية وخدمات القنوات الإلكترونية المقدمة للمستهلك, حيث تدير شبكة أجهزة الصراف الآلي المنتشرة على نطاق واسع بما في ذلك عملياتها لدعم انتشار إمكانية الوصول إلى بنك القاهرة من خلال العديد من القنوات المختلفة. وبجانب كل ذلك, فمجموعة البيع بالتجزئة تدير قناة مهمة أخرى وهي مركز الاتصال الذي يعتبر أحد قنوات خدمة العملاء الرئيسية لدي البنك والمتوفر على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

ومن جانبه يدير قسم الشمول المالي تنشيط منتجات وخدمات التجزئة بشكل ملموس, من خلال تقديم عروض خاصة ومحو الأمية المالية للعملاء غير المستفيدين من تلك الخدمات حتى الآن, وذلك لضمان دمج جميع شرائح المجتمع في النظام المالي الرسمي, بالإضافة إلى التعاون مع فريق التطوير من أجل إنشاء منتجات مخصصة يمكن أن تخدم جميع فئات العملاء.
يعتبر التمويل متناهي الصغر قطاعًا مهمًا يمول المشروعات متناهية الصغر في مجال الخدمات التجارية والصناعية لمختلف الشرائح لتسهيل استمرارية النشاط و توفير متطلبات الإنتاج المنتشرة جغرافيًا في جميع أنحاء لجمهورية. يضمن قسم التمويل متناهي الصغر لدي بنك القاهرة سهولة وسرعة إنهاء إجراءات المنتجات, وتنويع المنتجات المتاحة, وضمان القدرة المالية العالية, وتوفير السيولة اللازمة لعمليات التمويل.

الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة

"تقدم المجموعة المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة مجموعة شاملة من المنتجات تلبي جميع احتياجات العملاء, بما في ذلك متطلبات رأس المال العامل, والنفقات الرأسمالية, ومنتجات وخدمات التمويل التجاري, بالإضافة إلى حلول إدارة النقد. واحدة من مزايانا التنافسية هي شبكتنا اللامركزية التي تم الوصول إليها , والتي يعززها تواجدنا في 25 محافظة من خلال 38 مركزا تجاريا , حيث يخدم مديرو العلاقات المتفانون وذوو المهارات العالية العملاء أينما كانوا في القاهرة الكبرى والإسكندرية, وصعيد مصر, والدلتا والقناة. وتماشيا مع أجندة الشمول الوطنية في مصر, ركز قسمنا على تقديم الخدمات غير المالية, والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من قيم البنك.

لدينا مراكز خدمات تطوير الأعمال المتخصصة في جميع أنحاء صعيد مصر والمنوفية والبحيرة , حيث نقدم خدمات استشارية وخدمات غير مالية لدعم الشركات الناشئة بالإضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الراسخة في إدارة وتنمية أعمالها بالطريقة المثلى.
ونحن كمجموعة, نعتمد منهجيات سريعة من خلال تنفيذ المعاملات بشكل متسلسل للوصول الى أقصر فترة ممكنة لتقديم الخدمات المتعلقة بعملية صرف القروض, مما يتطلب الحد الأدنى من المستندات المطلوبة في محاولة لتقديم رحلة استثنائية ومصممة خصيصا للعملاء, إلى جانب الحفاظ على مستوى عال من الكفاءة التشغيلية".

الخـــزانـــة وأســواق رأس المـــال

تتولى إدارة "الخزانة وأسواق رأس المال" (TCM) التابعة لبنك القاهرة العديد من الأنشطة الاستثمارية في أسواق الدخل الثابت والصرف الأجنبي. يدير فريق TCM فائض السيولة لدى البنك بعملات مختلفة بهدف رئيسي يتمثل في تعظيم صافي إيرادات الفوائد وتوليد مكاسب رأسمالية لتعزيز ربحية البنك. على جانب الصرف الأجنبي, تتوقع TCM بيئات أسعار الصرف السائدة والمتوقعة من أجل التحوط بكفاءة من الميزانية العمومية ومساعدة العملاء في احتياجات التحوط الخاصة بهم. من خلال نهج يركز على العملاء , يلبي فريق TCM الاحتياجات الاستثمارية والاحتياجات من العملات الاجنبية لقاعدة واسعة من العملاء مع التركيز بشكل أساسي على التوقيت المناسب. يتولى فريق إدارة الأصول والخصوم مسؤولية تسعير أصول وخصوم البنك بما يتماشى مع ممارسات السوق العالمية, ومن خلال آلية التسعير التنافسية, فإن الهدف الرئيسي للآلية هو زيادة الحصة السوقية لبنك القاهرة وتعزيز الأداء العام.

10 جوائز في 2021

تم تأكيد الدور الريادي لبنك القاهرة من خلال الفوز بـ 10 جوائز على مدار عام 2021.

05

الجـوائـــزالتقـــديريـــة

مجلة The European العالمية

- أفضل بنك في إدارة الخزانة - مصر 2021
- أفضل بنك في معاملات الصرف الأجنبي - مصر 2021
- أفضل بنك في أدوات الدخل الثابت - مصر 2021
- أفضل بنك في إدارة السيولة - مصر 2021

مجلة International Business

- البنك الأكثر استدامة مصر 2021

مجلة International Finance

- الأفضل في المعاملات المصرفية الدولية - مصر 2021
- الأفضل في معاملات الصرف الأجنبي - مصر 2021
- أفضل أمين حفظ محلي

مجلة Global Economics

- أفضل بنك في مجال معاملات الصرف الأجنبي - مصر 2021
- أفضل بنك في مجال المسئولية المجتمعية - مصر 2021

مجلة International Banker

- البنك الأكثر ابتكاراً في الخدمات المصرفية - مصر 2021

مؤسسة Global Trade Review (GTR)

- افضل بنك مقدم لخدمة عمليات تمويل التجارة في مصر

EMEA Finance

- أفضل صفقة بالعملة المحلية من EMEA Finance
- أفضل صفقة تمويل هيكلي فى أفريقيا
- أفضل صفقة تمويل هيكلي فى شمال أفريقيا

02

التـــوجـــه الإستراتيجي

2.1. كلمة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
2.2. الإستراتيجية

إن الأسس المالية المتينة والمكانة الرائدة لبنك القاهرة بالقطاع المصرفى تدفعنا دوماً على تقديم الأفضل للوفاء بإلتزامنا تجاه العملاء

01

كلمة رئيس مجلس الإدارة **والرئيس التنفيذي**

على الرغم من التحديات غير المسبوقة الناتجة عن تداعيات جائحة كوفيد- 19 إلا أن المرونة التتى تتمتع بها استراتيجية وسياسات العمل ببنك القاهرة مكنتنا أن نواصل تحقيق معدلات النمو المنشودة والتى تستند على أسس ومعايير عديدة ابرزها الكفاءة المالية والمكانة الرائدة التى يتمتع بها بنك القاهرة بالسوق المصرفى والتزام قيادات البنك وموظفيه على تقديم مستوى خدمة مميز لعملائنا الكرام.

يعكس النمو الاقتصادي لمصر خلال عام 2021، العمل الدؤوب والخطط الطموحة التي وضعتها المؤسسات المالية مثل مؤسستنا للحفاظ على مستوى من النمو يُمكّن البلاد من الصمود في مواجهة الأزمة التي طالت كافة الاقتصادات العالمية، لا سيما في ضوء تداعيات جائحة كوفيد-19. وبفضل الجهود المبذولة من كافة المعنيين، تمكنا من التغلب على العديد من التحديات التي فرضها علينا الوباء وتم وضع الخطط اللازمة لضمان سلامة الجميع والاستمرار السلس واليسير للعمليات دون المخاطرة بحياة الموظفين أو العملاء. وقد كان أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى استقرار السوق والنمو المستمر خلال هذه الأوقات الصعبة؛ هو الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، والتحرك السريع تجاه التحول إلى اقتصاد غير نقدي، بما يضمن تحقيق مستوى متطور من الشمول المالي.
علاوة على ذلك، أصدر البنك المركزي المصري في 18 مارس من هذا العام، منشور يوضح التوجه نحو آليات التمويل المستدام. وتأكيدًا كاملًا على أهداف البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية، أصبح بنك القاهرة رسميًا في 21 ديسمبر 2021 من الموقعين على مبادىء الصيرفة المسؤولة لمبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وتعد تلك الخطوة بمثابة علامة فارقة في تاريخ البنك، مما يتيح لنا النظر بشكل أعمق في نموذج أعمالنا و إيجاد طرق جديدة من أجل احداث تغيير ليس فقط داخليًا , ولكن أيضاً خارجياً من خلال عملاءنا بمختلف قطاعهم.
بالإضافة إلى ذلك، وباتباع تعليمات البنك المركزي المصري التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي من خلال توجيه 21% من إجمالي المحفظة إلى الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وهو ما نتج عنه تفويض البنك المركزي المصري لمدة 3 سنوات متتالية للبنك، لتوفير النمو المستدام.

رأس المال المالي

سمحت لنا منتجاتنا المستدامة وخدماتنا الرقمية مواصلة النمو و التقدم خلال عام 2021. حيث واصلت أعمالنا تطورها الإيجابي مع زيادة إجمالي الدخل بنسبة 8%. وقد انعكست استثماراتنا الأخيرة في الابتكار إلى تسارع في الكفاءة حيث تحسنت نسبة دخل التكلفة لدينا بشكل ملحوظ من 40.4% في عام 2020 إلى 43.8% في عام 2021.
لقد واصلنا الاستثمار في رحلة العملاء مع زيادة ربحيتنا بنسبة 20% والحفاظ على عائدنا على حقوق الملكية عند 20%. وبناء على هذا التقدم، نقوم بإجراء تغييرات في مؤسستنا لتحسين جودة وسرعة جهودنا في مجال الالتزام، وزيادة تركيز العملاء

لتعزيز انجزنا التجاري نحو تحسين مسار النمو. نحن في وضع جيد لمواصلة تقدمنا وتقديم قيمة مستدامة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة لدينا.

وعلى الرغم من البيئة الصعبة، حققت المجموعة المصرفية للشركات والمؤسسات عامًا آخر من النتائج الممتازة. وارتفع سجل أصول الشركات من حيث التسهيلات الممولة بمقدار 8.8 مليار جنيه مقارنة بعام 2020 ليصل إلى 50.194 مليار جنيه مصري بنمو سنوي بلغ نحو 21.4%. من ناحية أخرى، شهدت الأصول غير الممولة نموًا بأكثر من 8.74 مليار جنيه مصري، ما يعكس معدل نمو بنسبة 36% على أساس سنوي.

رأس المال التكنولوجي

يعد رأس المال المُصنّع عنصرًا هامًا للتنمية المستدامة للبنك من خلال اتجاهين رئيسيين. أولاً , يُمكّن الاستخدام الفعال لرأس المال المُصنّع البنك من أن يكون مرنًا ومستجيبًا بشكل فعال لاحتياجات السوق و المجتمع بالإضافة لكونه مبتكرًا ويعمل بشكل أسرع في إيصال منتجاته وخدماته إلى السوق. وثانيًا، يساعد رأس المال المُصنّع جنبًا مع جنب مع التكنولوجيا الحديثة في ترشيد استخدام الموارد والتركيز بشكل أكبر على الإبداع البشري، مما يدعم تعزيز الكفاءة والاستدامة.

ونظرًا لأن التقنيات المبتكرة تعمل على تغيير مشهد الصناعة المصرفية، فإننا نبني بنكًا ديناميكيًا وفعالًا ومرنًا ببنية تحتية رقمية مؤتمتة تعد بمثابة وحدة نمطية لتحقيق الكفاءة والنمو المستدام بما يمكنا من تقديم خدمات عالية الجودة

رأس المال الفكري

يغطي رأس المال الفكري القضايا المحورية المرتبطة بمستقبل البنك. وقد ظلت خطة بنك القاهرة لمدة 3 سنوات على المسار الصحيح على الرغم من تداعيات جائحة كوفيد-19. ومع وجود فرص مستقبلية لا حصر لها أمام البنك، فإننا نضمن أننا في وضع يسمح لنا بالاستفادة من كافة الفرص المتاحة. فعلى الرغم من كوننا منحنا الأولوية لدعم عملاءنا وموظفينا خلال الجائحة، إلا أننا أحرزنا تقدمًا كبيرًا في مواجهة الأولويات الاستراتيجية الثلاث، وهي إعادة تخصيص رأس المال من الأجزاء ذات الأداء الضعيف من الأعمال، وخفض التكاليف، بالإضافة إلى تبسيط المنظومة. وعلى وجه الخصوص، عمل مجلس الإدارة عن كثب مع فريق الإدارة التنفيذية في عام 2021 لتسريع التقدم والاستثمار في مجالات النمو الرئيسية، والتي تشمل توسعنا في أعمالنا وتقنيات التكنولوجيا الحديثة .

يرتبط استثمارنا في تجربة العملاء ارتباطًا مباشرًا بنمو العملاء وما ينتج عن ذلك من زيادة في قاعدة العملاء بمعدل غير مسبوق، كما يتضح من نمو قاعدة عملاء المجموعة المصرفية للشركات بنسبة 13%. وتشير تحليلاتنا إلى نمو متوازن في العملاء بين قطاعاتنا، حيث تم تصنيف 48% من العملاء المنضمين حديثًا على أنهم عملاء من الشركات الكبيرة و 52% كعملاء ذوي رأس مال متوسط. ويعكس ذلك استراتيجية البنك الهادفة إلى دفع عجلة التوسع في قطاع الشركات المتوسطة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية لتعزيز الشمول المالي ودعم نمو الكيانات الصغيرة.

لعملاءنا وعوائد قوية لمستثمرينا.

لقد شهدنا تغييرًا كبيرًا في الأسواق المالية جراء تداعيات جائحة كوفيد-19، وقامت البنوك المركزية في العديد من البلدان بخفض معدلات الفائدة إلى مستويات قياسية دنيا، مما حفز التحول من الخدمات المصرفية المادية التقليدية إلى الخدمات المصرفية الرقمية. ومن هذا المنطلق، قمنا بتعديل وتعزيز عناصر استراتيجيتنا للمضي قدمًا وفقًا لظروف السوق الجديدة. إن استراتيجية النمو لدينا واستثماراتنا في بناء القدرات هي تطور طبيعي لخططنا. فقد عززت بصمتنا الرقمية والمادية المتنامية من تسريعنا لخطط الاستثمار التكنولوجي لتقديم خدمة عملاء أفضل وزيادة الإنتاجية ولتنشيط نمو أعمالنا.

وفي هذا التقرير، نكشف النقاب عن نتائج مشاورات مكثفة مع موظفينا وعملاءنا حول أعمالنا وقيمنا. إن الوضوح بشأن من نحن، وما نمثله، وكيف يرتبط ذلك باستراتيجيتنا هو جزء مهم من كيفية مواءمة وتنشيط المؤسسة لخلق قيمة طويلة الأجل لمستثمرينا وعملاءنا وموظفينا وموردينا والمجتمعات التي نخدمها. ويؤيد مجلس الإدارة تأييدًا تامًا نتائج هذا العمل.

لقد قدم موظفونا مستوى استثنائي من الدعم لعملاءنا في ظروف صعبة للغاية، في حين أن ميزانيتنا العمومية القوية وسيولتنا أعطت الطمأنينة لأولئك الذين يعتمدون علينا. وقد حققنا ذلك مع تقديم أداء مالي متين، ووضع أسس راسخة لنمونا المستقبلي. إن مجلس الإدارة فخور بكل ما حققه موظفونا وممتن لولاء عملاءنا خلال وقت مضطرب للغاية تسود فيه حالة من عدم اليقين.

رأس المال البشري

رأس المال البشري لدينا هو القوة الدافعة لازدهارنا خلال عام تحولي، فقد ظل موظفونا بما لديهم من مهارات وخبرات إلى جانب القيم المتأصلة في ثقافتنا دون عوائق متغلبين على تحديات تلك الفترة. ولمواصلة طريقنا وتعزيز النمو والإنتاجية وخلق القيمة، نستثمر بكثافة في تعلم الموظفين وتطويرهم، وهو ما تجسد في عام 2021 مع زيادة ساعات التدريب بنسبة 52% ونمو ميزانية التعلم ستة أضعاف في السنوات الثلاث الماضية.

تعد إدارة رأس المال البشري عنصرًا أساسيًا في استراتيجيتنا للموارد البشرية، حيث نوفر لموظفينا موارد ملموسة وغير ملموسة ذات قيمة. تتكيف استراتيجيتنا المتكاملة مع السوق من خلال رقمنة العمليات، والمساهمة بسرعة في تطوير الموظفين ومشاركتهم.

رأس المال الاجتماعي وشبكة العلاقات

يشمل رأس المال الاجتماعي وشبكة العلاقات، كافة العلاقات داخل المؤسسة، وكذلك العلاقات بين المؤسسة وأصحاب المصلحة الخارجيين. ويعد التواصل والمشاركة المستمرة لأصحاب المصلحة لدينا جزءًا أساسيًا من التزامنا بالشفافية والحوكمة. نحن نتعاون بنشاط لمواءمة أهدافنا وتطوير علاقاتنا مع عملاءنا ومساهمينا، وموردينا، وموظفينا، ومجتمعاتنا. في عام 2021 , تحملت مجتمعاتنا العواقب الوخيمة للبيئة المتغيرة واستجبنا بقوة من خلال تطوير حلول لاحتياجاتهم. لقد قدمنا الدعم الاقتصادي والطبي والغذائي والوعي اللازم لدعم الصحة والمدن المستدامة والتعليم الجيد والتمكين الاقتصادي. مع استثمار أكثر من 390 مليون جنيه في مجتمعنا، فإننا نمضي قدمًا في مهمتنا لبناء علاقة مزدهرة بين بنك القاهرة والمجتمع.

البيئة والموارد الطبيعية

إننا ندعم البيئة من خلال تنفيذ نموذج متطور استجابة للقضايا الحالي والتي تعتبر قضايا جوهرية من منظور معتقداتنا في بنك القاهرة. فنحن نخفض من بصمتنا البيئية من خلال تنفيذ نظام إدارة بيئية يغطي توفير الورق والطاقة وإدارة المياه واختيار المواد وإدارة النفايات.

إن تركيزنا على العمل المستدام هو أداة لتعزيز قدرتنا على الصمود تجاه بيئة مزدهرة. وفي عام 2021، واصلنا تطوير وتنفيذ مبادرتنا "bgreen" بالتزامن مع مبادرة السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي "اتحضر للأخضر"، والتي تركز على رفع مستوى وعي جميع أصحاب المصلحة ومنهم عملاء البنك، وموردية، وجميع العاملين بأهمية تحقيق الاستدامة البيئية من خلال عدة محاور تتعلق بتغير المناخ ومشروعات إعادة التدوير.

02

الإستراتيجية

"صوت واحد"

الأعمال الأساسية

أطلق بنك القاهرة استراتيجية 2022-2024, استنادًا على كونه بنكًا رائدًا في مصر, وذلك لما يتمتع به من تاريخ عريق, وجذور راسخة, بالإضافة إلى امتلاكه شبكة واسعة من الفروع.

ويتركز اهتمام بنك القاهرة في أن يتحول إلى نقطة الاتصال الأولى في جميع المعاملات والمسائل المالية, ويسعي إلى اقتناص فرص السوق الواعدة, ودعم كلًا من العملاء والدولة في الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة ورقمنة.

إن وضع استراتيجية واعدة لأمر سهل, إلا أن متابعة التنفيذ تختلف بشكل كبير عن عملية التخطيط. ومن ثم صممنا في بنك القاهرة مؤشرات أداء رئيسية مُعتمدة مسبقًا ومبنية على ركائز واضحة, جنبًا إلى جنب مع تحديد عوامل التمكين المرتبطة بها لضمان فعالية عملية المراقبة, وضمان قدرة تلك المؤشرات على متابعة كافة العوامل الداخلية المؤثرة على تنفيذ الاستراتيجية.

تتمحور الركائز وعوامل التمكين, والتي تعد بمثابة العناصر الأساسية لأهدافنا وأولوياتنا الاستراتيجية حول: النمو المالي, والتركيز على العملاء, والنظام البيئي الرقمي, وسرعة الاستجابة والقدرة على التكيف تنظيميًا, والكفاءة, ورأس المال البشري, والاستدامة.

ترتكز استراتيجية 2022-2024 على 8 ركائز ونقاط القوة:

الركائز

1. النمو المالي
2. الكفاءة المالية
3. التركيز على العملاء
4. المنتجات والخدمات الرقمية

نقاط القوة

5. كوادر متميزة
6. السرعة والكفاءة
7. الحوكمة والمخاطر
8. الإستدامة

التقـــريـــر الســـنـــوي2021

A LEAP FORWARD

رقمـــة بنك القاهـــرة

"الحاجة أم الاختراع", وبالفعل كان عام 2020 أكبر شاهد على صدق تلك المقولة. لقد توافقت الاتجاهات المصرفية مع أغلب التوقعات التي تم رسمها سلفًا, حيث نتج عن جائحة كوفيد-19 تغييرات جذرية بمعدل متسارع جدًا. وأصبحت الخدمات المصرفية الرقمية, لا تقل أهمية عن الخدمات المصرفية التقليدية.

وفي ظل استمرار الزخم حول التحول الرقمي, أصبحت مصطلحات مثل الرقمنة كثيرة التردد. وتعني الرقمنة, استخدام التقنيات الرقمية لتغيير نموذج الأعمال وتوفير فرص جديدة للإيرادات وتعظيم القيمة المضافة. ويعد ذلك محور تركيز بنك القاهرة, حيث يواصل البنك التحول لتقديم خدمات رقمية متطورة بدلًا من تقديم خدمات تقليدية فقط. بما يوفر نفاذية وإتاحة وصول أكبر وأسهل وأسرع في معالجة وتنفيذ المعاملات والخدمات المصرفية. وهو ما يتماشي كليًا مع التوجه الحكومي نحو الرقمنة والشمول المالي.

كما ستعمل الرقمنة كأداة تسويق قوية, من خلال خلق المزيد من الفرص للبنك للنمو وجني فوائد التحول الرقمي الذي يحدث في جميع أنحاء العالم بوتيرة سريعة. علاوة على ذلك, يعمل البنك على تمكين الفئة العمرية الرئيسية في البلاد (60% من السكان تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عامًا), وتعد تلك الفئة بمثابة المستخدم الرئيسي للتقنيات الحديثة, لا سيما في مجال البنوك والمدفوعات.

تالـــي

لقد كانت فكرة إنشاء شركة مدفوعات مملوكة بالكامل للبنك, أحد عوامل التمكين الرئيسية. وبالفعل تحقق الحلم, حيث أنشأ البنك شركة "تالي" في منتصف عام 2021. وبذلك يعد بنك القاهرة بمثابة أول بنك في مصر يؤسس ويمتلك شركة للمستقبل.

ستعمل شركة تالي على تطوير نظام المدفوعات الاقتصادي الرقمي مع تقديم الخدمات المجمعة لاستبدال النقد من خلال تمكين الشركات لقبول تجارة تجزئة القنوات المتعددة المتكاملةOmni-channelوحلول إدارة النقد, بالإضافة إلى تقديم خدمات المعالجة المدارة 360 لكلًا من المُصدرين والبنوك المستحوذة. ستكون الخدمات الرئيسية المقدمة لعملاء الأفراد والشركات, هي رأس المال العامل وتمويل سلسلة التوريد "الإقراض الرقمي" من خلال قبول قناة Omni-Channel وحلول إدارة النقد , جنبًا إلى جنب مع "تالي" كونها معالج بطاقات يقدم الخدمة إلى بنك القاهرة والبنوك الأخرى أيضًا , فمن المقرر أن تكون البنية التحتية للشركة مستقلة تمامًا عن البنية التحتية للبنك.

لقد أسس بنك القاهرة هذه الشركة كجزء من استراتيجيته الإصلاحية لتسريع التحول الرقمي والوفاء بالتزامه تجاه السوق المصري لتطوير الدفع الرقمي وتعزيز الشمول المالي.

الحياة التكنولوجية لبنك القاهرة

تتطور التكنولوجيا بوتيرة سريعة, ونحن في بنك القاهرة بحاجة إلى الاستعداد لتسخيرها للعملاء , حيث نخلق قيمة مضافة لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لدينا.

قامت مجموعة تكنولوجيا المعلومات ببنك القاهرة, بتحديث استراتيجيتها المستقبلية لمدة ثلاث سنوات, لتعكس استراتيجية "صوت واحد" للبنك والتي تركز على النمو المستدام والكفاءة. ويتم تحديد الأولويات الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات لتساعد في تقديم الخدمات بشكل أسرع وأبسط وتكلفة أقل.

بدءًا من التركيز على احتياجات العميل والتمكين الرقمي, يتم الإهتمام بتقديم الخدمات الأساسية الذكية والمتكاملة والموثوقة, كما يتم تعزيز الاستفادة من النظام البيئي التكنولوجي واستثماره. كافة تلك العوامل يتم تضمينها بشكل تلقائي في استراتيجيتنا من

أجل زيادة الاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية, وأتمتة المدفوعات كجزء من التوجه الواضح للحكومة والبنك المركزي المصري للتحول إلى مجتمع غير نقدي.

ويعمل بنك القاهرة داخليًا مع وحدات الأعمال المرتبطة بتحسين الخدمات المصرفية المختلفة من خلال إدارة عمليات الأعمال وتحسين عمليات التحكم الآلي وضمان التكامل السلس بين مكونات الخدمة. وتعد ثقافة مكان العمل الرقمي والذكي والمُبتكر, أحد أهم عوامل التمكين الرئيسية لضمان تبني اتجاهات جديدة, وتقديم الخدمات بكفاءة عالية, وقيادة رحلة التحول الرقمي.

عملائنا

يلعب بنك القاهرة دورًا أساسيًا في القطاع المصرفي باعتباره مُحددًا للتوجهات العامة في القطاع وذلك إنطلاقًا من تاريخه الطويل والثري, بالإضافة إلى ثقل الوزن النسبي لعلامته التجارية.

يركز البنك خلال رحلته التحويلية الهائلة على متطلبات العملاء, حيث تتمثل استراتيجيتنا الثابتة في مراقبة احتياجات العملاء المتزايدة دائما, وتلبية احتياجاتهم سواء كان ذلك من خلال التسويق أو المبيعات, إلى الخدمات والتحول الرقمي.

ويقع على عاتق بنك القاهرة مسؤولية والتزام ودور كمؤسسة وطنية عملاقة تساهم في استراتيجية الإصلاح الاقتصادي , وتسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي , بما يساعد في زيادة العمليات الرقمية والشمول المالي.

في هذا الإطار, حقق بنك القاهرة الكثير من النجاحات في مجالات التركيز على العملاء والتحول الرقمي, حيث يعمل البنك على تقديم الخدمات الى قاعدة عملاءه المتنوعة بأفضل مستوى وضعت البنك كنموذج لتقديم تجارب تبني الولاء للعلامة التجارية, وتزيد من الإيرادات في فترة زمنية قصيرة جدا. إن تقديم المزيد من المنتجات والخدمات المميزة لعملائنا الحاليين, فضلا عن ابتكار وتوسيع عروض منتجاتنا لجذب عملاء جدد, أدى إلى الوصول إلى مكانة متقدمة في السوق من خلال تقديم الخدمات المناسبة لكل قطاع من القطاعات المختلفة.

وقد تم تحقيق هذا الإنجاز باستخدام أساليب العمل الحديثة التي قمنا بتطويرها على مدى السنوات القليلة الماضية وتسريع وتيرة استخدامنا للتقنيات والبيانات الرقمية لدعم عملائنا, مما يؤثر بشكل مباشر على تجربة العملاء بشكل إيجابي. حيث أن تعزيز تجربة العملاء هو الأولوية الاستثمارية الأولى للبنك بشكل عام.

في مجال خدماتنا للشركات الصغيرة والمتوسطة, نقوم برقمنة عروضنا وتنمية وتنويع إيراداتنا في المنتجات والقطاعات التي نريد فيها زيادة حصتنا السوقية, وسنستهدف نموا موجهاً لأعمالنا مع الشركات الكبرى والمؤسسات.

وسيواصل بنك القاهرة ترسيخ مكانتها كشريك مصرفي رئيسي مفضل للمؤسسات العاملة في الأسواق المصرية والإقليمية, مما يعزز مكانته في طليعة المجال المصرفي للشركات.

ويهدف بنك القاهرة إلى مواصلة دعم مبادرات البنك المركزي المصري لتمويل القطاع الخاص والتمويل العقاري, فضلاً عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. لقد تجاوزت محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر 20% من إجمالي محفظة قروض البنك, ويسعي البنك حاليًا إلى الوصول بها إلى 25% بنهاية ديسمبر 2022. تستهدف الخطة توسيع مراكز الأعمال في جميع محافظات الجمهورية لتكون تلك المراكز متخصصة في خدمة العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

سيكون لبنك القاهرة دور رئيسي في دعم تركيزه على التوسع في القارة الأفريقية من خلال بنك القاهرة أوغندا, والذي من شأنه أن يصبح بمثابة نافذة لتعزيز العلاقات التجارية بين مصر وأفريقيا.

يتم إطلاق منتجات البيع بالتجزئة لتلبية احتياجات العملاء من كافة الأطياف لضمان تقديم منتجات وخدمات مصممة خصيصا لتلبية احتياجات شرائح عملائنا المختلفة.

قمنا بتعزيز نقاط الاتصال الخاصة بعملائنا, سواء على مستوى مراكز الاتصال أو الفروع من خلال المنظومة الآلية " إدارة خدمات العملاء (CRM)" , لتأمين خدمة عملاء أفضل, وزيادة المبيعات, وتحسين معدلات الاحتفاظ بالعملاء, وزيادة إنتاجية موظفي البنك.

وفي محاولة للاستفادة من نسبة انتشار الفروع المنخفضة في مصر مقارنة بالمتوسطات الإقليمية والعالمية, صرح رئيس

مجلس إدارة بنك القاهرة بأن البنك يهدف إلى إطلاق 35 فرعا جديدا خلال السنوات الثلاث المقبلة, بهدف الوصول إلى 262 فرعا بحلول نهاية عام 2024.

بنك القاهرة عازم على مواصلة تحقيق معدلات نمو قوية في سجل أصوله, مع التركيز القوي على توسيع قاعدة عملائه وجذب عملاء جدد, واختراق جميع الصناعات والقطاعات المناسبة, مع التوافق مع قطاعات النمو داخل الاقتصاد المصري ومحركات الناتج المحلي الإجمالي.
ووضع البنك هدفًا طموحًا ليكون المحفظة المفضلة في السوق المصري, مستهدفًا زيادة قاعدة العملاء من خلال إثراء محفظته من خلال تدفقات الخدمات المختلفة, وأن يصبح المحفظة الأولى التي توفر الإقراض والادخار الرقمي. كما سيقوم بنك القاهرة بتنويع خدمات المحفظة من خلال استهداف الخدمات الحكومية.

التزامنا بالاستدامة

كجزء من رحلة الاستدامة الخاصة بنا, فقد أحرزنا تقدمًا ملحوظًا في طريق الانتقال نحو الخدمات المصرفية المسؤولة, وذلك من خلال التوقيع على مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة (UNEP-FI PRB). وبالتركيز على المسائل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات, نخطط لتطوير حوكمة مستدامة للهيكل التنظيمي للبنك والتي تعين المسؤولين التنفيذيين للقضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وفقًا لاستراتيجيتنا للاستدامة. نحن نخطط لمواصلة تقديم مجموعة من منتجات التمويل الأصغر, وتوسيع نطاق تمويلنا ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشمول المالي.

لطالما كان بنك القاهرة مؤمنًا بمبدأ التعاون, فلا يمكن تلبية احتياجات الكثيرين إلا من خلال التحول إلى صُناع التغيير. تعد سياستنا ومشاريع المسؤولية الاجتماعية لدينا بمثابة انعكاس لتفانينا في أن نصبح منارة للتغيير الإيجابي. من خلال التزامنا بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة, يشمل فائض مشاريع خلق القيمة المشتركة) (CSV من بنك القاهرة مجموعة متنوعة من الأهداف الأممية السبعة عشر, مع التركيز على الصحة والبيئة والتمكين الاقتصادي وتمكين الشباب والتعليم والدمج والحفاظ على الثقافة.

علاوة على ذلك, يمكن ملاحظة التزام بنك القاهرة بالاستدامة بشكل فعال من خلال عضوياته. حيث يظهر التزامنا بالمحافظة على استدامة أعمالنا اليومية, من خلال تبنينا لمبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي نقدم فيه تقريرًا سنويًا حول التقدم المحقق (PoC). إن الميثاق العالمي للأمم المتحدة هو مبادرة استراتيجية تم إطلاقها في عام 2016, بهدف دعم الشركات العالمية الملتزمة بممارسات الأعمال المسؤولة في مختلف المجالات التي تسلط الضوء على حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. وتعمل هذه المبادرة بفاعلية على تعزيز أهداف التنمية المستدامة لخلق عالم أفضل وأكثر استدامة.

وسعيًا إلى مزيد من المواءمة مع الاستراتيجية الرقمية لبنك القاهرة في عام 2022, سيتخذ البنك المزيد من الخطوات في عملية تنفيذ الحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC) التي ستعزز التحسن والتكامل.

بينما نبقى طموحين ونحافظ على زخمنا وإيماننا القوي بالنمو, فإننا على دراية بآليات تحقيق أهدافنا بشكل مستدام. وإدراكًا للتهديدات التي تواجه عالمنا من تغير المناخ والاحتباس الحراري والتحديات البيئية والتحديات الاجتماعية وغيرها من التحديات, ومن منطلق حرصنا على لعب دور حيوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة, فإن بنك القاهرة يسعي لأن تمثل هذه المشاريع والمبادرات نحو 2% من محفظته خلال السنوات القادمة. ويعمل البنك أيضًا على تطوير نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRM) حيث نعتقد أن تحسين الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة, هو الأساس لمتابعة نمو أعمالنا.

03

النتائج والمؤشرات المالية
لأداء الأعمال

3.1 الخدمـــات المصرفية للشـركات والمؤســسات
3.2 خدمات التجزئة المصرفية
3.3 الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة
3.4 الخزانة وأسواق المال
3.5 إتصالات المؤسسة والتنمية المستدامة
3.6 المشـروعات والتطوير وإعادة الهيكلـــة
3.7 تكنولوجيا المعلومات
3.8 التمويل

01

الخدمات المصرفية
للشركات والمؤسسات

تعد الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات التابعة لبنك القاهرة شريكًا مصرفيًا موثوقًا به باستمرار لعدد كبير من القطاعات والأنشطة الاقتصادية المشاركون في السوق، كما تعد الشريك المصرفي المفضل على مستوى كلًا من الاقتصاد الوطني والإقليمي.

وقد اتضح ذلك جليا على مدار السنوات الماضية من خلال تزايد إقبال الشركات على بنك القاهرة كشريك مصرفي رئيسي، وهو ما انعكس بدوره على قاعدة عملاء البنك المتنامية .

ولتحقيق ذلك، ابتكر البنك صيغته الرابحة المتمثلة في إدارة قوية وقادرة وذات خبرة، جنبًا إلى جنب مع فريق تم اختياره بعناية وكفاءة عالية يعمل في ظل فلسفة عمل فريدة تركز على خلق القيمة والتركيز على تلبية احتياجات العملاء.

فلسفتنا

تتمحور الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات حول خلق القيمة لجميع الأطراف الممكنة، سواء كان ذلك من خلال عملائنا، الاقتصاد المصري ،البيئة ،البنك، أو الأطراف المعنية. على هذا النحو، فإن فلسفتنا مبنية على عدة ركائز منها: المرونة وكفاءة الأداء، والتركيز على العملاء، والرقمنة والتحول الرقمي، والابتكار، وتعددية المنتجات، والأشخاص، بالإضافة الى الاستدامة.

وقد أدى تنفيذ فلسفتنا إلى إنشاء نموذج أعمالنا الفريد، مع تقديم خدمات متخصصة تخدم الطبيعة المتنوعة لعملائنا، سواء كانت مؤسسات عامة، أو خاصة، أو عملاء محليين ،أو متعددي الجنسيات، أو شركات متوسطة أو صغيرة. وقد سمح هذا التقسيم لبنك القاهرة بالحفاظ على تركيز كبير على العملاء مع إظهار فريق العمل فهمًا عميقًا لاحتياجات عملائنا ومتطلباتهم وأساليب التشغيل المناسبة لهم بناء على تفضيلاتهم.

يعمل قسم خدمات الشركات على تلبية طلبات عملائنا، ويعتبر كنقطة مرجعية إضافية للعملاء تضمن إنشاء قناة اتصال إضافية لزيادة التركيز على العملاء.

إن التزامنا القوي بالرقمنة والتحول الرقمي يسمح لفريقنا بمواصلة التركيز على تزويد العملاء بمجموعة واسعة من المنتجات الرقمية التي تساعدهم على البقاء في طليعة

التقـــريـــر الســـنـــوي2021

A LEAP FORWARD

التطور الرقمي؛ من خلال تسهيل معاملاتهم التجارية اليومية وجعل البنك على بعد خطوات. تتنوع منتجاتنا بين التسهيلات الائتمانية الأساسية والقصيرة الأجل و التمويل المعقد والطويل الأجل المصمم بشكل جيد لتلبية احتياجات العملاء , بالإضافة إلى تمويلنا التجاري الشامل وسلسلة التوريد وحلولنا المبتكرة لإدارة النقد والخدمات الاستثمارية.

أبرز نتائج ومؤشرات 2021

انطلاقًا من فهمنا الواضح للتحديات التي تجلبها جائحة كورونا لعملائنا, تظل الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات التي تستفيد من الفاعلية الداعمة لاحتياجات عملائنا وتوقعها سلفًا. وبناءًا على ذلك, تم تمكين فرقنا من خلال جداول التناوب المرنة والفعالة وأدوات الوصول عن بعد, للسماح لهم بتلبية احتياجات عملائنا من جميع المواقع الممكنة. بالإضافة الى تسريع طرح منتجاتنا وحلولنا الرقمية للسماح لعملائنا بالقيام بالمزيد بجهد أقل.

وعلى الرغم من كافة التحديات, حقق فريق العمل المسؤول عن قطاع الشركات عامًا آخر مليء بالنجاحات. فقد ارتفع سجل أصول الشركات من حيث التسهيلات الممولة بمقدار 9.6 مليار جنيه مقارنة بعام 2020 ليصل إلى 55.9 مليار جنيه بنمو سنوي بلغ نحو 21%. ومن ناحية أخرى, شهدت الأصول غير الممولة نموًا بأكثر من 8.74 مليار جنيه مصري, وهو ما يوازي معدل نمو بنسبة 36% على أساس سنوي.

يرتبط استثمارنا في تجربة العملاء ارتباطًا مباشرًا بزيادة العملاء وما ينتج عن ذلك من زيادة في قاعدة العملاء بمعدل غير مسبوق, حيث توضح المؤشرات نمو قاعدة عملاء المجموعة المصرفية للشركات بنسبة 13%. كما توضح المؤشرات النمو المتوازن للعملاء حسب التصنيف على أساس رأس المال, حيث تم تصنيف 48% من العملاء المنضمين حديثًا على أنهم عملاء من الشركات الكبيرة و 52% كعملاء ذوي رأس المال المتوسط.

ويعكس ذلك استراتيجية البنك الهادفة إلى التوسع في قطاع الشركات المتوسطة, بما يتماشى مع الأولويات الوطنية لتعزيز الشمول المالي ودعم نمو الكيانات

وتعكس هذه المؤشرات مكانتنا كمركز "ربحية ونمو" لبنك القاهرة مع التأكيد على أن البنك هو الشريك المصرفي المفضل لعدد متزايد من المؤسسات داخل السوق المصري.

وفي الوقت الذي نحقق فيه نتائج جديرة بالثناء, تظل جودة دفتر أصولنا قوية وتظهر تحسنًا مستمرًا, على الرغم من ظروف السوق غير المستقرة على الصعيدين المحلي والعالمي. فقد حافظ البنك على محفظة جيدة, ونجح في التعامل مع القروض المتعثرة واستعادة أموال البنك.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

لا تزال جائحة كرونا والآثار السلبية التي تلتها أكبر التحديات في عام 2021, سواء بالنسبة للبنك أو لعملائنا. ومع ذلك, فقد اجتاز البنك التحديات بنجاح ملحوظ. وإدراكا منا لأهمية دورنا لعملائنا واقتصادنا والمستمد من فلسفتنا, تعاملت الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات التي نقدمها مع الأزمة بمرونة وفعالية.

للشركات والمؤسسات, أهمية كبيرة لضمان حصول فرقنا على أكبر قدر ممكن من الحماية. وعلى هذا النحو, كان التفاني الخاص والتسجيل السريع في مبادرة البنك المركزي المصري لتطعيم الموظفين وأسرهم محور التركيز الأساسي.
تعد رفاهية الموظفين أيضا هدفا رئيسيا , وبالتالي , تم توفير جميع الأدوات المتاحة للعمل عن بعد لفرقنا ووضع جداول التناوب لضمان استمرارية العمل , وللتخفيف من الضغط النفسي الذي قد يواجهه أعضاء فريقنا.

وفي ضوء ما سبق, أكد البنك جاهزيته في مواجهة الأزمات وإدارتها. وبناء على ذلك, قامت فرق إدارة الأزمات واستمرارية الأعمال لدينا بطرح خطة استمرارية الأعمال الخاصة بالبنك, حيث تم تشغيل مواقع الطوارئ وتم توجيه الموظفين للعمل وفقا للخطة مما اثبت أن البنك لا يزال مستعدا لمواجهة مختلف الظروف الصعبة.
وعلى الرغم من أننا تعاملنا مع التحديات التي فرضتها الجائحة بدرجة كبيرة من النجاح, إلا أنه لا يوجد تحد تم اجتيازه بدون دروس مستفادة, ويمكن تلخيص بعض ما تم تعلمه في ما يلي:

- سرعة وكفاءة الاداء
- فريقنا لا يزال أعظم أصولنا
- الرقمنة والتحول الرقمي
- التضامن
- الإعداد والتخطيط الجيد والتأكد من تطبيق خطط استمرارية العمل

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

نحن مصممون على مواصلة تحقيق نمو قوي ومتزايد, مع التركيز على توسيع قاعدة عملائنا وجذب عملاء جدد إلى البنك, وتضمين جميع الصناعات والقطاعات, مع التوافق مع قطاعات النمو وقاطرات التنمية للناتج المحلي الإجمالي.

ولا تزال رؤيتنا القائمة على التنويع المستمر لمحفظتنا والصناعات التي نشارك فيها تشكل حجر الزاوية في رؤيتنا المستقبلية. تتضمن استراتيجية التنويع الخاصة بنا استهدافًا شاملًا للمحفظة من حيث العملاء والصناعات ومزيج المنتجات. وعلى الرغم من أن البنك قد حقق بالفعل نجاحًا كبيرًا في هذا الصدد, إلا أننا لا نزال ملتزمين بمزيد من التنويع نظرًا لفوائده لدفع نمونا بشكل أكبر.

وسيتم التركيز بشكل خاص على الرقمنة والتحول الرقمي, حيث سنواصل نقل خدماتنا ومنتجاتنا من شكلها الحالي إلى شكلها الرقمي, للسماح بمزيد من الوصول وسهولة معالجة المعاملات والخدمات المصرفية وتنفيذها. وسيظل الابتكار في المنتجات والمنصات الرقمية الجديدة هدفًا رئيسيًا بالنسبة لنا, وسيتم استخدامه ليتماشى مع استراتيجيات التنمية الحكومية مثل الشمول المالي, والتحول إلى مجتمع غير نقدي, وغيرها.

وقد اتخذت الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات التجارية هدفًا لزيادة جهودها في تمويل المبادرات الخضراء. وتماشيًا مع أهداف التنمية المستدامة, نسعى إلى زيادة تمويلنا لمثل هذه المشروعات والمبادرات للوصول إلى 2% من محفظتنا خلال السنوات القادمة. ونحن نتطلع إلى تعزيز الالتزام القوي بالرقمنة, لأنها تدعم نمو البنك وربحيته.

للشركات والمؤسسات التحديات بشكل استباقي وبدرجة عالية من الكفاءة.
يعد موظفينا أحد مجالات تركيزنا الرئيسية لأنهم قوتنا الأساسية. وبناء على ذلك, أولى البنك, وخاصة المجموعة المصرفية

التمويل والقروض المشتركة

الشعار: حلول تمويلية مُصممة خصيصًا لك, مع التركيز بشكل خاص على أن تكون شريكًا في النجاح.

يعد قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة بمثابة أحد الأدوات الهامة التي تساهم في تحقيق الخطة الرئيسية لبنك القاهرة, والتي تهدف لتقديم خدمات مصرفية ومالية شاملة, وذلك في ضوء دور البنك كمزود خدمات مالية متكامل في السوق لعملاؤه من الشركات.

خلال مرحلة إعادة الهيكلة ومنذ تأسيسه في عام 2018, لطالما كان قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة بمثابة ذراع بنك القاهرة الذي نجح في زيادة نطاق خدماته, بالإضافة إلى تقديم منتجات تمويل غير تقليدية ومنظمة, مثل تمويل المشروعات, والتمويل الهيكلي, ومنتجات سوق رأس مال الدين, والقروض المشتركة, بالإضافة إلى أدوار الوكالات ذات الصلة والخدمات الاستشارية المالية. وساهمت تلك المجموعة الكبيرة من منتجات التمويل غير التقليدية المُقدمة من القطاع في زيادة الفرص التجارية للبنك وتعزيز الميزة التنافسية لديه, مما أدى إلى زيادة وتحسين حصة البنك السوقية في القطاع المصرفي.

أبرز أحداث 2021

لقد ساهم قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة في تحقيق نتائج مبهرة, والتي ساعدت بدورها في نمو أصول بنك القاهرة. حيث تم تسجيل زيادة في محفظة الأصول والتي قدرت بنحو 19.48 مليار جنيه بنهاية عام 2021 مقارنة بـ 13.5 مليار جنيه في عام 2017 بزيادة قدرها 44%.

سجل قطاع التمويل الهيكلي والقروض رصيدًا ختاميًا بنحو 19.48 مليار جنيه للعام المالي 2021 مقارنة برصيد ختامي بلغ حوالي 19.45 مليار جنيه للعام المالي 2019, وذلك على الرغم من مبلغ السداد. فيما سجل إجمالي الإنتاج حوالي 6.38 مليار جنيه, على الرغم من تداعيات جائحة كوفيد -19 وتأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية.

يرجع الأداء المتميز لقطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة بشكل أساسي إلى المشاركة في تمويل المشروعات الضخمة في عدد من القطاعات المتنوعة والتي تضمنت, الغذاء والنقل وصناعة الأخشاب والخدمات المالية والبناء والصلب والكهرباء والطاقة والبترول والغاز الطبيعي والعقارات والكيماويات والأسمدة والبتروكيماويات والسياحة.

يجب أيضًا الإشارة إلى مساهمة البنك في ترتيب واحدة من أكبر صفقات تمويل المشروعات وأكثرها تنظيمًا لأحد المطورين العقاريين بقيمة 9 مليار جنيه وبحصة للبنك تبلغ 2 مليار جنيه. لقد كان هذا التنظيم هو الأول من نوعه في هيكل تمويل غير تقليدي وطويل الأجل في ضوء تحديد أسعار الفائدة. ذلك بالإضافة إلى صفقة ضخمة أخرى تم ترتيبها بقيمة 152 مليون يورو لأحد العملاء في مجال صناعة الأخشاب بحصة للبنك قدرها 50 مليون يورو.

وفيما يتعلق باستراتيجية البنك لتنويع قنوات الإقراض والمنتجات لاغتنام كافة فرص الإقراض والاستثمارالمتاحة, نجح قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة من خلال ذراعه لسوق رأس مال الدين, والذي تم إنشاؤه خلال مرحلة إعادة هيكلة القطاع خلال العام المالي 2021 بالمشاركة في 6 عمليات إصدار كبيرة لسوق رأس مال الدين, بإجمالي إنتاج بلغ حوالي 1.58 مليار جنيه مقارنةً بـ 590 مليون جنيه في العام المالي 2019, وذلك برصيد ختامي قدره 3.85 مليار جنيه, مما يعزز مكانة بنك القاهرة في سوق رأس مال الدين.

لقد ساهمت ترتيبات القروض المتميزة لدي بنك القاهرة, بشكل أساسي في نجاح قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة في ترتيب 11 قرضًا مشتركًا كمنظم رئيسي مفوض أولي ومسوق ووكيل للتمويل بقيمة إجمالية 67.7 مليار جنيه وبلغت حصة بنك القاهرة حوالي 8.1 مليار جنيه.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة للحفاظ علي مكانة بنك القاهرة كأحد اللاعبين الرئيسيين في سوق التوكيلات والترتيبات, نجح القطاع في ترتيب وأداء دور وكيل التسهيلات لصفقة تمويل مشروع رئيسي في السوق المصرفي المصري خلال عام 2021, وبالتحديد في مجال صناعة البتروكيماويات بحصة مشاركة بلغت حوالي 900 مليون جنيه. ومن الجدير بالذكر أن الصفقة كانت متوافقة تمامًا مع الأهداف البيئية للبنك.

يعكس نطاق عمل بنك القاهرة كوكيل تسهيلات في هذه المعاملات, وعي البنك ودعمه الكامل لمواجهة التحديات البيئية, بالإضافة إلى المشاركة في خلق قيمة اقتصادية مستدامة للدولة المصرية. هذا وقد شكلت محفظة أصول قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة كنسبة من إجمالي محفظة مجموعة الخدمات المصرفية للشركات حوالي 37% بنهاية العام المالي 2021.

قرارات البنك المركزي المصري

حرص قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة على تفعيل العديد من مبادرات البنك المركزي المصري التي تم إطلاقها لدعم الاقتصاد. وقد استفاد العديد من عملاء بنك القاهرة بتلك المبادرات, من خلال جهود البنك المستمرة في دعم الاقتصاد. ولقد تنوعت تلك المبادرات لتشمل مجموعة متنوعة من المبادرات الصناعية و السياحية والزراعية. وتمثلت استفادة العملاء من خلال ترتيب البنك للعديد من القروض المشتركة في إطار تلك المبادرات.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

يهدف قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة ببنك القاهرة إلى تحقيق مكانة مرموقة في تمويل المشروعات الضخمة, بالإضافة إلى تعزيز مكانة بنك القاهرة في سوق رأس مال الدين, بما يتضمنه من تمويل التوريق, وتمويل الصكوك, وسندات الشركات, وغيرها من خدمات التمويل المختلفة. ستعمل هذه الاستراتيجية على تنويع محفظة استثمارات وإقراض البنك وزيادة ربحيته من خلال امتلاك أصول عالية الجودة, بالإضافة إلى ضمان مكانة البنك كمزود خدمات مالية شاملة في السوق.

وعلاوة على ذلك, تتضمن استراتيجية القطاع المساهمة في زيادة الحصة السوقية لبنك القاهرة من خلال زيادة التواجد في معاملات تمويل المشروعات الكبرى والمعقدة, وذلك في ظل بناء علاقات قوية مع كلًا من بنوك القطاعين العام والخاص والبنوك المحلية والدولية. في ضوء اهتمام الدولة بالتنمية المستدامة وتضمينها في رؤيتها, و إنطلاقًا من الدور الحيوي للقطاع المصرفي في دعم هذه الرؤية من خلال التمويل المستدام , يهدف قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة ببنك القاهرة إلى زيادة النطاق التمويلي المستهدف للمشروعات ذات الأثر الإيجابي على الدولة من منظور بيئي واجتماعي.

ويعد القطاع بمثابة أحد أبرز مزودي الاستشارات المالية الرئيسيين, ليتم اعتباره مزود خدمات مالية متكامل لمختلف عملاء بنك القاهرة. وهو ما ينعكس بدوره على الحفاظ على علاقة العملاء القوية مع بنك القاهرة جنبًا إلى جنب مع اقتناص فرص الإقراض المحتملة.

يعمل القطاع بنشاط لتأكيد مكانة بنك القاهرة كلاعب رئيسي في السوق, لاسيما فيما يتعلق بترتيب ووكالة التمويل المشترك بدلاً من أن يكون بنكًا مشاركًا فقط كما كان في سابق الأمر. وبالتالي, فإن المركز الحالي للبنك سيزيد من ربحيته بسبب عوائد ترتيبات القروض والتمويل ورسوم الوكالة.

التقـــريـــر الســـنـــوي2021

الجوائـــز

كنتيجة مباشرة لجهود وإنجازات قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة ببنك القاهرة وبفضل النتائج المتميزة والصفقات المنظمة والمحفظة القوية في عام 2021, حصل البنك على ثلاث جوائز من مؤسسة EMEA Finance العالمية فيما يتعلق بالمعاملات التي تبلغ قيمتها 16.2 مليار جنيه و 700 مليون دولار:

- جائزة أفضل صفقة تمويل هيكلي في أفريقيا عن مشاركته كمرتب رئيسي أولي وضامن للتغطية فى التمويل طويل الأجل الممنوح للشركة المصرية لنقل الكهرباء (صفقة مشتركة 4 مليارات جنيه).

- جائزة أفضل صفقة بالعملة المحلية عن مشاركة البنك فى تحالف مصرفي بصفته مرتب رئيسي أولي فى القرض المشترك متوسط الأجل لصالح شركة الغرابلي للأعمال الهندسية المتكاملة (قرض مشترك بقيمة 12.272 مليار جنيه).

- جائزة أفضل صفقة تمويل هيكلي في شمال أفريقيا عن مشاركته ضمن تحالف مصرفي بصفته مرتب رئيسي أولي وبنك حساب خدمة الدين فى القرض المشترك طويل الأجل متعدد الشرائح لصالح شركة القناة للسكر (تسهيلات مشتركة متعددة الشرائح بقيمة 700 مليون دولار).

A LEAP FORWARD

2- قطـاع خدمـات الشـركات

مع المرونة الفائقة في تلبية احتياجات عملائنا من الشركات وتقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المؤسسية, يعتمد نجاح بنك القاهرة بشكل أساسي على تميزه التشغيلي في ما بعد البيع وإتباع النهج الذي يركز على تعظيم رضا العميل.

يعد قطاع خدمات الشركات في بنك القاهرة حلًا متكاملًا, نظرًا لكونه يؤدي دورًا محوريًا في تعزيز الروابط بين المؤسسة والعملاء من الشركات. ويساهم قطـاع خدمـات الشـركات بدورٍ هامًا في رضا العملاء والاحتفاظ بهم, من خلال الحرص على تلبية كل احتياجاتهم وتوقعاتهم لأنهم بمثابة الأصول الحيوية للبنك. عملائنا راضون عن كفاءتنا حيث نبني الثقة من خلال منتجاتنا وخدماتنا داخل المنظمة.

بنك القاهرة هو مؤسسة تظهر استراتيجية متسقة لخدمة العملاء, وتلتزم بالاستثمار في القوى العاملة عالية الأداء, وتقوم بتطوير أنظمة تركز على العملاء بما ييسر تقديم خدمات استثنائية وتعزيز علاقات العملاء. و يضم قطـاع خدمـات الشـركات فريق متخصص يقدم خدمات بطريقة سهلة ومتسقة, وفي نفس الوقت يخدم جميع مراحل ما بعد البيع. يتمثل الهدف النهائي من قطـاع خدمـات الشـركات, فيدعم تنويعنا من خلال تقديم خدمات ذات علامات تجارية متميزة وعالية الجودة ومتسقة وفعالة من حيث التكلفة.

أبرز لمحات عام 2021

لم يسجل القطاع أي شكاوى في عام 2021, على الرغم من الظروف الخارجية الصعبة. بالإضافة إلى ذلك, واصل قطـاع خدمـات الشـركات لعب دور أساسي في تقديم وتسجيل العملاء من الشركات في منتجات جديدة. كما عزز القسم أوقات إنجاز المعاملات وطور نظامًا جديدًا لسير العمل بالتنسيق مع إدارات مخاطر الائتمان والرقابة اليومية على الائتمان. وإلى جانب الخدمات المصرفية الجديدة للشركات عبر الإنترنت وإطلاق بطاقة ميزة مسبقة الدفع الجديدة للشركات, قام بنك القاهرة بتحسين نظام المراقبة/التقييم الخاص به لأداء موظفي خدمة العملاء لضمان الاستدامة المستمرة وكفاءة سير العمل في مختلف الأقسام. وعلاوة على ذلك, كافئ القطاع أعضاء الفريق على أدائهم الاستثنائي, كما تم التركيز على الدورات التدريبية الشاملة للارتقاء بقدرات العاملين ومهاراتهم لرفع كفاءة الخدمات المقدمة.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

واستشرافًا للمستقبل, يستهدف قطاع خدمات الشركات زيادة زيارات العملاء وإبرام صفقات عن طريق البيع التقاطعي وتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات. وهو الأمر الذي سينعكس على مؤشرات البنك ويخفض من وقت إنجاز المعاملات. وعلاوة على ذلك, يعتزم القطاع القيام بزيارات لرصد وتقييم نوعية الخدمات المقدمة إلى اصحاب الشركات بغية تعزيزها. وسيعقد القطاع لقاءات شهرية مع موظفي الفروع لزيادة وعي الموظفين بدور القطاع واليات التعامل مع عملائنا على وجه الخصوص. ويعمل قطاع خدمات العملاء على تقديم مكافأة للأداء الاستثنائي لأعضاء الفريق لتحفيز الموظفين وتشجيعهم. وعلاوة على ذلك, نتطلع إلى إنشاء صفقات جديدة, وتعظيم الفائدة, وإشراك الفريق في عمليات إغلاق الصفقات واجتماعات العملاء.

3- المعاملات المصرفية الدولية

مجموعة جي تي بي "بيت حلول الشركات"

تقوم مجموعة المعاملات المصرفية العالمية بدورًا أساسيًا في أداء أعمال البنك, حيث قامت بتوسيع محفظتها, وتوفير حلول مصممة خصيصًا وقنوات رقمية فريدة من نوعها للعملاء من المؤسسات لتبسيط معاملاتهم المالية وتحسين مواردهم. وفي عام 2021, زودت المجموعة البنك بأماكن أعمال متنوعة ودعمت العملاء لترشيد سير عملهم بشكل أفضل, وبالتالي زيادة حصتهم في السوق. وفيما يلي الأداء العام للإدارات المختلفة:

الابتكار والخدمات المصرفية الرقمية

على الرغم من التحديات المستمرة للوباء وتداعياته, فقد تمكنا خلال عام 2021 من تحقيق مستهدفاتنا. حيث ارتفع عدد عملاء البنك بشكل كبير على مستوى جميع أعمالنا وخدماتنا. وبالمثل, زادت المعاملات التي تتم عبر القنوات الرقمية, حيث تم اتباع نهجًا رقميًا حديثًا للكفاءة التشغيلية من خلال إطلاق تدفقات عمل جديدة لزيادة الإنتاجية وتخفيض وقت معالجة المعاملات الرقمية. ومع إطلاق منصتنا الرقمية, سنزيد أيضًا بشكل كبير محفظة منتجاتنا الرقمية من خلال اتباع منهجية سريعة ورشيدة.

أبرز أحداث 2021

إطلاق فروع رقمية لتؤدي الى :

- لعمل بمرونة من أجل خدمات أسرع , زيادة كبيرة في عدد العملاء بالإضافة إلى المعاملات التي تتم من خلاله وتخفيض وقت المعاملات بسبب إدخال تدفقات عمل رقمية تؤدي إلى زيادة الكفاءة

وفيما يلي المؤشرات الخاصة بعام 2021 مقارنة بـ2020

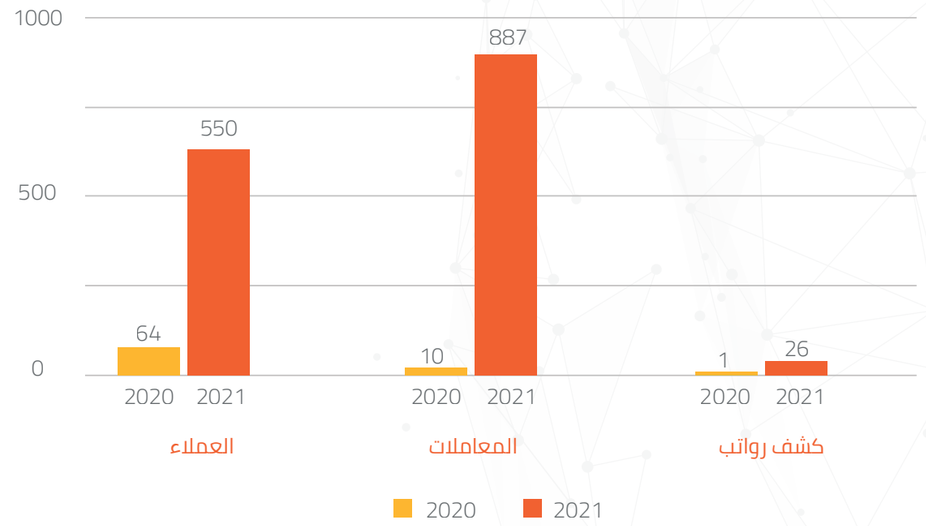

قرارات البنك المركزي المصري

كان القرار الجديد الصادر عن البنك المركزي المصري فيما يتعلق بالإقراض الرقمي والتوفير في المحفظة الرقمية بمثابة قفزة نحو تيسير ضم عملاء جدد للمنتجات والخدمات. حيث يوفر هذا القرار إقراضًا للتجار الصغار عبر المحفظة الرقمية مما يؤدي إلى توفير المزيد من السيولة للتجار وبما يسمح لهم بتنمية أعمالهم والتكيف مع طرق الدفع الرقمية الخاصة بنا. بالإضافة إلى ذلك, يسمح القرار بنموذج تقييم يعتمد على سلوكيات المعاملات كبديل لتسهيل اتخاذ قرارات التمويل.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

لقد أثرت جائحة كوفيد بكل تداعياتها على الواقع فيما يخص الخدمات المصرفية للشركات. حيث تحولت العديد من الشركات إلى استخدام الخدمات المصرفية الرقمية على نطاق أوسع بكثير. وهو الأمر الذي له تبعات إيجابية على النظام البيئي بأكمله سواء كان على إدارة النقد أو التمويل التجاري, ونتيجة لذلك, نتطلع إلى زيادة وتوسعة أنشطتنا الرقمية.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

في المستقبل , نخطط لإطلاق المزيد من المنتجات الرقمية والاستفادة من القدرة التي اكتسبتها السوق على الجبهة المصرفية الرقمية لزيادة الحصة السوقية.

ونعتزم أيضًا مواصلة العمل بمرونة لضمان توفير خدمات جديدة للعملاء.

إدارة تطـــويـــر الأعمـــال

يولي بنك القاهرة ومجموعة المعاملات المصرفية الدولية أهمية خاصة لرضا العملاء. ويسعى البنك جاهدًا إلى الوفاء بمتطلبات شركاته وعملاءه من الأفراد, مسترشدًا بخبرته الواسعة والتقدم المتميز الذي حققه على مدى أكثر من ستة عقود لتقديم حلول مصرفية وخدمات متكاملة مصممة خصيصاً لمختلف الأهداف المالية. وقد أدى تركيزنا على الحلول الرقمية, و المنتجات المستدامة, و حلول سلاسل التوريد, إلى الانتشار الجغرافي للبنك و زيادة حصته السوقية.

وفي عام 2021, ظلت المجموعة تدعم مختلف خطوط أعمال بنك القاهرة؛ من خلال توفير مجموعات متنوعة من عروض المنتجات المتقدمة والحلول الرقمية الأفضل للعملاء الرئيسيين. وتدعم إدارة تطوير الأعمال التوجهات الحكومية فيما تبذله من جهود للتحول والاندماج المالي

أبرز أحداث 2021

في عام 2021, اتبعنا نهجًا استباقيًا, بدلًا من النهج التقليدي, من خلال قيادة المبادرات التي ركزت على التقسيم القطاعي للأنشطة, مثل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات اللوجستية. وعلاوة على ذلك, عملنا على تعزيز الحلول المتكاملة.

قرارات البنك المركزي المصري

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

انطلاقًا من إيمانه الراسخ بأهمية الاستثمار في التحول الرقمي، اتخذ البنك المركزي المصري العديد من الخطوات لتشجيع هذا التوجه، وحث البنك المركزي المصري البنوك على تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات الرقمية، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والمحافظ الإلكترونية. كما أطلق البنك المركزي المصري واتحاد بنوك مصر العديد من المبادرات المشتركة وحملات التوعية المنظمة لزيادة اعتماد الخدمات المصرفية الإلكترونية والحد من استخدام النقد. وتعمل المبادرات على رفع مستوى الوعي المصرفي، وتعزيز الشمول المالي، والتأكيد على أهمية التحول الرقمي ودوره في تسهيل المدفوعات، من خلال تقديم حلول الدفع الإلكتروني المختلفة، في مجتمع غير نقدي متزايد باستمرار.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

وقد أدى تركيزنا على الحلول الرقمية، و المنتجات الجديدة والمستدامة , وحلول سلاسل التوريد، إلى زيادة كبيرة في الأثر الجغرافي للبنك، وزيادة ملحوظة في حصته السوقية.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

يجب التركيز على تمويل سلاسل التوريد والحلول الرقمية والمبتكرة هو التوجه الأساسي في عام 2022. مع تزايد المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر فيجب تبني حلول مبتكرة وغير تقليدية لمواكبة التغير البيئي السريع ونتيجة للظروف العالمية والضغوط المتزايدة عي تمويل الشركات

التدفقـات النقديـة وحلول الســيولة

يقدم قطاع التدفقات النقدية وحلول السيولة العديد من المهام التي تشمل إدارة وتطوير منتجاتنا من حلول السيولة النقدية، وذلك من خلال التوزيع الملائم للمسؤوليات. كما تشمل مسؤوليات القطاع تحقيق منتجاته للمستهدفات المرجوه من الإيرادات والربحية وذلك على مستوى إجمالي الإيرادات وصافي الدخل والنفقات، بالإضافة الى تحقيق الأهداف التي يتم تحديدها سنويًا لإدارة النقدية.

أبرز أحداث 2021

شهد عام 2021 العديد من النجاحات بما في ذلك:

- تجاوزت الالتزامات التجارية الأهداف المحددة لعام 2021، والتي نتجت عن التعاون القوي بين قنوات البنك وأصحاب المصلحة واستراتيجية الإدارة من أجل زيادة الحصة السوقية للبنك.
- إطلاق حساب مزايا للشركات: حساب مزايا هو حساب باقة قائم على التصنيفات، ويتم احتساب الفائدة يوميًا وفقًا لرصيد إغلاق الحساب وذات الصلة بمستوى التصنيف، ويتم صرف الفائدة شهريًا إلى حساب العميل. بحيث يستفيد العملاء من حزمة من الخصومات على منتجات المعاملات المقدمة.
- إطلاق بطاقات ميزة مسبقة الدفع: مع مبادرات البنك المستمرة للتحرك نحو منصات الدفع الرقمية مع تزويد عملائنا بخدمات جديدة غير نقدية، قدمنا خلال السنة المالية 2021 بطاقة ميزة مسبقة الدفع للشركات، تليها بطاقة ميزة للوقود مسبق الدفع. تعد بطاقات "ميزة" مسبقة الدفع للعملاء من الشركات أول بطاقة دفع وطنية وتعد من الأدوات الرئيسية لإجراء المدفوعات الإلكترونية

من خلال الوحدات الحكومية أو جميع المعاملات المالية، بطريقة تحقق الرقابة والمتابعة على المصروفات من جانب الشركات.

- إطلاق "بُنى" (BUNA) وهي منصة للتحويلات المالية مملوكة لصندوق النقد العربي وتتبناها معظم البنوك المركزية العربية بما في ذلك البنك المركزي المصري الذي يدعم تلك المبادرة. وتوفر المنصة آليات دفع متعددة العملات، مما يسهل خدمات المقاصة ويدعم البنك المركزي المصري هذة المبادرة إلي أقصي مدي.
- إعادة هيكلة العمليات المتعلقة بتحصيل الشيكات ذات تاريخ استحقاق مستقبلي.
- تخفيض الفترة الزمنية لتقديم الشيكات بالعملة الأجنبية مؤرخة للتحصيل للمقاصة بيوم واحد.
- زيادة فترة تحصيل الشيكات المؤجلة بالعملة الأجنبية و الدولار الأمريكي، والتحول الناجح إلى غرفة المقاصة بالبنك المركزي المصري.
- عروض منتجات الاستحقاقات والمدفوعات (الحسابات الدائنة والمدينة)
- تحقيق معدل نمو على أساس سنوي بمقدار 39% مقابل معدل مستهدف بمقدار 16%.
- فيما يخص معاملات الشيكات، تم زيادة حجم وقيمة المعاملات بنسبة 55% و 44% على التوالي.
- تحقيق زيادة في حجم وقيمة تعاملات التمويل الإلكترونية بنسبة 27% و 46% على التوالي.
- أظهرت نتائج الاعمال في الميزانية العمومية أن عام 2021 صعبًا ولكنه كان عامًا ناجحًا على جانب معاملات الالتزامات؛ حيث بلغت قيمتها 76.3 مليار، بنسبة نمو تقدر بنحو 48% في إجمالي ودائع الأعمال وذلك من مختلف شرائح العملاء، بما في ذلك الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات المالية غير المصرفية والشركات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية.

السنة	المتطلبات
2019	43,139
2020	51,736
2021	76,329

السنة	المعاملات	
	حجم	القيمة (بالمليار)
2019	966,965	1,001
2020	1,057,383	863
2021	1,193,808	1,023

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

أكد عام 2021 على أهمية وجود توازن متنوع ليشمل صناعات ومنتجات وخدمات جديدة مصممة خصيصًا للعملاء ومرتبطة بوضع السيولة في السوق. بالإضافة إلى تطبيق أساليب وتقنيات تسعير المطلوبات التي تتوافق مع حالة سيولة الأسواق المعدلة بعد جائحة كوفيد-19.

التوجه الاستراتيجي التطلعي

يتطلع البنك القاهرة إلى زيادة حصته في السوق وقاعدة الودائع بشكل مستمر من خلال ارضاء العملاء و تقديم خدمات بنكية جديدة. بالإضافة إلى ذلك, نخطط لإطلاق منتجات بطاقات ائتمان الشركات لعملاء الشركات لتوفير حل رقمي لنفقاتهم, وتلبية خطة التحول الرقمي الوطنية. أخيرًا, نخطط لتسويق منتجاتنا الحالية وتحديد المزيد من فرص البيع التقاطعي مع القطاعات المصرفية المؤسسية لزيادة حصتنا من المحافظ في السوق.

قطاع تمويل المعاملات التجارية وسلاسل التوريد

يشهد القطاع المصرفي تطور سريع لمنتجات وخدمات تمويل التعاملات التجارية وسلاسل التوريد, وذلك على مستوى العملاء الحاليين والجدد في السوق المتنامية باستمرار. وقد شهد عام 2021 موجة جديدة من الحلول التكنولوجية التي من المتوقع أن يكون لها تأثير واضح على مستقبل التجارة وتجربة العملاء.

أدت تداعيات الأحداث (كوفيد-19) في عام 2020 إلى تسريع وتيرة الابتكار في خدمات المعاملات مع زيادة غير مسبوقة في التحول إلى الخدمات الرقمية بين العملاء. وقد استمر هذا الزخم في عام 2021, مما دفعنا إلى الاعتماد على الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت وغيرها من الشراكات مع التكنولوجيا المالية لتعزيز المعاملات التجارية. ارتفع دخل الرسوم التجارية لعام 2021 بنسبة 39 % مقارنة بعام 2019 وبزيادة قدرها 12% مقارنة بعام 2020. كما ارتفعت قيم المعاملات التجارية خلال عام 2021 بنسبة 59% مقارنة بعام 2019 و52% مقارنة بعام 2020.

نظرًا للتطور المستمر في الإجراءات والإمكانيات, قدم قسم تمويل المعاملات التجارية وسلاسل التوريد مجموعة من حلول التمويل المستخدمة حاليًا من قبل عملائنا. كما يتم تقديم بعض الخدمات الأخرى حصريًا لعملاء بنك القاهرة والتي تساهم في فتح أسواق جديدة تقدم منتجات مصرية الصنع للمتعاملين من مختلف المناطق والبلدان. وفى اطار العمل المستمر لتنمية قاعدة العملاء من المصدرين وتشجيع قطاع التصدير بشكل عام, قمنا بتوقيع مذكرة شراكة مع احدى المنصات الالكترونية المتميزة وذلك لدعم قدرة المصدر على التواجد فى اسواق تصديرية جديدة 'BUYMASSRY'

وفي عام 2021, عمل البنك على استخدام تقنيات مبتكرة, مثل تكنولوجيات المسح الضوئي والذكاء الاصطناعي والبلوك تشين (Blockchain) .

أبرز أحداث 2021

شهد عام 2021 العديد من النقاط البارزة والإنجازات, وهي تشمل:

- الخدمات المتكاملة عبر البنك: والتي تتمثل في توفير حلول مصرفية كاملة للمعاملات, وتساهم في تخفيض وقت انجاز المعاملات لجميع المنتجات.
- تمويل سلاسل التوريد: تم تقديم العيد من المنتجات لخدمة كافة المعاملات التجارية في عام 2021 والتي حازت على رضاء العملاء.
- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لمواجهة التحديات وإعادة هيكلة تمويل المعاملات التجارية: تم اتخاذ خطوات متسارعة للاعتماد على التسهيلات والاجراءات الإلكترونية للمعاملات التجارية, وذلك لتنفيذ منصة حلول تجارية متكاملة عبر شبكة الإنترنت.
- تم طرح العديد من المنتجات خلال عام 2021 والتي تخدم احتياجات العملاء, خاصة على منتجات تمويل سلاسل التوريد ومنها:
- خصم الشيكات: والتي تستهدف تدعيم رأس المال العامل للموردين من خلال تسريع تحصيل الأرصدة المستحقة.
- خصم الفواتير - تمويل حسابات الدفع: وهو برنامج خاص ثبتت جاذبيته للمشترين, حيث يوفر البرنامج للمشتري القدرة على الدفع المباشر للموردين؛ وبالتالي الحصول على أسعار مناسبة, مع الاحتفاظ بقيمة المشتريات كأرصدة دائنة في الميزانية العامة للشركة.
- خصم الفواتير - تمويل حسابات القبض: وهو برنامج خاص للبائعين والذي يمكنهم من الحصول على احتياجاتهم التمويلية قصيرة الأجل من خلال تحصيل الفواتير المستحقة لدى الغير بما يساهم في تحسين الميزانية العامة للشركة.
- الدفع الفوري للواردات (UPAS): وهو حل لتمويل سلاسل التوريد, والذي يفيد المستوردين من خلال السماح لهم بسداد قيمة معاملاتهم فورًا , "وبالتالي, الحصول على عروض أسعار مواتية" مع الاستمرار في دفع المستحقات على أساس آجل. وبالتالي , تحقيق أقصى قدر من التحسين لدورات التحويل النقدي الخاصة بهم.

العام	الدخل (مليون جنيه)	القيمة المتحولة (مليون جنيه)
2019	233.32	33,958
2020	289.07	35,505
2021	323.18	53,995

شراكات جديدة في عام 2021

عقد بنك القاهرة شراكة مع منصة "اشترى المصري'' لتزويد عملاء البنك بمنصة متعددة البائعين تسمح للمصنعين المصريين بالانضمام إلى السوق العالمي عبر شبكة الإنترنت في مجال تمويل المعاملات التجارية وسلاسل التوريد.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

- تسريع الانتقال إلى الحلول الرقمية.
- بنك متكامل الخدمات.
- تمويل سلاسل التوريد.

التوجه الاستراتيجي التطلعي

تساهم سلاسل القيمة المضافة والحلول المصممة خصيصًا للمشترين والبائعين على التغلب على تحديات استمرارية سلاسل التوريد. وسنواصل تحسين خيارات السيولة والتمويل استجابة لتباطؤ النشاط الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، نخطط للعمل على تحسين الخدمات والعمليات بإشراك التكنولوجيا على جميع المستويات بينما نبني على شراكاتنا مع شركات التكنولوجية المالية التي تؤدي نفس الدور في السلسلة. وتكتسب الابتكارات التكنولوجية الأخرى، مثل الوثائق الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية، أهمية كبيرة ونحن نتحرك لتنفيذ هذه السمات الأساسية في تمويل معاملاتنا التجارية.

منتجات خدمات الأوراق المالية

على الرغم من استمرارية جائحة كوفيد-19، أطلق قطاع منتجات خدمات الأوراق المالية العديد من المنتجات كبنك متلق للشركات المدرجة وتسجيل الشركات في شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي. حيث قام القطاع بتطوير منتجات جديدة لخدمة المزيد من العملاء وتزويد البنك بأموال جديدة من خلال تقديم خدماته لغير عملاء البنك.

أبرز أحداث 2021

في عام 2021 حققنا العديد من الإنجازات مثل تقديم الخدمات المصرفية لغير العملاء، وأن يكون البنك بمثابة أمين الحفظ لمحفظة البنك المركزي المصري للتداول بالهامش، كما نجح القطاع في أن يكون البنك المتلقي لزيادة رأس مال شركة "فوري"، وكنتيجة لهذه النجاحات فاز البنك بجائزة جلوبال فاينانس لأفضل أمين حفظ في مصر.

العام	الدخل (مليون جنيه)	أصول أمانة الحفظ (مليار جنيه)
2019	1.6	2.6
2020	4.7	17
2021	6.6	26.8

ويقدم القطاع عددًا من منتجات ما بعد التداول والخدمات المصرفية للمعاملات لتغطية احتياجات العملاء في مجال خدمات الأوراق المالية المتكاملة الشاملة. وأدى ذلك إلى زيادة الدخل وتنويع شرائح العملاء. وقد ارتفعت أصول أمانة الحفظ بنسبة 60% ما زاد الدخل بمنسبة 41% خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

نظرًا للطلب المتزايد على الحلول عن بعد، أنشأ فريق منتجات خدمات الأوراق المالية إطارًا لتبسيط إجراءات الاستثمار في الأموال غير المصرفية. وقد تم ذلك من خلال عملية مخصصة لتلقي التحويلات الإلكترونية من المستثمرين الذين لديهم حسابات في بنوك أخرى وبالتوازي مع استلام الوثائق المطلوبة إلكترونيًا. وقد أدى ذلك إلى إنشاء اجراءات وتعاملات إلكترونية كاملة من البداية إلى النهاية لاستثمار الأموال.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

نخطط لإطلاق المزيد من المنتجات التي ستضعنا كبنك يقدم جميع منتجات الأوراق المالية المتاحة في السوق مع زيادة الدخل وأصول امانة الحفظ وقاعدة عملائنا. كما نتطلع إلى إطلاق توسيع نطاق خدماتنا لأمانة الحفظ لتشمل العملاء من غير المصريين.

4- قطـاع المؤسســات الماليــة

يتكون قطاع المؤسسات المالية من أربع أذرع متخصصة: علاقات المراسلين، والمؤسسات المالية غير المصرفية، ومنتجات المؤسسات المالية، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج. وتعد الخدمات التي تقدمها الادارات المختلفة لقطاع المؤسسات المالية مجتمعة بمثابة نقطة الاتصال الأولى للبنك بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية والغير مصرفية، حيث تدير تلك الإدارات علاقات البنك مع مؤسسات مختلفة حول العالم فيما يخص الأصول، والالتزامات، والتمويل التجاري، وأعمال التحويلات.

أبرز أحداث 2021

وكان عام 2021 عامًا حافلًا بالإنجازات، حيث نجحت علاقات المراسلين في تعزيز مكانة بنك القاهرة في جميع أنحاء العالم من خلال شراكات مع أكثر من 600 بنكًا عبر القارات الستة، مع التركيز بشكل مكثف على الاسواق الأفريقية، حيث تمتد تغطية بنك القاهرة إلى نحو 43 دولة أفريقية.

وشهدت محفظة المؤسسات المالية غير المصرفية نموًا هائلًا خلال عام 2021 تجاوز 30 مليار جنيه في شكل أصول والتزامات نتيجة لزيادة المشاركة في أنشطة التخصيم، والإقراض الاستهلاكي، والتأجير التمويلي، والتمويل متناهي الصغر، والتأمين وتمويل السيارات، والوساطة، وشركات الدفع الإلكتروني، وصناديق الاستثمار.

حددت **إدارة منتجـات المؤسســات الماليــة** العديد من الفرص التجارية التي أدت إلى الحصول على تسهيلات طويلة الأجل التي تزيد قيمتها عن 300 مليون دولار أمريكي منها 30 مليون دولار أمريكي كقرض مساند من الصندوق الأخضر. ويرجع ذلك الى ثقة المؤسسات المالية الدولية في أداء بنك القاهرة.

ونظرًا لأهمية تحويلات المصريين العاملين بالخارج في دعم الاقتصاد، كثف فريق التحويلات المالية جهوده في الأسواق المختلفة مع التركيز على دول مجلس التعاون الخليجي؛ وبالتالي، تجاوزت تدفقات التحويلات 2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2021، مما زاد من موارد النقد الأجنبي لدى البنك.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

أهم الدروس المستفادة من جائحة كورونا، هي زيادة القدرة على التكيف والموائمة مع المتغيرات الطارئة، وذلك من خلال التحول الى الأنظمة الديناميكية لضمان استمرارية ونجاح الأعمال. كما أظهرت الجائحة أهمية التحول الرقمي والتي أصبحت الخيار الأمثل للمؤسسات المالية لتعزيز الأعمال.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

يسعى قطاع المؤسسات المالية بخدماته الأربع الى أن يكون عام 2022 عامًا لمد جسور الثقة وخلق الشراكات. ومن المقرر أن تواصل علاقات المراسلين تطوير الشراكات مع المؤسسات المالية الجديدة مع الوصول الى أسواق جديدة. ولا تزال أفريقيا تمثل أولوية أساسية مع خطة لزيادة العلاقات المباشرة. علاوة على ذلك، يسعي القطاع إلى الحفاظ على وتيرة نمو المؤسسات المالية غير المصرفية على كلًا من الأصول والالتزامات.

وستبذل إدارة منتجـات المؤسســات الماليــة جهودًا حثيثة لجذب المزيد من التمويلات من المؤسسات المالية الدولية لدعم نمو أعمال البنك مع إعطاء وزن كبير للأطر البيئية والاجتماعية والحوكمة. وأخيرًا، يخطط فريق التحويلات المالية لبناء المزيد من الشراكات الاستراتيجية مع شركات تحويل الأموال، وخاصة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز بشكل رئيسي على قنوات التحويل الرقمية.

وكجزء من تطور استراتيجيته، يخطط القطاع لمواصلة الاستفادة من النمو الاقتصادي الذي يرتكز على الاستدامة في مصر. وستواصل خدمات قطاع المؤسسات المالية مواكبة الجهود الرامية إلى توسيع شبكات الأعمال، وزيادة الصفقات المربحة، وتوفير موارد مالية مستدامة.

5-المكتب التمثيلي بدولة الإمارات العربية المتحدة

يهدف المكتب التمثيلي لبنك القاهرة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الترويج لمجموعة واسعة من منتجاته وخدماته في محاولة لزيادة نطاق تواجده الدولي.

وذلك من خلال إقامة علاقات مع الشركات الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي. يركز فريق المكتب التمثيلي بدولة الإمارات العربية المتحدة بشكل أساسي على إجراء زيارات دورية وبناء العلاقات مع مختلف نقاط الاتصال المرتبطة بهؤلاء الشركاء الاستراتيجيين وأصحاب المصلحة بشكل مباشر. هدفنا النهائي هو زيادة وتعظيم حصة البنك من المحفظة من إجمالي تحويلات العاملين المصريين المتواجدين في دولة الامارات, والتي قدرت بنحو 31 مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية 2021.

أبرز أحداث 2021

قفز إجمالي التحويلات الموجهة إلى بنك القاهرة من نحو 1.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى 1.65 مليار دولار أمريكي في عام 2020, بزيادة قدرها 15.4%, كما واصلت حصة البنك الاتجاه التصاعدي في عام 2021 لتبلغ 2 مليار دولار أمريكي, بما يعادل زيادة قدرها 26.1% متجاوزة أعلى رقم قياسي للبنك في مجال التحويلات المالية.

وقد شهدت التحويلات المالية من دولة الامارات والتي يركز عليها المكتب التمثيلي, قفزة قياسية عالية من 445 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 684 مليون دولار أمريكي في عام 2021. ويرجع ذلك إلى تعزيز العلاقات مع شركات الصرافة الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة, الأمر الذي ساهم في تحقيق نسبة الزيادة الكبيرة في إجمالي التحويلات المالية الموجهة من دولة الإمارات العربية المتحدة, والتي بلغت نحو 53.6% على أساس سنوي. وقد دفع ذلك فريق الإدارة التنفيذية للبنك إلى تكرار هذا النموذج الناجح في دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة.

وعلى مستوى الشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, يبحث الفريق دائمًا عن الكيانات التي تتخذ من دول مجلس التعاون الخليجي مقرًا لها والتي لديها خبرة قائمة في الشركات والأعمال التجارية في مصر أو المهتمة بالاستثمار في مصر. نحن نتعامل مع العملاء المستهدفين من الشركات للترويج لمجموعة متكاملة من منتجاتنا وخدماتنا جنبًا إلى جنب مع قدراتنا القوية في جميع خدمات ومنتجات البنك مثل تمويل الشركات, المعاملات المصرفية الدولية, سندات الخزانة, وما إلى ذلك. وعندما يتم تحديد فرصة, يقوم الفريق بتوجيه العملاء إلى المتخصصين في المركز الرئيسي في البنك لاستكمال الاجراءات وإنهاء الصفقات مع العملاء الجدد. وفي عام 2021, تم حجز ما يعادل 1.15 مليار جنيه من التسهيلات تحت حساب العملاء الجدد من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب 27 مليون جنيه أخرى من التسهيلات التي تمت الموافقة عليها لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما يسعى فريق العمل الى استكشاف الفرص المتاحة للإشارة إلى العملاء من ذوي الدخــول المرتفعــة الملاءة الماليــة بين المجتمعات المصرية العاملة ومنصات مصارف التجزئة الخاصة بنا من أجل الاستثمار في الأسواق المالية المحلية.

في عام 2021, تم حجز مجموعه 30 مليون جنيه مصري بموجب العملاء من ذوي الدخــول المرتفعــة, في مزيج من المنتجات الاستثمارية عبر منصة خدمات التجزئة المصرفية الخاصة بنا. وعلى جانب ميزانية التكاليف, تمكن المكتب التمثيلي من تخفيض التكاليف الفعلية بنسبة 6.4% من الميزانية المعتمدة, برغم التحديات التي واجهها في عام 2021.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

أثرت جائحة كوفيد-19 على قدرة المكتب التمثيلي على إجراء زيارات إقليمية أو عقد اجتماعات فعلية مع عملائه أو العمل بانتظام من المكتب, ومع ذلك, فقد تكيف بسرعة مع التغييرات المطلوبة ونجح في تفعيل الحلول التكنولوجية مما سمح له بالبقاء على اتصال مع العملاء عن بعد, وإجراء اجتماعات باستخدام المنصات الإلكترونية عند الحاجة, والعمل عن بعد من المنزل دون التأثير سلبًا على الإنتاجية.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

بعد النجاح الذي تحقق في دولة الإمارات العربية المتحدة على جميع الجبهات, وتحديدًا على جانب الحوالات المالية, سيبدأ المكتب التمثيلي في دولة الإمارات العربية المتحدة في تحويل جهوده نحو أسواق دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة. ويستند ذلك إلى توجيهات الإدارة العليا في المركز الرئيسي, في محاولة لتكثيف وصولنا إلى دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة لدولة الإمارات العربية المتحدة, مع إعطاء الأولوية للمملكة العربية السعودية والكويت تليها قطر والبحرين وعمان.

من المحفظة عبر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. وكان من المخطط البدء في تنفيذ هذه الخطة خلال عام 2021 , إلا أن قيود السفر نتيجة لجائحة كوفيد – 19 وتوابعها أعاقت خططنا. وعلى هذا النحو, نتوقع استئناف خططنا في عام 2022 وما بعده ليتم التركيز على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي, حيث تمثل حصة البنك أقل من 10% من إجمالي التحويلات المالية الموجهة إلى مصر عبر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي المهمة.

وسيشمل ذلك إجراء زيارات مشتركة مع رؤساء مجموعات المؤسسات المالية والخزينة من المركز الرئيسي لتعزيز مركز البنك مع الكيانات المستهدفة وتعزيز رؤيتنا وحصتنا

02

خدمات التجزئة المصـــرفيـــة

يقدم قطاع خدمات التجزئة المصرفية خدمات البطاقات والقروض والودائع والضمان المصرفي، وذلك من خلال فروعنا ومركز الاتصال وقسم خدمات مبيعات التجزئة، ويوفر القطاع خدمة متميزة ذات قيمة للعملاء من خلال معاملات وإجراءات عالية الجودة، ومنتجات وخدمات مخصصة لشرائح العملاء المختلفة.

البطاقات

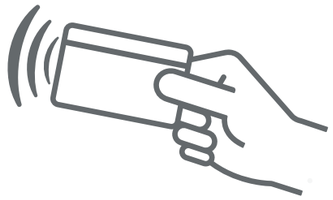

قام بنك القاهرة بتعزيز وتوسيع نطاق عروض البطاقات في عام 2021 في محاولة لتقديم أفضل الخدمات في فئتها. حيث أطلق البنك كشف الحساب الإلكتروني للبطاقات الائتمانية، والذي يحافظ على سرية بيانات بطاقات الائتمان. ويتضمن برنامج الأقساط الصفرية كمزايا مع تجار محددين، مما يُمكّن حاملي بطاقات الائتمان من التسوق من هؤلاء التجار وتقسيط عملية الشراء. علاوة على ذلك، أطلقنا العديد من حملات التسويق والإنفاق بناءًا على المناسبات، مما أدى إلى زيادة الإنفاق بالبطاقات وتحسين تجربة العملاء.

على صعيد الأمن السيبراني , قدم القسم نظام كود الأمان الثلاثي (3D Secure Code) للمجموعة الكاملة من عروض بطاقات بنك القاهرة. كما تم ترقية نظام الأمان الثلاثي إلى V2 لتقليل فرصة الاحتيال على بطاقات الائتمان بشكل كبير وحماية سرية بيانات ومعلومات العملاء أثناء تنفيذ المدفوعات عبر شبكة الإنترنت.

أبرز أحداث 2021

شملت الجهود التي بذلها البنك على مدار العام للارتقاء بمحفظة البطاقات، إعادة هيكلة بطاقات التحويلات المالية المدفوعة مسبقًا إلى بطاقات غير محددة الإسم لتكون أسهل في الحصول عليها للعملاء وأبسط في التعامل من جانب قسم التجزئة المصرفية.

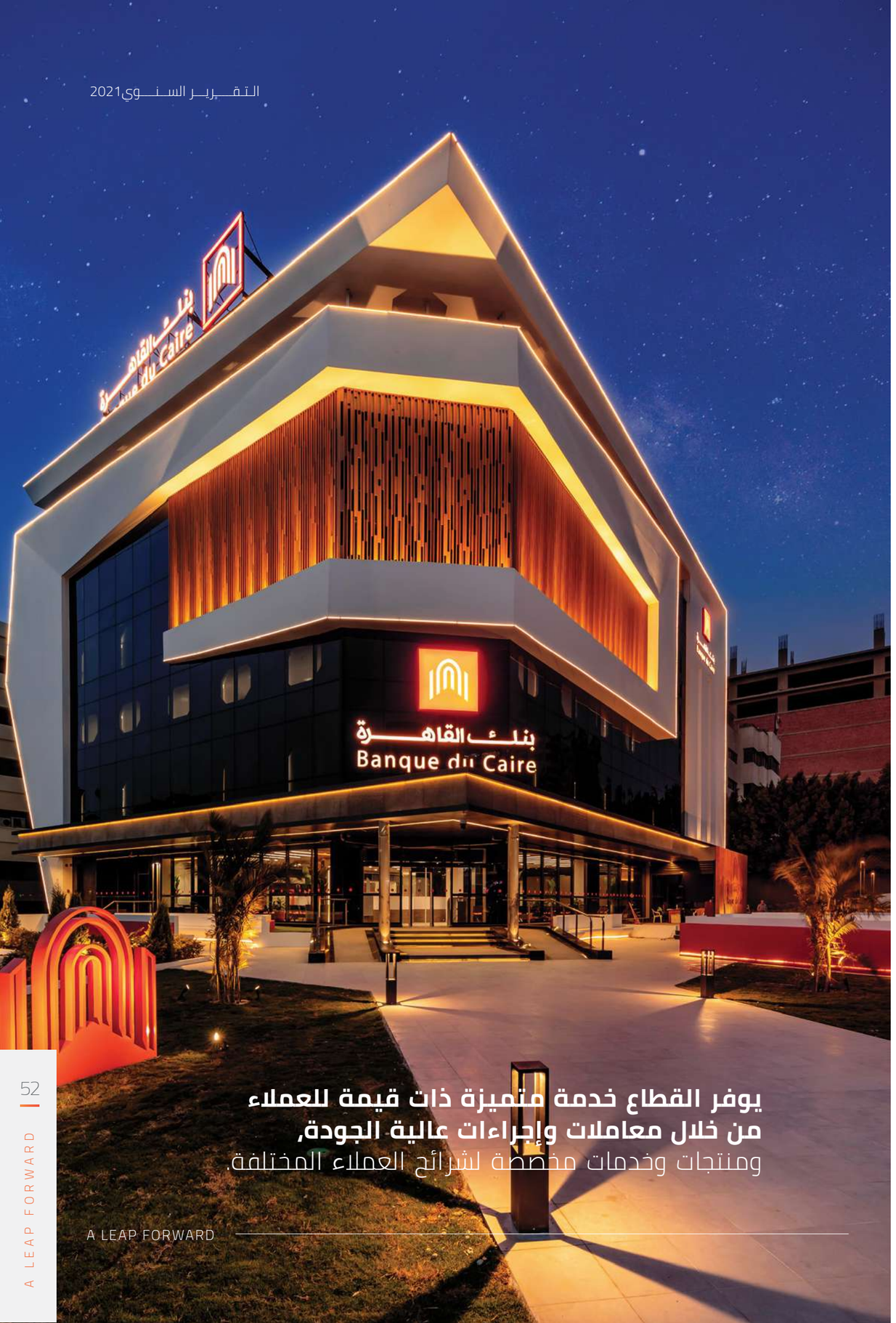

يوفر القطاع خدمة متميزة ذات قيمة للعملاء من خلال معاملات وإجراءات عالية الجودة،
ومنتجات وخدمات مخصصة لشرائح العملاء المختلفة.

وارتفعت قيمة محفظة البطاقات الائتمانية للبنك بنسبة 19% على أساس سنوي لتصل إلى 683.8 مليون جنيه في عام 2021, مقارنة بنحو 575.8 مليون جنيه في العام السابق. كما أصدر البنك 65,315 بطاقة ائتمان جديدة بزيادة قدرها 19% على أساس سنوي في عام 2021. وانعكس ذلك إيجابًا على إجمالي محفظة البطاقات, التي شهدت زيادة بنسبة 17% على أساس سنوي, لتصل إلى ما مجموعه 158,344 بطاقة ائتمان موجهة لعملاء البنك. وعلاوة على ذلك, نمت محفظة بطاقات الخصم والبطاقات مسبقة الدفع بنسبة 10% على أساس سنوي لتصل إلى 2.7 مليون بطاقة في عام 2021.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

كنتيجة مباشرة لتداعيات جائحة كوفيد-19, حدث تغير ملحوظ في السلوك الاستهلاكي للأفراد من حيث البعد عن استخدام المدفوعات النقدية المباشرة والتحول إلى المدفوعات الإلكترونية باستخدام بطاقات الدفع المختلفة, مما أدى إلى زيادة استخدام خدمات التجارة الإلكترونية والمدفوعات اللا تلامسيه منذ بداية الجائحة.

التوجه الاستراتيجي التطلعي

تتمثل خطتنا لعام 2022 في تعزيز عرض البطاقات من خلال إضافة منتجات وخدمات جديدة لتلبية احتياجات عملائنا. بالإضافة إلى إطلاق منتجات جديدة, سنعمل على زيادة محفظة بطاقات الائتمان من حيث حجم الإنفاق وعدد البطاقات.

القروض

يقدم بنك القاهرة نوعين من القروض, هما القروض النقدية والقروض غير النقدية. تشمل القروض النقدية تلك التي تتطلب ضمانات أو التي لا تتطلب ضمانات أو القروض الشخصية للعاملين بالقطاع الحكومي. ويتم تقديم هذه القروض بناء على معايير رئيسية مثل مستوى الدخل والقدرة على السداد والائتمان وتاريخ التوظيف. ويشمل على سبيل المثال : القروض المخصصة للأطباء, وذوي المهن الحرة الخاصة, والعاملين في قطاع البترول, والعاملين القطاع الخاص, والقروض بضمان معاشات التقاعد, وتمويل تكاليف عضوية الانضمام الى الأندية الرياضية. فيما تشمل القروض غير النقدية, قروض السيارات والرهن العقاري والسلع المعمرة لغرض شراء سيارة أو سلع إلكترونية.

وخلال عام 2021, تم بذل جهود كبيرة لتعديل معايير ومحددات الإقراض, بالإضافة إلى إطلاق برامج جديدة, مما أدى إلى التوسع والتنويع في شرائح عملاء البنك وتحقيق نمو في محفظة قروض التجزئة. وفي الوقت نفسه, عملت الإدارة على التخفيف من مخاطر التركز.

تضاعفت محفظة القروض بضمانات في عام 2021 حيث بلغت قيمة المحفظة 2.6 مليار جنيه. ولخدمة عملاء البنك, تم إطلاق القرض الشخصي لشريحة كبار العملاء و التي وصلت قيمة محفظته الى 16 مليون جنيه بنهاية العام . بالإضافة إلى ذلك, أطلقنا حملات وبرامج ترويجية لقروض السيارات, مما ساعد في الحفاظ على الحصة السوقية لقروض السيارات وزيادة رصيد المحفظة إلى 2.3 مليون جنيه.

أبرز أحداث 2021

في عام 2021, تمت إضافة منتجات جديدة إلى باقة منتجات البنك لتلبية احتياجات العملاء وتسهيل عملية تقديم الطلبات. زادت محافظ القروض مثل السيارات والرهن العقاري والقروض الشخصية بنسبة 31%. ت وتم استخدام آليات جديدة لحساب الدخل من أجل تبسيط المستندات المطلوبة.

وعلى صعيد القروض الشخصية, حقق بنك القاهرة نتائج متميزة, حيث شهد ارتفاعًا بنسبة 20%. وقد تحقق ذلك من خلال تعديل معايير الإقراض الخاصة بمنتجات القروض وإطلاق برامج وحملات ترويجية جديدة. وبلغت القروض الشخصية المقدمة لموظفي الحكومة 19.4 مليار جنيه.

وبلغت القروض المقدمة لموظفي القطاع الخاص ما قيمته 379 مليون جنيه. وأخيرًا, شهد التمويل العقاري زيادة بنسبة 6% على أساس سنوي لمحفظة القروض العقارية للبنك, ليصل إلى 2.7 مليار جنيه ويحقق حصة سوقية تبلغ 10.34% في عام 2021. وجاء هذا النمو مدفوعًا ببروتوكول التعاون بين بنك القاهرة وصندوق التمويل العقاري في عام 2019 في إطار جهوده لتمويل أصحاب الدخل المنخفض والتوافق مع مبادرات البنك المركزي المصري للشمول المالي.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

كنتيجة لهذه الجائحة, استهدف البنك عملاء جدد من خلال إطلاق منتجات تلبي احتياجاتهم. تضمنت المنتجات مزايا جديدة وتم استهداف الشريحة التي نضمن من خلالها سداد الالتزامات بصفة منتظمة. وشملت هذه المنتجات "قرض الصفوة" للمهنيين وأصحاب الأعمال الحرة, والبيع التقاطعي عن طريق ضمانات الشهادات والودائع لأجل. وشملت مزايا المنتج الجديد تعديلات على المنتجات لضمان أقصى قدر من الأمان, وتحديدًا في قروض أصحاب المهن الحرة.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

يعمل بنك القاهرة باستمرار على تحديد منتجات جديدة تلبي احتياجات العملاء وتساعد على توسيع محفظة القروض والودائع, بهدف أن يصبح البنك المفضل للأفراد من جميع مستويات الدخل. ومن خلال فهمه الشامل لسوق خدمات التجزئة المصرفية, من المقرر أن يواصل بنك القاهرة توسيع برامج القروض في عام 2022, من خلال تقديم خدمات صرف المرتبات للشركات ذات الميزات والفوائد الفريدة لخدمة السوق المصري وغيره.

الودائع

قام بنك القاهرة بتوسيع قطاعات الودائع من خلال طرح ثلاث حسابات في السنة المالية 2021. "الحساب الجاري بلس" وحساب "ثروة" و"حساب الودائــع لأجــل ذو الفائدة المقدمة". الحساب الجاري بلس لخدمة متطلبات الأفراد بشكل عام والخدمات المصرفية الشخصية وهو حساب يدر عائد وفقًا لمجموعة من الشرائح المحددة. بينما حساب ثروة لخدمة متطلبات كبار العملاء, وحساب الودائع لأجــل ذو الفائدة المقدمة يخدم متطلبات ذوي الدخل المتوسط.

مؤشر الأداء الرئيسي	2019	2020	2021
متوسط عدد المودعين	2.6 مليون	2.8 مليون	3.1 مليون
نسبة الحسابات النشطة	85%	79%	65%
الحسابات الاجمالية:	34%	44%	45%
حسابات كبار العملاء (ثروة):	4%	8%	9%

أبرز أحداث 2021

حقق قطاع التجزئة المصرفية نجاحات على كافة المستويات في عام 2021, حيث نمت ودائع العملاء الأفراد في بنك القاهرة بنسبة 10% على أساس سنوي لتصل إلى 121.9 مليار جنيه. وارتفع إجمالي الودائع بمقدار 1 مليار جنيه, حيث استحوذت الشهادات على حصة كبيرة من إجمالي نمو الودائع, وساهمت بمبلغ 7.2 مليار جنيه من أصل 11 مليار جنيه في عام 2021. كما شهدت خدمات الشهادات ذات العائد الثابت اداءًا متميزًا بنسبة 85%

الحساب الجاري بلس: تم إطلاقه في مارس 2021. و كانت النتائج في 31 ديسمبر2021,

- 1039 حسابًا منها 327 حسابًا جديدًا تمثل 31% من إجمالي الحسابات
- يبلغ رصيد الحساب 208.47 مليون جنيه مصري منها 41.08 مليون جنيه مصري تمثل 20% من إجمالي الحسابات

حساب ثروة: تم إطلاقه في فبراير 2021. و كانت النتائج في 31 ديسمبر 2021

- 529 حسابا منها 175 حسابا جديداً تمثل 33% من إجمالي الحسابات
- يبلغ رصيد الحساب 504.77 مليون جنيه مصري منها 173.36 مليون جنيه مصري يمثل 34% من إجمالي الحسابات

الودائــع لأجل : تم إطلاقها في يوليو 2021 والنتائج في 31 ديسمبر 2021.

- وبلغت محفظة الودائع لأجل ذات الفائدة المقدمة 2.7 مليار جنيه مع 3938 عميلًا.

يحصل عملاء البنك حاليًا على أسع ار تنافسية من خلال منتج الودائــع الآجلة ذات الفائدة المقدمة والتي تتراوح بين 7.50% و 8.00% و 8.50% سنويًا. تم تصميم هذه الوديعة من أجل مساعدة العملاء على كسب عائد مرتفع في فترات زمنية مختلفة. هذا المنتج فريد من نوعه في السوق ويؤدي إلى زيادة حصتنا السوقية من الودائــع لأجل على مستوى البنوك.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

شكل تأثير جائحة كوفيد-19 تحديًا لنمو محفظة الالتزامات في بنك القاهرة من عدة اتجاهات بما في ذلك قرارات البنك المركزي المصري في خفض أسعار الفائدة وتحركات المنافسين في زيادة بعض أسعار الفائدة على منتجاتهم. وبناءًا على ذلك, قام البنك بتنويع استراتيجية التسعير الخاصة به عبر مجموعة واسعة من المنتجات مع التركيز على خفض أسعار منتجاته قصيرة الأجل مثل حساب التوفير والودائــع لأجل للحفاظ على تقديم ربحية معقولة, مع زيادة أسعار الفائدة على المنتجات الأخرى مثل شهادات الإيداع للحفاظ على العملاء ذوي الاحتياجات الاستثمارية طويلة الأجل.

التوجه الاستراتيجي المستقبلِي

يخطط البنك لزيادة الوعي حول عروض منتجاته وخدماته من خلال الترويج لها عبر وسائل التواصل الاجتماعي . وتشمل حملات وسائل التواصل الاجتماعي المستقبلية,

الربع الأول من عام 2022

- حملة الترويج لـ "الحساب الجاري بلس", و مراجعة حسابات التوفير المتنوعة.

الربع الثاني من عام 2022

- حملة "حسابات التوفير بأنواعها المختلفة", والترويج لعروض منتجات جديدة.

الربع الثالث من عام 2022

- "مسابقة الفروع"

الربع الرابع من عام 2022

- "حملة الترويج الخاصة بـ "الودائع لأجل" عن طريق (الرسائل القصيرة - أجهزة الصراف الآلي - وسائل التواصل الاجتماعي - التسجيلات الصوتية التفاعلية - الموقع الإلكتروني - إلخ.)

التأمين البنكي

يقدم البنك, بالتعاون مع شركة أليانز لتأمينات الحياة – مصر, العضو في مجموعة أليانز الدولية وواحدة من أكبر مزودي الخدمات المالية في العالم, مجموعة متكاملة من برامج التأمين والاستثمار للتعليم, والتقاعد وتأمينات الحياة من خلال توفير التغطية لضمان الاستقرار المالي للأسر, وأعمال الشركات. وهي برامج مصممة خصيصًا مع هامش واسع من المرونة في تحديد الأقساط ومبالغ التأمين لتتناسب مع قدرات واحتياجات شرائح العملاء المختلفة مع توفير فترات سداد مختلفة تناسب كل الاحتياجات. علاوة على ذلك, فإنه يوفر للعملاء الحماية المناسبة في حالة الوفاة أو العجز أو المرض خلال فترة الوثيقة.

أبرز أحداث 2021

وفي عام 2021, نمت محفظة التأمين المصرفي لبنك القاهرة بنسبة 23% على أساس سنوي من 560 مليون جنيه إلى 687 مليون جنيه. بالإضافة إلى ذلك, حافظنا على علاقتنا الاستراتيجية مع أليانز العالمية لتلبية احتياجات التأمين المتزايدة للعملاء من خلال توفير مجموعة من برامج التأمين.

تحديات كوفيد-19

وعلى الرغم من تحديات كوفيد-19, واصل البنك تعاونه بنجاح مع أليانز للحفاظ على ولاء العملاء من خلال التفاعل المستمر مع العملاء وتعزيز علاقة ثابتة وجديرة بالثقة, من خلال توفير التوجيه والدعم المستمر. لقد أكدنا لحاملي وثائق التأمين عبر الرسائل النصية القصيرة ووسائل التواصل الاجتماعي أن جميع وثائق التأمين على الحياة من أليانز للعملاء الحاليين أو الجدد تشمل كوفيد – 19 ضمن تغطيتهم الأساسية.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

خطتنا المستقبلية تركز على تنفيذ استراتيجية بنك القاهرة والتي تتمحور حول العملاء وتوفير سبل النجاح للشركات من خلال تعاوننا مع شركة التأمين العالمية أليانز. وسنواصل تقديم مجموعة من حزم وبرامج التأمين لعملاء البنك والحفاظ على النمو في عام 2022 عبر فروعنا لتقديم الخدمات التي تلبي احتياجات العملاء والحفاظ على ولائهم.

شبكة الفروع

في عام 2021 , افتتح بنك القاهرة 43% من فروعه الجديدة خارج نطاقه الجغرافي الأساسي في القاهرة. حيث افتتح البنك فروعًا جديدة في دمياط, وفرع السوق في منطقة القناة, وكذلك فرع فاقوس في منطقة الدلتا.

على الرغم من مخاطر كوفيد – 19 , فقد تم إجراء تعديلات طفيفة على عملياتنا لضمان وجود جميع الموظفين والعملاء في بيئة آمنة. وبناء على ذلك, ركزنا على زيادة وعي الموظفين والعملاء بجميع تدابير السلامة من خلال قنوات الاتصال المختلفة, وتشجيع استخدام الحلول الرقمية, وتطبيق التباعد الاجتماعي, وخفض الطاقة الاستيعابية للقوى العاملة إلى 50% في الفروع, واعتماد نهج العمل من المنزل. وعلى الرغم من عقبات الجائحة, حافظنا على عملياتنا العادية وواصلنا خطط النمو حيث تمكنا من تنمية شبكة الفروع بنسبة 2.1% على أساس سنوي لتصل إلى 246 فرعًا في عام 2021.

أبرز أحداث 2021:

- افتتاح مكتب للسجل التجاري داخل فرع العبور
- تنفيذ الإقراض الرقمي لقروض التمويل متناهي الصغر
- عمليات القروض المركزية
- عمليات تمويل المعاملات التجارية المركزية
- تدريب وتطوير 3097 من موظفي الفرع
- المشاركة في جميع فعاليات الشمول المالي للبنك المركزي المصري
- المشاركة في جلسات التوعية والتدريب على النظام المصرفي الأساسي T24

	2019	2020	2021	2022 (الهدف)
الفروع	182	195	202	209
الوحدات	8	9	8	8
وكالة	14	13	13	12
مكاتب صرف العملات	13	10	9	10
مكاتب تصاريح العمل	14	14	14	14
مجموع	**231**	**241**	**246**	**253**

	2019	2020	2021	2022 (الهدف)
فروع جديدة	12	12	5	7
نقل	1	2	2	15
تجديد	-	2	5	7
شبكات بنك القاهرة	231	241	246	253

الشراكات

في عام 2021 , تم التعاون مع وزارة التموين والتجارة الداخلية مما نتج عنه إلى افتتاح أول مكتب للسجل التجاري في فرع العبور, ليصبح بنك القاهرة البنك الأول في القطاع المصرفي المصري الذي يوفر خدمات السجل التجاري من خلال فروعه.

القرارات الجديدة للبنك المركزي المصري

أصدر البنك المركزي المصري خلال عام 2021 قرارات جديدة تؤثر على التعاملات من خلال شبكة فروعنا, وهي كما يلي:

- قيود على عمليات الإيداع والسحب بحد أقصى 50 ألف جنيه مصري.
- توحيد ساعات العمل في القطاع المصرفي من الساعة 8:30 صباحًا حتى الساعة 3:00 عصرًا
- الإعفاء من رسوم أجهزة الصراف الآلي ورسوم تحويل الأموال.
- زيادة حدود السحب النقدي اليومية على أجهزة الصراف الآلي إلى 4000 جنيه مصري لعملاء البنوك الآخرين.
- تأجيل أقساط القروض لمدة 6 أشهر بناء على طلب العميل.
- فتح محافظ إلكترونية مجانية وإصدار بطاقات مسبقة الدفع لا تلامسية.

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

تحديات كوفيد-19

على الرغم من التحديات التي فرضتها علينا جائحة كوفيد-19, إلا إننا اكتسبنا العديد من الدروس المستفادة. في عام 2021 , تعلمنا العمل تحت الضغط بسبب نقص أعداد الموظفين, ومضاعفة وظائف الموظفين للتعامل مع أنواع مختلفة من واجبات العمل , وإنشاء خطة استمرارية الأعمال لنكون دائما على استعداد. كما قمنا بزيادة وعي العملاء باستخدام حلولنا الرقمية.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

يستهدف البنك إطلاق 15 فرعًا جديدًا على مدى السنوات الثلاث المقبلة, بهدف الوصول إلى ما مجموعه 260 فرعًا. بالإضافة إلى خطة التجديد والنقل للفروع القائمة, وذلك لتحسين نسبة انتشار فروع البنك مقارنة بالمتوسطات الإقليمية والعالمية, ووفقًا لاستراتيجية بنك القاهرة التي تركز على العملاء, نعمل على استحداث نظام لإدارة علاقات العملاء, وإنشاء وحدة لخدمة العملاء للتنسيق بين الفروع والعملاء, وقياس كفاءة الخدمة في الفروع من خلال جهة خارجية لضمان الحيادية, واستخدام مفهوم المتسوقين السريين لتحديد الفجوات في أداء الخدمة والاحتياجات التدريبية للموظفين. علاوة على ذلك , نحن بصدد تطوير دليل منتج سهل لتعزيز معرفة موظفينا بالمنتجات.

إدارة الثروات

أطلق بنك القاهرة خدمة "ثروة" في عام 2019, وهي خدمة مصممة خصيصًا لدعم كبار العملاء, الذين يحافظون على أرصدة تتراوح بين 1 مليون جنيه و5 ملايين جنيه, والأفراد من ذوي الملاءة المالية المرتفعة جدًا, الذين تتجاوز أرصدتهم 5 ملايين جنيه. تقدم ثروة للشركاء خدمة استشارية مخصصة وعددًا من الخدمات الحصرية من خلال فريق مديري العلاقات المتخصص في بنك القاهرة. وتشمل هذه الامتيازات الدخول إلى صالات ثروة عبر شبكة فروع البنك, ومركز مخصص للمكالمات, بالإضافة إلى مجموعة فريدة من الخدمات غير المصرفية.

ثـــــروة Tharwa

أبرز أحداث 2021

وفي عام 2021, جنى البنك ثمار جهوده في مجال تقسيم العملاء إلى شرائح, حيث ارتفع عدد عملاء ثروة من 16,500 عميل في عام 2020 إلى 18,700 عميل في عام 2021 بمحفظة بلغت 52.8 مليار جنيه مصري بنهاية العام. وشكلت ودائع عملاء ثروة 44% من إجمالي محفظة التجزئة لبنك القاهرة في نهاية عام 2021.

وساهمت المنتجات المخصصة المصممة حديثًا والتي ابتكرها بنك القاهرة للتعامل مع مختلف شرائح العملاء, في توسيع قاعدة عملائه وزيادة محفظة الالتزامات لتصل إلى 120.7 مليار جنيه - 103% ديسمبر 2021.

النمو على أساس سنوي	استثمارات
19%	محفظة الالتزامات (الأقراض المدمجة و ودائــع لألجــل)
4.5%	حساب التوفير الحساب الجاري
37%	الأصول (القروض والسحب على المكشوف)
13%	بطاقة الإئتمان

في عام 2021 , افتتحنا 8 صالات جديدة لكبار العملاء. كما زاد البنك عدد مديري علاقات الأفراد من 9 إلى 12 مديرًا, ومديري العلاقات لكبار العملاء من 15 إلى 31 مديرًا.

شهدت محفظة التزامات الثروة نموًا بنسبة 16% مقارنة بعام 2020. وكان الدافع الرئيسي وراء هذا النمو هو مجموعة واسعة من المنتجات المصممة لتلبية الاحتياجات الاستثمارية المختلفة التي يطلبها العميل. وساهمت المنتجات المتخصصة المصممة حديثًا والتي تم اطلاقها للتعامل مع شرائح العملاء المختلفة بالإضافة الى الأسعار التنافسية التي يقدمها البنك في توسيع قاعدة العملاء, ولعبت دورًا حاسمًا للغاية في زيادة محفظة الالتزامات لتصل إلى 120.7 مليار جنيه في ديسمبر.

تحديات كوفيد-19

أثر التوقف عن العمل أثناء جائحة كوفيد – 19 على معدلات التسوق عن بعد, وهو ما أدى الى تراجع استخدام النقد, وخلق حاجة ملحة للتحول نحو طرق الدفع المبتكرة. وقد نتج عن ذلك تسريع اجراءات التحول الرقمي للعمليات والمعاملات لتلبية الزيادة في توقعات العملاء, ولدعمهم خلال جائحة كوفيد-19. فرض البنك المركزي المصري إضافة تجار بشروط ميسرة, وتنازل عن سعر خصم التاجر لدعم العملاء وتوفير الخدمة. وبناء على ذلك, استطاع مصرفنا إضافة عدد من التجار المستهدفين وحصل على حافز خاص من البنك المركزي المصري نظرًا لجهودنا المكثفة.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

خطتنا المستقبلية تستهدف الوصول بعدد صالات كبار العملاء الى 30 صالة, فضلًا عن زيادة عدد فريق مديري العلاقات إلى 65 شخصًا بنهاية عام 2022. بالإضافة إلى ذلك, يستهدف فريق إدارة الثروات بحلول عام 2024 الوصول إلى 80 مدير علاقات بسبب عملية التوظيف وزيادة عدد الصالات.

قطاع مبيعات التجزئة المصرفية

تأسس قطاع مبيعات التجزئة المصرفية في منتصف عام 2018 بهدف زيادة الحصة السوقية لبنك القاهرة وجذب عملاء جدد من خلال الترويج لبطاقاته الائتمانية والقروض الشخصية. يستخدم القطاع استراتيجيات تسويقية وترويجية موحدة بين محفظة عملائه الحالية للمساعدة في تحقيق مستهدفاته. منذ إطلاق عملياته في أوائل عام 2019, يسعى قطاع مبيعات التجزئة إلى تزويد عملائه بتجربة هي الأفضل في فئتها, حيث يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات لتعزيز مكانة بنك القاهرة كرائد في السوق المصرفية في مصر.

أبرز أحداث 2021

في عام 2021, نجح القطاع في تحقيق مستهدفاته من المبيعات, حيث أصدر ما مجموعه 14,733 بطاقة ائتمانية جديدة و 1,66 مليون جنيه في شكل قروض معتمدة تمثل 9% من إجمالي مبيعات بنك القاهرة. كما قدم البنك للعملاء 6,796 قرض سيارة خلال العام الجاري, بقيمة 1,073 مليار جنيه في عام 2021. وعلى صعيد القروض الشخصية, وافق القطاع على تسهيلات ائتمانية بقيمة 685 مليون جنية. بالإضافة إلى ذلك , يقدم القطاع خدمات تحويل رواتب الموظفين للشركات, مع عدد من المزايا الإضافية. وتحقيقا لهذه الغاية, أبرم البنك 133 عقدًا جديدًا مع الشركات لتقديم خدمات تحويل المرتبات عن طريق البنك.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

خلال فترة الجائحة قام البنك بتنويع استراتيجية التسعير لمنتجاته المختلفة من خلال خفض أسعار منتجاته قصيرة الأجل للحفاظ على ربحية مناسبه, مع زيادة أسعار الفائدة على المنتجات الأخرى لتلبية احتياجات الاستثمار طويلة الأجل للعملاء.

وللحفاظ على علاقة قوية بين فريق العمل المسؤول عن منتج "ثروة" وعملائه, استطاع فريق العمل خلال الجائحة زيادة محفظة المنتج من خلال تقديم منتج جديد "حساب ثروة" والذي يتميز بحساب الفائدة على أساس يومي, بالإضافة الى الخدمة غير المالية "الرعاية الشخصية للعملاء". ذلك بالإضافة إلى زيادة عدد ممثلي إدارة علاقات العملاء لحسابات كبار العملاء, وفتح صالات جديدة, والترويج لصفحة ثروة على الموقع الإلكتروني بالإضافة الى تزويد "المساعد الإلكتروني" على الموقع (Chatbot) بالمعلومات الرئيسية.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

من المستهدف؛ خلال الفترة المقبلة, العمل على زيادة فريق المبيعات بصفة سنوية, وزيادة الانتشار الجغرافي لتوفير خدماتنا في المحافظات المختلفة.

مركز الاتصال

لضمان استمرارية تقديم خدماتنا لعملائنا بأفضل مستوى, نستقبل مقترحات وشكاوى العملاء ونستجيب لها بكفاءة وفاعلية. فخلال قيود الإغلاق التي تم فرضها خلال فترة كوفيد – 19 , شهد عملاؤنا تغييرات أجبرتنا على التكيف بسرعة لضمان استمرار مستوى رضاء العملاء. ولاستكمال التغطية الشاملة لشرائح عملائنا المتنوعة , قمنا بتصميم نهجًا خاصًا لتتبع شكاوى العملاء وإدارتها.

التزم مركز الاتصال بسياسات التباعد الاجتماعي على مستوى الجمهورية وتدابير الصحة العامة والإجراءات الاحترازية. واستمرت خدمة عملائنا من ثلاثة مواقع لضمان استمرارية الأعمال وزيادة عدد الموظفين لتغطية العدد المتزايد من المكالمات الواردة. في عام 2021, شهدنا زيادة في حجم المكالمات التي تمت معالجتها والتي ارتفعت من 1.46 مليون في عام 2021 مقارنة ب 1.11 مليون في عام 2020 مع نمو بنسبة 32%. وبناء على ذلك, قمنا بتوسيع الطاقة التشغيلية لمركز الاتصال من خلال زيادة عدد المقاعد بنسبة 123% والوكلاء بنسبة 40%. وكان مركز الاتصال جزءًا من زيادة ربحية مصرفنا حيث قدمنا طلبات تقسيط معاملات بطاقات الائتمان بمبلغ 298.32 مليون في عام 2021 مقارنة ب 242.08 مليون في عام 2020 بنمو قدره 23%.

ومن خلال تعزيز التزاماته, تعامل مركز الاتصال مع 30 حملة في عام 2021, أطلقها البنك المركزي المصري ومصرفنا مقارنة ب 33 حملة في عام 2020. زادت الطاقة التشغيلية لمركز الاتصال كما يلي:

إجمالـي فريـق العمـل	2020	2021
الوكلاء	105	147
فريق الإدارة والدعم (المكتب الخلفي)	5	6
فريق إدارة الجودة	3	6
فريق التدريب	2	3

وكان لفريق المبيعات دورًا هامًا في ربط العملاء المحتملين بإدارة المبيعات المركزية حيث قدمنا 6132 طلب من عملاء محتملين يسعون الى الحصول على منتجاتنا المصرفية. كما قمنا بدعم الإدارات الأخرى من خلال إرسال رسائل نصية قصيرة بالخدمات الجديدة في الفروع, وللعملاء لتحديث بياناتهم, ومن خلال الترويج لخدمة التقسيط بدون فوائد مع رسوم إدارية. وساهم مركز الاتصال في تخفيض فاتورة "رايا" الشهرية بنسبة 30%, بقيمة 3 ملايين جنيه سنويًا.

وفي عام 2021 , قمنا بتطوير خطة أداء للإدارة من خلال تحديث إجراءات مركز الاتصال وإصدار اتفاقية مستوى الخدمة بين الإدارات لمواءمة وتنظيم سير العمل. يواصل المركز تحديث قاعدته المعرفية عن طريق تقديم خدمات ومنتجات جديدة وإضافة أقسام جديدة إلى مكاتب الخط الأمامي (فريق الدعم). علاوة على ذلك, أطلق مركز الاتصال نظام إدارة علاقات العملاء, مع العمل على استكمال المتبقي من الخدمات.

بند	2019	2020	2021
المكالمات المعروضة	932.92 الف	1.60 مليون	1.74 مليون
التعامل مع المكالمات	793.08 الف	1.11 مليون	1.46 مليون
التخلي عن % (السوق الشامل)	13.93%	30.23%	13.59%
اتفاقية مستوى الخدمة % (السوق الشامل)	57.94%	27.96%	47.94%
التخلي عن % (الثروة)	1.13%	1.23%	0.14%
اتفاقية مستوى الخدمة % (ثروة)	94.55%	93.23%	96.26%
مبالغ التقسيط	175.13 مليون	242.08 مليون	298.32 مليون
متابعي Facebook	51.4 الف	975.39 الف	1.57 مليون
متابعي instagram	14.1 الف	18.30 الف	23.3 الف

التقـــريـــر الســـنـــوي2021

شهدت صفحاتنا على منصات التواصل الاجتماعي زيادة في عدد المتابعين خلال عام 2021 حيث وصلت صفحتنا على موقع فيسـبوك إلى 1,068 مليون متابع مقارنة ب 975.4 ألف. في عام 2020 بنمو قدره 9%. بلغ عدد متابعي انسـتجرام 23.30 ألف في عام 2021 مقارنة ب 18.3 ألف في عام 2020 بنمو قدره 27%. وشملت الأرقام الإيجابية التحسن الكبير في المكالمات التي لم يتم التعامل معها حيث انخفضت إلى 13.59% من إجمالي عدد المكالمات و 0.14% للمكالمات الخاصة بكبار العملاء ثروة في عام 2021 مقارنة ب 30.23 % و 1.23% على التوالي في عام 2020. كما شهدنا تقدمًا كبيرًا في نسبة اتفاقية مستوى الخدمة حيث ارتفعت إلى 47.94% من الإجمالي و 96.26% لكبار العملاء ثروة في عام 2021 مقارنة ب 27.96% من الإجمالي و 93.23% لكبار العملاء ثروة في عام 2020. تعامل مركز الاتصال مع 99% من استفسارات المتابعين بمتوسط وقت معالجة بلغ 25 دقيقة.

حماية العملاء

في عام 2021, واصلنا التركيز على تدريب الموظفين على كافة مستويات أعمالنا, مع التأكيد على أهمية تسجيل الشكاوى. ويهدف ذلك إلى تحسين خبرتنا في التعامل مع الشكاوى وضمان حصول عملائنا على نتائج عادلة. ولضمان التعامل معها بسرعة ودقة, يتم رصد الشكاوى ورفعها إلى الجهات المسؤولة داخل البنك.

وبلغ إجمالي عدد الشكاوى الواردة والمسجلة على نظام إدارة علاقات العملاء من خلال مركز الاتصال 20,779 شكوى, من العملاء عبر المكالمات الهاتفية ووسائل التواصل الاجتماعي, ومن ثم تسجيلها على نظام إدارة علاقات العملاء ليتم رفعها إلى الإدارة المعنية.

تم الرد على شكاوى كبار العملاء المتعلقة بسحب مبالغ كبيرة من الفروع من قبل البنك من خلال التوضيح للعملاء أنه يطبق لوائح البنك المركزي المصري وإرشادهم حول كيفية استخدام القنوات الإلكترونية. وشملت الشكاوى الأخرى تسليم بطاقات الخصم والائتمان. للتعامل مع ذلك, تعاون بنك القاهرة مع شركة التوصيل وقامت بتحديث الإجراءات للاتصال بالعميل قبل التسليم لتأكيد الموقع والتوقيت.

ولتعزيز حضورها على شبكة الإنترنت, يعمل بنك القاهرة على إطلاق خدمة "الواتس آب" المصرفية, بالإضافة الى أداة موحدة للتعامل مع جميع صفحات وتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى العمل على إنشاء نظام جديد يشمل قاعدة بيانات تعريفية ومعرفية يشتمل على ميزات أكثر تميزاً.

A LEAP FORWARD

التقـــريـــر الســـنـــوي2021

03

الخدمات المصرفية للمشروعات **الصغيـــرةوالمتـــوسطة**

تماشيا مع استراتيجيتنا للشمول المالي والتزامنا برؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة, تعمل مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز نموها. وإدراكًا منها للقيمة الاقتصادية لهذه النوعية من الشركات, يهدف البنك إلى توفير سبل النمو لها من خلال الخدمات المقدمة.

وتشكل محفظة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البنك حاليًا نحو 21% من إجمالي محفظته, والتي تبلغ 18.7 مليار جنيه, تماشيًا مع إرشادات البنك المركزي.

قام البنك بتقسيم الشركات الصغيرة والمتوسطة الى الشرائح التالية:

- مبيعات القطاع الصغير جدا السنوية من 1 مليون جنيه إلى 20 مليون جنيه.
- حجم المبيعات السنوية للقطاع الصغير , من 20 ملايين جنيه إلى 50 مليون جنيه.
- حجم المبيعات السنوية للقطاع المتوسط, من 50 مليون جنيه إلى 200 مليون جنيه.

الخدمات غير المالية للمجموعة المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة: يركز بنك القاهرة بشكل استراتيجي على جبهة الخدمات الغير مالية, والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من القيمة التي يقدمها البنك للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تتوافق مع استراتيجية الشمول المالي للدولة.

مبادرة البنك المركزي المصري "رواد النيل": يشارك بنك القاهرة بفعالية في مبادرة وطنية سريعة النمو بعنوان "رواد النيل". ويتم تمويل المبادرة من قبل البنك المركزي المصري, وتديرها جامعة النيل لدفع عجلة النمو في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتهدف الشراكة إلى توفير المساعدة الفنية المطلوبة ونقل المعرفة إلى الشركات الناشئة والشركات القائمة. كما أنها تدعمهم بأحدث التقنيات وزيادة قدراتهم على الوصول الى الأسواق الخارجية. وفي عام 2021, قدم البنك أكثر من 20,000 خدمة غير مالية ل 3500 عميل, منهم 500 من الإناث, وعقد 56 ندوة توعية لـ "رواد النيل", وقدم تسهيلات بقيمة 142 مليون جنيه مصري.

نتائج أعمال مبادرة "رواد النيل" خلال عام 2021:

2,654	فكرة مشروع جديد	**2,657**	تشبيك عملاء وموردين
2,133	خدمات دراسات الجدوى والخطط ونماذج العمل	**1,328**	عملية تمويل للعملاء
2,632	رخصة نشاط /سجلات تجارية	**2,056**	فرصة تدريبية
1,544	مشروعا جديدا	**3,144**	ندوة توعية
1,952	خدمة تحليل مالي		

قدم البنك العديد من البرامج التدريبية والإرشادية لزيادةالقدرة التصديرية للشركات ودفعهم الى مسارات التصدير والتجارة الإلكترونية من خلال رعايتة لمركز التميز للتصدير

أهم نتائج رعاية مركز التميز للتصدير خلال 2021:

45 شركة مدربة.
19 برنامجا تدريبيا.
232 ساعة تدريبية.
260 ساعة إرشادية

255 مستفيدا
11 منتجات جديدة
96 مليون جنيه ارتفعت المبيعات السنوية بنسبة .

شراكات جديدة

اسم الشريك	وصف الهدف والنتيجة من الشراكة	بداية سنة الشراكة
جهاز تنمية المشروعات	بهدف تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة, وريادة الأعمال إما بشكل مباشر أو من خلال التنسيق بين جميع الأطراف, وإنشاء أو مشاركة الشركات والجمعيات الأهلية والمبادرات في مجال هذه المشروعات.	2021
كسبانا	وقع بنك القاهرة وشركة كاسبانا مصر للتكنولوجيا عقد تمويل ائتماني لتمويل سلاسل التوريد, مما يمكنه من ضم الشركات والتجار والأفراد غير المشمولين بالنظام المالي وتقديم الخدمات المالية لهم بما يتماشى مع توجهات الدولة للشمول المالي.	2021

أبرز أحداث 2021

وفي عام 2021, زادت المجموعة المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة محافظ القروض الممولة وغير الممولة بنسبة 28 % أي ما يعادل3 مليارات جنيه, لتصل إلى 13.8 مليار جنيه, بالإضافة إلى زيادة حدود العملاء بنسبة 27% أي ما يعادل نحو 4 مليارات جنيه, لتصل إلى 19 مليار جنيه. كما ضمت 700 عميل جديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة (المقترضة وغير المقترضة), وأضافت خمسة مراكز أعمال جديدة لتصل إلى ما مجموعه 38 مركزًا تجاريًا في 25 محافظة. كما أطلقت منتج انجاز للشركات الصغيرة جدا. علاوة على ذلك, تخرج خمسون فردًا من اكاديمية"نواة" لمجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة SME Business School

وقد نجحت استراتيجية التطوير الاستراتيجي لبنك القاهرة لمجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دعم و تأهيل أكثر من 500 عميل وتقليص مدة المعاملات لمعالجة طلبات الائتمان إلى 30 يوماً بدلًا من 45 يومًا. أما بالنسبة لعملية الإقراض الموحدة, فقد انخفض وقت الرد إلى 21 يوما بدلًا من 90 يومًا.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

تم تحديث نطاقات المشروعات الجارية للتكيف مع الجائحة والتحكم في تأثيرها من خلال توفير خدمات عملاء بسيطة ومميكنة. قدمت مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة في البنك مشروعات ومبادرات جديدة للحفاظ على نفس المستوى من الخدمة في المستقبل.

وكانت الجائحة حافزًا للخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة في البنك للتكيف مع الوضع من خلال اعتماد نموذج تشغيلي

محدث. خلق البنك قيمة خلال جائحة كورونا من خلال توفير خدمات استشارية غير مالية مجانية لمساعدة العملاء على إدارة ديونهم المالية أو العجز النقدي بشكل أفضل.

المخاطر والفرص

فى ضوء مبادرة البنك المركزي المصري لتأجيل المدفوعات لمدة 6 أشهر لدعم الصناعات المتأثرة خلال الجائحة, قدم بنك القاهرة استشارات مالية وغير مالية لمساعدة العملاء على إدارة الوضع بشكل أفضل. بالإضافة إلى إعادة هيكلة وجدولة جميع المستحقات والمتأخرات بنهج أكثر فاعلية حتى بعد انتهاء مدة المبادرة.
ظهرت فرص في بعض الصناعات لزيادة المبيعات والأرباح لصناعات المستلزمات والمعدات الطبية, وعروض المنتجات الرقمية وعبر شبكة الإنترنت.

الرقمنة

في البداية, واجهت مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة بعض التحديات نتيجة للتحول الرقمي الذي يتطلب مهارات متقدمة وتدريب متخصص. وبناء على ذلك, قدمت مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة في بنك القاهرة التدريب والتوجيه اللازم للحفاظ على مستوى الخدمة مع عملائنا

طبقت مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة الابتكارات الرقمية داخل القسم من خلال تبني اعتماد موافقة لجنة الائتمان بصورة مميكنة واتباع اجراءات عمل داخلية مخصصة. وعززت الإدارة المشروع العملاق لنظام تدفق العمل الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة ليشمل نظامًا آليًا لإدارة عمليات الاقراض بالكامل مع تخفيض بنسبة 50 % في المدد المعيارية باتفاقية مستوى الخدمة الداخلية بالنسبة لإجراءات منح الائتمان.

وتشمل مشروعات/مبادرات التحول الرقمي المستقبلية المخطط لها وضع منصة رقمية للتسجيل من أجل توفير تجربة إقراض مبسطة للعملاء, وإطلاق منصة عبر شبكة الإنترنت لطلب العملاء من أجل تطبيق قروض الخدمة الذاتية, وبدء تطبيق نظام إدارة علاقات العملاء في جميع الخدمات.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

لدى البنك أهداف طموحة للغاية لعام 2022 , وتشمل تحسين إنتاجية وكفاءة مديري العلاقات, و بناء نموذج تشغيل على أساس المستهدفات من خلال إعادة هندسة العمليات لتخفيض وقت الاجراءات للوصول إلى 15 يومًا, وتعزيز كفاءة اتفاقية مستوى الخدمة.
وتشمل الأهداف الأخرى الانتشار الجغرافي بهدف زيادة فروع تمويل عبر شبكة الفروع, وزيادة عدد مراكز الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة, واستهداف المناطق من خلال إنشاء 7 مراكز أعمال جديدة و 5 مراكز جديدة للخدمات غير المالية.
بالإضافة إلى ذلك, اطلاق منتج التقييم الرقمي للشركات الصغيرة جداً (انجاز), وتوسيع نطاق استخدام الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت البنكى للشركات, فضلًا عن تقديم طلبات الخدمة الذاتية عبر شبكة الإنترنت, وبالتالي تقديم خدمة قيمة وفريدة للعملاء. وعلاوة على ذلك,
التعاون مع قطاعات المؤسسات المالية والمخاطر والاتصالات المؤسسية لتطوير منتج صديق للبيئة من خلال التشجيع على الحد من استخدام الطلبات الورقية واستبدالها بالخدمة الرقمية لإتمام عملية إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة.
وتتضمن الأهداف الأكثر طموحًا أن يشمل اكادمية "نواة" جميع الموظفين العاملين في كافة الادارات بهدف ضمان أن مديري العلاقات في البنك هم الأفضل في السوق المصرية ويقدمون خدمات استشارية مالية عالمية المستوى لعملائنا. ذلك بالإضافة إلى العمل على إرسال صحيفة إخبارية شهرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة, وزيادة ولاء العملاء, وزيادة حصة البنك في السوق في جميع القطاعات عن طريق البيع التقاطعي لمنتجاتنا بالإضافة إلى إدخال الخدمات المميكنة والرقمية.

04

الخزانـــة
وأســـواق المـــال

يقع علي عاتق مجموعة الخزانة وأسواق المال العديد من المسؤوليات و التي تتضمن مساعدة عملاء بنك القاهرة في إدارة أنشطتهم المالية وتقليل فرص التعرض للمخاطر بالإضافة إلى توفير حلول و بدائل استثمارية

تساعد أنشطة المجموعة في خلق فرص اقتصادية, وتعزيز النمو, وتمكين الأفراد. كما تشارك في 9 أنشطة رئيسية على النحو التالي:

أسواق المال: استثمار فائض السيولة في الودائع؛ من خلال التعامل مع البنوك في الأسواق المحلية والعالمية , بالعملات المختلفة, ومنها علي سبيل المثال؛ الجنيه المصري والدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني والريال السعودي, وذلك لفترات تتراوح من الودائع ليوم واحد إلى سنة, بالإضافة إلى تحديد الاستراتيجيات الخاصة بإدارة الفائض حسب احتياجات البنك.

صرف العملات الأجنبية: : مساعدة العملاء في إدارة عائداتهم من العملات الأجنبية من خلال توفير أسعار صرف فورية تنافسية مع تغطية مجموعة واسعة من العملات لمجموعة الدول العشرة الكبرى, إلى جانب عملات دول مجلس التعاون الخليجي سواء مقابل الجنيه المصري أو العملات الأجنبية الأخرى.

المشتقات المالية: توفر مجموعة متنوعة من المشتقات المالية مثل العقود الآجلة للصرف الأجنبي للتحوط من التعرض المحتمل للعملاء ضد تقلبات سوق الصرف الأجنبي المستقبلية.

الدخل الثابت: لكونه مفوض من قبل وزارة المالية للعمل كمتعامل رئيسي, لذا يتلقى بنك القاهرة الأموال من العملاء الذين يتقدمون بطلبات في مزادات السوق الأولية, كما يقدم المساعدة في السوق الثانوية للأوراق المالية الحكومية.

تصدير فائض النقد الأجنبي: يساهم البنك بدور أساسي كأحد البنوك الرائدة في مصر في تصدير واستيراد الأوراق النقدية, كما يساهم في توفير احتياجات البنوك المحلية من العملات الأجنبية.

إدارة الأصول والخصوم: : فريق العمل مسؤول عن إدارة أسعار الفائدة والسيولة في بنك القاهرة من خلال تحديد المخاطر المرتبطة بالهوامش وبنود الميزانية العمومية, بالإضافة إلى منحنى تسعير التحويلات النقدية. كما يساهم فريق العمل في إدارة الميزانية العمومية من خلال المشاركة في تسعير الأصول والخصوم مع تعزيز حجم المعاملات الخاصة بالبنك من خلال الأسعار التنافسية.

مبيعات الخزانة: : يعمل المكتب على تحقيق التواصل بين مجموعة الخزانة و أسواق المال و عملاء البنك, بالإضافة الى تعزيز فهم الفريق لاحتياجات العملاء والمخاطر التي يواجهونها. ويقدم المكتب عروض أسعار فورية, وآليات تسعير, واستشارات , وحلول , كما

يعمل كنقطة بيع لمنتجات إدارة النقد بالبنك. وبالإضافة إلى ذلك, فهو مسؤول عن حماية حوافظ العملاء, وزيادة عوائدهم إلى أقصى حد, وتقييم الاحتياجات النقدية للعملاء وفقًا لاحتياجات الأعمال.

البحث والتحليل: : توفر الإدارة خدمة البحوث الاقتصادية وتحليل السوق لعملاء البنك, فتقوم بإرسال بريد إلكتروني يوميا إلى عملاء البنك يشمل أهم الموضوعات الاقتصادية مثل: أسعار صرف العملات الأجنبية, وأسعار فائدة ليبور, أسعار الفائدة على الودائع, أحدث نشرات السوق وأخباره, أسعار السلع الرئيسية, مؤشرات أهم البورصات المحلية والاقليمية والعالمية, وغيرها من المعلومات المفيدة. الى جانب ذلك ,يتم إرسال رسالة بريد إلكتروني تنشيطية وتنبيهيه موجهة إلى المستثمرين الأجانب.

أبرز أحداث 2021

استطاعت المجموعة ضم العديد من المستثمرين الجدد من كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي وآسيا خلال عام 2021. وإلى جانب تعزيز العلاقات مع المستثمرين الحاليين وبالإضافة الى زيادة آفاق التعاون. وقد نتج عن ذلك, توسع ملحوظ في أنشطة المجموعة في مجال الدخل الثابت والصرف الأجنبي خلال العام.

وفي عام 2021, نجحت مجموعة الخزانة وأسواق المال في تطوير مكتب الأبحاث الاقتصادية داخل البنك لتوفير التحليل المستمر والبحوث الأساسية للاقتصاد المحلي والعالمي لدعم رؤية البنك الكلية وقرارات الاستثمار النقدية. بالإضافة إلى ذلك , عملت المجموعة على تكوين صف ثاني من العاملين لدعم صنع القرار وحل المشكلات. وحققت إدارة الخزانة وأسواق المال نحو 11.48 مليار جنيه في عام 2021, وهو ما يعادل 50% من إجمالي إيرادات الفوائد للبنك, وذلك ارتفاعًا من 9.37 مليار جنيه بما يعادل 46% من إجمالي إيرادات الفوائد في عام 2020.

وفي الوقت نفسه, بلغت أحجام تداول سندات الحكومة المصرية باليورو المقومة بالدولار الأمريكي نحو 500 مليون دولار أمريكي في عام 2021 ارتفاعًا من 25 مليون دولار أمريكي في عام 2020, بزيادة قدرها 20 ضعفًا, مما يجعلها أحد العوامل الرئيسية التي تسببت في زيادة أرباح تداول الدخل الثابت بنسبة 40% لتصل إلى 245 مليون جنيه في عام 2021 ارتفاعًا من 174 مليون جنيه في عام 2020.

وقد سمحت آلية تسعير صرف العملات الأجنبية بأسعار التنافسية للقسم بجذب العديد من مكاتب العملات الأجنبية المصرية مع زيادة في أحجام تدفقات النقد الأجنبي التي يتم توجيهها من خلال البنك, وتعزيز أحجام التحويلات المالية وتوسيع معاملات المشتقات المالية مع العملاء. حقق القسم أرباحًا بلغت 215 مليون جنيه في عام 2021, على الرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي بسبب كوفيد – 19.

حافظ بنك القاهرة على حصته الرائدة في سوق الأوراق النقدية في مصر في عام 2021. وحققت أنشطة بيع الأوراق النقدية أرباحًا تجارية بلغت 28 مليون جنيه في عام 2021 ارتفاعًا من 27.6 مليون جنيه في العام السابق.

حافظ مكتب مبيعات الخزانة على كفاءته في الاحتفاظ بالأعمال مع العملاء المباشرين في قطاعي الشركات والتجزئة ولعب دورًا رائدًا في توسيع قاعدة عملاء المجموعة. وأدت مبيعات الخزانة إلى زيادة العدد الإجمالي لعملاء الخزينة بنسبة 136% مما أدى إلى زيادة في حجم النقد الأجنبي والدخل الثابت بنسبة 22% و51%. علاوة على ذلك , فقد زادت من حجم الأعمال والأرصدة لعملاء الخزانة المباشرين.

قامت إدارة الأصول والخصوم بتحسين إدارة السيولة, وتعظيم صافي هامش الفائدة, ودعم أنشطة وأعمال البنك, ودعم نمو الميزانية العمومية. بالإضافة إلى الحفاظ على سياسة تسعير تحويل الأموال والخصوم بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وأخيرًا, فيما يتعلق بالتحول الرقمي, قامت المجموعة بتنفيذ واستكمال نظام التدفقات النقدية بالعملات الأجنبية لإدارة التدفق النقدي الإجمالي بالعملات الأجنبية.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

خلال جائحة كوفيد-19, نجحت مجموعة الخزانة وأسواق المال في توسيع وتنويع قاعدة المعاملات للتخفيف من مخاطر الدورات الاقتصادية, فضلًا عن تنويع موارد الصرف الأجنبي واستخداماته لتجنب مخاطر التركز.

وقد نفذت المجموعة بكفاءة خطط استمرارية الأعمال وتبنت سياسة العمل من المنزل والتي زادت من الاهتمام بالتحول الرقمي في الخدمات المالية, فضلًا عن تسريع فكرة العمل عن بُعد والتفاعلات الافتراضية التي أسفرت عن فعالية عالية سواءًا على مستوى الوقت أو الموارد على حد سواء.

الجوائز

حصلت مجموعة الخزانة وأسواق المال على خمسة جوائز مرموقة خلال عام 2021, بما في ذلك جوائز من مؤسسات دولية مثل:

الجوائز الأوروبية:

- أفضل بنك لإدارة الخزينة – مصر 2021
- أفضل مزود للخدمات المصرفية للعملات الأجنبية – مصر 2021
- أفضل مزود للخدمات المصرفية للدخل الثابت - مصر 2021
- أفضل مزود لإدارة السيولة – مصر 2021

جائزة التمويل الدولي:

- أفضل بنك للصرف الأجنبي – مصر 2021

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

وفي عام 2022, ستسعى مجموعة الخزانة وأسواق المال جاهدة إلى زيادة حصة سوق منتجات الخزانة في بنك القاهرة من خلال تقديم منتجات جديدة وفرص أعمال تتوافق مع احتياجات العملاء, مع استكشاف فرص أكثر كفاءة وربحية لزيادة الأعمال في جميع الأنشطة.

كما نستهدف زيادة حصتنا السوقية من حيث تدفق المستثمرين ومكاتب الصرف المحلية, وزيادة أرباح التداول و صافي هامش الفائدة لتحقيق خطط النمو الطموحة للبنك, ودعم نمو الميزانية العمومية. وعلاوة على ذلك, تخطط المجموعة باستمرار لتوسيع قاعدة عملائها, مع التركيز بشكل خاص على عملاء الخزانة المباشرين. ولتحقيق ذلك, ستستفيد المجموعة من التحسين المستمر لقدرات فريقها, والتطوير في البنية التحتية لأنظمة تكنولوجيا المعلومات.

تعمل مجموعة الخزانة باستمرار على طرح مجموعة متميزة ومبتكرة من المشتقات والعملات الأجنبية والمعاملات التجارية, للحصول على حصة أكبر من الأعمال مع الفئة الأولى من المستثمرين الأجانب.

كما نستعد لبدء المرحلة الثانية من نظام المكاتب الأمامية " كوندور بلس" في عام 2022 , بهدف تسهيل الأنشطة المتنوعة في المشتقات, عقود مبادلة أسعا ر الفائدة ومصلحة الضرائب, وعقود إعادة الشراء (repo spaces). وعلاوة على ذلك, تواصل المجموعة عملية المرحلة الثانية من التطبيق الآلي للتدفقات النقدية المحلية للخزانة. كما تعمل مجموعة الخزانة وأسواق المال بشكل مشترك مع لجنة مشروع التحول عن استخدام ليبور كسعر فائدة مرجعي.

ولدعم قدراته ودعم التوجه الاستراتيجي لبنك القاهرة نحو نموذج أعمال أكثر تركيزًا على العملاء, سنعمل على جذب واكتساب أفضل الكفاءات في مجال الخزانة وأسواق المال خلال عام 2022, كما ستعمل الإدارة على المشاركة في خطط توفير صف ثاني من الكفاءات.

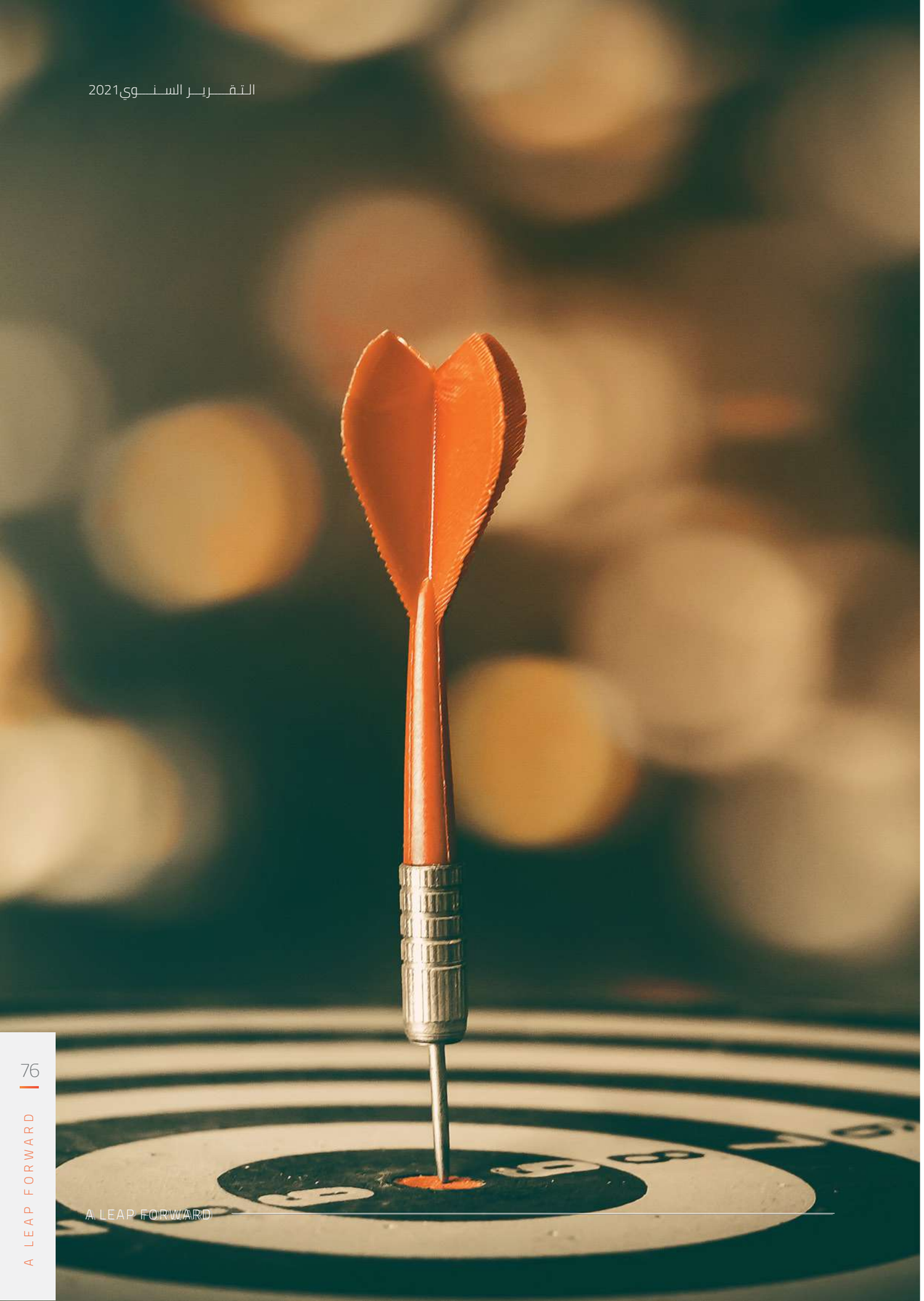

05

إتصالات المؤسسة
والتنمية المستدامة

تتمثل المسؤولية الرئيسية للقسم في دعم البنك باستمرار في تحقيق أهدافه وغاياته من خلال توقع احتياجات العملاء وتطوير استراتيجيات وحملات التسويق المناسبة ومن خلال القنوات الملائمة.

يقوم قسم التسويق والاتصالات بإطلاق حملات تصل إلى الأطراف المعنية سواء علي المستوي الداخلي أو الخارجي بما في ذلك العملاء, والموردين, والمشرعين, والمنظمات غير الحكومية, وغيرها. فمن خلال الحملات التسويقية الفعالة, نجح البنك في الاحتفاظ بعملائه الحاليين , إلى جانب اكتساب عملاء جدد. يبحث فريقنا باستمرار عن أكثر أساليب التسويق كفاءة للمساهمة في تحقيق أهداف البنك , والوصول إلى قطاعات جديدة , وزيادة الحصة السوقية, احتفاظ البنك بدوره كفاعل رئيسي في السوق المصرفي المصري.

التسويق الرقمي

التسويق الرقمي هو ركيزة أساسية في استراتيجية التسويق في البنك. وقد نجح التسويق الالكتروني خلال الفترات السابقة في زيادة الوعي بمكانة العلامة التجارية للبنك. نحن ندرك أن الطريقة الأكثر فعالية للوصول إلى العملاء هي من خلال القنوات الرقمية المختلفة. طور البنك حملات رقمية على العديد من منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسـبوك و انسـتجرام و لينكد إن(LinkedIn) , للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من العملاء الحاليين والمحتملين.

في عام 2021 , واصل البنك الأداء بشكل استثنائي على كل من وسائل التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني ؛ مع ارتفاع معدلات النمو على فيسـبوك و انسـتجرام و لينكد إن و يوتيـوب. وبالإضافة إلى ذلك, فإن جودة المحتوى المقدم من البنك, من خلال العروض المرئية والسياق والخبرة, ساهم في تميز خاص للبنك, وذلك بسبب المعايير الجديدة التي تم تطبيقها. حيث قمنا بتحديث عملياتنا للتدفيق في كل خطوة من خطوات العملية الإبداعية واستثمرنا في فريق جديد بكفاءات استثنائية. وقد أدى ذلك إلى تحسين معدلات الوصول والمشاركة في جميع مشاركاتنا. علاوة على ذلك , عملنا عن كثب مع وسائل الإعلام مما أدى إلى نمو إيجابي على أساس سنوي.

تسويق التجزئة المصرفية

يعد تطوير استراتيجية تسويقية فعالة أمرا ضروريا للأداء التشغيلي للبنك. حيث يساهم تطبيق الاستراتيجية في الوصول الى التركيبة المثالية للنجاح , مما يضمن وصول منتجاتنا إلى العملاء الحاليين والمحتملين.

خلال عام 2021, كان بنك القاهرة أحد أكثر العلامات التجارية نشاطا في إطلاق حملات متعددة تركز على القنوات والخدمات الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول, وبرنامج المكافآت, والمحفظة الرقمية, إلى جانب الحملات المختلفة التي تستهدف حزمة منتجات الالتزامات والأصول المتميزة.

وبدعم من مبادرات البنك المركزي المصري الأخيرة, قمنا بتطوير خدماتنا الرقمية لضمان الشمولية وزيادة انتشارنا لضمان وصول خدماتنا إلى كافة الفئات, بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة, وشمول العملاء من مختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية والاقتصادية. جزء أساسي من نهج التسويق في بنك القاهرة هو خلق بيئة شاملة للجميع , ولهذا فإن الشمول المالي هو جزء لا يتجزأ من استراتيجية التسويق في البنك, لذا فإننا نعمل على تطوير المنتجات والخدمات التي تتناسب مع احتياجات غير المتعاملين مع القطاع المصرفي بما في ذلك النساء والشباب والمزارعين.

تعزيز مكانة العلامة التجارية والفعاليات التنشيطية

في بنك القاهرة, نفخر ببناء شراكات قوية وفعالة تساعد على ترسيخ علامتنا التجارية إلى أقصى حد. يعتمد خياراتنا في الشراكات على أجندتنا الاستراتيجية لزيادة مساهماتنا فى استراتيجية التنمية الوطنية ومستقبل مصر.

إن استراتيجية شراكاتنا لا تتبع النهج الحصري, بل نعتمد على النهج الشمولي بما يضمن شراكات متنوعة مختلفة مع الرواد البارزين في كل قطاعات المجتمع المصري.

توفر هذه المنهجية لبنك القاهرة فرصة فريدة للمساهمة في تطوير مجتمعات قوية ونابضة بالحياة في جميع أنحاء مصر. وكان هذا النهج دائما جانبا أساسيا من استراتيجية التسويق في بنك القاهرة.

نهجنا يتبنى المساهمة في تطوير الرياضة والفن والثقافة, وأن نكون الرعاة الذين يمكن لشركائنا الاعتماد عليهم. مساهمتنا في القطاع الرياضي تتمثل في شقين. الشق الأول هو تركيز دعمنا للرياضات الجديدة التي أصبح لها شعبية كبيرة مثل "بادل" (Padel). أما الشق الثاني فهو دعمنا المستمر للرياضيين في الرياضات التقليدية الذين يمثلون مصر على الساحة العالمية, مثل الألعاب الأولمبية والبارالمبية. علاوة على ذلك , يعد بنك القاهرة داعما رئيسياً لكرة السلة في مصر من خلال رعاية الاتحاد المصري لكرة السلة.

وعلى صعيد الفنون, أطلقنا أول تعاون مع كلية الفنون الجميلة لتزويد الطلاب بفرصة لعرض مواهبهم. وتعد مبادرة "فن الأمل" أول مبادرة من نوعها تجمع بين الفن والاستدامة, وهو ما يعكس اتجاه بنك القاهرة في دعم التوجه نحو مجتمع أكثر اخضراراً. وتم استخدام أعمال الفائزون الموهوبون في المواد التسويقية والهدايا المبتكرة للعام الجديد للبنك.

عندما يتعلق الأمر بالثقافة, فعلنا ما نقوم به بشكل أفضل في البنك, وهو دعم الأنشطة والفعاليات الثقافية التي تساعد على ترسيخ الثقافة المصرية في قلوب وعقول وأرواح عدد لا يحصى من المصريين.

إن إدراكنا لأهمية مساندة واستمرار التزاماتنا يساهم في إدراك دور مصرفنا المحوري, وهو تعزيز النهج الشمولي, والابتكار, والفكر التطلعي المسؤول.

الفعاليات الصيفية:

يعد الموسم الصيفي من الأهمية بمكان في بنك القاهرة. حيث نسعى دائما الى كل ما هو جديد ومتطور لجعل عملائنا يستمتعون بأنشطتنا وألعابنا الرياضية والترفيهية, بالإضافة الى تنشيط علامتنا التجارية وخلق علاقات أوثق بيننا وبين عملائنا. وهذا يوفر فرصة كبيرة لاكتساب عملاء جدد والترحيب بهم في بنك القاهرة. وعلاوة على ذلك , فإن هذا يوفر فرصة للبيع التقاطعي وزيادة المحفظة الائتمانية لعملائنا الحاليين. وتتركز فعالياتنا الصيفية في منطقة الساحل الشمالي بالقرى السياحية الشهيرة مثل "لافيستا باي" (La Vista Bay), وبحيرة البجع (Swan Lake), وغيرها.

الحملات:

-أعقب نجاح التجديد الشامل لخدماتنا المصرفية عبر الهاتف المحمول حملة ترويجية ناجحة في السوق ضمت أحد المؤثرين المعروفين "مروان يونس" من خلال استخدام بعض مقاطع الفيديو الكوميدية المصورة, وتم اطلاق الحملة عبر قنوات متعددة.

-أتبع إطلاق برنامج المكافآت في عام 2020؛ والتي كان لبنك القاهرة الريادة في تبنى "آلية الولاء والمكافآت" بالشراكة مع شركة ماستركارد, تم تقديم العديد من العروض مصحوبة بمقاطع فيديو توضح كيفية الاستفادة من تلك العروض لعملائنا.

-محفظة "القاهرة كاش" , هي دائما في صميم التسويق لدينا للخدمات الرقمية من خلال تقديم العروض والخدمات الجديدة, وتعزيز تجربة عملائنا من خلال التطبيق, وذلك بهدف الحفاظ على ريادة المحافظ الرقمية في مصر.

-كانت حملة تغيير العلامة التجارية لبنك القاهرة "أوغندا" مشروعا مهما يعكس طموحاتنا في أفريقيا. نحن فخورون بحملة التطوير شامل والتي من شأنها جعل بنك القاهرة أوغندا فريدا من نوعه. وباعتباره بوابتنا إلى أفريقيا, فقد أولينا أهمية كبيرة لتزامن بنك القاهرة أوغندا مع ما يجعل بنك القاهرة فريدا من نوعه.

-الحملة الرياضية "راعي أبطال مصر" التي كان فيها نجم كرة القدم أحمد حسام "ميدو" بطل الإعلان لنشر الوعي حول الإنجازات الضخمة للرياضيين غير لاعبي كرة القدم ومدى تنافسهم وأدائهم - لرفع العلم المصري في المحافل والفعاليات الدولية, كما استهدفت الحملة أيضا دعم اللاعبين قبل المشاركة في الألعاب الأولمبية "طوكيو 2020" والتي جرت فعالياتها خلال الفترة من 23 يوليو الى 8 أغسطس 2021.

التسويق من خلال الفروع:

- شبكة فروع بنك القاهرة هي واحدة من أقوى القنوات التسويقية لدينا والخاصة بمحفظة عملائنا الحاليين, حيث تحقق شبكة فروعنا أقصى استفادة من الفروع المتنوعة المنتشرة في مواقع متميزة جغرافياً في مدن مصر المختلفة مما يمنحنا إمكانية وصول غير مسبوقة للوصول إلى العملاء الحاليين والمحتملين على حد سواء. بالإضافة الى ذلك, نعمل دائما على تحديث وتطوير فروع البنك والانتقال الى أماكن جديدة, لتوفير أفضل تجربة مصرفية لعملائنا, بما في ذلك الأماكن الخاصة بعملاء "ثروة", وفروع الشركات الصغيرة والمتوسطة, ومناطق الخدمات الرقمية.

- ويعمل فريق التسويق في الفروع دائما إلى التحليل والبحث والاستخدام الأمثل للأماكن داخل كل فرع, لتسويق مختلف منتجات التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات التي تناسب طبيعة زوار الفرع.

الإستدامة

جاء إطلاق الهوية والعلامة التجارية عام 2019 بإعتباره المرحلة الأولى من مراحل التطور التى شهدها بنك القاهرة والتى قادها قطاع إتصالات المؤسسة والتنمية المستدامة.. والآن يقود القطاع أيضاً المرحلة الثانية وهى مرحلة تحول بنك القاهرة ليصبح مؤسسة مالية مستدامة ذات تأثير إيجابي على البيئة المحيطة والمجتمع.

تم إنشاء إدارة الإستدامة في بنك القاهرة لتنمية وتطوير المبادرات والمشروعات التي تسهم في تدعيم وترسيخ ثلاث ركائز رئيسية, والتى تتعلق بـالإستدامة الداخلية وبناء القدرات وإعداد التقارير.

وتعكس جهودنا في إعداد التقارير توجه بنك القاهرة وإستراتيجيته التى ينتهجها للتحول نحو مجتمع أخضر. ويعمل بنك القاهرة سنوياً على إعداد ونشر تقرير United Nations Global Compact Communication on Progress وتقرير The Global Reporting Initiative report كما نعتز بإنضمامنا لمبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nations Environment Programme Finance Initiative.

خلق قيمة مستدامة

استمر التزام بنك القاهرة بالحفاظ على استمرارية العمليات بصورة مستدامة مع تعزيز القيمة المضافة في المجتمعات التي يعمل فيها في عام 2021. وتعمل الادارة على إنشاء قنوات اتصال فعالة بشأن جهودها في مجال التنمية المستدامة, بما يتماشى مع معايير الدولية للاستدامة, والتي تشمل تقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز إلى الإتفاق العالمي للأمم المتحدة . كما واصل القسم دعم برامج البنك للتنمية البيئية والإجتماعية مع خلق قيمة مستدامة للمجتمع.

الأثر البيئي

خلال عام 2021, واصل بنك القاهرة تركيزه على القضايا البيئية, حيث عمل على تعزيز مبادرات البنك للحفاظ على البيئة بهدف تخفيض بصمته الكربونية. وبالنظر إلى ذلك, تم استبدال النشرات والملصقات الورقية بأخرى الكترونية (QR codes) لتشجيع العاملين على تخفيض استخدام الأوراق. كما أطلق البنك العديد من المبادرات لرفع مستوى الوعي بين العملاء والموردين والموظفين حول أهمية الاستدامة البيئية.

استراتيجية التسويق لعام 2022

تعزيز مكانة العلامة التجارية من خلال الفعاليات

التقـــريـــر الســـنـــوي2021

يحافظ القطاع على معايير معينة ويعزز السلوك والممارسات لضمان انتشار ثقافة الحوكمة المناسبة على نطاق واسع في جميع أنحاء البنك

06

المشـــروعات والتطـويـــر
وإعـــــادة الهيكـــلة

تقوم المؤسسات في جميع أنحاء العالم ببناء وتنفيذ قدرات إدارة التغيير في المؤسسة لدعم قدرتها على التكيف مع بيئات الأعمال الديناميكية وزيادة معدلات نجاح المشروع. وبناءًا على ذلك، تم افتتاح مكتب إدارة المشروعات في بنك القاهرة في عام 2018 تحت مظلة إدارة التغيير والتطوير وإعادة الهندسة كجزء من استراتيجية التحول الشاملة للبنك.

ويعمل القطاع بشكل وثيق مع وحدات الأعمال المتعددة لدفع عجلة التغيير عبر مشروعات البنك وبرامجه. وهي مسؤولة عن التنسيق الفعال والإنجاز الفوري لجميع المهام الموكلة إليها فيما يتعلق بمشروعات بنك القاهرة المختلفة ضمن نطاق العمل. بالإضافة إلى ذلك، يراقب القطاع التقدم المحرز في جميع المشروعات ويضمن التسليم المنضبط والرصد وإعداد التقارير.

يحافظ القطاع على معايير معينة ويعزز السلوك والممارسات لضمان انتشار ثقافة الحوكمة السليمة على نطاق واسع في جميع أنحاء البنك فيما يتعلق بما يلي:

- تخطيط المحافظ الاستثمارية وضمان الحوكمة وإعداد التقارير
- التخطيط المتكامل
- الإبلاغ عن الحالة وتخطيط الاتصالات
- إدارة المخاطر والقضايا
- إدارة أصحاب المصلحة
- الإدارة المالية وتتبع الفوائد
- الطلب على المشاريع وإدارة الموارد
- ضمان جودة المشروع
- ضمان الامتثال لإطار إدارة المشاريع وسياسة إدارة الوثائق في المؤسسة

وقد وضع القطاع خطة عمل تتماشى مع استراتيجية مجلس الإدارة وتقدم تقاريرها إلى رئيس مجلس الإدارة. وهي تستفيد من مهارات فريقها المكون من 25 فردًا من ذوي الخبرات والمؤهلين تأهيلًا عاليًا للإشراف على المشروعات الرئيسية لبنك القاهرة.

أبرز أحداث 2021

تحليل الأعمال

قسم تحليل الأعمال الجديد تحت هذا القطاع مسؤول عن تحديد احتياجات العمل وتحديد الحلول الممكنة لمعالجتها. ويشمل ذلك تطوير نظام البرمجيات، وتحسين العمليات لإجراءات التشغيل الحالية، والتغييرات التنظيمية، والتخطيط الاستراتيجي، وتطوير السياسات. بعد مرور عام على إنشائها، كان لهذا القسم تأثير كبير على جودة المشروعات التي تم تسليمها من حيث التأكد من أن جميع المشروعات والبرامج التي يتم تشغيلها تعمل بشكل متناغم وسليم. علاوة على ذلك، يستثمر القطاع في تصميم برامج تدريبية شاملة لجميع أعضاء الفريق لضمان دعم القسم من قبل فريق من الأفراد المدربين تدريبًا عاليًا لضمان استدامة النمو واستمرار التميز التشغيلي.

شركة المدفوعات الجديدة "تالي"

تالي هي شركة دفع رقمية تم تأسيسها في مايو 2021.
وستعمل تالي على تطوير نظام متكامل للدفع الرقمي لتحل محل الدفع النقدي من خلال تمكين الشركات من حلول إدارة النقد متعددة القنوات، بالإضافة إلى تقديم خدمات متكاملة لكلًا من الجهات المصدرة والبنوك المستحوذة. أسس بنك القاهرة شركة تالي كجزء من استراتيجيته لتسريع التحول الرقمي والوفاء بالتزامه تجاه السوق المصري من خلال تطوير الدفع الرقمي وتعزيز الشمول المالي. يلعب قسم المشـروعات والتطـويـر وإعـــادة الهيكـلة دورًا أساسيًا في دفع جاهزية تالي للتواجد في السوق وتعاونها الناجح مع بنك القاهرة.

مشروعات جديدة

في عام 2021، تم إطلاق 24 مشروع/برنامج، مما أثر بشكل إيجابي على مختلف قطاعات البنك وأقسامه.

المشاريع الرقمية

لقد نجحنا في إطلاق المنصة الرقمية للتمويل متناهي الصغر والتي ساهمت في اتمام عملية الاقتراض من البداية الى النهاية لجميع العملاء خلال ساعتين فقط من تلقي طلب العميل. ويعتبر ذلك قفزة إلى الأمام في القدرات الرقمية للبنك ويعمل جنبا إلى جنب مع استراتيجية الدولة لدعم هذه الشريحة المحددة بسرعة وفعالية.
كما أطلق البنك نظاما جديدا للتحصيل من خلال تعاملات مميكنة بالكامل وذلك لإدارة المتحصلات المتأخرة، وتتبع تواريخ الدفع، مع تمكين قادة الفرق من مراجعة أداء فريق العمل. علاوة على ذلك , أصبح البنك يتعامل الآن مباشرة مع المساعد الالي "Chatbot" الذي يتعامل مع استفسارات العملاء والأسئلة الشائعة على الموقع الالكتروني للبنك على الشبكة الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، قدم القطاع خطة عمل إنشاء القروض لمعاملات التجزئة، وميكنة المعاملات من البداية إلى النهاية على منصة إدارة العمليات التجارية.
وفي خطوة أخرى بارزة، أطلق البنك إدارة الابتكار الرقمي، الذي تم تصميمها لتكون ذراع البنك في عمليات التحول الرقمي، مما يضمن ما يلي:

- الوصول السريع – حيث تتيح التكنولوجيا "تحت الطلب" سرعة وصول منتجات البنك إلى السوق.
- انخفاض النفقات الرأسمالية – حيث أن المنتجات يتم تكوينها مباشرة من البيانات الرقمية .
- تعقيد غير محدود – حيث يتيح تصميم المنتجات الرقمية حرية غير محدودة.
- حرية إعادة التصميم .
- دمج الأجزاء – حيث يمكن دمج مكونات متعددة في منتج واحد.

كما دخل البنك في أعمال الاستحواذ، حيث أكمل البنك جميع المتطلبات الأساسية في وقت قياسي لإطلاق نقاط البيع بعد الانتهاء من كافة متطلبات البنية التحتية، والتوثيقات المطلوبة، وتقارير الاختبارات الاولية. وسيتم إطلاق الخدمة فور الحصول على موافقة البنك المركزي.

المشاريع الإقليمية

وتضطلع الإدارة بدور حيوي في خدمة الشركات التابعة والمكاتب الخارجية للبنك. ويظهر ذلك بوضوح في استمرار الإدارة في تقديم واستكمال عمليات التكامل المطلوبة للنظام المصرفي الأساسي الجديد في بنك القاهرة أوغندا. بالإضافة إلى ذلك، أعاد قسم محللي الأعمال هندسة جميع العمليات للمكتب التمثيلي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

توسيع شبكة الفروع

ويعد هذا القطاع أساسيا في إدارة محفظة الفروع والمباني حيث تمت إضافة ستة فروع جديدة ووحدتين لصرف العملات الاجنبية إلى شبكة البنك في عام 2021.

ادارة المخاطر

قدم القطاع مبادرتين رئيسيتين في إطار حافظة المخاطر؛ خلال عام 2021، تم الانتهاء من المرحلة الأولى من نظام إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) والتي استلزمت تحديد المخاطر المحتملة التي يمكن أن تعيق تحقيق الأهداف الاستراتيجية أو الفرص للحصول على ميزة تنافسية ومعالجتها بشكل منهجي. والمبادرة الثانية خاصة بمراقبة الائتمان، والتي تمثل مرحلتها الأولى - عمليات العملاء، والتي تشمل تطوير أداة مراقبة لفريق الرقابة على الائتمان لمتابعة جميع الشروط والأحكام خلال فترة التسهيلات بما في ذلك السداد. بالإضافة إلى ذلك، أكمل البنك تنفيذ مركز تأمين العمليات لمراقبة أي تهديدات محتملة على مدار الاربعة والعشرون ساعة وطوال أيام الاسبوع، وهذا المركز متصل بمركز تأمين العمليات في البنك المركزي.

مشاريع الشركات

تم إطلاق منصة بونا " BUNA" في عام 2021، وهي موجهة لدعم العديد من العملات العربية والأجنبية المؤهلة، باستخدام دوائر العملة الموحدة وعدم صرف العملات الأجنبية. ويشمل 7 عملات، 5 منها عربية، إلى جانب اليورو والدولار الأمريكي. يتم تطبيق رسوم ثابتة على كل عملية تحويل. وستعمل منصة "بونا" على تعزيز عروض البنك أمام الجهات التي ترعاه من خلال تقديم طرق مختلفة لتحويل الأموال بأسعار تنافسية وضمن إطار زمني أقل من التحويلات التقليدية.

ولعب القطاع دورًا هامًا في بناء مكتب تنفيذ الاستراتيجية حيث حصل على موافقة جميع أصحاب المصلحة التابعين للاستراتيجية. ويرتبط ذلك بمؤشرات أداء رئيسية واضحة لضمان أن يكون للبنك توجه متوافق مع أصحاب المصلحة. ويوفر القطاع الحوكمة اللازمة لعملية الميزانية السنوية للبنك.

أبرز أحداث 2021

يركز القطاع على توظيف ذوي الكفاءات، ومن الشباب الذين أثبتوا أنفسهم في فترة قصيرة جدًا , ويفخر القطاع بأن لديه أعلى نسبة من المرشحين في برنامج المسار السريع.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

خلال جائحة كوفيد-19، وتأثيراتها على الإنتاجية، تمكنت الإدارة من تقديم الخدمات بصورة منتظمة، حيث ساهم استخدام تكنولوجيات وأدوات العمل عن بعد من سرعة الفرق وقدرتها على العمل بكفاءة كبيرة. وقد ظهر ذلك عدد المهام التي تم انجازها وبالجودة المطلوبة سواء كانت مشروعات أو برامج أو مبادرات.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

ينصب تركيزنا لعام 2022 على العمل بشكل مكثف على عملية إعادة الهندسة عبر قطاعات البنك المختلفة وضمان مواءمة المشروعات الجديدة والمرحلة وتوافقها مع استراتيجية البنك.

تقوم المنظمات في جميع أنحاء العالم ببناء وتنفيذ قدرات إدارة التغيير المؤسسي لدعم قدرتها على التكيف مع بيئات العمل الديناميكية وزيادة معدلات نجاح المشروع

07

تكنولوجيا المعلومات

شهد عام 2021 إنجازات كبيرة لمجموعة تكنولوجيا المعلومات في البنك. وواصل البنك تقدمه مع تطوير رحلة التحول الرقمي للبنك, مستفيدًا من أحدث التقنيات التي تعزز الخدمات المصرفية القائمة على بنية المؤسسات والحلول التمكينية.

وعلاوة على ذلك, واصلت المجموعة تحسينات الهيكل التنظيمي وتوظيف ذوى المهارات لتمكين تنفيذ الخطط التقدمية لمهام إدارة تكنولوجيا المعلومات بشكل متميز. مع استحداث الوظائف الجديدة لعلاقات الأعمال والابتكار الرقمي بالإضافة إلى زيادة عدد الموظفين الإضافية بنسبة 20% , ركزت تكنولوجيا المعلومات على البيانات والتحليلات بالإضافة إلى خبراء الميكنة والتحول الرقمي.
كما واصلت المجموعة تحديث حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال التحسينات المستمرة في سياساتها وإجراءاتها, وتحسين ضمان الخدمة والمراقبة الاستباقية لضمان تقديم تجربة متميزة للعملاء.
وقد مكنت المجموعة من تفعيل أمن تكنولوجيا المعلومات من خلال إضافة حلول جديدة لضمان مزيد من الأمان لمعلومات البنك والعملاء. ونفذت تحديثات واستثمارات إضافية لزيادة مستوى توافر الخدمات والتعافي من الكوارث. وعلاوة على ذلك, قام فريقنا بتحديث البنية التحتية التكنولوجية واستكمال رحلة التحول الرقمي نحو التقنيات السحابية من خلال استكمال السحابة الخاصة بالبنك, توفير البنية التحتية الازمة لميكنة العمليات والمعاملات, وتحسين استخدام الموارد, وتقليل الوقت اللازم للوصول إلى السوق.
بالإضافة إلى ذلك , قدمت قدرات "التطوير السريع للمنتجات"(DevOps) الخاصة بالبنك من خلال البنية التحتية المتوفرة بالبنك وإعدادات البيئة المناسبة لاستخدام امكانيات (DevOps) لتطوير وتفعيل المنتجات الجديدة.
قام فريقنا بتجهيز وإطلاق ادوات الابتكار الرقمي (Digital Factory) كذراع تطوير التحول الرقمي من داخل البنك, والذي يعتمد على نموذج تشغيل مرن من خلال مجموعة عمل من الادارات المختلفة لتقديم المبادرات والمشروعات لكل من قطاعات التجزئة المصرفية والشركات. وانطلاقا من رؤية البنك الرامية إلى قيادة عملائه وتمكينهم من خلال الخدمات الرقمية, واصلت تكنولوجيا المعلومات تطوير ميزات وقدرات جديدة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت, وأطلقت خدمة المساعد الآلي (Chatbot) لدعم العملاء. بالإضافة إلى تمكين فريق التمويل متناهي الصغر من الحلول الرقمية لفتح الحسابات والحصول على تسهيلات وقروض, والتي تعتمد بشكل كامل على استخدام تكنولوجيا الأجهزة اللوحية التي تمكن من تيسير تقديم الخدمات للعملاء في المناطق الريفية والبعيدة بشكل شبه مباشرة.

ضمن مجال حلول المدفوعات الإلكترونية, تمكنت مجموعة بنك القاهرة لتكنولوجيا المعلومات من ترقية مفتاح الدفع الخاص بها وأكملت الإعدادات التكنولوجية وتطويرها واعتمادها لمعاملات الحصول على البطاقات. بالإضافة إلى ذلك, قام البنك بتوزيع بطاقات ميزة مسبقة الدفع للعملاء من الشركات, والإيداع بدون بطاقة, وتطبيق ميزات التفويض المزدوج (BASE2) على جميع بطاقات البنك مسبقة الدفع لميكنة المعاملات من البداية إلى النهاية. وطرح فريق تكنولوجيا المعلومات أكثر من 350 جهاز صراف آلي جديد لتوسيع نطاق خدمات البنك لمشاركة جميع العملاء. وانتهى العام بالانتهاء من تطوير واعتماد البنك ضمن مبادرة الدولة لإطلاق أول شبكة للدفع الفوري. وأخيرا, انضم البنك إلى شبكة الدفع العربية "بونا" (BUNA) التي تتيح التحويلات بين الدول العربية باستخدام عملات الدول العربية.

وسعت مجموعة تكنولوجيا المعلومات نطاق تطوير تطبيقات ميكنة اجراءات العمليات مثل إنشاء القروض, ومراقبة الائتمان واستخدامه, وأرشفة الائتمان, واجراءات المعاملات النقدية والتجارية, والتدفقات النقدية للخزانة. بالإضافة إلى ذلك , قامت الادارة من زيادة نطاق استخدامات التشغيل الآلي بالروبوتات للمهام المتكررة من خلال تطبيق قواعد ثابتة مثل أنشطة مكتب الخدمات , وبعض المهام في المكاتب الخلفية للخدمات المصرفية عبر الإنترنت للتجزئة المصرفية والشركات.

وتعد تحليلات البيانات أحد الركائز الأساسية للتحول الرقمي, حيث أطلقت المجموعة برنامج ذكاء الأعمال والبيانات الضخمة (BI & Big Data) استنادا إلى محرك "هادوب Hadoop" الرائد لتقديم التحليلات المرئية إلى الإدارة التنفيذية والعليا, فضلا عن تمكين مستخدمي الأعمال من قدرات ذكاء الأعمال ذاتية الخدمة. وشهدت نهاية هذا العام تسليم المرحلة الأولى من المشروع والتي تغطي تحليلات المعاملات الشاملة لعملاء البنك بتقنية الـ 360°.

واصلت المجموعة رحلة تبني ممارسات "هندسة المؤسسات Enterprise Architecture " في الجوانب التقنية. وفي عام 2021, تم انشاء "منتدى البنية الاستراتيجية SAF" لمواءمة جميع الحلول الجديدة مع التوجهات الاستراتيجية للبنك والمجموعة. بالإضافة إلى ذلك, وسعت المجموعة نطاق استخدام البرامج الوسيطة لتحقيق التكامل بين الانظمة المستخدمة لتتماشى مع البنية الموجهة نحو الخدمات, واختتمت العام باستضافة أكثر من 150 خدمة في البرامج الوسيطة, تخدم معظم القنوات (الخدمات المصرفية عبر الإنترنت, الاستجابة الصوتية التفاعلية, التمويل متناهي الصغر الرقمي... الخ). كما واصلت المجموعة تقييم التحديثات على الخدمات متعددة القنوات (Omni-Channel), واختارت أحدث منصات Temenos (إنفينيتي), وبدأت التطوير باستخدام قدراتها لتقنية Kony Low Code.

وفي مجال تطبيقات المؤسسات, انتهت المجموعة من تنفيذ نظام التحصيل لمتابعة العملاء المتأخرين عن السداد بشكل أفضل, وترقية نظام "اعرف عميلك KYC" للاستفادة من ميزاته الجديدة والتعرف على امكانات العملاء بصورة متكاملة. كما قامت بترقية حل تسجيل الائتمان للشركات من موديز ودمج العديد من قطاعات الأعمال الجديدة. وعلاوة على ذلك, وضع الفريق اللمسات الأخيرة على نظام سويفت لمراقبة المدفوعات, والذي يراقب بشكل استباقي رسائل سويفت لتحقيق قواعد الالتزام. كما تواصل مجموعة تكنولوجيا المعلومات الانتهاء من العديد من المشروعات الأخرى مثل: الوصاية , ترقية الرد الصوتي التفاعلي , اجراءات معاملات الشركات الصغيرة والمتوسطة , شبكة الدفع الفوري ريبل (Ripple), والتوقيع الرقمي للشركات. كما بدأت مشروعات أخرى مثل الإقراض الرقمي, ونظام إدارة العملاء لمبيعات الشركات.

قرارات البنك المركزي المصري

وفي عام 2021, أصدر البنك المركزي المصري العديد من القرارات التي التزم بها البنك. وتشمل هذه القرارات تطبيق آلية جديدة للمراقبة الأمنية (FinCIRT) والمتصل بمركز العمليات الأمنية التابع للبنك المركزي المصري . ويعتبر بنك القاهرة أول بنك في مصر يقوم بتفعيل نظام FinCERT. كما استجاب البنك لقرار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطرح بطاقات ميزة للدفع وإدراجها في كافة أنشطة وأعمال البنك. وبالإضافة إلى ذلك, طبق البنك نظام مقاصة الشيكات بالعملات الأجنبية. البدء في تنفيذ قرار قواعد التحويلات بين البنوك المحلية باستخدام العملات الأجنبية للدولار الأمريكي واليورو, والاستجابة لقرار البنك المركزي المصري بتحسين آليات الإبلاغ والتقارير.

شراكات جديدة

وفي عام 2021, واصل البنك إنشاء شراكات استراتيجية لإرضاء عملائها وتعزيز مكانتها في السوق.الشراكة مع الشراكة مع اتصالات مصر: توفير المحرك المالي لمحفظتها للهاتف المحمول, وتسهيل التحويلات المالية الدولية, والتي تشمل معاقبة العملاء والامتثال لمكافحة غسل الأموال.

الشراكة مع تيلدا: توفير المحرك المالي للبنك وتسهيل الامتثال لمزود بطاقات الشباب التكنولوجيا المالية على أساس محرك بطاقة ماستركارد.

الشراكة مع موني جرام: لإضافة خيار تحويل الحوالات إلى محفظة الهاتف المحمول أو شبكة فوري أو الإيداع في حساب البنك أو

مقاصة إلكترونية بين البنود الأمريكية إلى بنك محلي في مصر.

الشراكة مع ريبل: التوقيع والبث المباشر مع شبكة التحويلات الفورية الدولية القائمة على تقنية بلوكتشين , حيث أكملنا الاختبارات للتواصل مع شركاء ريبل 3 لبدء تلقي التحويلات.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

استطاعت الادارة التعامل بنجاح مع العام الثاني من الجائحة, من خلال الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية (الأجهزة المحمولة للمستخدم النهائي, والاتصال, والوصول الآمن إلى الشبكة, ومنصات التعاون). وقد دعم ذلك فرق البنك المختلفة من خلال نموذج عمل متكامل لإجراءات العمل في الفروع والعمل من المنزل, مما مكن من تحقيق الكفاءة على الرغم من التدابير الوقائية والتحديات الهائلة على عدة جبهات بما في ذلك تداعيات جائحة كوفيد-19.

وقد حافظت مجموعة تكنولوجيا المعلومات التابعة للبنك على تحقيق رؤيتها المتمثلة في خلق قيمة لجميع أصحاب المصلحة بغض النظر عن موقع العمل الفعلي, حيث أصبح دعم ثقافة العمل عن بعد بفاعلية ومرونة جزءا من ثقافتنا. ويتم دعم هذه القيمة من خلال سرعة إشراك موردي تكنولوجيا المعلومات المحليين والأجانب, دون القلق بشأن الترتيبات اللوجستية وقيود السفر.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

قامت مجموعة تكنولوجيا المعلومات بتحديث استراتيجيتها متوسطة المدى لتعكس رؤية البنك "صوت واحد" التي تركز على النمو المستدام والكفاءة, حيث من المتوقع أن تؤدي الأولويات الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات إلى تقديم الخدمات بتكاليف أسرع وأبسط وأفضل. وتشمل الاستراتيجية التركيز على العملاء والتمكين الرقمي؛ كما تركز على الخدمات الذكية والمتكاملة والتي يمكن الاعتماد عليها؛ وتعمل على الاستفادة من البيئية التكنولوجي لضمان تنفيذ المهام بأفضل مستويات الاداء.

وستواصل مجموعة تكنولوجيا المعلومات تطوير وتمكين التجربة الرقمية من خلال تجديد المنصة الرقمية وتمكين تجربة تقديم الخدمات عبر القنوات المتعددة. وعلى هذا النحو, تؤهل المجموعة البنك من خلال اتخاذ القرارات القائمة على تحليل البيانات من خلال البيانات الضخمة والتعلم الآلي وحلول الذكاء الاصطناعي. كما ستعمل مع وحدات الأعمال المتنوعة لتحسين وميكنة الخدمات المصرفية من خلال ميكنة العمليات باستخدام الية الروبوت لضمان التكامل بين مكونات الخدمة. وتدعم المجموعة إطلاق النظام المصرفي الأساسي الجديد (T24) لضمان استقرار العمليات وتحسينها بعد بدء التشغيل. بالإضافة إلى ذلك, يعد مركز الدفع أحد المبادرات الاستراتيجية التي تهدف إلى تبسيط الاجراءات والتكامل بين عمليات السداد والتسويات ذات الصلة مع الشركاء.

ويخطط البنك لزيادة الاستفادة من الابتكار في عرض وتقديم الخدمات المصرفية لشركاء جدد, من خلال منصات آمنة, خاضعة للرقابة, ويمكن الاعتماد عليها. علاوة على ذلك , يخطط البنك لتضمين نهج "الأمن كمعيارSecurity as a Standard" في جميع الجوانب التقنية بالإضافة إلى التطوير المستمر للحلول الأمنية والبنية التحتية وميكنة العمليات. كما نخطط لتقديم خدمات "سحابة خاصة" للنظام الأساسي كخدمة, و"البرمجيات كخدمة " كخطوة تالية في رحلة التحول الرقمي.

وفيما يتعلق بالابتكار الرقمي, تخطط المجموعة الوصول بالمعاملات والعمليات الرقمية الى أبسط وأسرع الاجراءات وذلك لأهم المنتجات للشركات والتجزئة المصرفية.

08

مجموعـة الشئون الماليـــة

إدارة الشئون الماليـــة ببنك القاهرة هي المسئولة عن الإدارة المالية للبنك, فهي تعمل على تحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية التي يحددها مجلس الإدارة, والإدارة العليا, وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية للبنك لتحقيق أقصى قدر من الربحية والعوائد للمساهمين , حيث تعتبر بمثابة العمود الفقري المالي للمؤسسة.

ويعمل 93 من ذوي الكفاءات والمؤهلين تأهيلًا عاليًا في المجموعة على توفير تحليلات رئيسية لإدارة الأداء لتوجيه البنك نحو تحقيق أهدافه, مما يسمح للمجموعة بالعمل كشريك استراتيجي للبنك ومستشار مالي. بالإضافة إلى ذلك, فإن المجموعة مسؤولة عن التخطيط المالي, وتحليلات الأداء المالي ودعم القرار, والرقابة المالية, وإعداد التقارير المالية, والتقارير التنظيمية, والضرائب, وعلاقات المستثمرين, والوفاء بواجباتها بما يتماشى مع أعلى مستويات النزاهة المالية. كما تلتزم المجموعة بتطبيق كافة المعايير المحاسبية المصرية, وإرشادات البنك المركزي, بالإضافة إلى اتباع أفضل الممارسات الدولية.

أبرز أحداث 2021

أدى تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد إلى زيادة كبيرة في مستوى عدم اليقين في التقديرات المستقبلية. ونتيجة لذلك, قامت المجموعة بالتخطيط والإعداد لمجموعة من السيناريوهات التقديرية لمساعدة الإدارة العليا في التعرف على التحديات المستقبلية وكيفية مواجهة الاثار السلبية المتوقعة. وبالإضافة إلى ذلك, قامت المجموعة ببناء مجموعة من التقارير المالية المتنوعة لتطوير التحليلات والرؤى, وتوجيه إدارة الأداء, والمساهمة في عملية صنع القرار, واقتراح مبادرات لتحسين الأداء والعوائد, وضمان كفاءة إدارة التكاليف ورأس المال. لقد حافظت المجموعة على الالتزام الكامل بالضوابط المالية, فضلًا عن التنسيق الكامل مع الجهات التشريعية ومراجعي الحسابات ومجلس الادارة. وواصل بنك القاهرة رحلة الإزدهار من خلال تحقيق معدلات نمو عالية في عام 2021 من حيث الأصول والخصوم والربحية ومعايير الكفاءة.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

تتبع مجموعة الشؤون المالية نهج استباقي في التخطيط وإعداد التقديرات المستقبلية, و ذلك من خلال إعداد مجموعة من السيناريوهات المستقبلية بالخيارات المختلفة لدعم عملية صنع القرار ومواجهة الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19. حيث قامت المجموعة بتطوير عددًا من التقارير المالية لتزويد الإدارة العليا بالرؤى المالية, وقد شملت تلك التقارير استعراض الفرص والمخاطر, وآليات تعزيز الأداء والعوائد, وضمان إدارة فعالة للتكاليف وحماية رأس مال البنك.

التوجه الاستراتيجي التطلعي

تستهدف المجموعة مواصلة بناء قدرات فريقها من خلال توفير وتطوير التحليلات والرؤى, وتوجيه إدارة الأداء, واقتراح مبادرات لتحسين الأداء والعوائد, وإدارة التكلفة بكفاءة والحفاظ على رأس المال البنك. وستركز المجموعة على نهج الاستشراف في التخطيط والتنبؤ, والمشاركة الفعالة مع الإدارات المعنية لتنفيذ استراتيجية الاعمال وزيادة معدلات النمو.

والعوائد للمساهمين ، يعمل القسم بمثابة العمود الفقري المالي للمؤسسة **من خلال** تحسين الموارد المالية للبنك لتحقيق أقصى قدر من الربحية

04

الصيرفة المسؤولة

4.1 الحـــوكمـــة البيئية والاجتماعية
4.2 الخدمات المصرفية الرقمية
4.3 التمويل متناهي الصغر
4.4 الشمول المالي
4.5 الموارد البشرية
4.6 الاستدامة وتعظيم القيمة المشتركة

01

الحـــوكمـــة البيئية والاجتماعية

مع مرور 70 عامًا من العمل في مصر وبأكثر من 8000 موظف في شبكة تغطي جميع أنحاء الجمهورية, يدير بنك القاهرة أعماله بفعالية وكفاءة لدعم كافة أصحاب المصلحة وترسيخ التزامه بمعايير الاستدامة البيئة والاجتماعية.

يولد البنك قيمة مضافة من خلال استثماره في تحسين المجتمعات المحلية والدولية بصفة عامة, وقريبًا من خلال إضافة منتجات وخدمات التمويل المستدام إلى محفظة أعماله. وتتماشى أوجه الإنفاق على أنشطة المسؤولية المجتمعية للبنك مع نهج ومعايير الاستدامة, وتغطي أنشطته في مجال خلق القيمة المضافة المجتمعية المشتركة مجموعة واسعة من المجالات التي تتماشى مع احتياجات أصحاب المصلحة المعنيين وأولويات الدولة لضمان أقصى قدر من التأثير والاستفادة.

ويقوم البنك بشكل دائم بإعادة النظر في التزاماته تجاه جميع أصحاب المصلحة المعنيين, مع دمج مفهوم المسؤولية المجتمعية في الأعمال اليومية للبنك. وتساهم "مدونة الأخلاقيات", في توجيه منهجية إدارة العلاقة بين البنك وجميع أصحاب المصلحة بحيث تعكس القيم التي يلتزم ويؤمن بها البنك.

يدير بنك القاهرة أعماله بفعالية وكفاءة لدعم أصحاب المصلحة وترسيخ التزامه بالأداء المستدام.

ويقر بنك القاهرة بأن القرارات التي تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية هي حجر الزاوية للنجاح الاقتصادي. فعلى مدى العقود الماضية, اعتمد بنك القاهرة بشكل فعال مجموعة واسعة من المبادرات والمساهمات البارزة ذات القيمة الاجتماعية خارج مجاله المصرفي الأساسي لتوفير نهج مخصص وتأثير كبير في جوانب التنمية المجتمعية المستدامة في مختلف المجالات مثل تنمية المجتمع, مواجهة التحديات البيئية, الرعاية الصحية, التعليم, مكافحة الفقر, التراث والثقافة, التدريب المهني المشروعات الداعمة للاقتصاد, البنية التحتية, بالإضافة الى مساندة فئات الشباب والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.
يلتزم بنك القاهرة من خلال مسؤوليته المجتمعية بمراعاة مصالح العملاء, والموظفين, والمساهمين, والمجتمعات المحلية, مع اعطاء أولوية خاصة للنظام البيئي. ويراعي نهجنا الانعكاسات الاجتماعية والبيئية لأعمالنا ويتماشى مع المعايير الدولية في هذا الشأن.

من خلال دمج مفهوم القيمة المشتركة والاستدامة في أنشطتنا ومبادراتنا, فإننا نضمن تنفيذ الحوكمة الفعالة. يساعد نهجنا في مجال الاستدامة البيئة والاجتماعية في تقييم المخاطر والفرص وبالتالي تمكين تطبيق حلول فعالة وتحقيق نتائج متميزة. استنادًا على ما سبق, فإن بنك القاهرة مستمر في نهجه لتحقيق أهدافه مع مراعاة جوانب الاستدامة الاجتماعية والبيئية .

ومن خلال الحرص على العمل بشكل مستدام واتباع مبدأ الشفافية في كافة أنشطة البنك, , يقوم بنك القاهرة بدمج المعايير البيئية والاجتماعية في معاملاته وأعماله.

تمثل القواعد والإجراءات والتشريعات الجديدة والتي تحدث بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم تحديًا كبيرًا للبنوك في مجال الالتزام والتوافق معها, كما أنها تؤدي إلى تزايد الالتزامات الطوعية, مثل مبادئ خط الاستواء, ومبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة, وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ . لذا, فإن منهجية وقرارات البنك والتي تركز على الحد من مخاطر البيئية والاجتماعية و استشراف الفرص المتاحة, تعتمد في خطتها على تطبيق خارطة طريق نحو اتباع معايير الاستدامة الشاملة, والرصد والإبلاغ وفقًا لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير(GRI), ومواصلة تقديم تقارير التقدم المحرز إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

تركز استراتيجية بنك القاهرة للاستدامة وأنشطة المسؤولية المجتمعية المشتركة على التغيرات البيئية, وتحليل احتياجات المجتمع, والعمل على خدمة احتياجاته. ويلتزم البنك بمبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - مبادئ مبادرة التمويل للصيرفة المسؤولة.

التقـــرير الســـنـــوي2021

من خلال دمج القيمة المشتركة للشركات و الاستدامة في أنشطتنا ومبادراتنا , فإننا نضمن تنفيذ الحوكمة الفعالة. يساعد نهجنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات البنك في تقييم المخاطر والفرص وبالتالي تمكين تطبيق حلول فعالة وتحقيق نتائج متفوقة. وبناء على ذلك, يسير بنك القاهرة في طريقه لتحقيق الأهداف النهائية المتمثلة في خلق قيمة مؤسسية واجتماعية وبيئية.

02

الخدمات المصرفية **الرقـــمـيـــة**

نظرًا لأن التقنيات الرقمية تساهم في تغيير مفاهيم الخدمات المصرفية بشكل جذري، تقدم إدارة الخدمات المصرفية الرقمية حلولًا رقمية فريدة لعملائنا.
فتشمل منتجاتنا المصرفية الرقمية محافظ الأفراد والتجار، وأجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت والهاتف المحمول. ولتسريع الرحلة الرقمية لعملائنا، فقد أطلقنا أول فروعنا الرقمية.

ماكينات الصراف الآلي

أبرز أحداث 2021

- حققنا هدفنا المتمثل في تركيب 401 ماكينة صراف آلي جديد في مواقع مختلفة.
- استبدال 120 جهاز صراف آلي قديم لتحسين مستوى الخدمة المقدمة.
- الالتزام بمبادرات البنك المركزي المصري واستراتيجية البنك التوسعية من خلال تركيب 347 ماكينة صراف آلي (320 وفقًا لقواعد البنك المركزي + 27 فرعًا).
- تقديم خدمات جديدة وتعزيز مستوى الخدمات المقدمة لعملائنا.
- الانتهاء من صفقات جديدة لماكينات الصراف الآلي بالجملة مع أسماء كبيرة في السوق مثل فوري وأورانج وفودافون وصن مول ... إلخ.
- تركيب ماكينة صراف آلي في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا لتمكين العاملين بها من صرف رواتبهم بالدولار الأمريكي.
- تطبيق رسوم على طلب الإيصالات الورقية الصادر من ماكينة الصراف الآلي.
- زيادة "رسوم الصرف" للسحب النقدي على المبالغ التي يتم سحبها من شباك الصرف النقدي داخل البنك والتي أقل من حدود السحب من ماكينات الصراف الآلي إلى 25 جنيه مصري، مما زاد من أرباحنا الشهرية بنسبة 12%. وهو ما سيؤدي إلى زيادة استخدام ماكينات الصراف الآلي كبديل فعال للتعاملات من خلال شباك الصرف النقدي داخل الفروع.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

ساهمت جائحة كوفيد-19 في التوسع في استخدام القنوات الرقمية والتعامل عن بعد مع العملاء. وتعد ماكينات الصراف الآلي لاعبًا رئيسيًا في تحقيق هذا الهدف، حيث تغطي المعاملات المصرفية الأساسية مثل السحب النقدي والإيداع النقدي ومدفوعات فوري ومعاملات المحفظة المالية. وبصرف النظر عن المعاملات الأساسية، فإننا نعمل على إضافة المزيد من الخدمات إلى نظام خدمات الصراف الآلي.

التقـــرير الســـنـــوي2021

واسترشادًا باستراتيجيتنا للاستدامة, ورؤية مصر 2030, وأهداف التنمية المستدامة, قمنا بزيادة المناطق الجغرافية لأجهزة الصراف الآلي لدينا. ولضمان إمكانية الوصول والشمولية, فإننا لا نستهدف المناطق ذات الكثافة السكانية العالية فحسب, بل نستهدف أيضًا المناطق التي بها عدد محدود من أجهزة الصراف الآلي.

التوزيع الجغرافي لماكينات الصراف الآلي

المنطقة	2019	2020	2021	%
القاهرة	440	458	527	20%
الإسكندرية والبحيرة	160	156	198	24%
الدلتا	202	212	363	80%
صعيد مصر والبحر الأحمر	160	163	270	69%
مدن القناة وسيناء	58	58	90	55%
مجموع	**1020**	**1047**	**1448**	**42%**

شبكة الصراف الألي 2021:2019

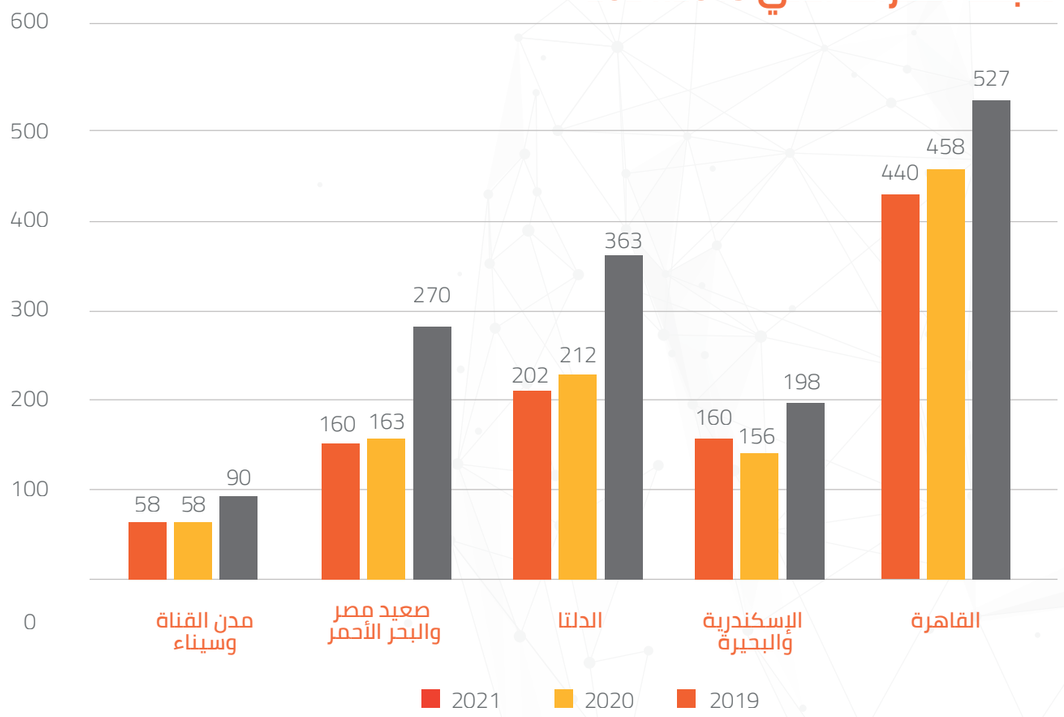

وانطلاقًا من التزامنا باتخاذ قرارات أعمالنا بصورة تراعي معايير الاستدامة, فإننا نعزز جهودنا الرامية إلى تحقيق الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية للقطاعات غير المشمولة. وبالتالي, شاركنا في المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" التي انطلقت في 2 يناير 2021, وتهدف إلى تعزيز المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للقرى الأكثر احتياجًا. وتمثلت مساهمة بنك القاهرة من خلال تركيب أجهزة الصراف الآلي في القرى المختارة كجزء من تطويرها.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

ويخطط البنك لمد شبكة أجهزة الصراف الآلي لتصل إلى 2050 جهاز صراف آلي بحلول نهاية عام 2022. وسيستند هذا التوسع إلى دراسات شاملة لتغطية جميع المناطق الجغرافية للوصول إلى العملاء الحاليين والمحتملين في جميع أنحاء الجمهورية. وعلاوة على ذلك, سيعمل البنك على تحسين توافر شبكة أجهزة الصراف الآلي ووقت تشغيلها, وتعزيز وتطوير الخدمات التي يمكن الاستفادة منها باستخدام أجهزة الصراف الآلي من خلال إضافة خدمات جديدة وزيادة الخدمات الحالية مثل الإيداع بدون بطاقة للحسابات وبطاقات الائتمان, وأخيرًا تسهيل استخدام أجهزة الصراف الآلي لذوي الاحتياجات الخاصة.

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول

لتوفير خدمات مصرفية رقمية متنوعة, قمنا بتطوير بنية تحتية رقمية للخدمات المصرفية المتنوعة. فنحن نعمل باستمرار على ترقية خدماتنا الحالية مع المنافسة على تقديم حلول مبتكرة.

أبرز أحداث 2021

خضعت الخدمات المصرفية على شبكة الإنترنت التي تم افتتاحها مؤخرًا لتحسينات لزيادة قاعدة العملاء وتشجيع العملاء غير النشطين على استخدام قنوات البنك الرقمية . ويمثل تحسين وعي العملاء أحد أهم الدعائم الرئيسية لتحقيق هذا الهدف. فقد أطلقنا حملات تسويقية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أثناء الربعين الأول والثاني من العام والتي استهدفت كافة قطاعات العملاء بطريقة مبسطة من خلال المحتوى التفاعلي (الفيديوهات التعليمية والحملات التلفزيونية). كما أنشأنا مقاطع فيديو تعليمية لتثقيف العملاء حول الخدمات المصرفية المتاحة على شبكة الإنترنت وكيفية توظيفها. وعلاوة على ذلك , تم في الربع الرابع اتاحة خدمة المساعد الآلي (Chatbot) على الموقع الإلكتروني للبنك, مما أتاح؛ للعملاء وغير العملاء, قناة تواصل تمكنهم من تلقي إجابات على استفساراتهم بسرعة وكفاءة.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

أظهرت جائحة كوفيد-19 زيادة ميل العملاء إلى استخدام القنوات الرقمية لأداء معاملاتهم المصرفية اليومية بأمان وسهولة. وقد أدى هذا التحول الجديد في سلوك المستهلكين إلى استثمار البنك للتوسع في القنوات الرقمية لتلبية الزيادة في طلبات العملاء.

ولمواجهة إجراءات جائحة كوفيد-19, أطلق البنك التسجيل الذاتي للخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت لتمكين العملاء من الاشتراك في الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت دون زيارة الفروع وفقًا لتوجيهات البنك المركزي المصري. ويقوم البنك بتثقيف العملاء حول استخدام التقنية الرقمية من خلال مقاطع الفيديو التعليمية المنشورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى موظفي البنك القاهرة المدربين تدريبًا احترافيًا إما في مراكز الاتصال أو في شبكات الفروع.

يوضح الجدول أدناه نتائج ما بعد جائحة كوفيد-19 ,

	بعد كوفيد-19	خلال عام 2021
متوسط عدد التسجيلات / الشهر	بزيادة قدرها 440% مقارنة بالأرقام قبل كرونا	زيادة بنسبة 1245% مقارنة بأرقام ما قبل كرونا
متوسط عدد المعاملات / الشهر	بزيادة قدرها 443% مقارنة بالأرقام قبل كرونا	بزيادة قدرها 1296% مقارنة بالأرقام قبل كرونا

مؤشرات الأداء الخاصة بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت

	2019	2020	2021
استثمارات	8,926	74,150	258,401
قاعدة نشطة	5,642	31,100	84,440
عدد المعاملات	10,120	92,228	263,185

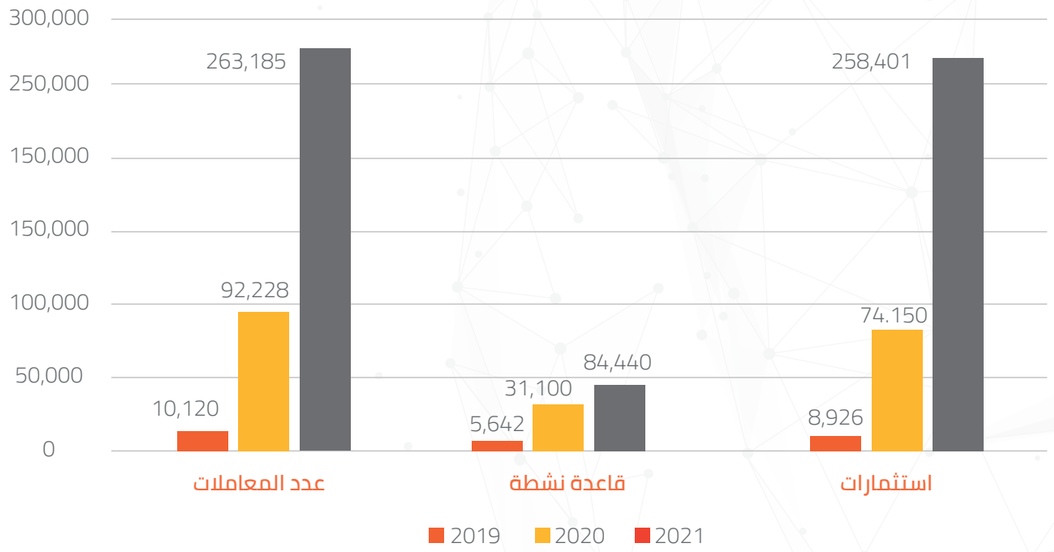

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

نتطلع مستقبلًا إلى تقديم منصة شاملة متعددة القنوات, وزيادة القنوات والخدمات الرقمية, وترقية الرد الصوتي التفاعلي, وإطلاق التواصل من خلال منصة الواتس آب, كما نعتزم تقديم خدمات مصرفية جديدة عبرشبكة الإنترنت خلال النصف الأول من عام 2022 مثل خدمات التبرعات, وخدمات الاستعلام عن صناديق الاستثمار, وتفعيل بطاقات الخصم والبطاقات مسبقة الدفع وقسم البطاقات مسبقة الدفع.

المحافظ الالكترونية

المحافظ الالكترونية للتجار (رمز الاستجابة السريعة QR Code)

تتيح المحافظ الإلكترونية للتجار بقبول المدفوعات عبر الهاتف المحمول من العملاء ببساطة عن طريق مسح رمز الاستجابة السريعة. وتسمح هذه الالية بتوفير الخدمات بسهولة وكفاءة , مما يساهم في تقليل المعاملات النقدية وتسريع التوجه نحو مجتمع غير نقدي. وعن طريق توفير طريقة آمنة لدفع ثمن البضائع, يمكن للتجار أيضًا دفع ثمن البضائع من التجار الآخرين من خلال استخدام الوحدات الإلكترونية النقدية المتاحة في المحفظة الإلكترونية لهم.

أبرز أحداث 2021

كنتيجة لتطوير وتحديث خدماتنا, شهدت أعمالنا نموًا كبيرًا على مستوى التعاملات و انضمام التجار الجدد. ولدعم العملاء خلال جائحة كوفيد-19, كلف البنك المركزي المصري بقبول انضمام التجار دون الزامهم بتوفير وسائل قبول دفع رقمية. ولقد تجاوزت أعمالنا مستهدفاتها على مستوى ضم تجار جدد بنسبة 13%. ونظرًا لنجاح استراتيجيتنا, قام البنك المركزي بتقديم الثناء لبنك القاهرة تقديرًا لهذه الجهود.

النمو السنوي	2020 - 2021
اكتساب التاجر	360%
عدد المعاملات	558%
مبلغ المعاملات	3800%

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

أبرزت الجائحة حاجة السوق لحلول المدفوعات الرقمية التي تخدم جميع الشرائح, وأدى الإعفاء من الرسوم إلى دعم تسجيل الخدمة. وتمكنا من تحقيق أهداف زيادة قاعدة تجارنا وزيادة معدل انتشارنا, وتحقيق مبادرات وقرارات البنك المركزي المصري من خلال الحصول على تجار جدد ممن ليس لديهم وسائل قبول للدفع الرقمي.

التوجه الاستراتيجي التطلعي

في المستقبل, نتطلع إلى زيادة قاعدة التجار الحالية, وزيادة النسبة النشطة للتجا, وزيادة محفظة معاملات قبول الدفع (تاجر لتاجر و أفراد لتاجر M2M & P2M).

محفظة القاهرة كاش للعملاء من الأفراد

قام بنك القاهرة بعملية تطوير شاملة لخدمات الدفع من خلال محفظة "القاهرة كاش" وذلك بإضافة مزايا جديدة لتلبية احتياجات العملاء وتقديم خدمات مصرفية جديدة للوصول إلى شريحة أكبر من العملاء. ويلعب البنك دورًا رئيسيًا في تحقيق مبادرة الشمول المالي للبنك المركزي المصري من خلال "القاهرة كاش".

وقد وفر تطبيق القاهرة كاش المزايا التالية:

ميزة	وصف
معلومات الخدمة	تتيح هذه الميزة توفير الارشادات من خلال التطبيق الامر الذي ساهم في تثقيف العملاء بالخدمات المقدمة.
سجل المعاملات لمدة 6 أشهر	تتيح هذه الميزة للمشتركين عرض معاملات آخر 6 أشهر.
مشروع أكس أم أل (XML)	هذا جزء من إلزاميات الشمول المالي لتشمل 4 تقارير للعملاء والحسابات والبطاقات والمحافظ , وهذه التقارير بتنسيق أكس أم أل.
تقييم الخدمة	تساعد هذه الميزة المشتركين على مشاركة ملاحظاتهم وآرائهم وتجربتهم الشاملة من خلال التطبيق بعد كل معاملة.
خدمة تحديد الموقع	تساعد هذه الميزة المشتركين على استخدام "ميزة تحديد الموقع الجغرافي" لتتبع مواقعهم , وتقديم قائمة بالفروع وأجهزة الصراف الآلي القريبة عند الحاجة.
التسجيل الذاتي	تتيح هذه البوابة لمستخدمي محفظة الهاتف المحمول إجراء استفسارات حول أي محافظ كهربائية مسجلة بأرقام هواتفهم الخلوية وكذلك إلغاء الاشتراك في المحفظة مجانا دون الحاجة إلى زيارة فرع مزود الخدمة.

ومن خلال القاهرة كاش, قمنا بتعزيز سداد أقساط القروض, ودمج فواتير فوري, وزيادة شبكة الوكلاء لتوفير الوقت والجهد للعملاء للحصول على المال دون الحاجة لزيارة فروع البنك. وساعدنا أيضًا في الاستفادة من قنوات مختلفة للحفاظ على المسافة الاجتماعية وتجنب التبادلات المباشرة وغير المباشرة من النقدية أو محطة البيع أثناء عملية الصفقة. وبالإضافة إلى ذلك , أضفنا التحويلات المالية

الدولية , لتمكين العملاء من تلقي التحويلات المالية من الخارج بالجنيه المصري. ويتم إضافة مبلغ التحويل إلى المحفظة ليتم استخدامه من خلال السحب عبر أجهزة الصراف الآلي أو شبكة الوكلاء وكذلك في عمليات الشراء في مواقع تجارية متعددة. وأخيرًا, قدمنا خدمة التحصيل والصرف للمؤسسات الصغيرة لتوفير مدفوعات الائتمان والمدفوعات الشهرية من وإلى المقترضين.

أبرز أحداث 2021

في عام 2021, استطاعت خدمة "القاهرة كاش" في أن تكون واحدة من أسرع المحافظ نموًا, مما عزز الشمول المالي, مع زيادة بنسبة 56% في قاعدة العملاء عن عام 2020. ارتفع عدد عملاء المتفاعلين بنسبة 178% في عام 2021 مقارنة بعام 2020. تظهر الزيادة الكبيرة القيمة المضافة التي نقدمها لعملائنا مقارنة بالمنافسين. علاوة على ذلك, منذ بداية الاجراءات الاحترازية الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19, شهدت التحويلات الشخصية نموًا متزايدًا على مستوى عدد العمليات وحجم المعاملات .

وقع بنك القاهرة مذكرة تفاهم مع شركة تمويلي للتمويلات متناهية الصغر لتقديم خدمات الدفع والتحصيل الرقمي من خلال "تطبيق القاهرة كاش". وتمكن الخدمة الجديدة المستفيدين من الحصول على تمويلهم من خلال التطبيق, بالإضافة إلى الاستعلام عن قسط القرض وقيمة السداد.

وتهدف الاتفاقية الجديدة إلى دعم جهود البنك لتوسيع خدمات الدفع الرقمي من خلال القاهرة كاش. وتم تأمين شراكات استراتيجية أخرى مع كيانات مؤثرة مثل "نون" و"جوميا" لضمان استمرارية الأعمال على المدى الطويل.

وشملت المبادرات المصرفية الرقمية خلال السنة المشمولة بالتقرير المشاركة في حملة "ميزة" عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز المدفوعات الرقمية, وتحسين خدمة العملاء بإضافة سمات جديدة إلى التطبيق مثل معلومات الخدمات, وتاريخ المعاملات لمدة 6 أشهر, وتقييم الخدمات, وتحديد مواقع الخدمات, بالإضافة الى المشاركة الفعالة في مؤتمر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2021

ويوضح الجدول التالي نجاحات البنك من خلال محفظة "القاهرة كاش" :

أرقام المبيعات	2021
عدد المحافظ	780,369
نسبة التغير على أساس سنوي	48%
عدد العملاء النشطين (آخر 30 يوم)	76,290
نسبة التغير على أساس سنوي	61%
عدد العمليات	1,626,659
نسبة التغير على أساس سنوي	96%
حجم المعاملات بالجنيه المصري	731,366,548
نسبة التغير على أساس سنوي	315%

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

أثبت عام 2021 أنه عام شاق بالنسبة للقطاع المصرفي، ومع ذلك، فقد استفدنا من الرؤى المكتسبة وتقدمنا من خلال استغلال الفرص والجاهزية والاستعداد لأي موقف. لقد أثرت الجائحة على سلوك الدفع للمستهلكين في مصر والذي انعكس في الطلب المتزايد على حلول الدفع الإلكتروني. ونتيجة لذلك، اتخذ بنك القاهرة عددًا من الإجراءات لتعزيز المعاملات الرقمية مثل:

- التسجيل الذاتي: يتيح للعملاء التسجيل وإجراء جميع معاملاتهم بسهولة وأمان دون الحاجة لزيارة الفروع، مما أدى إلى تسريع التحول الرقمي.
- إصدار المحافظ الإلكترونية مجانا.
- التنازل عن رسوم إنشاء البطاقات الافتراضية من المحفظة.
- الإعفاء من رسوم السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي.
- إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على التحويلات بين محافظ الهاتف المحمول.

وقد ت جهود إضافية فيما يتعلق بزيادة الوعي بمكانة العلامة التجارية لبنك القاهرة، والتحدث بنفس لغة العملاء في الحملات التوعوية، وتثقيف العملاء بشأن الإيصالات الرقمية مثل تأكيدات الرسائل القصيرة. كما قمنا بزيادة قدرات الموظفين، وتضمن ذلك شبكة فروعنا وسفراء البنك ليكونوا على اطلاع كامل بإجراءات التحول إلى خدمة المدفوعات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، بدأنا أنشطة تسويقية للتواصل مع العملاء حول مزايا محفظة "القاهرة كاش" وكيفية استخدامها. نواصل تمديد الإعفاء من الرسوم والعمولات على التحويلات عبر الهاتف المحمول، والمسحوبات من أجهزة الصراف الآلي، وكذلك إصدار المحافظ الإلكترونية والبطاقات اللاتلامسية للالتزام بتعليمات البنك المركزي المصري بعد الجائحة.

وتشمل الدروس الأخرى المستفادة، وعينا بمرونة الأنظمة الرقمية في توسيع نطاق المدفوعات، وفعالية حملات وسائل التواصل الاجتماعي في إشراك العملاء النشطين، وضرورة التنازل عن الرسوم للتحول إلى النظام غير النقدي.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

وضع بنك القاهرة خطة مستقبلية طموحة تستهدف زيادة قاعدة عملائه بنسبة 10%. ونعتزم تحقيق ذلك من خلال إثراء محفظتنا لتغطية الخدمات المختلفة وأن نصبح المحفظة الاولى لتوفير الإقراض الرقمي والادخار. يوفر الإقراض الرقمي فرصًا لبنك القاهرة لتحسين الإنتاجية وإغلاق المزيد من القروض وزيادة الإيرادات لكل قرض مع خدمات أرخص وأسرع ومميكنة. بالإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى تنويع خدمات المحفظة من خلال إضافة الخدمات الحكومية عبر المحفظة وتقديم قيمة مضافة للعملاء.

الفرع الرقمي

افتتح أول فرع رقمي للبنك أبوابه للعملاء في نوفمبر 2019 ونجح في تقديم مجموعة من الخدمات التي تلبي احتياجات عملائنا الكرام بأعلى مستويات الخدمة.

لقد أضفنا إلى ملف خدمة الفرع الرقمي , لأول مرة إلى خدمات السوق "الإصدار الفوري للبطاقات وفتح الحساب الفوري" , حيث أخذ البنك زمام المبادرة من خلال إطلاق هذه الخدمات لأول مرة في السوق المصري.

بالإضافة إلى ذلك، يتيح الفرع الرقمي لبنك القاهرة لعملائه إجراء معاملاتهم اليومية بسلاسة دون الحاجة إلى الانتظار في طوابير. فيما يلي مجموعة الخدمات المتاحة للعملاء من خلال الفرع الرقمي:

- جهازي صراف آلي يعملان بكامل طاقتهما ومجهزان بخدمة صرف العملات الأجنبية لخدمة العملاء وغير العملاء على حد سواء. تتوفر هذه الخدمة على مدار اليوم وخلال كافة أيام الاسبوع.
- فتح حساب جديد واستلام بطاقة خصم جديدة على الفور في أقل من 15 دقيقة.
- خدمة الايداع النقدي.
- طلب دفتر شيكات جديد، وإصدار ودائع لأجل جديدة، وإصدار شهادات ايداع جديدة.
- طلب الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والوصول إلى محفظة الهاتف المحمول.
- طلب بطاقات ائتمان وقروض جديدة "بضمانات" على الفور.
- معظم الخدمات المصرفية للأفراد لجميع عملاء التجزئة تقدم عبر القنوات الرقمية.

ومنذ إطلاق الخدمة، قمنا بإدخال خدمات رقمية جديدة إلى فرعنا الرقمي وتوسيع ملف خدماتنا لتلبية احتياجات العملاء الناشئة. على الرغم من أننا لا نملك آلية لدمج ملاحظات العملاء , إلا أننا نقيس مستويات رضا العملاء من التعليقات الواردة من موظفي فروعنا ومركز الاتصال وقسم معالجة الشكاوى. ومنذ افتتاح الفرع، لم نتلق أي شكاوى.

وبصرف النظر عن تقديم الخدمات، فإننا نستهدف اكتساب عملاء جدد من خلال الفرع الرقمي للبنك، حيث تمكنا من الحصول على 281 عميل جديد في عام 2021، ونستهدف تجاوز هذا العدد بحلول عام 2022. بالإضافة إلى ذلك , نخطط لفتح فرع رقمي آخر بنطاق جديد ومفهوم مختلف في عام 2022 , كما نسعي لإنشاء المزيد من الفروع في المستقبل.

التقـــريـــر الســـنـــوي2021

03

التمويل متناهي الصغر

يمتلك بنك القاهرة الحصة السوقية الاكبر في مصر في مجال التمويل متناهي الصغر, لذا فهو يمثل اداة فعالة لإحداث تأثير ايجابي.

فنحن نعمل على رفع مستوى الوعي بالشمول المالي من خلال الجهود المبذولة واجراءاتنا على أرض الواقع, والتي تتماشى مع هدفنا المتمثل في توفير فرص عادلة للجميع. بقيادة فريق قوي وذو خبرة , يضمن قسم التمويل متناهي الصغر لدينا سهولة وسرعة الإجراءات, وتوافر السيولة اللازمة لتمويل الانشطة, فضلا عن تنوع المنتجات المتاحة.

أبرز أحداث عام 2021:

- حقق قطاع التمويل متناهي الصغر ببنك القاهرة إيرادات بلغت 1.3 مليار جنيه
- محفظة التمويل متناهي الصغر بلغت 5.6 مليار جنيه في 2021
- بلغ عدد عملاء متناهي الصغر 161,981 عميلا في عام 2021
- 33% من قاعدة عملاء التمويل الأصغر من الإناث.
- وتم إصدار نحو 103 آلاف قرض جديد ومتجدد, بقيمة نحو 4.3 مليار جنيه في 2021.

وفي أكتوبر 2021, أطلق بنك القاهرة خدمة جديدة تقدم لأول مرة في القطاع المصرفي المصري، تتيح منح القروض متناهية الصغر رقميًا في المقر الرئيسي لأنشطة العملاء في أقل من ساعة ودون الحاجة لزيارة أحد الفروع. يحرص بنك القاهرة على تحسين ورفع كفاءة الخدمات التي يقدمها في مجال التمويل متناهي الصغر ويضمن تقديم الخدمات التي تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية وتطبيق قواعد التمويل المسؤولة وحماية حقوق العملاء مع التركيز على الشفافية والتسعير العادل. في أبريل 2021 , حصل البنك على شهادة حماية حقوق العملاء من وكالة التصنيف " Microfinanza" وقد تم إجراء التقييم من قبل"Smart Campaign "، وهي جهة معتمدة ومرخصة دوليًا, مما يجعل بنك القاهرة أول بنك في مصر والشرق الأوسط يحصل على هذه الشهادة. ويعزى نجاح بنك القاهرة في أنشطة التمويل متناهي الصغر إلى انتشاره.

هناك 115 فرعا ووكالة في جميع أنحاء مصر تقدم خدمات ومنتجات التمويل متناهي الصغر الممتازة لعملاء بنك القاهرة:

الصعيد والبحر الأحمر	مدن الدلتا والقناة	الإسكندرية	القاهرة
42 فرعا ووكالة	**46** فرعا ووكالة	**17** فروع	**10** فروع

A LEAP FORWARD

المحفظة والإيرادات:

سنة	2019	2020	2021
عدد العملاء النشطين	242,206	189,004	161,981
إيرادات التمويل متناهي الصغر وحجم المحفظة (جنيه مصري)			
الايرادات	1,647,903,125	1,716,542,938	1,279,482,357
إجمالي المحفظة	6,968,047,985	5,760,864,136	5,583,141,474

الشراكات

تم إبرام ثلاثة عقود تمويل مع "جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، بقيمة 650 مليون جنيه، بهدف إعادة إقراضها لعملاء التمويل. الجدير بالذكر أن بنك القاهرة قد حصل على نحو 4 مليارات جنيه من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

أصدر بنك القاهرة العديد من المبادرات التي تهدف إلى مساعدة العملاء على التغلب على الآثار السلبية للجائحة. وفي عام 2021، أطلق مبادرة تأجيل الأقساط لمدة 3 أشهر لجميع عملاء التمويل متناهي الصغر لحماية العملاء من الآثار السلبية لهذه الأزمة. بالإضافة إلى ذلك، يصدر البنك قروضًا من خلال الجهاز اللوحي في مقر عمل العميل، مما يبسط الإجراءات للعميل دون الحاجة الى زيارة الفروع للحصول على القرض.

مراجعة الأعمال 2021

تحسين المنتج 2021:

على الرغم من التحديات والصعوبات المستمرة في عام 2021، إلا أن البنك استمر في تطوير منتجاته وخدماته. فتم خفض الحد الأدنى للقروض الطويلة الأجل لعملاء القطاع غير الرسمي ليناسب رغبات العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة شريحة تمويل جديدة لعملاء القطاع الرسمي، بحد أقصى 400,000 جنيه.

مضاعفة المحفظة كل 4 سنوات:

ضاعف قسم التمويل متناهي الصغر المحفظة من 2.3 مليار جنيه في عام 2017 إلى 5.5 مليار جنيه في عام 2020، أي أكثر من الضعف خلال 4 سنوات.

العملاء المستهدفون في عام 2021:

في عام 2021 , استهدفنا شرائح عملاء جديدة لتوسيع نطاق وصولنا وتأثيرنا. شمل العملاء الجدد أولئك الذين يرغبون في الحصول على تمويل يزيد عن 300,000 جنيه مصري.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

وفي عام 2022, نسعى بحماس لمواصلة النمو من خلال افتتاح 30 مركزًا جديدًا متخصصًا في التمويل متناهي الصغر, لاسيما في المواقع كثيفة السكان بهدف الوصول إلى عملاء التمويل متناهي الصغر بسهولة. ولتحقيق ذلك الهدف, نسعي لزيادة عدد العملاء بنحو 45 ألف عميل والوصول إلى نمو المحفظة الناتج عن ذلك بنحو 2 مليار جنيه.

التأثير الرقمي

تم نقل جميع الفروع العاملة والبالغ عددها 115 فرعًا إلى النظام الرقمي , مما أدى إلى:

1. صرف القرض في أقل من ساعة.
2. إضافة قيمة القرض إلى حساب القرض فور الإصدار.
3. عدم الحاجة إلى ذهاب العميل والضامن إلى الفرع مما يؤدي إلى مزيد من الراحة للعميل والضامن ويقلل من ازدحام الفروع.
4. الحد من تأثير كوفيد-19 على العملاء والموظفين في الفروع.
5. الوصول إلى فئة من العملاء المحتملين البعيدين جغرافيًا عن فروع البنك وإمكانية اجتذابهم ليصبحوا عملاء للبنك.

المشروعات متناهية الصغر:

وفقاً لتعريف البنك المركزي المصري، تُعرَّف الشركات متناهية الصغر على أنها "مؤسسة لا يتجاوز رأس مالها 50 ألف جنيه وحجم مبيعاتها أو أرباحها لا تزيد عن 1 مليون جنيه فقط". وعلى ذلك، فإن دعم المشروعات متناهية الصغر هو أحد العناصر الرئيسية للحفاظ على التمويل المستدام وتعزيزه. ونهدف إلى توفير المنتجات والخدمات التي تحقق مصالح المؤسسات متناهية الصغر على أفضل وجه لتعزيز قدراتها المؤسسية وتحفيزها على الابتكار. نحن ندعم تلك النوعية من المشروعات من خلال مجموعة من الخدمات المبتكرة تتميز بالسرعة والكفاءة، فإن عملية تقييم الجدارة الائتمانية، والوقت المستغرق في رفض الطلب أو قبوله إلى تحويل قيمة القرض إلى حساب العميل لا يتعدى يومًا واحدًا. علاوة على ذلك، نقدم للعملاء محافظ إلكترونية على هواتفهم المحمولة وبطاقة ميزة أو بطاقة الصراف الآلي من خلال خدمة البيع التقاطعي . تبلغ تكلفة الائتمان لدينا حوالي 14% إلى 16% فائدة ثابتة ورسوم إدارية حوالي 1% إلى 2%. ومن أهم مبادرات التمويل متناهي الصغر, رقمنة طلبات التمويل والحصول على قروض, والتي تدعم بشكل أساسي هدف الشمول المالي للوصول إلى شرائح مختلفة في المناطق الريفية, والتي تم إطلاقها في الربع الرابع من عام 2021.

قطاعات التمويل متناهية الصغر

لدينا ثلاثة قطاعات رئيسية تتلقى التمويل متناهي الصغر, بما في ذلك، الانشطة التجارية, وأنشطة الخدمات, والصناعة , والنقل, والقطاع خدمات المهن الحرة.

القطاعات الرئيسية التي تتلقى التمويل متناهي الصغر

الصناعات الرئيسية	عدد العملاء في عام 2019	عدد العملاء معدل النمو على أساس سنوي (%)	إجمالي القروض في عام 2019 (جنيه) مليون	معدل نمو إجمالي القروض على أساس سنوي (%)	عدد العملاء في عام 2020	عدد العملاء معدل النمو على أساس سنوي (%)	إجمالي القروض في عام 2020 مليون جنيه	معدل نمو إجمالي القروض على أساس سنوي (%)	عدد العملاء في عام 2021	عدد العملاء معدل النمو على أساس سنوي (%)	إجمالي القروض في عام 2021 مليون جنيه	معدل نمو إجمالي القروض على أساس سنوي (%)
القطاع التجاري	138,835	12%	4,387.7	55%	110,161	-21%	3,716.5	-15%	101,346	-8.00%	3,708.5	-0.21%
قطاع الخدمات	34,552	14%	1,031.4	59%	26,279	-24%	852.1	-17%	19,302	-26.55%	711.7	-16.47%
قطاع الصناعة	23,857	7%	726.3	47%	18,139	-24%	581.9	-20%	13,326	-26.53%	480.5	-17.42%
قطاع النقل	15,468	50%	395.5	89%	12,767	-17%	300.0	-24%	11,925	-6.60%	376.0	25.33%
قطاع المهنة	29,494	26%	427.2	47%	21,658	-27%	310.4	-27%	16,082	-25.75%	306.4	-1.30%

قيمة التمويل متناهي الصغر حسب الموقع الجغرافي

الموقع الجغرافي	عدد العملاء في عام 2019	عدد العملاء معدل النمو على أساس سنوي (%)	إجمالي القروض في عام 2019 (جنيه) مليون	معدل نمو إجمالي القروض على أساس سنوي (%)	عدد العملاء في عام 2020 %	عدد العملاء معدل النمو على أساس سنوي (%)	إجمالي القروض في عام 2020 (جنيه) مليون	معدل نمو إجمالي القروض على أساس سنوي (%)	عدد العملاء معدل النمو على أساس سنوي (%)	إجمالي القروض في عام 2021 (جنيه) مليون	معدل نمو إجمالي القروض على أساس سنوي (%)
القاهرة الكبرى	14,802	6%	523.8	45%	11,405	-23%	438.9	-16%	-37.95%	323.6	-26.26%
الاسكندرية	25,806	12%	967.5	51%	20,276	-21%	799.7	-17%	-20.30%	745.3	-6.80%
قناة السويس والقناة	6,076	22%	190.5	84%	5,363	-12%	180.0	-6%	25.21%	241.2	34.03%
مصر السفلى	66,931	18%	2,122.9	69%	54,572	-18%	1,845.3	-13%	-11.89%	1,839.0	-0.34%
صعيد مصر	128,591	15%	3,163.5	50%	97,388	-24%	2,496.9	-21%	-13.80%	2,433.9	-2.52%

قيمة التمويل متناهي الصغر حسب نوع الجنس

مكان	عدد العملاء في عام 2019	عدد العملاء معدل النمو على أساس سنوي (%)	إجمالي القروض في عام 2019 (جنيه) مليون	معدل نمو إجمالي القروض على أساس سنوي (%)	عدد العملاء في عام 2020	عدد العملاء معدل النمو على أساس سنوي (%)	إجمالي القروض في عام 2020 (جنيه) مليون	عدد العملاء في عام 2021	عدد العملاء معدل النمو على أساس سنوي (%)	إجمالي القروض في عام 2021	معدل نمو إجمالي القروض على أساس سنوي (%)
قيمة التمويل متناهي الصغر حسب الفئة العمرية											
أقل من أو يساوي 30	55,905	9%	1,028.8	27%	38,161	-32%	702.3	32,330	-15.28%	806.1	14.78%
أكبر من 30 إلى 40	80,319	14%	1,614.8	34%	62,141	-23%	1,250.6	54,401	-12.46%	1,685.1	34.74%
فوق 40	91,088	10%	1,824.1	24%	73,686	-19%	1,491.1	66,989	-9.09%	2,083	39.70%

القروض المتعثرة

يقدم بنك القاهرة الدعم للعملاء في حالة تخلفهم عن سداد الأقساط من خلال تطبيق سياسة الجدولة. يتم تطبيق هذه السياسة عندما يواجه العميل ظروفا لا يمكن السيطرة عليها وغير مواتية , وبالتالي , يطلب خدمة إعادة الجدولة. الشروط المطبقة هي الظروف التي لا يملك العميل السيطرة عليها أو ظروف السوق العامة التي تؤثر على قدرة العميل على الدفع.

وفيما يلي النسبة المئوية للقروض المتعثرة للتمويل متناهي الصغر:

- 2019: 3.70% (30+)
- 2020: 9.66% (30+)

2021

خلال 2021, تم إطلاق منتجات جديدة, وزيادة أنواع وفئات التمويلات, وتمكنا من تحويل عملاء من خارج القطاع الرسمي إلى عملاء داخل القطاع الرسمي. كما نتطلع إلى زيادة معدلات تطورنا من خلال خططنا المستقبلية.

الشمول المالي على رأس جدول أعمال بنك القاهرة.

04

الشمول المـالـــي

الشمول المالي على رأس جدول أعمال بنك القاهرة. نحن نهدف إلى إشراك غير المتعاملين مع البنوك في الاقتصاد الرسمي من خلال تزويدهم بالحلول والخدمات التي تلبي احتياجاتهم وتدمجهم في النظام المصرفي. وعلى مر السنين, قمنا بتطوير العديد من الخدمات والمبادرات التي زادت من مستوى الثقافة المالية والشمول المالي في مصر.

وفي عام 2021, شملت إنجازاتنا زيادة الوعي خلال جلسات محو الأمية المالية حول استخدام القنوات الإلكترونية (أجهزة الصراف الآلي – الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت – محفظة الهاتف المحمول), وزيادة قنواتنا في المناطق الريفية مثل رمز الاستجابة السريعة للتجار وأجهزة الصراف الآلي, وخاصة في القرى المتوافقة مع مبادرة حياة كريمة, والتوافق مع تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة حديثًا لزيادة نسبة الشمول المالي في مصر. بالإضافة إلى ذلك, يتم إصدار قروض صغيرة لشريحة ذوي الدخل المنخفض لدعمهم في الحصول على دخل أعلى لأسرهم وتعظيم مشروعاتهم الصغيرة.

كما أطلقنا حساب توفير جديد "وفر", يتيح لجميع الشرائح الدخول إلى الخدمات المصرفية ببطاقة الهوية الوطنية فقط. كما سمح لشريحة الشباب الذين تتجاوز أعمارهم بين 16 عامًا بفتح حساب بدون ولي أمر لتسهيل معاملاتهم المصرفية وزيادة وعيهم بالخدمات المالية.

تم إضافة فعاليتين جديتين الى أجندة فعاليات البنك المركزي المصري والتي يشارك فيها بنك القاهرة ليصبح إجمالي الفعاليات ستة على مدار العام وهم :

اسم الحدث	مرحلة زمنية
اليوم العالمي للمرأة	8 إلى 31 مارس
اليوم العربي للمبادرة المالية	1 إلى 30 أبريل
اليوم العالمي للشباب	1 إلى 15 أغسطس
اليوم الوطني للمزارع (جديد)	1 إلى 15 سبتمبر
اليوم العالمي للادخار	15 إلى 31 أكتوبر
اليوم الدولي لذوي الاحتياجات الخاصة (جديد)	1 إلى 15 ديسمبر

شارك بنك القاهرة في جميع الفعاليات:

شملت العروض ما يلي:

- فتح حسابات بدون رسوم أو حد أدنى للرصيد.
- إصدار مجاني لبطاقات الخصم المباشر والبطاقات مسبقة الدفع ومحفظة الهاتف المحمول.
- تقديم عروض خاصة للقطاعات المحتملة في كل فعالية.

تسويق:

- التسويق للفعالية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسـبوك و انسـتجرام , بالإضافة إلى البيانات الصحفية.
- القنوات الإلكترونية (الموقع الإلكتروني, أجهزة الصراف الآلي, شاشات الفروع)
- الرسائل القصيرة للعملاء وغير العملاء
- طباعة وتوزيع منشورات المؤسسات المالية والبنك المركزي وبالإضافة إلى منشورات منتجاتنا وخدماتنا.
- بيان صحفي خاص بالفعالية والعروض التي سيتم تقديمها خلالها

الأنشطة الخارجية:

- التواجد المباشر في جميع أنحاء مصر , لتتناسب مع كل فعالية
- توزيع الهدايا على العملاء الجدد.
- تغطية الفعالية (التصوير الفوتوغرافي والفيديو)
- تقديم جلسات التوعية المالية يتم تنظيمها من خلال الجهات التي تقدم أنشطة اجتماعية أثناء الفعاليات.

نعمل دائماً على تطوير العديد من الخدمات والمبادرات على مدار سنوات عديدة والتي زادت من مستوى الثقافة المالية والشمول المالي في مصر

05

الموارد **البشـريـة**

مجموعة الموارد البشرية ببنك القاهرة مسئولة عن تشكيل فريق عمل بالبنك يضم مجموعة مختارة من أفضل الكفاءات, بالإضافة إلى خلق بيئة عمل تضمن تحقيق أهداف البنك بما يتماشى مع استراتيجيته,

وذلك عن طريق التعيين والتوظيف, التعلم وتطوير المهارات, إنفاذ السياسات المناسبة المتعلقة بالأجور والاستحقاقات, التنوع والإندماج, وخطط مزايا ما بعد التوظف.

أبرز أحداث 2021

- **32%** تمت ترقية 32% من القوى العاملة
- **466** تعيين 465 موظفا من الخريجين الجدد
- **63%** زيادة ميزانية الخدمات الطبية الأسرية بنسبة 63%
- **20%** زيادة الحد الأقصى لقروض الموظفين بنسبة 20%
- **52%** زيادة ساعات التدريب بنسبة 52%

المكافآت والمزايا

تدعم سياسة المكافآت في البنك تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال مواءمة المكافآت مع الأداء المستدام على المدى الطويل. و يواصل البنك زيادة الرواتب السنوية بناءًا على الأداء. وفي عام 2021, ارتفعت ميزانية الخدمات الطبية الأسرية بنسبة 63%, كما قام البنك بتجديد برنامج التأمين على الحياة للعام الخامس الذي يغطى جميع الموظفين, كما تم إضافة مزايا جديدة منها مضاعفة مبلغ التعويض في حالة الوفاة عن طريق الحوادث (لا قدر الله) إلى 48 شهرًا بدلاً من 24 شهرًا. كما تم زيادة حد قروض الموظفين بنسبة 20%. وتم مضاعفة مبلغ بدل السيارة الشهري لوظائف الإدارة العليا.

نحن نعطي الأولوية لتطوير الموظفين وتدريبهم لتحقيق النجاح الفردي والتنظيمي

علاوة على ذلك, تم إضافة مزايا جديدة "برنامج مكافآت نهاية الخدمة" عند بلوغ سن التقاعد , كما يراعي البنك العديد من مزايا التوظيف وخطط المساهمة المحددة نيابه عن موظفيه, حيث أنه في عام 2021 طبق بنك القاهرة سياسة جديدة لنظام مكافأة نهاية الخدمة.

التنوع والشمول

يهدف البنك إلى جذب الموظفين الموهوبين وتطويرهم والاحتفاظ بهم. فنحن نسعى جاهدين لخلق ثقافة يشعر فيها جميع الأفراد بالقبول والاحترام والدعم. ويقوم البنك ببناء فرق عمل تتمتع بمهارات مختلفة لتعزيز الإنتاجية والابتكار.

وطوال عام 2021, واصلنا رحلتنا لترسيخ مبادئ التنوع والشمول في ثقافتنا وممارسات موظفينا من خلال دعم النهوض بالمرأة وأعضاء المجموعات الأخرى غير الممثلة تمثيلاً كاملًا من خلال استهداف جذب وتوظيف, وتعزيز التخطيط الوظيفي, وتطوير مهارات القيادة, وفرص التواصل, وتوفير الرعاية من كبار القادة.

التعلم وتنمية المهارات (HRMS)

نحن نعطي الأولوية لتطوير الموظفين وتدريبهم لتحقيق النجاح الفردي والمؤسسي. فنعمل على تطوير مهاراتهم ومعارفهم مع تزويدهم بالمعلومات والتعليمات اللازمة حول كيفية أداء واجباتهم بشكل أفضل. خلال عام 2021 , قدمنا عددًا كبيرًا من من البرامج التدريبية ومنها على سبيل المثال لا الحصر, أكاديمية الإدارة الوسطى, أكاديمية المستوى الإشرافى, التعلم باللعب الإلكتروني, شهادة الائتمان المصرفى, المسار المتميز, أكاديمية موظفي الفروع, نواه, قصاقيص (أفلام قصيرة), معرض الكتاب, تدريب المحاضرين الداخليين (شغف), شهادات متخصصة للقطاعات المختلفة, تطوير التعليم الرقمي وتشجيع الموظفين من خلال وضع بعض معايير قياس الأداء, وتطوير برنامج العاملين الجدد, وتنمية مهارات القياده من خلال منصه فرانكلين كوفى, والقادة الناشئين, وبرنامج قيادات المستقبل.

نظام إدارة الموارد البشرية

واصل البنك في عام 2021 التزامه بالتحول الرقمي واتخذ خطوات تنفيذية ضمن خطة التكامل لنظام إدارة الموارد البشرية. تتكون الخطة من ثلاث مراحل تتراوح بين إدارة الأهداف , وخدمات كشوف المرتبات , وتطوير المهارات, وزيادة القدرة على الحفاظ على ذوي المهارات. وتستهدف الخطة تحسين الاداء الوظيفي بصفة عامة وزيادة كفاءة إدارة الموارد البشرية وتحقيق نتائج أفضل.

يعمل قسم الموارد البشرية على تحسين المهارات وبناء المعارف وتحديد المتطلبات السلوكية اللازمة من خلال تضمين نموذج الكفاءة في دورات الترقية وتحليل الاحتياجات التدريبية . وخلال عام 2021, تمت ترقية 2,749 موظفًا, يمثلون 32% من القوى العاملة لدينا. وعلاوة على ذلك, وظف البنك 721 موظفا جديداً, 466 منهم من الخريجين الجدد بنسبة بلغت 65%

قنوات الاتصال والتواصل

ولتعزيز التواصل بين جميع أعضاء البنك, قدم البنك بريدًا إلكترونيًا موحدًا للموارد البشرية لضمان التواصل الصحي والفعال, وزيادة الوعي, والإخطار بالأحداث, والتفاعل مع الموظفين. حيث تعمل قنوات الاتصال الخاصة بنا على زيادة الكفاءة والمساعدة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لأنها تسمح لجميع الأعضاء بالتوافق مع الأهداف المؤسسية.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

بالإضافة إلى التدابير الاحترازية , قمنا بضمان صحة موظفينا من خلال إجراء اختبارات PCR للحالات المشتبه بها, وإدخال الحالات الحرجة إلى المستشفى, وتوفير بروتوكول العلاج, وتطعيم أكثر من 85% من الموظفين. و أجرى المصرف في عام 2021 ما مجموعه 1529 اختبارًا لتشخيص الحالات المشتبه فيها بين الموظفين. كما وضعت تدابيرنا الوقائية خطة تخفيض للتواجد الفعلي للموظفين في مباني البنك, تتم مراجعتها كل أسبوعين, بسعة قياسية تتراوح بين 50 و70% في كل موقع.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

وبالاستفادة من المبدأ الرئيسي لاستراتيجية بنك القاهرة 2022-2024 "النمو المستدام والكفاءة والتآزر", تلعب استراتيجية الموارد البشرية دورًا تمكينيًا حيويًا. فإن إدارة رأس المال البشري هي المبدأ الأساسي للركائز الاستراتيجية للموارد البشرية ونظم العمل. يرتكز الهيكل الاستراتيجي إلى الحوكمة والكفاءة, والأفراد, والتواصل والمشاركة, والبناء المؤسسي وذلك سعيًا لتحقيق التميز التشغيلي. وللاستراتيجية جوانب مختلفة ومتنوعة, بما في ذلك تحرك البنك نحو التحول الرقمي, وتحديث الميزانية والتخطيط, وإشراك الموظفين, وإدارة المكافآت, وخطط التطوير, والبرامج التعريفية, وبناء القدرات, وغيرها من الجوانب الهامة.

التميز التشغيلي

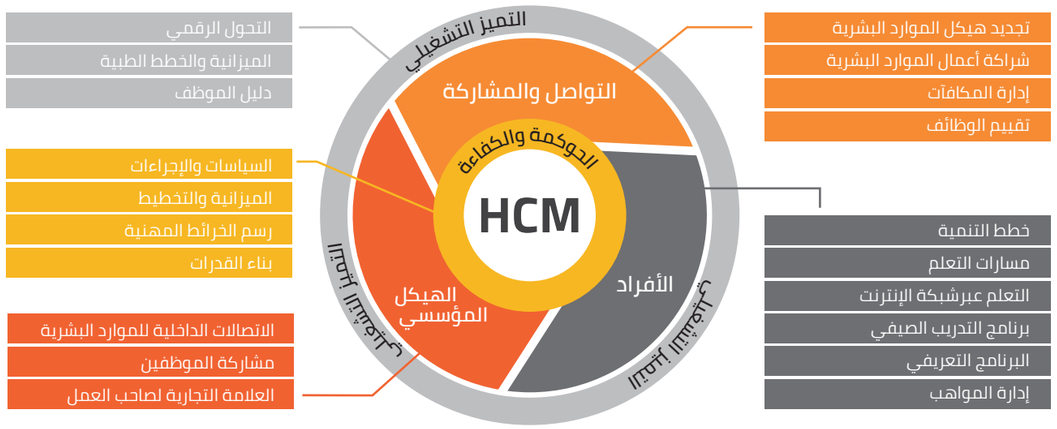

06

القيمة المشتركة للشركات

لطالما كان بنك القاهرة مؤمنًا بمبدأ التعاون، وأن احتياجات الكثيرين لا يمكن توفيرها إلا من خلال صناع التغيير. إن استراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة هي انعكاس لتفانينا في أن نصبح منارة للتغيير الإيجابي.

ومع التزامنا بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تغطي مشروعات المسؤولية المجتمعية مجموعة متنوعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، مع التركيز على الصحة والبيئة والتمكين الاقتصادي للشباب والنساء، والتعليم، والإدماج، والحفاظ على الثقافة.

	2021	
	عدد المشروعات	إجمالي الاستثمارات بالجنيه المصري (مليون جنيه)
التمكين الاقتصادي	6	52,100,000
الصحة	12	+220,000,000
المدن المستدامة	4	8,000,000
جودة التعليم	8	11,000,000
تنمية المجتمع	4	+100,000,000
البيئة	5	+2000,000
الأشخاص ذوو الإعاقة	4	+1,200,000

إن استراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة هي انعكاس لتفانينا في أن نصبح منارة للتغيير الإيجابي.

الصحة

يتم إنفاق أكثر من 40% من الميزانية المخصصة لمشروعات المسئولية المجتمعية ذات القيمة المشتركة على مشروعات الصحة لتزويد المستشفيات الخاصة والعامة بالمعدات اللازمة , ورفع قدرتها الاستيعابية , ومساعدتها في توفير رعاية صحية جيدة للمرضى. وتشمل هذه المستشفيات, القصر العيني وبنها والمنصورة الجامعي ومستشفى أيادي المستقبل للسرطان. كما قدم البنك تبرعات للعديد من الكيانات الكبيرة ومنها مستشفى أهل مصر لضحايا الحروق ومؤسسة مجدي يعقوب للقلب. وبالنسبة لمؤسسة بنك القاهرة, أنشأ البنك ملحق خاص لأمراض القلب مع 31 غرفة للمرضى ومنطقة تمريض, وتم توفير الأدوات والأجهزة الطبية المتخصصة بما في ذلك أجهزة المراقبة والمتابعة ومعدات رعاية القلب. في مستشفى 57357 لعلاج سرطان الأطفال, عزز البنك وحدة علم الأمراض كما ساهم في إنشاء وحدة الفن في المركز الطبي. وبالنسبة لمستشفى مصر للطيران, تبرع البنك بسيارات جولف لنقل المرضى داخليًا. كما مول البنك 100 حالة تحتاج إلى عمليات جراحية في مستشفى الناس.

كما يولي البنك المرأة اهتمامًا خاصًا لضمان تحسين مستوى معيشتها. ومن بين المبادرات الصحية المخصصة للمرأة, الدعم المالي المقدم لمستشفى بهية لسرطان الثدي, بالإضافة إلىالتبرع بمبلغ 100 مليون جنيه لبناء المستشفى الذي يخدم نصف مليون امرأة سنويًا. كما تم التبرع لمؤسسة الهلال الأحمر.

ودعم البنك مبادرات أخرى بما في ذلك تنظيم قوافل طبية لإجراء عمليات العيون بالتعاون مع روتاري مصر, وعلاج حالات الرعاية الأولية بالتعاون مع جمعية الأورمان.

التمكين الاقتصادي

يدافع البنك بقوة عن الإنصاف والشمول, وبالتالي فهو يشارك في عدة أنشطة لدعم حقوق المرأة, والقضاء على الفقر, وتمكين الشباب, والنمو الاقتصادي. وتشمل مبادراتنا استكمال المرحلة الثانية من مشروع تنمية المهارات من خلال التعاون مع مؤسسة نداء. وبالتعاون مع مؤسسة الأورمان, أنشأنا مشروع قرض التمويل متناهي الصغر لتمويل 2000 مشروع صغير للشباب والنساء. كما يقوم بنك القاهرة برعاية ودعم الحرف التراثية بالتنسيق مع هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال رعاية معرض بازار ومعرض تراثنا. وبالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة, أنشأ البنك مبادرة "دراجتك صحتك" للمساعدة في تعزيز مجتمع أكثر صحة. كما قام البنك برعاية حفل يوم اليتيم, وتعاون مع أكاديمية عزة فهمي في مشروع ضخم مدته 5 سنوات للتدريبعلى الحرف اليدوية التراثية.

أصحـــاب الهمـــم

تأسيساً على أهمية الدمج الاجتماعي, نواصل توفير الفرص لذوي الهمم. ونولي اهتماما كبيرا لذوي الاحتياجات الخاصة لتوفير حياة أفضل لهم من خلال التعاون مع العديد من الجمعيات الخيرية.

- مؤسسة الحسن لدعم أصحاب الهمم (200 مستفيد)
- فعالية قرية الأمل (1000 مستفيد)
- مشروع سييد مع مؤسسة حلم (500 مستفيد)
- مجلة برايل

تنمية المجتمع

لم تكن المساهمة في التنمية الوطنية أكثر أهمية من أي وقت مضى, ولذلك تبرع بنك القاهرة لبرنامج تحيا مصر وأسر الشهداء, كما تبرع البنك بشقق للمحتاجين.

وعلى صعيد الحفاظ على الثقافة, يدعم البنك مبادرة "أنا أتحدث العربية" للمساعدة في نقل القيم والثقافة المصرية إلى المصريين بالخارج بالتعاون مع وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج. كما شاركنا مع كلية الفنون الجميلة في حملة التوعية بالتنمية المستدامة.

التعليم

في بنك القاهرة , نعترف بأن التعليم هو الأداة الرئيسية للنجاح. نحن نعتقد أنه إذا تم تزويد الأفراد بالتعليم الجيد في السنوات الأولى من حياتهم , فسوف يكتسبون المهارات والمعارف اللازمة لقيادة مستقبل مشرق. لقد كان دعمنا للقطاع التعليمي ضروريًا لنموه وتطوره, وبما أن التعليم ضروري للتنمية الوطنية, فإننا نساهم باستمرار. نحن نفتخر برعاية الطلاب المتفوقين في جامعة النيل والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الملك سلمان الدولية وجامعة زويل وجامعة العلمين الدولية وجامعة الجلالة وجامعة المنصورة الجديدة. بالإضفة إلى أنه تم بالتعاون مع مصر الخير, تقديم منحة دراسية للطلاب المتميزين لتشجيع نجاحهم المستمر.

المدن المستدامة

لإنشاء مدن مستدامة قادرة على خفض الأعباء البيئية ودعم المساواة الاجتماعية , نشارك في مبادرات لتعزيز ازدهار القرى. وشمل مشروعنا الهام مع "صناع الخير" إعادة تأهيل أربع قرى شديدة الفقر تضم أكثر من 2000 مستفيد.

حماية البيئة

لتشكيل بيئتنا بشكل إيجابي وحمايتها من تهديدات التغيرات المناخية وندرة المياه مع الحفاظ على مواردها الطبيعية , نتخذ إجراءات من خلال تنفيذ مبادرات مختلفة على النحو التالي،

- توفير الورق: نواصل انتقالنا الرقمي لعملياتنا ومنتجاتنا مع الالتزام بالممارسات المستدامة بيئيا كجزء من مبادرتنا المستمرة للرقمنة , والحفاظ على استهلاك الورق. حيث نطلب من جميع الأقسام استخدام الطباعة على وجهي الورقة كجزء من هدفنا المتمثل في توفير الورق.
- توفير الطاقة: من حيث استهلاك الطاقة , نستخدم مصابيح LED كمصدر للإضاءة في مبانينا ونستخدم نظام VRV كلما أمكن لتوفير الطاقة.
- إدارة المياه: لتوفير المياه, نقوم بتركيب أجهزة استشعار على صنابير المياه واستخدام خزانات التنظيف ذات السعة المزدوجة.
- اختيار المواد: نحن نبذل العناية الكافية للحد من استخدام المواد غير الصديقة للبيئة في أعمال تجهيز الفروع الجديدة.

المشروعات البيئية

مبادرة بـي جريـن bGreen هي مشروع بيئي أنشأناه للمساعدة في زيادة الوعي فيما يتعلق الجوانب البيئية . من خلال مبادرات مثل ما سيلي للمساعدة في زيادة الوعي البيئي من خلال ورش العمل والمعسكرات الصيفية , بحيث نساهم في بناء نظام بيئي أكثر استعدادا للتحديات البيئية التي نواجهها على نطاق عالمي.

بانلاستيك:

- تنظيف الشواطئ في الساحل الشمالي والإسكندرية.

جرينيش:

- نادي جرينيش في الحرم اليوناني (أكثر من 1500 مستفيد)..

جو جرين:

- توفير صناديق إعادة التدوير في أكثر من 150 مدرسة في الإسكندرية والقاهرة والجيزة.

ايكو فيستا:

- بالشراكة مع Camps Les Eleves , قمنا بزيادة الوعي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و 15 عاما في خليج ألماظة لدعم البيئة.

05

الحوكمة

5.1. مجلس الإدارة
5.2. الإدارة التنفيذية
5.3. الاتـزام المصرفي، المراجعــة الداخليــة و الشئون القانونية

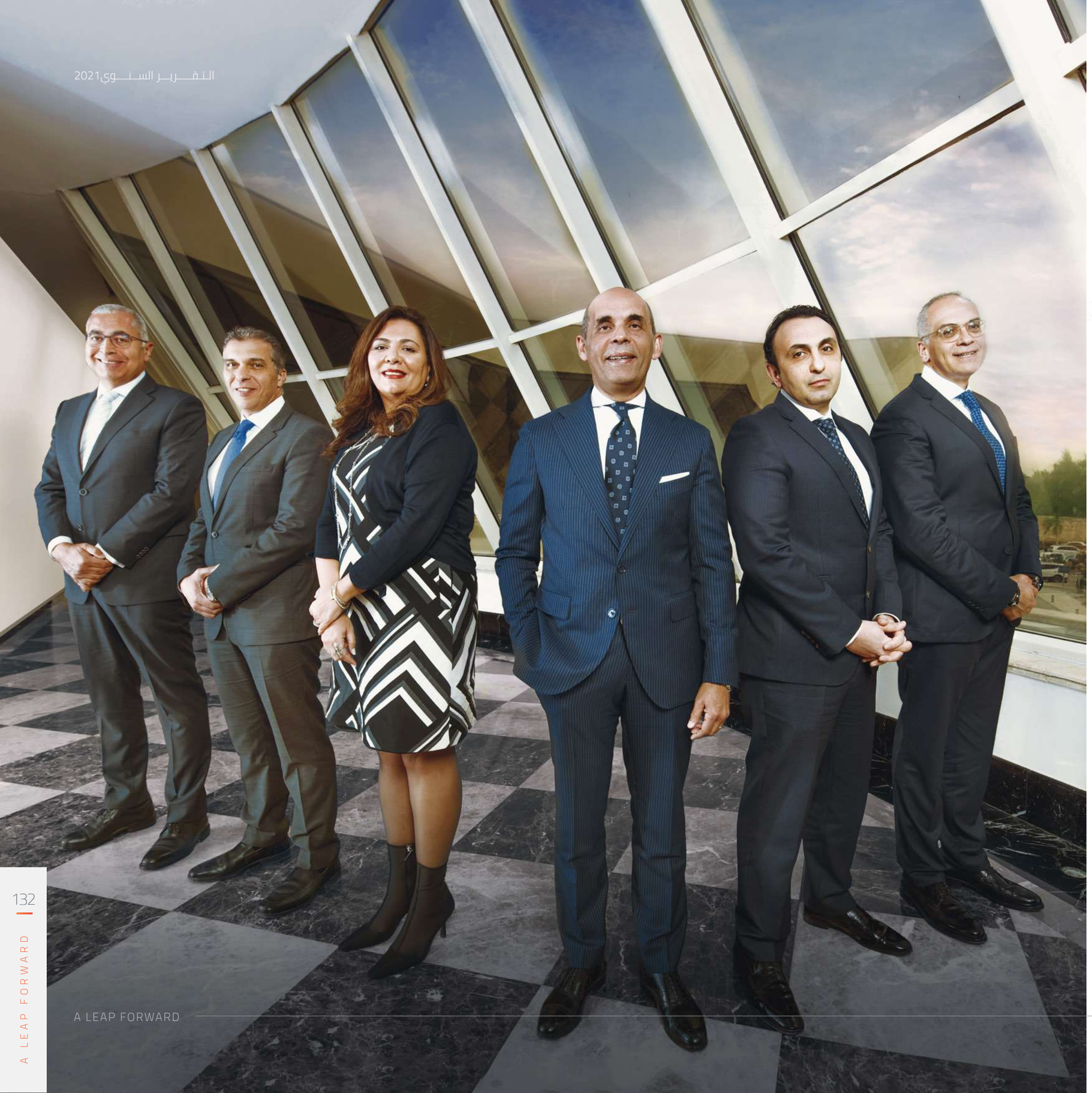

01

الحوكمة

سعيًا لتحقيق النزاهة المهنية بهدف إضافة قيمة إلى أصحاب المصلحة, يستفيد بنك القاهرة من إطار قوي لحوكمة الشركات, يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. ويضمن البنك الالتزام بجميع القوانين والمتطلبات التنظيمية المصرية ويشجع موظفيه على اتباع أعلى المعايير الأخلاقية

يحمي البنك مصالح جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك العملاء والمساهمين والموظفين والمجتمعات التي يعمل فيها. وينعكس التزامه بالنزاهة في جميع عملياته في الثقافة المؤسسية للبنك, مما يحفز جميع الموظفين على أداء واجباتهم باجتهاد. بالإضافة إلى ذلك, من خلال الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية, يعزز بنك القاهرة بيئة شفافة وأخلاقية وخالية من الفساد داخل القطاع المصرفي المصري.

في بنك القاهرة, مجلس الإدارة هو أعلى هيئة حوكمة. وهو مسؤول بشكل رئيسي عن تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك, وتحديد سبل العمل على تحقيقها, والإشراف على أداء أعمال الإدارة العليا, وضمان فعالية أنظمة الرقابة, والإشراف على قسم المراجعة وإدارة الالتزام, وفريق إدارة المخاطر.

25%
نسبة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة

75%
اعضاء غير تنفيذيين

وبالإشارة إلى النظام الأساسي للبنك ووفقًا للقوانين واللوائح، فإنه اعتبارًا من 31 ديسمبر 2021، أصبح مجلس الإدارة يتكون من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، ومدير تنفيذي واحد، وستة مديرين غير تنفيذيين، منهم أربعة من الذكور واثنان من الإناث. لا يؤدي أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أي واجبات تنفيذية أو يشغلون مناصب بدوام كامل أو جزئي داخل البنك، وفقًا لتعليمات حوكمة الشركات الخاصة بنا. يتمتع جميع أعضاء مجلس الإدارة بخبرة مصرفية ومالية مرموقة، ومع ذلك تختلف تخصصاتهم، مما يخلق فريقًا حاكمًا متنوعًا. في 26 سبتمبر 2021، وافقت الجمعية العامة للبنك على أن مدة عمل أعضاء مجلس الإدارة هي ثلاث سنوات.

مجلس الإدارة

الاسم	الوظيفة وصفة العضوية	تاريخ الانضمام للمجلس
الأستاذ/ طارق السيد هاشم فايد	رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذى	1/1/2018
الأستاذ/محمد بهاء يحيى محمد الشافعي	نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي	13/10/2021
الأستاذ/وائل عاصم عبد الرحمن زيادة	عضو غير تنفيذى مستقل	26/9/2017
الأستاذ/ أشرف محسن بكرى	عضو غير تنفيذى مستقل	26/9/2017
الأستاذة/أمل على محمد عصمت	عضو غير تنفيذى مستقل	26/9/2017
الأستاذ/هشام محمد أنيس على سند	عضو غير تنفيذى مستقل	28/2/2018
الأستاذة/ ليلى المقدم	عضو غير تنفيذى مستقل	31/3/2021
الأستاذ/هشام عبد العظيم إبراهيم هندى	عضو غير تنفيذى مستقل	31/3/2021

مجـــلـــــس الإدارة

الأستاذ/ طارق السيد هاشم فايد

شغل الأستاذ طارق فايد منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، وهو أحد أبرز خبراء القطاع المصرفي في مصر بفضل خبراته المتراكمة لأكثر من 32 عامًا في أعمال الإدارة المصرفية وإدارة المخاطر وكذلك الخدمات المصرفية للشركات وخدمات بنوك الاستثمار. وإلى جانب رئاسته لبنك القاهرة، يشغل فايد أيضًا منصب عضو مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر ومجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، إلى جانب عضوية مجلس الإدارة بشركة ضمان مخاطر الائتمان (CGC) , وشركة كايرو للتأجير التمويلي (CLC) ,وهي الشركة التابعة لبنك القاهرة في مجال التمويل غير المصرفي.. ويشغل فايد حاليًا عضوية مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري وصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، وكذلك البورصة والجمعية العمومية للشركة القابضة للمطارات والملاحة الجوية والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية. وقبل توليه رئاسة بنك القاهرة، أمضى فايد 10 سنوات في البنك المركزي، وقام بتولي مسؤولية الإشراف على إدارات الرقابة المكتبية، ومراقبة المخاطر الكلية وغيرها، حيث عمل على وضع آليات لرصد المخاطر والتعامل معها. وخلال فترة عمله بالبنك، شهدت العديد من القطاعات نقلة نوعية في أدائها، فقد عمل على إعادة هيكلة وحدات الرقابة والإشراف ورفع مستواها لتتوافق مع معايير الإشراف الدولية ومتطلبات اتفاقية بازل، إلى جانب تطوير أساليب فعالة لتقييم المخاطر واستحداث أدوات الإنذار المبكر مثل اختبارات الضغط ونماذج التصنيف التي تتيح للبنك ٥ رصد مختلف أنواع المخاطر والتعامل معها. وكان فايد أيضا أول من استحدث تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي. عام 2016 .كما شكل فايد أحد أبرز أعضاء فريق المفاوضين الذي شكله البنك المركزي عام 2016 للتفاوض مع صندوق النقد الدولي حول القرض الذي منحه الصندوق لمصر لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه الحكومة. وقام فايد بتمثيل البنك المركزي المصري أمام العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، ومن بينها فريق عمل الاستقرار المالي التابع لصندوق النقد العربي ومجلس الخدمات المالية السامية، والبنك الأفريقي للتنمية والجمعية العمومية للشركة القابضة لكهرباء مصر، إلى جانب شغله عضوية اللجنة الوطنية لاسترداد الأموال. وبالإضافة إلى تلك الأدوار، قام فايد بتمثيل البنك المركزي كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في عدد من المؤسسات المالية التي تمر بمرحلة تحول وإعادة هيكلة، ومن بينها البنك الزراعي المصري، والمصرف المتحد، والمصرف العربي الدولي. وقبل عمله بالبنك المركزي، شغل فايد منصب المدير العام ورئيس مجموعة المخاطر في المصرف العربي الدولي بالقاهرة. وقبل التحاقه بالمصرف العربي الدولي، شغل فايد منصب رئيس المراجعة والتدقيق بمجموعة سامبا المالية السعودية. كما شغل الأستاذ فايد أيضًا منصب نائب الرئيس لقطاع التمويل والاستثمار للشركات في سيتي بنك بالقاهرة والإسكندرية، حيث قام بتنمية الحصة السوقية للبنك من خلال صياغة ٥ استراتيجية نمو متكاملة وفقا لخطط وأهداف البنك، إلى جانب استحداث وتطوير مبادرات وخطط التسويق لتلك الشريحة من العملاء. حصل الأستاذ طارق فايد على شهادة البكالوريوس من كلية التجارة بجامعة عين شمس، بالإضافة إلى العديد من الشهادات في الائتمان وإدارة المخاطر. كما قام فايد برئاسة وحضور العديد من الجولات الدراسية والندوات حول الشؤون المالية والمصرفية بعدد من الهيئات الرقابية والدولية مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك إنجلترا، والبنك الاتحادي الألماني، وبنك التسويات الدولية.

مجـــلـــــس الإدارة

الأستاذ/ بهاء الشافعي

يتمتع الأستاذ بهاء الشافعى بخبرة مصرفية كبيرة تصل إلى 30 عاماً في مجالي ائتمان الشركات الكبرى والاستثمار.
وشغل بهاء الشافعي على مدار السنوات العشر الماضية منصب رئيس قطاع الائتمان والاستثمار ببنك قطر الوطني الأهلي (البنك الأهلي سوسيتيه جنرال سابقاً), بجانب توليه رئاسة وإدارة محفظة ائتمان الشركات الكبرى بالبنك.
كما تولى الشافعي إدارة محفظة استثمارات البنك وصناديق الاستثمار وأيضاً إدارة أمناء الحفظ, وشغل أيضاً عضوية عدة لجان ببنك قطر الوطني الأهلي وكان عضواً بلجنة الائتمان, ولجنة إدارة الأصول والخصوم, ولجنة مراجعة مخاطر الائتمان, ولجنة الاستثمار.
ومثل الشافعي بنك قطر الوطني الأهلي كعضو مجلس إدارة في عدد من الشركات التي تعمل في مجال السياحة والفندقة, والبترول, وإدارة الأصول.
وقضى الشافعي سنوات عديدة كرئيس لتمويل المشروعات والتمويل الهيكلي ببنك قطر الوطني الأهلي, قام خلالها بترتيب وإدارة العديد من القروض المشتركة الضخمة لكبرى المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية بمصر ومنها قطاعي البترول والبتروكيماويات, والاتصالات, ومواد البناء وغيرها من المشروعات القومية العملاقة والتي تطلبت التنسيق بين عدد كبير من البنوك المصرية والاجنبية معاً.
وقاد الشافعي فريق العمل لتولي أدوار وكالة متعددة ومنها المرتب الرئيسي, ووكيل التمويل, ووكيل الضمان الوكيل المحلي للبنوك الأجنبية وغيرها في العديد من القروض المشتركة الضخمة.
كما اشترك كأحد أعضاء الإدارة التنفيذية في الاستحواذ ودمج بنك مصر الدولي بالبنك الأهلي سوسيتيه جنرال, وكذلك استحواذ بنك قطر الوطني على البنك الأهلي سوسيتيه جنرال.
وخلال مسيرته المهنية, اجتاز عدة دورات تدريبية متخصصة في مجال الائتمان والاستثمار, المخاطر, وإعداد القادة ومن أبرزها دورة الائتمان, ودورة إدارة محافظ الاستثمار بالجامعة الأمريكية بالقاهرة, ودورة متخصصة في تقييم مخاطر الاستثمار بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.
كما تضمنت هذه الدورات برنامج قادة المستقبل بالمعهد المصرفي المصري, وبرنامج إعداد القادة بجامعة لندن للأعمال, وبرنامج إعداد القادة التنفيذيين بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية, والعديد من الدورات الأخرى ببنك سوسيتيه جنرال بفرنسا.

مجـــلـــــس الإدارة

الأستاذ/ وائل عاصم عبد الرحمن زيادة

انضم الأستاذ وائل زيادة إلى بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في 26 سبتمبر عام 2017 .ويتمتع زيادة بخبرة تربو على عقدين من العمل في أسواق المال بمنطقة الشرق الأوسط, وهو مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة زيا كابيتال للاستثمار النشطة في أسواق المنطقة, كما يشغل عضوية عدد من الشركات والمؤسسات العاملة في القطاعين المالي وغير المالي. قبل تأسيسه زيا كابيتال للاستثمار, شغل زيادة منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة المالية هيرميس فاينانس, بالإضافة إلى عضويته في اللجنة التنفيذية للمجموعة المالية هيرميس القابضة, حيث تولى مسؤولية صياغة الرؤى والخطط الخاصة بتوسعات الشركة في قطاع التمويل غير المصرفي, وذلك في إطار استراتيجية متكاملة لتنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على أنشطة أسواق المال المتقلبة. تولى زيادة قبل ذلك رئاسة قطاع البحوث بالمجموعة المالية هيرميس القابضة بين عامي 2008و 2014 ,وهو القطاع الحائز على العديد من الجوائز في مجالات بحوث الاستثمار محليًا ودوليًا, حيث شهد القسم خلال تلك الفترة تطورات جوهرية عديدة من بينها التوسع بنطاق التغطية البحثية لتشمل 12 دولة ومضاعفة إنتاجه البحثي بمقدار 3 مرات, فضلًا عن استحداث وتطوير منصات رقمية لتعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء. ويزخر زيادة بسجل استثماري حافل بالعديد من النجاحات على الصعيدين المحلي والإقليمي, ومن بين ذلك تقييم وتطوير العديد من الطروحات الأولية وأبرزها فودافون مصر, ومجموعة إعمار مولز, ومجموعة طلعت مصطفى, والشركة المصرية للاتصالات, وشركة بالم هيلز, والشركة العربية للأسمنت, وكذلك صندوق الإمارات ريت وهو أكبر صندوق للاستثمار العقاري في العالم العربي. حصل وائل زيادة على شهادة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

مجـــلـــــس الإدارة

الأستاذ/ أشرف محسن بكري

انضـم الأستاذ أشـرف بكـري إلـى بنـك القاهـرة كعضـو مجلـس إدارة غيـر تنفيـذي فـي 26 سبتمبر 2017 ,وهـو يحظـى بخبـرة واسـعة تربـو علـى 27 عامًا مـن العمـل بمجالات الإدارة العامـة وسلسـلة الإمداد والتوريـد بالعديـد مـن الشـركات متعـددة الجنسـيات, حيـث يشـغل منصـب العضـو المنتـدب لشـركة يونيليفـر مشـرق إلـى جانـب عضويتـه بالفريـق القيـادي لأسواق شـمال أفريقيـا والشـرق الأوسط. وقـد اسـتهل الأستاذ بكـري حياتـه المهنيـة فـي السـلك الأكاديمي عـام 1992 , حيـث كان معيـدًا بإحـدى كليـات الهندسـة فـي مصـر قبـل انتقالـه للعمـل بشـركة بروكتـر آنـد جامبـل عـام 1993 . وانتقـل بكـري إلـى السـعودية حيـث أمضـى 6 سـنوات لعمـل فـي مهـام متفرقـة بقطـاع التصنيـع, إلـى جانـب توليـه مهـام إقليميـة ودوليـة شـهدت عملـه فـي بريطانيـا وفرنسـا لمتابعـة أحـد مشـروعات الدمـج فـي الشـرق الأوسـط وأفريقيـا وباكسـتان. وعـاد بكـري إلـى مصـر فـي عـام 1999 لينضـم لشـركة يونيليفـر مصـر كمديـر لأحد مصانعهـا, ثـم انضـم إلـى مجلـس إدارة الشـركة فـي عـام 2001 مـع توليه رئاسـة قطـاع الإمداد والتوريـد, وذلـك قبـل انضمامـه إلـى الإدارة العامـة للشـركة فـي عـام 2006 لتولـي رئاسـة أعمـال الشـركة فـي أسـواق الشـام والعـراق. وفـي ينايـر مـن عـام 2009 ,انضـم الأستاذ بكـري لمجلـس إدارة منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا, حيـث أصبـح نائـب الرئيـس لسلسـلة الإمداد والتوريـد فـي 20 دولـة تمتـد مـن الإمارات شـرقًا إلـى المغرب غربًـا. وفـي عـام 2014 , تـم تعييـن الأستاذ بكـري عضـوًا منتدبًـا لقيـادة أنشـطة الشـركة كاملـة فـي منطقـة المشـرق ومقرهـا مصـر. كمـا يشـغل بكـري حاليـا منصـب الرئيـس المشـارك للجنـة التجـارة والصناعـة فـي غرفـة التجـارة الأمريكية بمصر, وهـو عضـو فـي لجنـة تنميـة التجـارة الداخليـة ورئيـس المجلـس التصديري لمسـتحضرات التجميـل.

مجـــلـــــس الإدارة

الأستاذة/ أمل على محمد عصمت

انضمـت الأستاذة أمـل عصمـت إلـى مجلـس إدارة بنـك القاهـرة كعضـو مجلـس إدارة غيـر تنفيـذي فـي 26 مـن سبتمبر 2017 ,وهـي تحظـى بخبـرة مصرفيـة تربـو علـى 26 عامًـا أمضـت معظمهـا مـع مؤسسـة سـيتي جـروب فـي الشـرق الأوسـط . وفـي آخـر مهامهـا مـع سـيتي جـروب ترأسـت عصمـت مجموعـة إدارة المخاطـر الإقليميـة للشـرق الأوسـط خـلال الفتـرة مـن عـام 2006 إلـى عـام 2016 , وذلـك بعـد أن شـغلت منصـب نائـب رئيـس مجموعـة المخاطـر الإقليميـة للشـرق الأوسـط لـدى سـيتي جـروب البحريـن مـن عـام 2005 إلـى عـام 2006 . والتحقـت الأستاذة أمـل عصمت بسـيتي بنـك فـي القاهـرة عـام 1997 كمديـرة تمويـل شـركات فـي إدارة تمويـل الشـركات الكبـرى, ثـم انضمـت فـي عـام 2003 إلـى إدارة المخاطـر كرئيـس قسـم تحليـل مخاطـر الائتمان المصرفي. وقبـل التحاقهـا بسـيتي بنـك مصـر, عملـت أمل عصمـت لمـدة 3 سـنوات كمسـؤولة عـن تمويـل المشـروعات فـي البنـك المصـري لتنميـة الصـادرات. وبالإضافة إلـى مسـيرتها المصرفية التـي تركـزت فـي معظمهـا فـي الائتمان والتمويـل المصرفـي للشـركات الكبـرى وإدارة المخاطـر, قامـت الأستاذة أمل عصمـت بإجـراء العديـد مـن عمليـات المراجعـة فـي عـدد مـن الفـروع التابعـة لمؤسسـة سـيتي جـروب فـي أفريقيـا والشـرق الأوسـط ولنـدن. حصلـت أمـل عصمت علـى درجـة الماجسـتير فـي العلـوم الماليـة والبنكيـة الدوليـة مـن جامعـة برمنجهـام بالمملكـة المتحـدة, وهـي حاصلـة أيضًـا علـى شـهادة البكالوريـوس فـي الهندسـة الكيميائيـة مـن جامعـة القاهـرة.

مجـــلـــــس الإدارة

الأستاذ/ هشام محمد أنيس علي سند

انضم الأستاذ هشام سند إلى بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في مارس 2018. تمتد خبرة السيد سند إلى أكثر من 32 عامًا في قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات وتدعمها خبرة واسعة في مجال الأعمال والتخطيط التنظيمي تتخللها معرفة الخبراء بالأسواق الإقليمية والقطاعات الاقتصادية المختلفة والخدمات التي يقدمها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يشغل الأستاذ هشام سند حاليًا منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة ايجابى سوليوشنز. في منتصف عام 2006, شارك في تأسيس مجموعة إيغابي, وهي شركة رائدة في مجال حلول وخدمات تكنولوجيا المعلومات مع تغطية إقليمية عبر عدد من الشركات التابعة والفروع في مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة, فضلًا عن شركة تدريب فني وشركة متخصصة تركز على تقديم حلول وخدمات تكنولوجية مخصصة لقطاع الخدمات المصرفية والمالية.

وهو عضو مجلس إدارة صندوق تطوير التكنولوجيا, وعضو مجلس إدارة سابق ورئيس مجلس إدارة غرفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, وعضو سابق في مجلس إدارة هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ايتيدا), الذراع التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. السيد سند عضو في غرفة التجارة الأمريكية وعضو في قسم نظم المعلومات والاتصالات في الغرفة. شغل منصب العضو المنتدب لشركة راية للبرمجيات وخدمات راية الإقليمية, والمدير العام لشركة راية للتكامل, والمدير العام للحلول والخدمات التكنولوجية (STS).

الأستاذ هشام سند حاصل على درجة البكالوريوس في هندسة الإلكترونيات والاتصالات من جامعة عين شمس. تخرج من برنامج القيادة التنفيذية الاستراتيجية في كلية هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004.

مجـــلـــــس الإدارة

السيدة ليلى مقدم

عينت الأستاذة ليلى فارح المقدم في يناير 2021 مديرة عامة للجنوب الأفريقي في بنك التنمية الأفريقي, تغطي 13 بلدًا في المنطقة. وقبل ذلك, شغلت السيدة ليلى المقدم منصب المدير القطري والممثل المقيم لبنك التنمية الأفريقي في المغرب ومصر من عام 2014 إلى عام 2020. شغلت أيضًا منصب الممثل المقيم الإقليمي في داكار, السنغال, من عام 2011 إلى عام 2013. بدأت عملها في بنك التنمية الأفريقي في عام 2002 كرئيسة للمؤسسات المالية, حيث دعمت تمويل المؤسسات المالية وتمكينها في جميع أنحاء أفريقيا, بما في ذلك البنوك التجارية الإقليمية وتطوير أسواق رأس المال. وقد صممت حلولا مالية مبتكرة لأفريقيا, بما في ذلك الصندوق الأفريقي لضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة, ومبادرة التمويل التجاري لمصرف التنمية الأفريقي, ومبادرة المرأة في قطاع الأعمال. قادت الأستاذة ليلى المقدم إنشاء وإدارة محافظ استثمارية بمليارات الدولارات في 35 دولة أفريقية, ولا سيما في قطاعي البنية التحتية والخدمات المالية. وقبل انضمامها إلى بنك التنمية الأفريقي, كانت مستشارة مالية طويلة الأجل لصندوق النقد الدولي. بدأت حياتها المهنية في وزارة الاقتصاد التونسية وحصلت على درجة الماجستير في إدارة الأعمال في المالية والتجارة الدولية, على التوالي. وكانت عضوًا في مجلس إدارة بنك التنمية لغرب أفريقيا وشركة أدفانز القابضة للتمويل الأصغر, وهي عضو في مجلس إدارة أفريكسيم بنك.

مجـــلـــــس الإدارة

الأستاذ/ هشام عبد العظيم إبراهيم هندي

الأستاذ هشام هندي (ولد في عام 1980) هو مصري يعيش ويعمل حاليا في تنزانيا. وهو يشغل حاليا منصب الرئيس التنفيذي لشركة فوداكوم تنزانيا, وهي شركة اتصالات متعددة الجنسيات. ولد هشام وترعرع في القاهرة, وهو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال, كلية التجارة (القسم الإنجليزي) - جامعة القاهرة في مصر وخريج 2 برامج تنفيذية من كلية IMD للأعمال في سويسرا وكلية لندن للأعمال في المملكة المتحدة. خبير اتصالات على مستوى الرئيس التنفيذي يتمتع بخبرة تزيد عن 17 عاما في تحويل وبناء أعمال مربحة لمؤشر مؤشر فوتسي100 وبورصة ناسداك العالمية العملاقة للاتصالات المدرجة في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. يشغل الأستاذ هشام حاليا منصب الرئيس التنفيذي لشركة فوداكوم تنزانيا , وهو مسؤول عن إدارة جميع جوانب الأعمال, وهو متحمس للتقنيات الناشئة الجديدة والفرص التي توفرها لتحسين حياة الناس. وعلى هذا النحو, ينصب تركيزه على الخدمات المالية المتنقلة, والتحول الرقمي, وقيمة العملاء, والحلول المبتكرة وطرق العمل الجديدة التي تساعد الشركات على اكتساب ميزة تنافسية, وتحسين القدرة التنظيمية وزيادة الأداء. قبل انتقاله إلى تنزانيا, شغل هشام منصب الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية لشركة فوداكوم للأعمال الدولية ومقرها في جنوب أفريقيا, حيث قاد تصميم وتنفيذ جميع الاستراتيجيات التجارية في جميع أسواق فوداكوم الأفريقية, بالإضافة إلى عمله كعضو مجلس إدارة في فوداكوم تنزانيا

وفوداكوم موزمبيق. عمل هشام في فودافون مصر, لأكثر من 8 سنوات في مجالات مختلفة ضمن الأعمال التجارية, وقبل توجهه إلى جنوب أفريقيا كان يقود التسويق الاستهلاكي. وقبل ذلك, عمل في مجموعة فودافون في لندن, حيث ركز على تنمية إيرادات المستهلكين في شبكات الشركاء عبر 13 سوقا مختلفا في أمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط. وهو مكرس لإنشاء عروض قيمة فريدة / رابحة للعملاء وإنشاء عمليات مستدامة وعالية الاستجابة "مناسبة للغرض " تمكن الشركات من تقديم خدمات "الأفضل في فئتها" للعملاء بتكاليف مثالية وتحقيق أهداف العمل. وتشمل محفظة نجاحاته تحويل فوداكوم في تنزانيا إلى مكانة رائدة في السوق والحصول على مكان بين أفضل 100 شركة قيمة في أفريقيا. يحب مشاركة خبرته لتطوير القطاع الأوسع لأنه متحمس للعصر الرقمي والفرص المتاحة في تحويل الحياة , وقد دفعه ذلك إلى التحدث بانتظام في منتديات الأعمال المختلفة نيابة عن الصناعة وأيضا الجلوس كرئيس لجمعيات عمليات شبكة الهاتف المحمول في تنزانيا.

مهام أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم كل عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك بواجبات بعناية والإخلاص والتقيد بالسلطة المؤسسية كما هي محددة في القوانين و اللوائح ذات الصلة بما فيها إرشادات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري و دليل الحوكمة المؤسسية الخاص ببنك القاهرة. كما يعمل أعضاء مجلس الإدارة دائمًا على أساس معلومات واضحة و بحسن نيه, وبذل العناية والاهتمام اللازمين لمصلحة البنك والمساهمين كافة, والعمل بفاعلية, والالتزام بمسؤولياتهم تجاه البنك.

رئيس مجلس الإدارة

يتولى رئيس مجلس الإدارة مهام الرئيس التنفيذي للبنك وفقًا لما تم إقراره بمجلس الإدارة, و يكون السيد رئيس مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان حسن سير العمل بطريقة مناسبة و فعالة وحصول أعضائه على المعلومات الكاملة و الصحيحة في الوقت المناسب بالإضافة إلى الموافقة على جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة, كما تتضمن واجبات رئيس مجلس الإدارة تلك الواردة في دليل الحوكمة المؤسسية للبنك, تشجيع جميع أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة بشكل كامل وفعال والتأكيد على العمل لما فيه مصلحة البنك. في هذا الإطار, يتم إعداد تقييم ذاتي من خلال نموذج يتم استيفاؤه بمعرفة أعضاء المجلس لقياس قيام رئيس المجلس وأعضائه بما سلف.

أمين سر مجلس الإدارة

يقوم أمين سرمجلس الإدارة بتسجيل و تنسيق و حفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره و التقارير التي ترفع من المجلس و إليه. كما يقوم بتأمين حق توصيل و توزيــع المعلومات و التنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين أصحاب المصالح الأخرين بالبنك بما فيهم المساهمين والإدارة التنفيذية وكافة الموظفين .

اجتماعات مجلس الإدارة واللجان في عام 2021

يتم الالتزام بأحكام دليل الحوكمة المؤسسية في البنك, بما في ذلك اجتماع مجلس الإدارة بشكل منتظم, مرة واحدة على الأقل كل شهرين, أو بناء على دعوة من رئيس مجلس الإدارة للانعقاد, حيث اجتمع مجلس الإدارة 12 مرة في عام 2021. اجتمعت لجان مجلس الإدارة الدائمة لبنك القاهرة على النحو التالي: اجتمعت لجنة المراجعة 8 مرات, واجتمعت لجنة حوكمة الشركات والترشيحات 4 مرات, واجتمعت لجنة إدارة المخاطر 6 مرات, واجتمعت لجنة الأجور والمكافآت 4 مرات, واجتمعت لجنة سياسة الاستثمار مرتان, واجتمعت - لجنة المعلومات والتكنولوجيا المصرفية 7 مرات. اجتمعت اللجنة التنفيذية 18 مرة في عام 2021. كان إجمالي الحضور الإجمالي لمجلس الإدارة أكبر من 60% في عام 2021 .

الإسم	اجتماعات مجلس الإدارة
السيد طارق فايد	12
السيد بهاء الشافعي	3
السيد وائل زيادة	8
السيد أشرف بكري	12
السيدة أمل عصمت	12
السيد هشام سند	12
السيدة ليلى المقدم	10
السيد هشام هندي	10
العدد الإجمالي للاجتماعات	12

. اجتماعات مجلس الإدارة واللجان في عام 2021

	غير تنفيذي	Board	AC	RMC	RC	CGandN	IPC	BISandT
طارق السيد فايد		12/12						
السيد بهاء الشافعي		3/12						
السيد وائل زيادة	•	8/12	C		•	•		
السيد أشرف بكري	•	12/12			C		•	•
السيدة أمل عصمت	•	12/12	•	C		•		
السيد هشام سند	•	12/12	•	•	•		C	C
السيدة ليلى مقدم	•	10/12		•		C	•	•
السيد هشام هندي	•	10/12						
العدد الإجمالي للاجتماعات		12	8	6	4	4	2	7

لجان مجلس الإدارة

لجنة المراجعة

تساعد لجنة المراجعة مجلس الإدارة في أداء واجباته الرقابية فيما يتعلق بعملية إعداد التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية في البنك. ويشرف على عملية المراجعة الداخلية لبنك القاهرة، ووظيفة الالتزام، وعملية المراجعة الخارجي. وتتألف لجنة المراجعة من ثلاثة مديرين غير تنفيذيين. اجتمعت هذه اللجنة ثماني مرات في عام 2021.

أعضاء اللجنة	
السيد وائل زيادة	رئيس اللجنة
السيدة أمل عصمت	عضو اللجنة
السيد هشام سند	عضو اللجنة

لجنة إدارة المخاطر

تشرف لجنة إدارة المخاطر على مهام تقييم وإدارة المخاطر في البنك، مما يضمن الالتزام بالاستراتيجيات وسياسات المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة. اجتمعت اللجنة ست مرات في عام 2021.

أعضاء اللجنة	
السيدة أمل عصمت	رئيس اللجنة
السيد هشام سند	عضو اللجنة
السيدة ليلى مقدم	عضو اللجنة

لجنة الأجور والمكافآت

تقدم لجنة الأجور والمكافآت المشورة لمجلس الإدارة بشأن التعويض المناسب لأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين. وتضمن هذه اللجنة أن تكون خطط التعويضات التي يقدمها بنك القاهرة متسقة مع الأهداف الاستراتيجية للبنك وأنها تمكن المؤسسة من توظيف أفضل المواهب والاحتفاظ بها. اجتمعت اللجنة أربع مرات في عام 2021.

أعضاء اللجنة	
السيد أشرف بكري	رئيس اللجنة
السيد هشام هندي	عضو اللجنة
السيد وائل زيادة	عضو اللجنة

لجنة الحوكمة والترشيحات

تساعد هذه اللجنة مجلس الإدارة في مسؤولياته العامة الرقابية على الحوكمة وجهوده لتعزيز ثقافة النزاهة والحوكمة الصارمة داخل البنك. بالإضافة إلى ذلك, تساعد اللجنة في تحديد وتسمية المرشحين لمناصب المديرين. اجتمعت اللجنة أربعة في عام 2021.

أعضاء اللجنة	
السيدة ليلى مقدم	رئيس اللجنة
السيدة أمل عصمت	عضو اللجنة
السيد وائل زيادة	عضو اللجنة

لجنة السياسات الاستثمارية

وتتولى اللجنة مسؤولية متابعة تنفيذ السياسة الاستثمارية للبنك لتحقيق عوائد عالية من خلال إنشاء محفظة استثمارية بفئات أصول متنوعة. اجتمعت اللجنة مرتين في عام 2021.

أعضاء اللجنة	
السيد هشام هندي	رئيس اللجنة
السيد أشرف بكري	عضو اللجنة
السيدة ليلى مقدم	عضو اللجنة

- لجنة المعلومات والتكنولوجيا المصرفية

وتشرف اللجنة على تطوير الخدمات المصرفية الرقمية, ومراقبة كفاءتها التشغيلية ودقتها. بالإضافة إلى ذلك , تسعى اللجنة إلى تجنب المخاطر وضمان توافر الخدمات دون انقطاع بالإضافة إلى حماية البيانات. اجتمعت اللجنة سبع مرات في عام 2021.

أعضاء اللجنة	
السيد هشام هندي	رئيس اللجنة
السيد أشرف بكري	عضو اللجنة
السيدة ليلى مقدم	عضو اللجنة

التقـــرير الســـنـــوي2021

02

الإدارة التنفيذية

تدرك الإدارة التنفيذية لبنك القاهرة تمامًا دوره المتعلق بالحوكمة من خلال التزامه المطلق بتنفيذ المتطلبات التشريعية وتعليمات مجلس الإدارة بما يسهم في تعزيز وجود الأنشطة الرقابية في مختلف العمليات والأنشطة المصرفية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الرئيس التنفيذي للبنك هو رئيس فريق إدارة الأزمات، ويضم الفريق أيضًا أعضاء من مختلف إدارات البنك.

وفقا لدليل تعليمات الحوكمة الادارة العليا دورها هو

- الإشراف اليومي على أعمال البنك وهي تضم , على سبيل المثال لا الحصر، رئيس الإدارة المالية، رئيس إدارة الالتزام، رئيس إدارة المخاطر و مسئول إدارة المراجعة الداخلية , رئيس العمليات بالبنك و غيرهم من رؤساء القطاعات و مديري العموم بالبنك.

- يجب أن يتمتع أفراد الإدارة العليا بالخبرة و المعرفة و القدرات الضرورية لممارسة الإدارة و القيادة الجيدة للعاملين، حيث تعتبر الإدارة العليا هي المسئول الأول و الأساسي عن أداء البنك أمام المجلس .

- يجب أن تتابع الإدارة العليا, كل في حدود اختصاصه, أداء مديري إدارات و أقسام البنك فيما يتعلق بأنشطة البنك و عملياته و متابعة مدى اتساقها بإجراءات العمل و السياسات الموضوعة من قبل المجلس, كذلك فإن الإدارة العليا مسئولة – تحت إشراف المجلس- عن وضع نظام رقابة داخلية فعال على مستوى البنك, أخذاً في الاعتبار ضرورة أن يشترك أكثر من فرد في اتخاذ القرارات الهامة للتأكد من موضوعية القرار و تجنب تعارض المصالح.
- يجب أن تتأكد الإدارة من حُسن تفهم العاملين على مستوى البنك و التزامهم بالإستراتيجيات و الأهداف والسياسات.
- يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على أعمال الإدارة العليا للبنك و مدى اتساقها مع سياسات المجلس باعتبار ذلك جزءً هاماً من نظام الضوابط و التوازنات الذى يجب توافره في نظام الحوكمة الفعال.

يشرف مجلس الإدارة على عمل الإدارة التنفيذية ومدى اتساقها مع سياسات المجلس, حيث يعد ذلك جزءًا مهما من نظام الضوابط والتوازنات التي يجب أن تكون متاحة في نظام حوكمة فعال.

اللجنة التنفيذية

تشرف اللجنة التنفيذية على محفظة الشركات والاستثمار في بنك القاهرة بهدف ضمان الجودة والتخصيص الفعال للأموال بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة. اجتمعت اللجنة ثماني عشرة مرة في عام 2021.

أعضاء اللجنة	
السيد طارق فايد	رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
السيد بهاء الشافعي	نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي
السيدة هالة القصار	الرئيس التنفيذي للمخاطر
السيد محمد علي	امين الصندوق
السيد محمد ابراهيم	المدير المالي

اللجـــنـــة التنفيـــذيـــة

السيد الأستاذ طارق فايد

يشغل السيد طارق فايد منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة, مع أكثر من 32 عامًا من الخبرة المصرفية في مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإشراف المصرفي, وإدارة المخاطر, والخدمات المصرفية للشركات والاستثمار.

يشغل السيد فايد حاليًا منصب عضو مجلس إدارة في: المعهد المصرفي المصري, الصندوق الاجتماعي للتمويل العقاري, سوق الأوراق المالية المصرية, اتحاد البنوك العربية, شركة ضمان الائتمان, شركة كـايرو للتأجـير التمويلـي, الجمعية العمومية للشركة المصرية القابضة للطيران واتحاد الغرف التجارية المصرية.

وقبل توليه منصبه في بنك القاهرة, أمضى السيد فايد 10 سنوات في العمل لدى البنك المركزي المصري, حيث أشرف على العديد من الإدارات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر, الإشراف خارج الموقع والترخيص والإشراف الاحترازي الكلي. وتمكن من تحويل الإطار الإشرافي من الالتزام إلى نهج قائم على المخاطر وقدم أدوات إشرافية جديدة, مثل الإنذار المبكر واختبار الإجهاد. كما شارك في إدخال مجموعة كبيرة من اللوائح الاحترازية بما في ذلك معايير بازل. بالإضافة إلى ذلك, أنشأ تقرير الاستقرار المالي الأول في مصر في عام 2016 , وكان أيضا جزءًا من فريق التفاوض التابع للبنك المركزي المصري مع صندوق النقد الدولي لتسهيل برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري في عام 2016.

مثل البنك المركزي المصري في المنظمات الإقليمية والدولية. مجموعة عمل الاستقرار المالي بصندوق النقد العربي, ومجلس الخدمات المالية الإسلامية, والبنك الأفريقي للتجارة والتنمية, والجمعية العمومية لهيئة كهرباء مصر, وعضو اللجنة الوطنية لاسترداد الأموال. كما مثل البنك المركزي المصري كمدير غير تنفيذي لعدد من المؤسسات المالية كجزء من تحولها. البنك الزراعي المصري والمصرف المتحد والبنك العربي الدولي.

وقبل توليه منصبه في البنك المركزي المصري, شغل السيد فايد منصب المدير العام والرئيس التنفيذي للمخاطر في البنك العربي الدولي في القاهرة. عمل السيد فايد في مجموعة سامبا المالية في الرياض, المملكة العربية السعودية كمدير تدقيق.

كما شغل السيد فايد منصبًا في سيتي بنك مصر في كل من القاهرة والإسكندرية كرئيس لبنك الشركات حيث أبحر في استراتيجية الخدمات المصرفية للشركات بما يتماشى مع خطة النمو الشاملة للبنك ووضع خططا تسويقية للقطاع لتنمية حصته في السوق.

السيد فايد حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة عين شمس, بالإضافة إلى العديد من الشهادات في إدارة الائتمان والمخاطر. كما قاد وحضر العديد من الجولات الدراسية والندوات مع الهيئات الإشرافية والمؤسسات الدولية, مثل الاحتياطي الفيدرالي, والبنك المركزي الأوروبي, وبنك إنجلترا, ودويتشه بوندسبنك, وبنك التسويات الدولية.

اللجـــنـــة التنفيـــذيـــة

السيد الأستاذ بهاء الشافعي

يتمتع الأستاذ بهاء الشافعى بخبرة مصرفية كبيرة تصل إلى 30 عاماً في مجالي ائتمان الشركات الكبرى والاستثمار.
وشغل بهاء الشافعي على مدار السنوات العشر الماضية منصب رئيس قطاع الائتمان والاستثمار ببنك قطر الوطني الأهلي (البنك الأهلي سوسيتيه جنرال سابقاً), بجانب توليه رئاسة وإدارة محفظة ائتمان الشركات الكبرى بالبنك.
كما تولى الشافعي إدارة محفظة استثمارات البنك وصناديق الاستثمار وأيضاً إدارة أمناء الحفظ, وشغل أيضاً عضوية عدة لجان ببنك قطر الوطني الأهلي وكان عضواً بلجنة الائتمان, ولجنة إدارة الأصول والخصوم, ولجنة مراجعة مخاطر الائتمان, ولجنة الاستثمار.
ومثل الشافعي بنك قطر الوطني الأهلي كعضو مجلس إدارة في عدد من الشركات التي تعمل في مجال السياحة والفندقة, والبترول, وإدارة الأصول.
وقضى الشافعي سنوات عديدة كرئيس لتمويل المشروعات والتمويل الهيكلي ببنك قطر الوطني الأهلي, قام خلالها بترتيب وإدارة العديد من القروض المشتركة الضخمة لكبرى المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية بمصر ومنها قطاعي البترول والبتروكيماويات, والاتصالات, ومواد البناء وغيرها من المشروعات القومية العملاقة والتي تطلبت التنسيق بين عدد كبير من البنوك المصرية والاجنبية معاً.
وقاد الشافعي فريق العمل لتولي أدوار وكالة متعددة ومنها المرتب الرئيسي, ووكيل التمويل, ووكيل الضمان الوكيل المحلي للبنوك الأجنبية وغيرها في العديد من القروض المشتركة الضخمة.
كما اشترك كأحد أعضاء الإدارة التنفيذية في الاستحواذ ودمج بنك مصر الدولي بالبنك الأهلي سوسيتيه جنرال, وكذلك استحواذ بنك قطر الوطني على البنك الأهلي سوسيتيه جنرال.
وخلال مسيرته المهنية, اجتاز عدة دورات تدريبية متخصصة في مجال الائتمان والاستثمار, المخاطر, وإعداد القادة ومن أبرزها دورة الائتمان, ودورة إدارة محافظ الاستثمار بالجامعة الأمريكية بالقاهرة, ودورة متخصصة في تقييم مخاطر الاستثمار بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.
كما تضمنت هذه الدورات برنامج قادة المستقبل بالمعهد المصرفي المصري, وبرنامج إعداد القادة بجامعة لندن للأعمال, وبرنامج إعداد القادة التنفيذيين بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية, والعديد من الدورات الأخرى ببنك سوسيتيه جنرال بفرنسا.

اللجـــنـــة التنفيـــذيـــة

السيدة الأستاذة هالة القصار,

انضمت السيدة هالة القصار إلى بنك القاهرة كرئيس لمخاطر الائتمان في عام 2010, ثم تولت منصب الرئيس التنفيذي للمخاطر في عام 2012. وهي عضو في العديد من اللجان في البنك, مثل اللجنة التنفيذية, ALCO, وغيرها من لجان الائتمان / المخاطر. شغلت السيدة القصار مناصب غير تنفيذية في مجلس إدارة شركة النيل القابضة للاستثمار ومصر القابضة للتأمين كعضو مستقل غير تنفيذي في مجلس الإدارة. وهي حاليًا عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في شركة الائتمان المصرية "I-Score".
تتمتع السيدة القصار بأكثر من 27 عامًا من الخبرة المصرفية, والتي تشمل الخدمات المصرفية للشركات, وإدارة مخاطر الائتمان, وإدارة المخاطر المؤسسية, ومؤخرًا InfoSec. وقبل ذلك, أمضت عامين في مصرف أبو ظبي الإسلامي في مصر كرئيس لمخاطر الائتمان وإدارة المحافظ الاستثمارية, وست سنوات في المؤسسة العربية المصرفية مصر كرئيس لقسم إدارة الائتمان والمخاطر. وقبل ذلك, أمضت ثماني سنوات في بنك المشرق مصر, معظمها كمديرة علاقات الشركات.
السيدة القصار حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد مع تخصص فرعي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة وهي حاصلة على شهادة القيادة التنفيذية من كلية هارفارد للأعمال من جامعة هارفارد.

اللجـــنـــة التنفيـــذيـــة

السيد الأستاذ محمد علي

انضم محمد علي إلى بنك القاهرة في عام 2018 كرئيس لمجموعة الخزانة و أسواق المال, مستفيدًا من خبرته البالغة 27 عامًا في تغطية الأسواق المالية الدولية و المحلية, ويشغل أيضًا منصب عضو اللجنة التنفيذية, ولجنة الأصول والالتزامات, ولجان الاستثمار في بنك القاهرة. كما يشغل حاليًا منصب عضو في غرفة التجارة الأمريكية المصرية, والاتحاد العربي للمتداولين في الأسواق المالية (Interarab Cambist Association (ICA.
بالإضافة إلى ذلك, فهو نائب رئيس مجلس الإدارة, وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للمتداولين فى الاسواق المالية ACI مصر,كما انه عضو مجلس إدارة شركة " مصر للمقاصة و الإيداع و القيد المركزى". وعلاوة على ذلك, فهو محاضر في المعهد المصرفي المصري (EBI).
قبل انضمامه إلى بنك القاهرة, شغل علي منصب رئيس مجموعة اسواق المال في البنك الوطني القطري الأهلي QNB.
قبل انضمامه إلى QNB, كان رئيسًا لغرفة المعاملات الدولية في البنك الأهلي سوسيتيه جنرال في القاهرة.

اللجـــنـــة التنفيـــذيـــة

السيد الأستاذ محمد ابراهيم

يشغل السيد محمد إبراهيم حاليًا منصب المدير المالي في بنك القاهرة, حيث يتولى إدارة الشؤون المالية. وتشمل أدواره السابقة مع البنك المراقب المالي ونائب المدير المالي.
يتمتع إبراهيم بمجموعة متنوعة من المهارات في هذا المجال, مع أكثر من 21 عامًا من الخبرة في مجال الرقابة المالية, والتخطيط والتحليل المالي, والعمليات المصرفية في العديد من البنوك الدولية والمحلية, ولديه سجل قوي في تحسين أداء الأعمال. وقبل انضمامه إلى بنك القاهرة, شغل منصب المراقب المالي ونائب الرئيس في التجاري وفا بنك, من عام 2017 إلى عام 2018.
وقبل ذلك, شغل إبراهيم مجموعة من المناصب في بنك باركليز مصر على مدى عشر سنوات. انضم إلى باركليز 2008 كنائب مساعد للرئيس ومدير تخطيط وتحليل أعمال التجزئة, حيث قاد فريقًا من المحللين الماليين, وقام بتطوير الاستراتيجيات المالية. وتشمل أدواره اللاحقة نائب الرئيس, ورئيس قسم المحاسبة والتقارير التنظيمية المالية, ورئيس تخطيط الأعمال.
وقبل ذلك, أمضى إبراهيم سبع سنوات في سيتي بنك مصر, حيث شغل منصب مساعد مدير تخطيط الأعمال في مجموعة المستهلك العالمية. السيد إبراهيم هو محاسب إداري معتمد وحاصل على بكالوريوس التجارة في المحاسبة من جامعة عين شمس.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

استنادًا إلى قانون ال 1981/159 و تعديلاته فقد وضع البنك سياسة خاصة بتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و بما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه حيث تم وضع آلية لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة , تعرض سنويًا على الجمعية العامة للاعتماد.

هذا مع الاشارة لعدم تقاضي السادة أعضاء المجلس غير التنفيذيين لأي أجر.

03

مجموعة المراجعة **الـداخـليـــة**

تقدم مجموعة المراجعة الداخلية التابعة لبنك القاهرة خدمات ضمان واستشارات مستقلة وموضوعية مصممة لإضافة قيمة وتحسين الكفاءة. وتساعد مجموعة المراجعة الداخلية البنك على تحقيق أهدافه الاستراتيجية من خلال اتباع نهج منهجي ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

تتأكد مجموعة المراجعة الداخلية و الالتزام من أن جميع عمليات البنك تتم بما يتماشى مع أعلى المعايير الأخلاقية والقانونية , حيث تمثل جزءًا لا يتجزأ من الهيكل الرقابي للبنك. كما تتابع التزام البنك بالقوانين واللوائح والمعايير الدولية الوطنية والدولية وأفضل الممارسات الصناعية والالتزام بها وذلك تحت الإشراف المباشر للجنة المراجعة ورئيس مجلس الادارة. وتشمل مسؤوليات المجموعة ضمان سير العمليات بشفافية ومرونة في تنفيذ استراتيجية البنك.

ومن خلال توفير الضمانات والمشورة القائمة على المخاطر لجميع الإدارات في البنك, تقوم المجموعة بتطوير وتحديث وإعداد التقارير حول السياسات والإجراءات الداخلية وفقًا لأفضل الممارسات العالمية. ومن خلال تقديم المعلومات والتوصيات الرئيسية, يهدف البنك إلى تحسين كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية , والإطار التشغيلي, والمخاطر, والحوكمة. ومن خلال مدخلات معتمدة من مجموعة المراجعة الداخلية , يمكن هذا النظام الإدارة من الاستجابة للمخاطر الناشئة, واتخاذ القرارات الاستراتيجية, وصياغة استراتيجية البنك طويلة الأجل بكفاءة. وعلاوة على ذلك, تتابع المجموعة الفجوات والتوصيات التي أثيرت لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل الإدارة للتخفيف من المخاطر التي تواجهها أثناء القيام بالعمليات اليومية.

ونظرًا لجهود المجموعة, يمكن للإدارة اتخاذ القرارات الرئيسية فيما يتعلق باستراتيجية البنك, ونظام مراقبة المخاطر, وأي سياسات ولوائح تؤثر بشكل مباشر على البنك أو أصحاب المصلحة فيه. وعلاوة على ذلك, فإن مجموعة المراجعة الداخلية مسؤولة عن إجراء تحقيقات في حالات التزوير والاحتيال وتقديم التوجيه والتوصيات بشأن كيفية الحد من تلك المخاطر.

تسعى المجموعة جاهدة إلى التحسين المستمر لفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة, مع ضمان اتباع البنك للتنفيذ السليم والتوثيق والالتزام. مجموعة المراجعة الداخلية قادرة على تنفيذ مسؤولياتها بنجاح بسبب فريقها من ذوي الخبرات والمهارات المؤهلين تأهيلًا عاليًا مع مجموعات متنوعة من المهارات التي تتراوح من المدققين العامين إلى تخصصات القطاع المالي. وتزودهم هذه المهارات بالأدوات التي يحتاجونها لإجراء المراجعات والتقييمات التحليلية في جميع العمليات وضمان تحقيق البنك لأهدافه الاستراتيجية.

يعتزم بنك القاهرة اتخاذ خطوات فعالة لتحسين وظائف التدقيق الداخلي على مدى السنوات الثلاث المقبلة في الوقت الذي يعمل فيه على تحديث البنك

تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بتنفيذ مسؤولياتها من خلال برنامج لضمان الجودة وتطويرها, وهذا البرنامج يغطي جميع جوانب أنشطتها , لضمان التوافق مع دليل المجموعة ومعاييرها ومدونة قواعد السلوك. كما يهدف البرنامج إلى تعزيز أفضل الممارسات وزيادة وعي موظفي المجموعة بأحدث الاتجاهات والتطورات في مجالات المراجعة.

أبرز أحداث 2021

وفي عام 2021, واصلت المجموعة تعزيز كفاءاتها في مجال المراجعة والتفتيش مع السعي أيضًا إلى تحقيق هدف البنك المتمثل في مواءمة هياكله الداخلية مع متطلبات الحوكمة والإلتزام الدولية. وباتباع النهج القائم على مخاطر المراجعة الداخلية الذي تم تطويره حديثًا, وضعت المجموعة واعتمدت نسخة محدثة من أدلة المراجعة الداخلية .

وتماشيًا مع هدف التحول الداخلي للبنك, نفذت المجموعة أيضًا خطة سنوية فعالة وديناميكية. وقد تمت مراجعة الخطة على أساس منتظم على مدار العام من أجل الاستجابة للمعايير المتغيرة والمخاطر النامية, سواء داخل البنك أو خارجه. ضمت مجموعة المراجعة الداخلية الى فريق العمل بها أشخاصا من ذوي الكفاءات على مدار العام للمساعدة في تنفيذ نهج المراجعة الجديد , وقد أكمل العديد منهم أو التحقوا شهادات مهنية مثل CIA و CISA و CFE.

كما نجح البنك في مراقبة نظام إدارة المخاطر على مدار العام, مما يضمن فعالية أهداف تقييم المخاطر الخاصة بالبنك, فضلًا عن التعرف على المخاطر التي ظهرت على مدار العام وتقييمها. كما تم تكليف المجموعة بمراجعة عدد من الوظائف الرئيسية داخل البنك, بما في ذلك مراقبة كفاءة أنظمة الرقابة, والالتزام للقواعد ذات الصلة, واستخدام الموارد, واستخدام أنظمة الكمبيوتر, وجودة محفظة الائتمان, من بين أمور أخرى.

ولتعزيز ثقافة الرقابة الفعالة في جميع أنحاء البنك, أجرى الفريق عمليات تفتيش ميدانية منتظمة وتحقيقات ومسؤوليات تدقيق أخرى حسب طلب مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة التنفيذية. كما عملت المجموعة على إبقاء جميع الموظفين على اطلاع وتدريب على أفضل ممارسات الحوكمة العالمية, فضلًا عن كيفية اتباع مبادئ النزاهة واللوائح الحكومية التي تحكم المؤسسات المالية.

وتعاون الفريق مع الجهات الرقابية الخارجية مثل مراجعي الحسابات الخارجيين , لتحديد الأطر الأكثر كفاءة وفعالية لتمكين البنك من الوفاء بجدول أعماله لإعادة الهيكلة الداخلية.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

ونتيجة للجائحة, تعلمنا مدى قدرتنا على أداء معظم واجبات المراجعة عن بعد بفعالية إلى جانب استخدام التقنيات التكنولوجية لاستيعاب القوى العاملة بأكملها التي تعمل عن بعد من خلال رقمنة العمليات. وعلاوة على ذلك, تأكد من جديد أهمية القدرة على التكيف وسرعة الاستجابة والتعامل مع المخاطر الطارئة , وأهمية استمرارية الأعمال والتخطيط لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث, فضلًا عن أهمية التواصل المستمر بين الادارة العليا والموظفين.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

يعتزم بنك القاهرة اتخاذ خطوات فعالة لتحسين وظائف المراجعة الداخلية على مدى السنوات الثلاث المقبلة في الوقت الذي يعمل فيه على تحديث آليات العمل في البنك. وإلى جانب استراتيجية البنك للرقمنة, سيشمل ذلك تطوير منهجية قائمة على المخاطر لإدارة المهام بأكملها, بالإضافة إلى قسم دعم تدقيق تكنولوجيا المعلومات, تبحث مجموعة المراجعة الداخلية دائمًا عن الأفراد الشباب والموهوبين الذين يمكنهم المساعدة في تنفيذ نهج المراجعة الجديد وضمان التخطيط السليم للتعاقب الوظيفي. وكجزء من جهوده لبناء القدرات عبر مختلف تقنيات الكشف عن التزوير والاحتيال وتحسين ثقافة الرقابة والمخاطر الشاملة للبنك, سيشجع البنك موظفي المراجعة الداخلية على الحصول على مؤهلات إضافية, بما في ذلك برامج التدريب CIA و CISA و CFE و CQA و تدريب الائتمان. بالإضافة إلى ذلك, ستقوم المجموعة بتنفيذ برنامج الضمان المتكامل من خلال تعزيز العلاقات والتنسيق بين مختلف إدارات الرقابة, وتحسين وظيفتها الإدارية الداخلية, والبناء على سجلها الحافل بالنجاح في الصناعة, بالإضافة إلى ثقافة إدارة المخاطر.

ومع تكيف البنك مع المتغيرات المستمرة, سيكون لوظيفة المراجعة الداخلية دور مهم في دعم فريق إدارة الأزمات, وإعادة تقييم فئات المخاطر, وقياس كفاءة الإنتاجية وفعاليتها, وتحديد أولويات خطط المراجعة حتى خلال فترات العمل عن بعد لضمان استمرارية الأعمال.

02

الالتزام

تسترشد مجموعة الالتزام في بنك القاهرة بعدد منظم وشامل من الأطر التي تدعم الاستراتيجية الشاملة للبنك في تبسيط الوظائف وإدارة المخاطر بفعالية. يحدد إطار عمل المجموعة وسياساتها وإجراءاتها قدرة البنك على تحديد وتقييم والتوصية والإبلاغ عن مجموعة من المخاطر المتعلقة بالالتزام, والتي يمكن أن تشمل الخسائر التشغيلية والمالية أو فشل النظام الداخلي أو الإضرار بالسمعة نتيجة لعدم الالتزام للقوانين واللوائح المعمول بها. ولضمان المواءمة مع أفضل الممارسات الدولية, يقوم بنك القاهرة باستمرار بتحديث و إضافة سياسات جديدة إلى إطار عمل الادارة.

مجموعة الالتزام هي وظيفة مستقلة مسؤولة بشكل أساسي عن الإبلاغ عن القضايا التأديبية عبر نطاق أنشطة البنك المتنوع على أساس منتظم إلى لجنة المراجعة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة. تتعاون مجموعة الالتزام مع إدارتي المراجعة الداخلية والمخاطر لضمان عمل جميع خطوط الأعمال وفقا للوائح البنك المركزي المصري وميثاق الالتزام لبنك القاهرة. من خلال إعداد تقارير دورية ربع سنوية للتأكد من أن المؤسسة تعمل ضمن مساحة الالتزام المناسبة وعلى دراية بأي تغييرات تنشأ, تسمح المجموعة للبنك بحماية نفسه من مجموعة واسعة من المخاطر.

ويعد ميثاق الالتزام لبنك القاهرة, الذي يحدد إطار وسياسات الالتزام الخاصة بالبنك, أداة حاسمة في ترسانة الالتزام للبنك. ويحدد الميثاق هيكل مساحة الالتزام في بنك القاهرة, مما يضمن تنفيذ سياسات البنك وأطره ومراقبتها بشكل متسق في جميع الوظائف. تعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب AML واحدة من المهام الرئيسية لمجموعة الالتزام, نظرًا للحجم الهائل لمعاملات البنك عبر الأسواق الإقليمية والدولية. وبالنسبة لجميع المعاملات عبر الحدود, أنشأ فريق الالتزام عملية رصد صارمة تولي اهتمامًا وثيقًا لقوائم المراقبة ذات الصلة وقوائم البلدان الخاضعة للعقوبات. كما تضمن مجموعة الالتزام امتثال البنك لقانون ضريبة الحسابات الأجنبية والالتزام FATCA , مما يضمن امتثال جميع الحسابات للوائح دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية IRS.

أبرز أحداث 2021

ونظرًا للأهمية المتزايدة للدور الرقابي داخل البنوك, ظلت وظيفة الالتزام لبنك القاهرة مكملة لدورها في دعم مختلف خطوط عمل البنك لتحقيق استراتيجية البنك وأهدافه

. وفي هذا الصدد, تتخذ إدارة الالتزام التدابير اللازمة لضمان وضع وتنفيذ مبادئ توجيهية داخلية كافية. ونتيجة لذلك لم تقع أي حوادث كبيرة خلال العام علاوة على ذلك, تتم مراجعة وتعديل الاستراتيجية والسياسات والعمليات لإدارة المخاطر سنويًا فيما يتعلق بالبيئة الخارجية. إدارة الالتزام وإدارة الموارد البشرية مسؤولتان بشكل جماعي عن ضمان حضور الموظفين وإكمالهم لبرامج التدريب على الالتزام , بما يتوافق مع اللوائح.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

نتيجة كوفيد-19 , تعلمنا آليات التعامل مع عدم التواجد لفترات طويلة لقوة العمل الكاملة من الموظفين لتقليل اضطرابات الأعمال والسيطرة عليها. بالإضافة إلى ذلك , نحن نؤكد على عمل النسخ الاحتياطية بمعرفة الموظفين الرئيسيين الذين لديهم التفويض المناسب. إلى جانب ذلك , أصبحنا أكثر كفاءة في التواصل الفعال بين جميع الأشخاص الرئيسيين لضمان استمرارية الأعمال

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

ستواصل مجموعة الالتزام العمل مع مجموعة إدارة المخاطر بشأن وضع السياسات, وخطة أعمال الالتزام الخاصة ببنك القاهرة, والاستثمار في تثقيف موظفي البنك فيما يتعلق بأهمية الالتزام بالأطر والسياسات التنظيمية والالتزام بأعلى المعايير. وستعمل مجموعة الالتزام على خلق بيئة تتمتع بإطار قوي لحوكمة الشركات بما يحمي البنك من المخاطر المحتملة. وفي الوقت نفسه, سيعمل البنك على إبقاء الأطر التي توجه البنك محدثة باستمرار لاستيعاب المتطلبات التنظيمية, لا سيما تلك الناتجة عن التوجه الوطني نحو الرقمنة والوساطة المالية. وسنواصل تقييم الهياكل الداخلية للمجموعة لضمان توافقنا مع استراتيجية البنك الشاملة والرغبة في المخاطرة.

لقد قمنا بتطوير العديد من الخدمات والمبادرات لزيادة الثقافة المالية والشمول المالي في مصر على مر السنين. خلال عام 2021

03

الشئون القانونية

يحتفظ بنك القاهرة بفريق قانوني متطور ومتخصص يخدم احتياجات أعمال البنك وخططه التوسعية, مع متابعة مستمرة في البيئة القانونية والتنظيمية لحماية حقوق البنك.

يساعد قسم الشؤون القانونية, الإدارات والموظفين في المسائل القانونية والتنظيمية وفقًا للقوانين والتشريعات والتوجيهات المحلية ويقدم قسم الشؤون القانونية من خلال إداراتها ال 12 المتميزة, التي تشمل التقاضي والتنفيذ والمرفقات والتحقيق والاستشارات والعقود والعقارات والضرائب, وتسجيل الأصول, والدعم القانوني للتمويل العقاري, والقروض الصغيرة والمتوسطة, والشؤون القانونية الدولية, فضلا عن المكتب الفنى والأمانة الإدارية, المشورة القانونية السريعة والدقيقة للإدارة التنفيذية و الإدارات الأخرى والفروع. ويتألف فريق القسم من 110من المحامين و69 موظفًا إداريًا, وجميعهم مؤهلون تأهيلا عاليا ولديهم معرفة واسعة بالقطاع المصرفي المصري, مما يمكن البنك من الوفاء بالتزاماته القانونية, وهو ما يدعم البنك في اتمام عملياته بنجاح وضمان الانتقال السلس إلى الرقمنة, كجزء من خطة التوسع الرقمي المستمرة للبنك.

علاوة على ذلك , فإن القسم مسؤول عن تمثيل البنك أمام أي الهيئات القانونية والقضائية والحكومية وغير الحكومية. بالإضافة إلى إعداد آلية الردود على جميع الاستفسارات التي تقوم بها أي من الأقسام الأخرى أو الأفراد.

ولكي يتمكن موظفو البنك من الحصول على المعرفة القانونية والتنظيمية الكافية ذات الصلة بعملهم, توفر الإدارة التدريب لجميع موظفي البنك. بالإضافة إلى ذلك, تقوم الشعبة القانونية بصياغة وتنفيذ العقود القانونية, إلى جانب مراجعة وتحديث الأعمال التنظيمية للبنك بما يتماشى مع أحدث التطورات في القطاع المصرفي المصري.

أبرز مستجدات عام 2021

خلال العام أنجزت الادارة جميع المهام بنجاح, بما في ذلك حل المنازعات المتصلة بأعمال البنك وكفالة التزام جميع اقسام البنك بالسياسات التنظيمية الداخلية والخارجية. وعلاوة على ذلك, قام بتسوية الديون القديمة التى كانت جزء من محفظة البنك لعدة سنوات وكما كان للقسم دور حاسم في تنفيذ استراتيجية التحول الخاصة بالبنك أثناء التعامل مع جائحة كرونا من خلال تقديم الدعم القانوني لتعزيز تنفيذ اليات التوقيع الرقمي وجميع المنتجات والخدمات المتعلقة به.

وفي عام 2021, خصص القسم فريقًا لاعتماد ومراجعة لوائح البنك المركزي المصري التي تركز على التمويل العقاري. كما تم تعديل الإضافات والتعديلات الدورية على السياسات الداخلية للبنك لضمان الالتزام بجميع القوانين والتوجيهات المعمول بها في بنك القاهرة.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

لعب القسم دورًا حاسمًا في بدء "عملية التقاضي عبرشبكة الإنترنت" لتسهيل جميع المتطلبات القانونية والتنظيمية وفقًا لوزارة العدل المصرية للمساعدة في استراتيجية التحول للبنك, علاوة على ذلك, يطبق الفريق سيناريوهات مختلفة تتعلق بالأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتوفير حلول قانونية مبتكرة تتسم بالكفاءة.

و يتطلع القسم في عام 2022 إلى تحسين فعالية إجراءات العملية استنادًا إلى أفضل الممارسات المحلية والدولية, فضلًا عن ضمان مواءمة جميع فروع البنك وإداراته واستعدادها لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة. وسيؤدي ذلك إلى تحسين علاقات مجموعتنا القانونية مع عملاء البنك ومواءمة أهداف المجموعة.

06

إدارة
المخاطر

6.1 إدارة المخاطر

التقـــريـــر الســـنـــوي2021

01

إدارة **المخـاطـر**

يهدف إطار إدارة المخاطر وهيكل الحوكمة في البنك إلى توفير ضوابط شاملة وإدارة مستمرة للمخاطر الرئيسية التي تحملها و مواجهتها من خلال أنشطة أعمال البنك. وبالتالي ضمان الالتزام للمتطلبات القانونية والتنظيمية وحماية سلامة التقارير المالية.

يعتمد إطار إدارة المخاطر في البنك علىعلى استراتيجية المخاطر والرغبة فى المخاطرة ومدعوماً بمجموعة من السياسات والأساليب. ويهدف إطار العمل إلى حماية ملف المخاطر المطلوب للبنك وتوجيه عمليات إدارة المخاطر بما يتماشى مع رغبة البنك في المخاطرة.

تم تعيين إدارة المخاطر ومراقبتها من خلال النخبة , وهي راسخة في بنك القاهرة لضمان الإشراف والتنفيذ المناسبين للضوابط والرصد والإبلاغ كما هو موضح أدناه في هذا الفصل.

حوكمة المخاطر

يتم تأسيس الإشراف على إدارة المخاطر في بنك القاهرة من خلال مستويين رئيسيين:

- لجنة المخاطر المؤلفة من أعضاء مجلس إدارة مستقلين غير تنفيذيين مسؤولين عن الإشراف على أنشطة المخاطر.

- تتكون مجموعة إدارة المخاطر من موظفين متخصصين , كل منهم مسؤول عن مخاطر محددة.
وتتألف مجموعة إدارة المخاطر من مخاطر الائتمان, ومخاطر السوق والخزينة المكتب الأوسط, والمخاطر التشغيلية, وأمن المعلومات, ومخاطر التجزئة, وإدارة مخاطر المؤسسة, وإدارة الائتمان والتحقيق؛ وجميعهم فريق من موظفي المخاطر ذوي المهارات العالية الذين يقومون بمجموعة واسعة من تحليل المخاطر.

المجموعة مسؤولة بشكل جماعي عن تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر المحددة والأطر والسياسات الملتزمة, على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. تقدم المجموعة تقارير عن مؤشرات المخاطر الرئيسية إلى لجنة المخاطر. ويشمل ذلك ملف تعريف المخاطر العام والحدود والتركيزات والعتبات. كما أن المجموعة مسؤولة عن تعزيز ثقافة المخاطر الشاملة في جميع الوظائف المصرفية.

نموذج خطوط الدفاع الثلاثة

ولخلق بيئة رقابية قوية لإدارة المخاطر, يستخدم البنك نموذج خطوط الدفاع الثلاثة القائم على الأنشطة. ويحدد النموذج مسؤوليات الإدارة ومسؤولياتها عن إدارة المخاطر وبيئة الرقابة. ويدعم هذا النموذج نهجنا في إدارة المخاطر من خلال توضيح المسؤولية وتشجيع التعاون, فضلًا عن تمكين التنسيق الفعال لأنشطة المخاطر والرقابة. وفيما يلي ملخص لخطوط الدفاع الثلاثة:

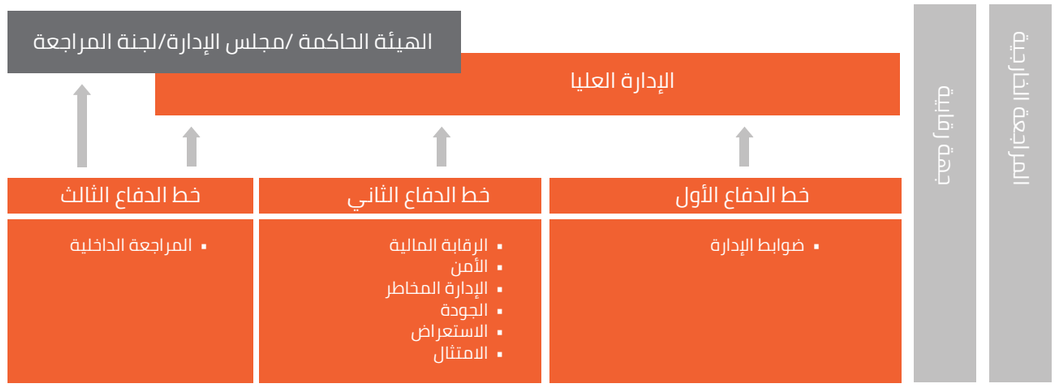

وظائف خط الدفاع الأول	**تشمل الوظائف المسؤولة جميع خطوط الأعمال، والوظائف الداعمة للبنك مثل الشؤون القانونية والعمليات والموارد البشرية.**	فهم يمتلكون المخاطر ويديرونها وهم مسؤولون عن تنفيذ ومراقبة الضوابط, فضلا عن تحديد المخاطر وتسجيلها والإبلاغ عنها وإدارتها مع ضمان أن هذه المخاطر تتماشى مع رغبة البنك في المخاطرة.
وظائف خط الدفاع الثاني	**ويشمل خط الدفاع هذا إدارة المخاطر والتمويل والالتزام**	وهي تدعم إطار إدارة المخاطر وتنفيذه, بما في ذلك تحدي ومراجعة إدارة الخط الأول للمخاطر والضوابط, والإشراف على ملف تعريف المخاطر, والتصعيد المستقل للقضايا.
وظائف خط الدفاع الثالث	**تدار بشكل مستقل من قبل إدارة المراجعة.**	تتولى وظيفة المراجعة برنامج المراجعة قائم على المخاطر لضمان تحديد المخاطر والضوابط الرئيسية. للتخفيف من هذه المخاطر المصممة بشكل فعال وتقدم إدارة المراجعة تقارير مستقلة إلى لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة عن فعالية الضوابط, إلى جانب توصيات بشأن أي تحسينات تعتبر ضرورية.

مصادر المخاطر

يتم تحديد محركات المخاطر في بنك القاهرة على أنها خارجية وداخلية. وهي تشمل, على سبيل المثال لا الحصر:

المصادر الخارجية:	برامج التشغيل الداخلية:
▪ الظروف الاقتصادية	▪ تحديات تنفيذ الاستراتيجية
▪ السياسات التنظيمية والحكومية	▪ القرارات التجارية
▪ تطوير المنافسين والسوق	▪ خطأ في العملية أو التنفيذ
▪ التكنولوجيا المستجدة	▪ الاحتيال الداخلي والخارجي
▪ الكوارث الطبيعية	▪ إختراقات أمن تكنولوجيا المعلومات
	▪ كفاءة الموظفين

مستويات المخاطر المسموح بها أو المرغوب بها

يتم تعريف مستوى المخاطرة داخل البنك على أنها نوعية ودرجة المخاطر التي يكون البنك مستعدًا لقبولها أو تحملها في متابعة استراتيجيته. يفصل إطار عمل البنك للمخاطرة معايير المخاطر داخل البنك والتي يتم التعبير عنها على نطاق يتراوح من "المستوى المرتفع الى عدم القبول" , وتحديد السلوكيات والنتائج التي يسعى إليها لتحقيقها لكل من مخاطر بنك القاهرة. يتعرض بنك القاهرة لمجموعة واسعة من المخاطر المالية وغير المالية.

يتضمن إطار عمل مستويات المخاطر السياسات والعمليات والضوابط والأنظمة التي يتم من خلالها تحديد قابلية تحمل المخاطر والتواصل معها ومراقبتها. كما يحدد أدوار ومسؤوليات ومساءلة الضباط والمجموعات التي تشرف على تنفيذ ورصد إطار عمل مستويات المخاطر.

يتم توضيح الرغبة في المخاطرة من خلال مجموعة شاملة من المقاييس. ويتم وضع معايير لقياس أداء الشركة مقابل رغبتها في المخاطرة. ويرتبط التعبير عن الرغبة في المخاطرة أيضًا بنتائج تقييم شامل للمخاطر, يتم إجراؤه دوريًا داخل المؤسسة. كما يستخدم البنك اختبار التحمل (Stress Testing) وتحليل السيناريوهات لصياغة الرغبة في المخاطرة, وخاصة في إدارة السيولة وكفاية رأس المال.

تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها

يؤمن بنك القاهرة بأن الإدارة الفعالة للمخاطر تتطلب:

- المساءلة: بما في ذلك تحديد المخاطر وتصعيدها من قبل جميع الأفراد في المنظمة.
- المسؤولية: توصيف المخاطر وتقييمها وإدارتها والتخفيف من حدتها ومراقبتها داخل كل خط أعمال.

.مجموعة إدارة المخاطر في بنك القاهرة هي المسؤولة في المقام الأول عن تحديد وقياس ومراقبة والإبلاغ عن التعرض للمخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على بنك القاهرة . وبمساعدة تحولنا الرقمي, يتم تفعيل حوكمة المخاطر لدينا من خلال تحليلات البيانات وإعداد التقارير, مما يسمح لنا بتقييم المخاطر والاستجابة لها من خلال الاستفادة من البيانات الداخلية والخارجية. إن تحديد أنواع المخاطر لدينا هو الخطوة الأولى المحورية في هذه العملية.

تعمل مجموعة المخاطر على اتباع نهج شامل لإدارة المخاطر. فهو يعزز ثقافة إدارة المخاطر بشكل ملائم من خلال تضمين المساءلة

عن المخاطر عبر مختلف الوظائف. إدارة المخاطر المؤسسية هي المسؤولة عن وضع الأسس اللازمة لإنشاء عمليات إدارة المخاطر الحكيمة لتحديد جميع المخاطر المادية الناشئة عن أنشطة الأعمال وتفويضها واتخاذها وقياسها ومراقبتها والتحكم فيها والتخفيف من حدتها في الوقت المناسب ولضمان أن تكون المخاطر ضمن المستويات المقبولة وفي حدودها.
يستخدم بنك القاهرة نظام ICAAP لإبلاغ مجلس الإدارة بمخاطر البنك سنويا, وكيف سيقوم البنك بمعالجة هذه المخاطر والتخفيف من حدتها, والمستوى المناسب من مستويات رأس المال والسيولة المطلوبة بما يتماشى مع مستوى رغبة البنك في المخاطرة. ومن خلال استخدام نظام ICAAP, يضمن البنك أنه يعمل في إطار مجموعة صارمة من التدابير التي تتماشى مع استراتيجيته المتعلقة بالمخاطر.
بالإضافة إلى ذلك, تدير مجموعة المخاطر الناشئة والمتخصصة ومخاطر تكنولوجيا المعلومات الناشئة عن السياسات والأطر التنظيمية الشاملة للبنك والتي تتماشى مع المعايير الدولية بما في ذلك ISO 31000 لإدارة المخاطر, وISO 27005 لإدارة تقييم مخاطر أمن المعلومات, وإطار عمل COBIT.

إختبارات التحمل

ويتم التعامل مع هذه المخاطر من خلال سيناريوهات اختبار التحمل المنتظمة والصارمة لتقييم قدرة البنك على تحمل الخسائر. عند تقييم احتياجات البنك من رأس المال, يأخذ البنك في الاعتبار تأثير الدورات الاقتصادية وحساسيته للمخاطر والعوامل الخارجية الأخرى. يتم احتساب متطلبات رأس المال بما يتماشى مع متطلبات البنك المركزي المصري وبازل. يتم دمج نتائج اختبار الإجهاد في تخطيط كفاية رأس المال والاستراتيجية طويلة الأجل وغيرها من الأنشطة.

يحدد البنك معايير محددة لرصد سيناريوهات الإجهاد ويضع حدودًا لمجموعة من مؤشرات العائد على الاستثمار المحددة للسماح بإجراء مقارنة مناسبة بين نتائج قياس المخاطر ومستوى تحمل البنك.

يتم إجراء تحليل اختبار التحمل بموجب تقارير مختلفة وبتواتر متغير , بشكل رئيسي على أساس سنوي و / أو بناء على تغيرات الأسواق الناشئة.

فئات المخاطر وإجراءات التخفيف

المخاطر	إجراءات التخفيف
مخاطر الائتمان تظل مخاطر الائتمان واحدة من أهم عوامل الخطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة المالية. هو خطر الخسارة المالية الناشئة عن عدم قدرة أو عدم رغبة العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزام. ويشمل ذلك مخاطر الائتمان المباشرة, وهي مخاطر التخلف عن السداد بسبب التعرض الائتماني في الميزانية العمومية, ومخاطر الائتمان الطارئة, وهي مخاطر التخلف عن السداد بسبب التعرض الائتماني خارج الميزانية العمومية. نظرا لأهمية مخاطر الائتمان, أنشأ بنك القاهرة بيئة مناسبة لمخاطر الائتمان تنفذ عملية قياس ورصد	يطبق بنك القاهرة إطارا جيدا للتصنيف الائتماني, باستخدام نظام تصنيف مخاطر الملتزمين لتعيين التصنيفات الائتمانية للمقترضين بناء على عملية تقييم شاملة. إن الحفاظ على عملية تقييم محكمة ومتسقة يسمح لبنك القاهرة بإدارة مخاطر الائتمان بشكل استباقي وتعيين تصنيف للمخاطر بدقة يعكس الجدارة الائتمانية واحتمال التخلف عن السداد بناء على المؤشرات المالية والتقييمات النوعية وتحليل الاقتصاد الكلي. يتوافق نظام تصنيف المخاطر في بنك القاهرة مع المعايير التي وضعتها لجنة بازل , والتي تضمن مراجعات منتظمة للجدارة الائتمانية للعملاء الذين لديهم تسهيلات ائتمانية.

المخاطر	إجراءات التخفيف
قوية, مما يضمن السيطرة الكافية على مخاطر الائتمان. إن وظيفة إدارة مخاطر الائتمان في البنك هي المسؤولة في المقام الأول عن قياس ومراقبة وإدارة والحد من المخاطر المرتبطة بالائتمان عبر مختلف خطوط أعمال البنك ووظائفه التشغيلية, وهي الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات المالية غير المصرفية والتجزئة والتمويل الأصغر. تعتمد المعايير والمنهجيات التي يستخدمها البنك لتقييم المستوى المادي لمخاطر الائتمان اعتمادا كبيرا على نوع الأصل وما يرتبط به من عمليات إدارة المخاطر والتحصيل.	كما يطبق البنك نظام إشارات الإنذار المبكر (EWS), والذي يمكن البنك من اتخاذ الإجراءات التصحيحية قبل أن يصبح مركز العميل غير قابل للاسترداد وتحسين قدرة البنك على التعافي في حالة التخلف عن السداد. وهناك العديد من مؤشرات الأداء المالي وغير المالي التي تشكل أساس نظام الإنذار المبكر لشركة بنك القاهرة , وتغطي هذه المؤشرات مجموعة واسعة من الصناعات للمساعدة في تحديد مسار العمل المناسب لكل حالة بشكل أفضل. يقر بنك القاهرة بأن الاستقلالية والنزاهة هما الركيزتان الملزمتان لإدارة المخاطر الناجحة في أي مؤسسة. وعلى مر السنين, دأب البنك على تطوير وتصميم سياسات وممارسات ائتمانية مصممة للحفاظ على عمليات الموافقة واتخاذ القرارات. ويحدد إطار السياسة العامة سلطات الموافقة على الائتمان, وحدود التركيز, ومنهجيات تصنيف المخاطر, وبارامترات استعراض الحافظة, والمبادئ التوجيهية لإدارة حالات التعرض المتعثرة.
مخاطر السوق مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التحركات غير الطبيعية في أسعار السوق نتيجة للعديد من الأسباب التي تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل العائد المطلوب على الاستثمار, سواء كانت الأسباب المؤثرة في البلد نفسه أو في البلدان الأخرى التي لها علاقات وثيقة مع البلد المعني. إدارة مخاطر السوق هي المسؤولة في المقام الأول عن إدارة وقياس ومراقبة جميع المراكز المعرضة لمخاطر السوق لضمان وضع الحدود اللازمة للحد من تلك المخاطر والحد منها.	يستخدم بنك القاهرة للتنمية العديد من تدابير التخفيف والوقاية لمعالجة العديد من المخاطر المرتبطة بالسوق التي يواجهها البنك عبر عملياته, مثل مخاطر أسعار الفائدة, ومخاطر العملات وأسعار الصرف, ومخاطر التقلبات, ومخاطر الاستثمار. يقوم مكتب الخزانة الأوسط (TMO) بمراقبة ومراقبة كامل مراكز مجموعة الخزينة يوميا, بالإضافة إلى مراقبة الأسعار ونسب الاحتياطي المركزي لضمان توافق البنك المركزي مع التغييرات المحدثة في السياسة العامة والمتطلبات التنظيمية.

المخاطر	إجراءات التخفيف
مخاطر السيولة يتمثل الهدف الأساسي لوظيفة مخاطر السيولة في توفير التقييم والقياس والرصد والتحكم في مخاطر السيولة في جميع أنحاء البنك. وعلى المستوى الإجمالي، يتمثل هدف بنك القاهرة للتنمية في الحفاظ على تمويل كاف من حيث المبلغ والمدة لضمان قدرة البنك على الوفاء بجميع التزامات الدفع وتوفير مبلغ مناسب من النقد والأصول السائلة عالية الجودة، حتى في أوقات الشدائد.	يراقب البنك كفاية رأس المال في الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل وطويلة الأجل مع دراسة آثار السيناريوهات المختلفة على أوضاع السيولة في البنك.
مخاطر أسعار الفائدة في الكتاب المصرفي تتمثل المسؤولية الرئيسية لوظيفة مخاطر أسعار الفائدة في الكتاب المصرفي في مراقبة وتقييم ومراقبة مخاطر أسعار الفائدة المحتملة التي تنشأ عن تحركات السوق المعاكسة. من الضروري مراقبة مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بها بدقة بسبب تأثيرها المادي على المركز المالي لبنك.	يقوم البنك بمراقبة وتقييم المعاملات الجديدة شهريا لقياس الأثر وضمان الالتزام بحدود البنك المركزي.
مخاطر الأمن السيبراني إن قدرة البنك على حماية أصول العملاء هي مجال رئيسي تسعى بنك القاهرة للتنمية إلى إدارته بكفاءة. تهديدات الأمن السيبراني هي مجال ديناميكي ومتطور باستمرار من المخاطر. لذلك، يستثمر البنك بكثافة في مجموعة من الموارد التكنولوجية التي تحمي وتحافظ على بنيته التحتية الرقمية وأصوله السرية. تم تصميم دفاع بي دي سي للأمن السيبراني لحماية البنك من هجمات الأمن السيبراني الخبيثة من قبل أطراف غير مصرح لها تحاول الوصول إلى المعلومات السرية أو تدمير البيانات أو تعطيل	وقد حدد قطاع أمن المعلومات في بنك القاهرة للتنمية مجالات التركيز الرئيسية وصمم إطار عمل للأمن السيبراني وفقا للمتطلبات الفريدة التي تدعم استراتيجية البنك للرقمنة. ويعمل إطار العمل كأساس لإنفاذ ضوابط الأمن السيبراني داخل بيئة البنك بما في ذلك الأفراد والعمليات والتقنيات المستخدمة. ويشمل المبادئ العامة والتقنية للأمن السيبراني , والأدوار والمسؤوليات عبر بنك القاهرة . يقوم قطاع أمن المعلومات بتنفيذ تكامل نموذج نضج القدرات لتقييم تحسينات التحكم وتطوير ضوابط أمنية تقلل من المخاطر وتعزز الوضع الأمني العام. قد تم تطوير استراتيجية متوسطة الأجل , بما في ذلك رؤية أمن المعلومات في بنك القاهرة , والمهمة , وعوامل معايير النجاح الحاسمة , وخريطة طريق تنفيذ ضوابط التعزيز. واعتمدت الاستراتيجية الأساس المنطقي القائم على إطار

المخاطر	إجراءات التخفيف
الخدمة أو تدهورها أو تخريب الأنظمة أو التسبب في أضرار أخرى. إن الاستمرار في فهم بيئة المخاطر الرقمية والاستثمار فيها هو أولوية رئيسية لبنك القاهرة للتنمية لتعزيز الدفاع التكنولوجي للبنك ضد جميع التهديدات السيبرانية المحتملة والهجمات الخبيثة.	عمل البنك المركزي المصري والمعهد الوطني للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. يتم تحديث سياسات ومعايير أمن المعلومات بما يتماشى مع إطار عمل الأمن السيبراني للبنك المركزي. وقد تبنوا نظام إدارة أمن المعلومات , الذي يتماشى مع ISO / IEC 27001: 2021 , لإنشاء وتنفيذ وتشغيل ومراقبة ومراجعة وصيانة وتحسين أمن المعلومات في سياق الأنشطة التجارية الشاملة للمنظمة والمخاطر التي تواجهها. بالإضافة إلى ذلك، تواصل بنك القاهرة تعزيز أمن المعلومات من خلال تعزيز رؤية مركز العمليات الأمنية التابع لها على البنية التحتية لجميع البنوك. تعمل شركة بنك القاهرة SoC على وضع مراقبة 365 24x7 يوما للكشف عن أي تهديد داخلي أو خارجي والاستجابة له على الفور.
مخاطر الاستعانة بمصادر خارجية (طرف ثالث) مخاطر الاستعانة بمصادر خارجية أو مخاطر الطرف الثالث هي المخاطر المرتبطة بالمعاملات التي تحدث من خلال موردي الطرف الثالث الذين يتعامل معهم البنك. يراقب البنك العلاقات مع جميع البائعين الخارجيين لضمان استمرار استدامة الأعمال وتجنب أي تأثير سلبي على أداء الأعمال.	وقد طور بنك القاهرة للتنمية برنامجا شاملا لإدارة الطرف الثالث لضمان سلاسل واضحة لإعداد التقارير والمساءلة، والتصنيف المناسب لمحافظ الموردين وتحسينها، وإدارة التحولات بين موردي الجهات الخارجية، ومراقبة العلاقة بين البنك وهؤلاء الموردين.

المخاطر

المخاطر التشغيلية (ORM)

المخاطر التشغيلية هي المخاطر المرتبطة بالخسارة بسبب الأخطاء أو الخروقات أو الانقطاعات أو الأضرار - سواء كانت متعمدة أو عرضية - التي يسببها الأشخاص أو العمليات الداخلية أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية.

إجراءات التخفيف

طور بنك القاهرة استراتيجية جديدة للمخاطر التشغيلية تهدف إلى تحويل إدارة المخاطر التشغيلية إلى اكتشاف المخاطر في الوقت الفعلي وتحديدها مع وقت عمل أقل من خلال تحويل GRC وتقييم المخاطر وإعداد التقارير وتحليلات البيانات وتحديثات سياسة ORM لضمان التميز التشغيلي ومرونة العمليات التجارية إلى جانب إدارة المخاطر الناشئة (التحول الرقمي والتكنولوجيا والبيانات CIA (السرية , النزاهة والتوافر).

وقد اتبع البنك نهجا شاملا إزاء إدارة المخاطر التشغيلية نظرا للطبيعة المتأصلة للمخاطر التشغيلية في وظائف البنك. يهدف البنك إلى أتمتة ودمج جميع أطر المخاطر التشغيلية (قاعدة بيانات الخسائر – RCSA – KRI – الاحتيال – ORAP – مخاطر تكنولوجيا المعلومات – BCP – ثقافة المخاطر) في منصة view 360 لتعزيز عملية تحديد وتخفيف ومنع الأعمال الاحتيالية أو انقطاع الأعمال أو هجمات الأمن السيبراني أو سلوك الموظفين غير المطابق أو عدم الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها أو فشل البائعين في تنفيذ اتفاقياتهم. وتؤثر مثل هذه الفعاليات تأثيرا مباشرا على عمليات البنك وقدرته على تقديم المنتجات والخدمات لأصحاب المصلحة.

وعلاوة على ذلك، طور البنك عملية منظمة لمؤشرات المخاطر الرئيسية تتكامل بشكل فعال مع أدوات إدارة المخاطر الرئيسية. وتعتبر مقاييس محددة مسبقا تستخدم لمراقبة التعرض للمخاطر المحددة بمرور الوقت وقياس مقدار التعرض لمخاطر معينة أو مجموعة من المخاطر , بالإضافة إلى فعالية أي ضوابط تم تنفيذها لتقليل أو تخفيف التعرض للمخاطر.

إن إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية في بنك القاهرة متكامل تماما في جميع وظائف البنك للإشراف على المراقبة والتقييم الذاتي والعمليات المستقلة للمخاطر التشغيلية المادية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك على تعزيز ثقافة المخاطر بين جميع الموظفين لتعزيز عملية تحديد المخاطر وكيفية إدارتها بفعالية.

استمرارية الأعمال

تعد إدارة استمرارية الأعمال جزءا لا يتجزأ من سياسة إدارة المخاطر في البنك القاهرة. الهدف من الإدارة هو ضمان توافر جميع موارد الأعمال الرئيسية المطلوبة لدعم الأنشطة الأساسية أو الحرجة دون انقطاع, ولا سيما على سبيل المثال لا الحصر:

- تقليل انقطاع العمليات الحرجة؛
- الحد من الخسارة المالية؛
- تبسيط عملية صنع القرار في حالة وقوع كارثة؛
- الاستمرار في خدمة العملاء والأطراف المقابلة في الأسواق المالية؛
- التخفيف من الآثار السلبية التي يمكن أن يحدثها الاضطراب على سمعة البنك وعملياته والسيولة المتوفرة وجودة الائتمان ووضعه في السوق وقدرته على البقاء ملتزما بالقوانين واللوائح المعمول بها؛
- ضمان الاستمرارية الخاضعة للرقابة والعمليات العادية.

وقد حرص بنك القاهرة على استمرارية الأعمال في مهام مكتبها الرئيسي في حالة الطوارئ والأعطال والاضطرابات التي قد تحدث, مشيرة إلى أن الفروع لديها خطة متبادلة يتم اتباعها في حالة وقوع كارثة.

وعلاوة على ذلك, وضع البنك مشروعا لخطة استمرارية الأعمال بشأن جميع الوظائف الحيوية. بدأت الخطة من خلال تحديد ثلاثة أهداف رئيسية لتحقيقها:

- إجراء تمرين تحليل تأثير الأعمال ؛
- تطوير خطة استمرارية الأعمال للإدارة المعنية , وفقا ل تحليل تأثير الأعمال؛
- تطوير خطة التعافي من الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات من قبل قسم تكنولوجيا المعلومات.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

قد تسببت جائحة كرونا في ظهور مخاطر جديدة. وقد سمحت قوة نظام إدارة المخاطر لدينا للبنك بالتكيف بسرعة مع الآثار المركبة الناجمة عن الأزمة وحلها. كما أنه منع المزيد من المخاطر لاضطرابات الأعمال اللاحقة.

وفي مقدمة المخاطر كانت الصحة والسلامة في مكان العمل. وزادت الجائحة من الحاجة إلى إجراءات إضافية لضمان قدرة البنك على الصمود. وفي إطار إدارة استمرارية الأعمال, وضعت خطة ونشرت التدابير التالية لضمان استمرار العمليات مع ضمان سلامة الموظفين كما يلي:

- تحديد الحالات عالية الخطورة مثل الأمراض المزمنة وحالات الحمل
- تنفيذ وتوصيل وتحديث خطة تخفيض عدد الموظفين عبر إدارات البنك وفروعه كل اسبوعين من خلال تقسيم الفرق إلى العمل في الموقع والعمل من المنزل و / أو الإجازات.
- وضع البروتوكولات والإجراءات الواجب اتباعها في حال وجود حالة إيجابية أو مشتبه بها في أي من مباني البنك.
- ضمان مراعاة جميع التدابير الاحترازية في جميع مباني البنك.

وخلال الأزمة, لعب نظام الإنذار المبكر التي قام بها بنك القاهرة دورا حاسما في رصد وقياس المخاطر الناشئة عن الجائحة من خلال تطوير مؤشر مخاطر رئيسي محدد لتتبع عدد حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد-19 في جميع أنحاء البنك. وقد ساعد البنك في قياس الآثار التي حدثت نتيجة الجائحة وساهم في اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهتها.

وعلى مستوى المحفظة الائتمانية, تمت مراجعة وتحديث توصيف المخاطر ومستوياتها في بنك القاهرة باستمرار للتكيف مع الوضع المتطور لبيئة الأعمال ومستوى المخاطر لأنشطة الإقراض الحالية والمحتملة ومواجهتها.

التقـــريـــر الســـنـــوي2021

أبرز أحداث 2021

استمرت تداعيات الجائحة خلال عام 2021 , وعلى الرغم من أن التأثير اللاحق بدأ في التراجع بشكل مقبول , ظل القطاع المصرفي أحد أكثر القطاعات مواجهة للتحدي بحكم طبيعة دوره المركزي في الاقتصاد. في بنك القاهرة, حافظنا على نهج استباقي لإدارة المخاطر, ووضع وظيفة المخاطر في صميم عمليات البنك. وتسلط النقاط التالية الضوء على التدابير الرئيسية:

- خطة ممنهجة لمواءمة تدابير إدارة المخاطر مع المعايير الدولية المتطورة بعد اضطرابات الجائحة.
- تطوير سياسة نظم الإنذار المبكر على مستوى المحفظة والعملاء.
- إعادة تشكيل جميع تقارير نظم المعلومات الإدارية للبيع بالتجزئة وتنفيذ مراقبة الاحتيال على البطاقات 7/24.
- تطبيق إطار عمل محدث خلال عام 2021 يلبي متطلبات المشرع ومتطلبات اتفاقية بازل المتعلقة بالنهج الموحد الجديد لقياس المخاطر التشغيلية لرأس المال.

وأعادت شعبة المخاطر التشغيلية النظر في تقييم المخاطر في المهام لإعادة النظر في الضوابط الداخلية في ضوء التطورات الحديثة الناجمة عن التقييم الذاتي للمخاطر, والضوابط المتبعة, والبيانات الخاصة بمؤشر المخاطر الرئيسية.

التوجه الاستراتيجي التطلعي

يهدف البنك إلى الحفاظ على التوازن الأمثل والثبات بين أهداف النمو والتطوير فيما يتعلق بأهداف المخاطر, وتخصيص الموارد بكفاءة, والحفاظ على التحسينات المستمرة.

ومن المقرر تعزيز أدوات الرصد والإبلاغ في عام 2022.

ويشمل ذلك ما يلي:

- أداة مراقبة الائتمان
- أداة مراقبة استخدام الائتمان.
- حل الأرشفة , نظام المعلومات الإدارية و نظام تحليلات الاعمال.
- اجراءات ميكنة الوثائق.
- التوجه الاستراتيجي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (التحديث التاسع)
- نظام إنشاء القروض ونظام سير العمل وأنظمة مخاطر السوق ونظام الكشف عن الاحتيال.
- ISO 22301 لإدارة استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث.
- مكتبة رقمية لمؤشرات المخاطر الرئيسية والمخاطر والعمليات والإجراءات والرقابة وتعليمات البنك المركزي المصري واللوائح.

ويتبنى بنك القاهرة مبدأ أن تنفيذ المشروعات الجديدة سيعزز استجابتنا للمخاطر, مما يدفع البنك نحو مستقبل أكثر طموحا. علاوة على ذلك , نقوم حاليا بتطوير نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بهدف تعزيز أداء الاستدامة كأساس لمتابعة نمو أعمالنا.

وأخيرا, من خلال الاستفادة من الاستراتيجية الرقمية للبنك في عام 2022, سيقوم البنك بإجراء المزيد من التحسينات على عملية تنفيذ الحوكمة والمخاطر والالتزام من خلال تعزيز الميكنة والتكامل بين جميع أطر وأدوات المخاطر التشغيلية.

07

الشركات التابعة

7.1 بنك القاهرة - أوغندا

7.2 شركـة كـايرو للتأجـير التمويلـي

01

بنك القاهرة – أوغندا

Cairo Bank Uganda

يدعم بنك القاهرة – أوغندا الشركات في الاقتصاد الأوغندي مع تزويد عملاء بنك القاهرة بنقطة دخول استراتيجية إلى سوق الكوميسا.

بنك القاهرة – أوغندا هو بنك تجاري يعمل في أوغندا, ويركز على قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة. تأسس البنك في 11 يوليو 1994. ويخدم قاعدة عملاء متنامية تضم أكثر من 15,500 عميل, من بينهم شركات محلية ومصرية وأفراد يبحثون عن فرص استثمارية في أوغندا ويحتاجون إلى خدمات مصرفية. يعمل البنك من 7 فروع ويبلغ عدد موظفي البنك حاليًا نحو 150 موظفا مؤهلا من ذوي الخبرة العالية. يتبع البنك استراتيجية لجذب المواهب الواعدة والاحتفاظ بها وتنميتها. يمتلك بنك القاهرة حصة 100% في بنك القاهرة أوغندا المحدود, بعد أن اشترى باقي الأسهم التي يملكها بنك مصر والبنك الأهلي المصري.

التوجهات والتعليمات الجديدة لبنك أوغندا

أصدر بنك أوغندا مبادئ توجيهية جديدة لرأس المال تتطلب من البنك الاحتفاظ باحتياطيات رأس المال في شكل احتياطيات رأسمالية واحتياطيات لتقلبات الدورات الاقتصادية بنسبة 2.5% لكل منهما , مما يجعل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال 15% و 17% للمستويين الأول والثاني على التوالي.
وعممت مقترحات بشأن زيادة رأس مال الحصص المدفوعة للمؤسسات المالية الخاضعة للإشراف من 25 مليار شلن أوغندي إلى 150 مليار شلن أوغندي لإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة في أغسطس 2021. ولم يعلن بعد عن متطلبات الجدول الزمني للبنوك. ومع ذلك , ستتطلب بنك أوغندا 85.8 مليار شلن أوغندي إضافية للالتزام بالإعلان النهائي.

أبرز أحداث 2021

سجل أداء البنك في عام 2021 وفقًا للميزانية خسارة قدرها 2.45 مليار شلن أوغندي مقابل ميزانية قدرها 3.87 مليار شلن أوغندي. ومع ذلك, تمكن البنك من طرح بطاقة الصراف الآلي المتوافقة مع EMV وإكمال مشروع الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

وأغلق الدخل من القروض والسلف إيرادات الفوائد لعام 2021 العام عند 26.6 مليار دولار أمريكي, بانخفاض من 23.9 مليار دولار أمريكي أو 11.2% مقارنة بعام 2020, ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ضعف الرغبة الائتمانية الناجمة عن ضعف الاقتصاد, وتخفيف / إعادة هيكلة الائتمان, وزيادة العزوف عن المخاطرة في الصناعة نتيجة للجائحة. وركز البنك بشكل أكبر على حلول رأس المال العامل قصيرة الأجل والمدفوعات الانتقائية. تأثر أداء من سنة حتى تاريخه بآثار الإغلاق الثاني الكامل الذي أثر على الائتمان وزاد من احتمال مخاطر الائتمان.

الدخل الثابت أفضل بنسبة 180% من الميزانية و شلن أوغندي 3.7 مليار أفضل مقارنة بعام 2020 بسبب زيادة نشر السيولة المتاحة في الأوراق المالية الاستثمارية طويلة الأجل. كان هذا قرارا متعمدا لتحسين السيولة المتاحة إلى أوراق مالية استثمارية خالية من المخاطر ذات عائد أعلى. كما ساهم ضخ رأس المال شلن أوغندي 5مليار في يونيو 2021 والذي تم نشره في الأوراق الحكومية في الوضع المواتي وعوض جزئيا مخاطر مضادة في إيرادات الفائدة. ولا يزال انخفاض أسعار الفائدة في نهاية المطاف يؤثر على العوائد على الأوراق الحكومية.

دخل الاكتتاب بين البنوك منذ بداية العام عند 0.7 مليار دولار أمريكي أقل بنسبة 53% من الميزانية وانخفاض شلن أوغندي بمقدار 0.3 مليار دولار مقارنة بعام 2020 بسبب انخفاض أسعار سعر البنك المركزي / بين عشية وضحاها في نهاية الصندوق. وقد أسهم ضعف الطلب على الإيداعات بالعملات الأجنبية في السوق المحلية وانخفاض العائدات من الإيداعات الأجنبية في التباين السلبي مقابل الميزانية.

في خط خسائر التداول , يبلغ البنك 0.4 مليار دولار أمريكي ضمن الميزانية , لكن هذا المركز تأثر بشكل كبير بالفروق السلبية على إيرادات فوائد القروض وتكلفة الأموال. ينصب التركيز لعام 2022 على التخفيف من مخاطر الائتمان وتأثيرها الإضافي على النتيجة النهائية , والتركيز على أحجام المعاملات والرسوم المتعلقة بالتمويل التجاري , وهذا سيؤثر بشكل إيجابي على الخط العلوي وكذلك على مركز خسارة التداول.

الإيرادات التشغيلية منذ بداية العام عند شلن أوغندي 30.2مليار أقل بنسبة 18% من الميزانية وثابتة مقارنة بعام 2020. ويرجع أداء الميزانية أدناه إلى انخفاض زخم الميزانية العمومية وانخفاض قاعدة القروض والسلف منذ بداية العام مما أثر على إيرادات الفوائد, مما أدى إلى انخفاض العائدات في النهاية القصيرة للأوراق المالية الحكومية وفوق نفقات فوائد الميزانية بمقدار 1.3 مليار دولار. ومع ذلك, فإن قرار الإدارة بنشر السيولة المتاحة في الأوراق المالية الاستثمارية طويلة الأجل قد سجل 3.2 مليار دولار أمريكي أعلى من أداء الميزانية. لدى الشركة مبادرات استراتيجية واضحة لسد الفجوة في إيرادات فوائد القروض بالإضافة إلى التركيز بشكل أكبر على قيادة أحجام المعاملات والتمويل التجاري والعملات الأجنبية لإدارة المخاطر على الدخل الممول.

صافي دخل الفائدة هو 5.1 مليار دولار أمريكي (24%) أقل من الميزانية و شلن أوغندي 0.2 مليار مقارنة بعام 2020. ويرجع الأداء أدناه للميزانية إلى حد كبير إلى ضعف الطلب على الائتمان بسبب النمو الاقتصادي الوشيك الناجم عن آثار كوفيد-19 التي أدت إلى تفاقم النفور من مخاطر الائتمان بين المقرضين والمدفوعات الائتمانية الانتقائية. يفسر الأداء التراكمي للميزانية في الودائع الثابتة التباين السلبي ل شلن أوغندي 1.3مليار على نفقات الفائدة التي أثرت على صافي إيرادات الفوائد. قلصت ALCO من مصادر الودائع الثابتة باهظة

الثمن والتركيز على تعبئة الحساب الجاري وحساب التوفير. نفقات الفائدة عند شلن أوغندي 10.6مليار أعلى بنسبة 14% من الميزانية و 47% أعلى مقارنة بعام 2020 إلى حد كبير بسبب نمو أكثر من 10% في قاعدة الودائع. ويعزى الأداء السلبي إلى التصنيفات الفصلية السلبية التاريخية للبنك المركزي، ووضع البنك في السوق ومركزه الخاسر، وشبكة الفروع المحدودة والمنتجات التي أثرت على قدرة البنك على الحصول على ودائع رخيصة، وبالتالي الاعتماد على الودائع الثابتة كمصدر رئيسي للتمويل. واتخذ قرار بالتخارج/إعادة تسعير بعض الودائع باهظة الثمن والتركيز أكثر على تعبئة الودائع الرخيصة من خلال عدة استراتيجيات بهدف خفض تكاليف التمويل.

الدخل غير الممول هو شلن أوغندي 0.4مليار أعلى من الميزانية و شلن أوغندي 0.8bn مقارنة بعام 2020. تم إنشاء فريق مبيعات التمويل التجاري وتزويده بالموارد في عام 2021. لا تزال فروق الأسعار على العملات الأجنبية ضعيفة بسبب انخفاض الطلب الكلي على الدولار مما أعاق زخم من سنة حتى تاريخه في مجال العملات الأجنبية.

بلغ إجمالي حقوق المساهمين كما في 31 ديسمبر 2021 56.7 مليار دولار أمريكي. مع رأس المال المؤهل من المستوى الأول البالغ 43.1 مليار دولار أمريكي، يواصل البنك تلبية الحد الأدنى من النسب التنظيمية لكل من المستوى 1/متوسط الوزن المرجح للمخاطر وإجمالي رأس المال/متوسط الوزن المرجح للمخاطر. اعتبارا من 31 ديسمبر 2021 , أغلقت النسب عند 23.2% و 23.9% لرأس المال من المستوى 1 والمستوى 2 على التوالي.

القدرة على التكيف مع تحديات كوفيد-19

لتعزيز خطة استمرارية الأعمال في البنك , سيتطلب الأمر تناوبًا وظيفيًا نشطًا مستمرًا واختبارات تحمل منتظمة لمختلف السيناريوهات المحتملة , مع التركيز على توسيع نطاق اختبارات التحمل على المخاطر الاستراتيجية والائتمانية للتنبؤ بالتأثير المحتمل للتركيز على المحصلة النهائية. علاوة على ذلك , التعزيز المستمر لعمليات اكتتاب القروض والمراقبة.
أصبحت رقمنة عمليات البنك وميكنتها عنصرًا مهمًا , نظرًا لتركيز البنك على تعزيز وظائف أجهزة الصراف الآلي وتحسين منصات الخدمات المصرفية عبرشبكة الإنترنت. علاوة على ذلك , تعلمنا أهمية النظر في الغياب طويل الأمد لنصف موظفينا , وبالتالي يجب أن يكون للأدوار الهامة والمتخصصة على الأقل بديل متاح يمكنه القيام بالمهمة لتجنب الاعتماد على موظف واحد.

التوجه الاستراتيجي التطلعي

وللمضي قدمًا، تتمثل استراتيجية البنك في التركيز على تنمية الودائع والقروض (بحد أدنى بنسبة 20% على أساس سنوي)، وخفض نسبة التكلفة إلى الدخل وضمان تحقيق التعادل في عام 2022. ويعتزم البنك تنمية قاعدة عملائه في الشريحة المستهدفة وهي الشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة. كما ستقوم بالشراكة مع منظمات الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد كبوابة إلى أعضائها وكذلك العمل مع السفارة المصرية لإحالة الشركات التي تنشأ في أوغندا. والهدف من ذلك هو توفير المنتجات التي تناسب احتياجاتهم وكذلك توفير الخدمات المتميزة للعملاء.
وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك على زيادة منتجاته الرقمية والتحول نحو ميكنة عمليات السحب لتعزيز الكفاءة وزيادة حجم المعاملات. وسيستفيد البنك من المنصات الحالية مثل الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والبطاقات، فضلًا عن استكشاف شراكات جديدة مع شركات التكنولوجيا المالية لتوفير المزيد من المنتجات مثل الحسابات الرقمية ومنتجات التحصيل للمدارس، SACCOS، ونوادي الاستثمار.
وعلاوة على ذلك، يتوقع البنك زيادة انتشاره من خلال الخدمات المصرفية للوكالات من خلال الشراكة مع شركة ABC مع 20,000 وكيل، والتكامل مع 21 بنكًا ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، لتعزيز حجم الودائع.
بسب جائحة كوفيد-19، سمح البنك بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية من بنك أوغندا بفرض قيود على عدد من العملاء. ومن أجل إدارة مخاطر الائتمان، زاد البنك من جهوده للمراقبة والاسترداد للتخفيف من هذه المخاطر.
ولا يزال هناك المزيد من الجهود التي تبذلها إدارة المخاطر والرقابة والالتزام من المجالات الحيوية التي يعمل عليها البنك.

02

شركة كايرو للتأجير التمويلي

كايـــرو للتـــأجيـــر التمويـــلـــي
CAIRO LEASING CORPORATION

تأسست شركــة كــايرو للتأجــير التمويلــي كشركة تابعة مملوكة بالكامل في مارس 2018 لتوفير منتجات وخدمات تأجير مصممة خصيصًا لعملاء البنك من الشركات لمجموعة متنوعة من الأصول, بما في ذلك العقارات والمصانع والآلات وأساطيل النقل وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وغيرها. وقد تم تأسيس الشركة استكمالًا للأنشطة المصرفية للشركات التي يقوم بها بنك القاهرة, مما سمح للبنك بتعزيز مكانته في سوق التأجير التمويلي سريع النمو في مصر.

. تستخدم شركــة كــايرو للتأجــير التمويلــي نموذجًا تشغيليًا دقيقًا يعزز القرارات الائتمانية السليمة وتطوير حلول مبتكرة, وتقوم بذلك بمساعدة فريق من المهنيين ذوي الخبرة. وقد حظيت شركــة كــايرو للتأجــير التمويلــي باستقبال إيجابي في السوق منذ إنشائها, ووسعت قاعدة عملائها لتشمل بعضا من أبرز الشركات المصرية في القطاعات الرئيسية. تستفيد شركــة كــايرو للتأجــير التمويلــي من سمعة بنك القاهرة كواحد من أقدم البنوك في مصر وأكثرها شهرة لتوسيع نطاق وصول عملائها والاستفادة من أوجه التآزر بين المؤسستين. وبدعم من البنك, تستطيع شركة شركــة كــايرو للتأجــير التمويلــي الاستفادة من مواردها لتحقيق أقصى قيمة لأصحاب المصلحة مع السعي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

أبرز أحداث 2021

- ارتفع إجمالي رأس المال المدفوع بمقدار 50 مليون ليصل إلى 250 مليون بنهاية عام 2021
- بلغ إجمالي إيرادات التأجير 273 مليون
- بلغ صافي الدخل العائد للمساهمين 45 مليون جنيه مصري
- وبلغ متوسط العائد على حقوق المساهمين 16.29%
- بلغ إجمالي الأصول المؤجرة 4.200 مليون

قامت شركــة كــايرو للتأجــير التمويلــي بتوسيع وتطوير مجالات أعمالها في السوق المصري من خلال الاستفادة من خبرتها في توفير الحلول المالية لمختلف القطاعات , والفهم المتعمق للتوزيع التجاري , والدراية المالية المتطورة لتوفير الحلول لعملائنا وإدارتنا. أظهر موظفونا قدراتهم من خلال الجهود المبذولة بما في ذلك تحسين الإنتاجية التشغيلية وتعزيز التنوع الذي ينعكس على الأداء العام للشركة.

واصلت شركة شركــة كــايرو للتأجــير التمويلــي اكتساب موطئ قدم أقوى في سوق تأجير الشركات المصري في عامها الرابع من العمليات من خلال تحسين نموذج أعمالها وعروض خدمة العملاء. وعلى الرغم من التحديات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة كرونا , حافظت الشركة على محفظة متوازنة بشكل جيد وواصلت بناء علاقات قوية مع العملاء من الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم. ركزت الإدارة جهودها على استراتيجيات الأعمال الجديدة في نهاية السنة المالية 2021 , بما في ذلك استراتيجية "السوق الشامل والعلاقة العميقة مع العملاء" التي تركز على تدفق احتياجات الأعمال الجديدة للعملاء استجابة للتغيرات في نماذج أعمالهم والتغيرات الهيكلية في مختلف الصناعات. ونتيجة لهذه الجهود, بلغ إجمالي قيمة الأصول المؤجرة 2.4 مليار جنيه, وبلغ إجمالي إيرادات التأجير 273 مليون جنيه, وبلغ صافي الدخل العائد على المساهمين 45.3 مليون جنيه, وبلغ متوسط العائد على حقوق المساهمين 16.3%.

أنشأت شركــة كــايرو للتأجــير التمويلــي قسما جديدا يتعلق بقطاع الأعمال متخصصا في شبكات الأعمال خارج القاهرة. وقد بدأت في إعداد نظام التشغيل الأساسي الجديد ليتم تفعيله في الربع الأول من عام 2022. مثل هذه الخطوة ستزيد من إنتاجية الشركة وأمنها , وبالتالي زيادة الكفاءة للعملاء.

وفي ديسمبر 2021, حصلت الشركة على الترخيص النهائي لإضافة نشاط التخصيم, الذي من المقرر أن يعمل بكامل طاقته خلال الربع الأول من عام 2022. وأسفرت جهودها على مدار العام عن زيادة كبيرة في أدائها المالي. وتتمتع الشركة بمحفظة متوازنة موزعة بين القطاعات المختلفة, حيث ارتفع إجمالي محفظة التأجير التمويلي في نهاية العام المالي 2021 بنسبة 42% ليصل إلى 4.2 مليار جنيه, وبالتالي زيادة صافي الربح بنسبة 38% تقريبا مقارنة بالعام المالي 2020. ومع حفاظها على نموها, فإن العديد من العملاء الجدد في الأجزاء المتزايدة باستمرار من الحصة السوقية لشركة شركــة كــايرو للتأجــير التمويلــي يضعون الشركة بين أكبر 5 شركات في قطاع التأجير من حيث إجمالي العقود المحجوزة خلال السنة المالية 2021.

واصلنا النمو على الرغم من جائحة كورونا, وعلى الرغم من تلك التحديات, نجحنا في الاستمرارية من خلال رفع معايير السلامة والحفاظ على التباعد الاجتماعي.

ودعما لنمونا المستمر, قمنا في عام 2021 بتوظيف ما مجموعه 7 موظفين, 3 منهم حديثي التخرج, بما يتماشى مع خطتنا المستمرة لبناء فرق العمل في شركــة كــايرو للتأجــير التمويلــي. وأخيرا , منهم فرد للمساعدة في دعم إدارة العمليات. في شركــة كــايرو للتأجــير التمويلــي , نعتقد أن القوى العاملة المختصة والمدربة تدريبا جيدا والمحفزة بشكل صحيح والمترابطة من خلال الثقة المتبادلة والأهداف المشتركة ضرورية لضمان نجاحنا المنشود. يساهم كل موظف بشكل

مباشر في نمو شركـة كـايرو للتأجـير التمويلـي ونجاحها.
وبناء على ذلك, وبناء على تقييم أولي للاحتياجات التدريبية, نجحنا في إنجاز ما يلي:

التدريب على التخصيم: حضر عضوان من فريق العمل استعدادا لإطلاق خط الأعمال الجديد (التخصيم).

التدريب على مكافحة غسيل الأموال: وفقا للوائح هيئة الرقابة المالية ووفقا لخطة التدريب , قمنا بتدريب 9 من موظفينا.

التدريب على حوكمة الشركات: حضر عضواً واحداً ورشة العمل الخاصة.

التوجه الاستراتيجي المستقبلي

يبدو مستقبل شركـة كـايرو للتأجـير التمويلـي واعدًا , حيث أننا ننتقل إلى بدء مرحلة جديدة ساعين بجهد نحو إحراز تقدم سريع في تنفيذ خططنا الطموحة للشركة. وستستمر الشركة في تلقي الدعم الكامل من بنك القاهرة لتحقيق مفهوم المجموعة المالية. وستواصل شركة شركـة كـايرو للتأجـير التمويلـي الوفاء بالتزامها بمتابعة العمليات المستدامة مع تعزيز القيمة المستمرة لجميع شركاء الأعمال. كما يتم التركيز على تسهيل الإدارة المتكاملة من خلال توحيد الوظائف المتداخلة داخل الشركة. لقد قمنا بتحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تطوير نظام تكنولوجيا المعلومات الجديد لدينا والتركيز على خلق قيمة مضافة جديدة.
سنقدم منتجات جديدة لتلبية احتياجات عملائنا حيث نتطلع إلى الحصول على ترخيص للعمل كشركة خدمات مالية غير مصرفية كاملة في المستقبل القريب من خلال أن نصبح مزود لخدمة التخصيم في السوق. وبالنظر إلى ثروة الموارد والأنظمة والعمليات التي تم وضعها داخل شركـة كـايرو للتأجـير التمويلـي, فقد تم تصميمها على أن تصبح رائدة مع قياس الصناعة في نفس الوقت بمستويات أداء فائقة.

قامت شركـة كـايرو للتأجـير التمويلـي بتوسيع وتطوير مجالات أعمالها في السوق المصري من خلال الاستفادة من خبرتها في توفير الحلول المالية لمختلف القطاعات , والفهم المتعمق للتوزيع التجاري , والدراية المالية المتطورة لتوفير الحلول لعملائنا وإدارتنا.

القوائم
المالية

التقـــريـــر الســـنـــوي 2021

الفهرس

البيان	صفحة
تقرير مراقبو الحسابات	2-1
قائمة المركز المالى المستقلة فى 31 ديسمبر 2021	3
قائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2021	4
قائمة الدخل الشامل المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2021	5
قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2021	7-6
قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2021	8
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2021	93-9

A LEAP FORWARD

قائمة المركز المالى المستقلة

في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

	إيضاح رقم	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	(15)	19 061 965	12 907 004
أرصدة لدى البنوك	(16)	33 321 650	24 956 044
قروض وتسهيلات للبنوك	(17)	3 113 441	967 952
قروض وتسهيلات العملاء	(18)	98 676 603	85 020 463
مشتقات مالية	(19)	1 479	2 571
إستثمارات مالية:			
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(20)	47 696 882	52 715 894
بالتكلفة المستهلكة	(20)	42 615 351	20 720 233
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(20)	58 103	52 909
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة	(21)	876 102	594 283
أصول غير ملموسة	(22)	177 869	138 886
أصول أخرى	(23)	7 759 488	5 567 430
أصول ضريبية مؤجلة	(30)	383 234	370 637
أصول ثابتة	(24)	1 610 910	1 312 441
اجمالي الأصول		255 353 077	205 326 747
الالتزامات وحقوق الملكية الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(25)	17 623 787	13 416 826
ودائع عملاء	(26)	198 278 073	162 777 351
مشتقات مالية	(19)	6 078	3 430
قروض أخري	(27)	11 697 507	6 768 131
التزامات أخرى	(28)	5 984 553	2 608 215
مخصصات أخرى	(29)	668 433	584 546
إلتزامات ضرائب الدخل الجارية		118 003	184 179
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(30)	173 183	155 120
التزامات مزايا التقاعد	(31)	1 389 618	1 246 565
اجمالي الالتزامات		235 939 235	187 744 363
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(32)	5 250 000	5 250 000
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	(32)	4 750 000	-
احتياطيات	(33)	2 938 879	3 255 348
فرق القيمة الإسمية عن القيمة الحالية وديعة مساندة		2 409 893	2 721 627
صافي أرباح السنة والأرباح المحتجزة	(33)	4 065 070	6 355 409
اجمالى حقوق الملكية		19 413 842	17 582 384
اجمالى الالتزامات وحقوق الملكية		255 353 077	205 326 747

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٠) متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.
- تقرير مراقبو الحسابات (مرفق).

محمد إبراهيم
رئيس مجموعة الشئون المالية

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

قائمة الدخل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

	إيضاح رقم	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(6)	22 996 537	20 514 893
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(6)	(12 526 901)	(10 461 386)
صافي الدخل من العائد		**10 469 636**	**10 053 507**
إيراد الأتعاب والعمولات	(7)	2 139 524	1 688 099
مصروف الأتعاب والعمولات	(7)	(154 954)	(84 498)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات		**1 984 570**	**1 603 601**
صافي الدخل من العائد والأتعاب والعمولات		**12 454 206**	**11 657 108**
توزيعات الأرباح	(8)	104 196	61 799
صافي دخل المتاجرة	(9)	23 834	25 091
ارباح (خسائر) الإستثمارات المالية	(20)	233 575	138 005
(عبء) رد الخسائر الائتمانية المتوقعة	(12)	(1 499 858)	(2 388 081)
مصروفات إدارية	(10)	(5 608 287)	(4 805 116)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(11)	97 741	160 670
أرباح السنة قبل ضرائب الدخل		**5 805 407**	**4 849 476**
مصروفات ضرائب الدخل	(13)	(2 174 582)	(1 694 161)
صافي أرباح السنة بعد ضرائب الدخل		**3 630 825**	**3 155 315**
نصيب السهم الأساسي / المرجح من صافي أرباح السنة	(14)	1.05	1.06

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٠) متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

محمد إبراهيم
رئيس مجموعة الشئون المالية

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

		31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
صافي أرباح السنة بعد ضرائب الدخل	(1)	3 630 825	3 155 315
المحول إلى الأرباح المحتجزة (بالصافي بعد خصم الضرائب)	(2)	26 378	866
بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح و الخسائر			
صافي التغير - الحركة في احتياطي القيمة العادلة لادوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		166 181	(46 992)
بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر			
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العدلة من خلال الدخل الشامل الاخر		(480 680)	132 652
إجمالى بنود الدخل الشامل الأخر للسنة, الصافي بعد الضريبة	(3)	(314 499)	85 660
إجمالي الدخل الشامل للسنة, الصافي بعد الضريبة	(1+2+3)	**3 342 704**	**3 241 841**

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٠) متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

	إيضاح رقم	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
التدفقات النقدية من انشطة التشغيل			
أرباح السنة قبل ضرائب الدخل		5 805 407	4 849 476
تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك		285 763	217 444
إستهلاك	(22)	78 235	32 307
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(12)	1 499 858	2 388 081
عبء المخصصات الأخرى	(29)	237 568	151 319
عبء مخصص أضمحلال أصول أخرى	(23)	1 230	61 642
مخصصات انتفى الغرض منها	(23,29)	(100 064)	(125 999)
أرباح بيع أصول ثابتة	(11)	(3 432)	(157)
فروق ترجمة المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	(29)	(2 217)	(3 532)
المستخدم من المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات القروض	(29)	(73 453)	(52 475)
المتحصل من المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات القروض	(29)	21 649	72
(خسائر) رد إضمحلال شركات شقيقة	(20)	(9 565)	19 837
ايرادات من توزيعات أرباح	(8)	(104 196)	(61 799)
فروق ترجمة مخصص أدوات دين سيادية	(33)	(1 247)	(4 419)
(رد) فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(9)	(5 194)	(4 797)
(رد) ارباح بيع أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(20)	(168 955)	(82 451)
إستهلاك علاوة أو خصم إصدار إستثمارات مالية	(20)	365 489	525 226
أرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والإلتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل		**7 826 876**	**7 909 775**
صافي (الزيادة) النقص في الأصول			
أرصدة لدى البنوك		(10 323 654)	(2 186 565)
قروض وتسهيلات للبنوك	(17)	(2 156 982)	(494 208)
قروض وتسهيلات العملاء		(15 226 960)	(13 291 718)
مشتقات مالية	(19)	1 092	(2 568)
أصول أخرى	(23)	(2 192 884)	(1 740 252)
صافي الزيادة (النقص) في الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(25)	4 206 961	5 133 491
ودائع العملاء	(26)	35 500 722	11 790 046
مشتقات مالية	(19)	2 648	(1 560)
إلتزامات أخرى		2 943 525	(1 626 152)
إلتزامات مزايا التقاعد	(31)	143 053	162 992
ضرائب الدخل المسددة		(1 800 741)	(1 410 962)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (بعده)		**18 923 656**	**4 242 319**

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

	إيضاح رقم	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (قبله)		**18 923 656**	**4 242 319**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(24)	(587 116)	(497 359)
متحصلات من بيع أصول ثابتة		3 522	218
متحصلات من بيع إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(20)	155 537 571	150 817 979
مشتريات إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		(153 562 613)	(160 513 912)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(20)	3 704 258	5 200 401
مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(20)	(25 597 907)	(6 969 161)
مدفوعات مقابل اقتناء شركات تابعة وشقيقة		(272 254)	(71 417)
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(22)	(117 218)	(131 315)
توزيعات أرباح محصلة		103 952	61 797
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		**(20 787 805)**	**(12 102 769)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
متحصلات من القروض الأخرى		4 635 384	2 316 376
مدفوعات الى القروض الأخرى		(17 742)	(25 788)
توزيعات الأرباح المدفوعة		(5 834 942)	(2 050 480)
الوديعة المساندة - بنك مصر		-	3 000 000
المسدد تحت حساب زيادة رأس المال		4 750 000	-
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		**3 532 700**	**3 240 108**
صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال السنة		1 668 551	(4 620 342)
رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة		31 679 981	36 300 323
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة		**33 348 532**	**31 679 981**
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي		19 061 965	12 907 004
أرصدة لدى البنوك		33 325 402	24 965 378
أذون خزانة وأوراق حكومية أخري		23 787 601	35 374 774
أرصدة لدى البنك المركزي في اطار نسبة الإحتياطي الإلزامي		(12 726 021)	(9 368 285)
أرصده لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(6 960 350)	-
أذون خزانة وأوراق حكومية أخري ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(23 140 065)	(32 198 890)
اجمالي النقدية وما في حكمها	(35)	**33 348 532**	**31 679 981**

الإيضاحات المرفقة من (١) إلي (٤٠) متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

	إيضاح رقم	رأس المال المصدر والمدفوع	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	احتياطات	فرق القيمة الإسمية عن القيمة الحالية-وديعة مساندة	صافي أرباح السنة والأرباح المحتجزة	الإجمالى
الرصيد في 31 ديسمبر 2019		**2 250 000**	**3 000 000**	**2 309 361**	**1 316 854**	**6 126 280**	**15 002 495**
توزيعات أرباح عام 2019		-	-	-	-	(545 480)	(545 480)
محول إلى حساب رأس المال		3 000 000	(3 000 000)	-	-	-	-
توزيعات للمساهمين		-	-	-	-	(1 505 000)	(1 505 000)
المحول إلى الاحتياطي القانوني		-	-	197 310	-	(197 310)	-
المحول إلى احتياطى مخاطر بنكية عام		-	-	677 409	-	(677 409)	-
المحول إلى احتياطي رأسمالى		-	-	1 853	-	(1 853)	-
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	-	(16 245)	-	-	(16 245)
فرق القيمة الإسمية عن الحالية - وديعة مساندة		-	-	-	1 404 773	-	1 404 773
صافي التغير في بنود الدخل الشامل الاخر		-	-	85 660	-	866	86 526
صافي ربح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020		-	-	-	-	3 155 315	3 155 315
الرصيد في 31 ديسمبر 2020		**5 250 000**	**-**	**3 255 348**	**2 721 627**	**6 355 409**	**17 582 384**
توزيعات أرباح		-	-	-	-	(5 871 378)	(5 871 378)
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال		-	4 750 000	-	-	-	4 750 000
المحول الى الاحتياطي القانوني		-	-	157 758	-	(157 758)	-
المحول من احتياطي مخاطر بنكية عام		-	-	(81 751)	-	81 751	-
المحول الى احتياطي رأسمالى		-	-	157	-	(157)	-
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأدوات حين بالقمة العائلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	-	(78 134)	-	-	(78 134)
فرق القمة الإسمية عن الحالية- وديعة مساندة		-	-	-	(311 734)	-	(311 734)
صافي التغير في بنود الدخل الشامل الاخر		-	-	(314 499)	-	26 378	(288 121)
صافي ربح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021		-	-	-	-	3 630 825	3 630 825
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	(33 ,32)	**5 250 000**	**4 750 000**	**2 938 879**	**2 409 893**	**4 065 070**	**19 413 842**

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلي (٤٠) متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

BDO خالد وشركاه	KPMG حازم حسن	الجهاز المركزي للمحاسبات
محاسبون قانونيون ومستشارون	محاسبون قانونيون ومستشارون	الإدارة المركزية للرقابة على البنوك

تقرير مراقبو الحسابات

إلى السادة / مساهمي بنك القاهرة – شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة **لبنك القاهرة - شركة مساهمة مصرية** - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبو الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل لبنك القاهرة - شركة مساهمة مصرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

البيانات المالية المستقلة الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقبو الحسابات

أحمد ماهر محمد مصطفى طاحون	صلاح الدين مهنى المقنى	إيناس عبد الله الشريف
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ١٦٩٣٧	سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٦٤	عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل البنك المركزي المصري ٥١٨	KPMG حازم حسن	الجهاز المركزي للمحاسبات
BDO خالد وشركاه	محاسبون قانونيون ومستشارون	

القاهرة في ١٤ مارس ٢٠٢٢

١- التأسيس والنشاط

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية كبنك تجارى بتاريخ 1952/05/17 فى ظل قانون التجارة الوطنى لسنة 1883 والذى تم إلغاؤه فيما عدا الفصل الأول من الباب الثانى منه بموجب إصدار قانون التجارة رقم 17 لسنة 1999 فى 17 مايو1999.
يقع المركز الرئيسى للبنك في 6 ش الدكتور مصطفى أبو زهرة - مدينة نصر خلف الجهاز المركزى للمحاسبات.

ويقدم بنك القاهرة خدماته المصرفية المتعلقة بنشاطه فى جمهورية مصر العربية من خلال 246 فرعاً ومكتبا ووحدة ووكالة ويوظف 8 794 موظف فى تاريخ إعداد القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

فى مايو 2007 إستحوذ بنك مصر على جميع أسهم بنك القاهرة ونقلت ملكيتها بإسم بنك مصر فى البورصة المصرية.

فى مايو 2009 بقرار من وزير المالية تم الموافقة على بيع عدد خمسة أسهم لكل من:

- شركة مصر للإستثمار - شركة مصر أبو ظبى للإستثمارات العقارية

وهو ما ترتب عليه خضوع البنك لأحكام قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية.

بتاريخ 28 مارس 2010 تم التصديق على تعديل النظام الأساسى للبنك للخضوع للقانون 159 لسنة 1981 بمكتب توثيق الإستثمار بموجب محضر توثيق رقم 176 / ن لسنة 2010 والتأشير به بالسجل التجارى بتاريخ 30 مارس 2010.

فى مايو 2010 أسس بنك مصر « شركة مصر المالية للإستثمارات « وبنسبة مساهمة 99,999% من رأسمالها لتكون ذراع إستثمارى له.

فى يونيو 2010 قام بنك مصر بنقل بعض الإستثمارات طويلة الأجل (من بينها بنك القاهرة) لشركة مصر المالية للإستثمارات. ووافقت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة المنعقدة فى 19 ديسمبر 2010 على نقل ملكية بنك القاهرة لشركة مصر المالية للإستثمارات وتعديل النظام الأساسى للبنك وفقا لذلك.

بتاريخ 27 يونيو 2010 إنعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك وقد وافقت على تعديل المادة 42 من النظام الأساسى بحيث تبدأ السنة المالية للبنك فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من ذات السنة بدلاً من أن تبدأ السنة المالية للبنك فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونيو من السنة التالية.

بتاريخ 15 ديسمبر 2016 انعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك، وقد وافقت علي تعديل الماده (6) من النظام الاساسي للبنك بزيادة رأس مال البنك بقيمه الارباح المحتجزه 650 مليون جم، وحدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ 10 مليار جم، وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ 2,250 مليار جم موزعا علي 500 562 ألف سهم بقيمة 4 جنيه مصرى للسهم الواحد وأصبح هيكل مساهمي البنك علي النحو التالي:

شركة مصر المالية للإستثمارات	985 499 562 سهم
بنك مصر	8 أسهم
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	7 أسهم

وتم التأشير في السجل التجاري بتعديل المادة (6) زيادة رأس المال بتاريخ 2016/12/29 , كما تم التأشير في صحيفة الاستثمار في النشرة الاخيرة العدد 43396 الصادرة بتاريخ 2017/1/30 بتعديل المادة (7).

بتاريخ 2018/07/15, تم انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتعديل المادة (6) من النظام الاساسي للبنك بإضافة بنك مصر بدلا من شركة مصر للإستثمار.

بتاريخ 19 ديسمبر 2019 قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة «مصر المالية للاستثمارات ش.م.م» المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 11 فبراير 2020 بالتأشير في السجل التجارى بتاريخ 20 فبراير 2020 بأنه قد تم تغيير اسم الشركة الى «شركة مصر كابيتال ش.م.م» وذلك دون أي تغير في بيانات أخرى.

بتاريخ 2019/09/22 وافق البنك المركزى المصرى على تعديل المادة (6) من النظام الأساسى لبنك القاهرة والمتعلقة بزيادة رأس المال المصدر وهيكل المساهمين.

بتاريخ 2019/09/22 إنعقدت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة وقد وافقت على زيادة رأسمال البنك المصدر بمبلغ وقدره 3 مليار جنيه (ثلاثة مليار جنيه مصري) ليرتفع من 2,250 مليار جنيه مصري إلى 5,250 مليار جنيه مصري يكتتب بنك مصر في كامل قيمة الزيادة, وكذا تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسى للبنك وفقاً لما يلى:

حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ 10 مليار جنيه مصري, وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ 5,250 مليار جنيه مصري موزعاً على 1,312,500 ألف سهم بقيمة إسميه أربعة جنيهات مصرية للسهم الواحد وهيكل مساهمى البنك على النحو التالى:

بنك مصر	750 000 008	سهم
شركة مصر كابيتال	562 499 985	سهم
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	7	أسهم

وقد تم التأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال بتاريخ 2020/02/02.

بتاريخ 2020/10/4 تم تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسى للبنك في صحيفة الإستمار وفقا لما يلى:

حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ 10 مليار جنيه مصري, وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ 5,250 مليار جنيه مصري موزعاً على 2,625,000 ألف سهم بقيمة إسميه جنيهان مصريان للسهم الواحد وهيكل مساهمى البنك على النحو التالى:

الاسم	عدد الاسهم	القيمة الإسمية بالجنيه المصري
بنك مصر	1 500 000 016	3 000 000 032
شركة مصر كابيتال	1 124 999 970	2 249 999 940
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	14	28
الإجمالي	**2 625 000 000**	**5 250 000 000**

إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بتاريخ 2022/03/10.

٢- ملخص أهم السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة . وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

2-1 أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزي المصرى بتاريخ 16 ديسمبر2008 مع إضافة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) «الادوات المالية» طبقا للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ 28 يناير 2018 والصادر بشأنها التعليمات النهائية لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بتاريخ 26 فبراير 2019, وقد تم اعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة.

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) « الأدوات المالية « إعتباراً من 1 يناير 2019 وفقاً لتعليمات البنك المركزي وتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية لتلك المتطلبات الجديدة وكذا الافصاح عن الاحكام والتقديرات الهامة المرتبطة بالانخفاض في القيمة في إيضاحات إدارة المخاطر المالية .

وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعًا كليًا في القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التي للبنك فيها , بصورة مباشرة و غير مباشرة من خلال شركات تابعة , أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط .

ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الاضمحلال , وتُقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة , حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى 31 ديسمبر 2018 بإستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزي المصرى بتاريخ 16 ديسمبر2008, وإعتباراً من 1 يناير 2019 وبناءاً على صدور تعليمات البنك المركزى المصرى لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (9) «الأدوات المالية» بتاريخ 26 فبراير 2019 فقد قام البنك بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك التعليمات.

2-2 المحاسبة عن الإستثمارات فى الشركات التابعة والشقيقة

يتم عرض الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكلفة وهى تمثل حصة البنك المباشرة فى الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافى أصول الشركات المستثمر فيها, هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً أشمل للمركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للبنك وشركاته التابعة (المجموعة) بالإضافة إلى حصة البنك في صافى أصول شركاته الشقيقة.

2-2-1 الشركات التابعة

هى الشركات (بما فى ذلك المنشآت المؤسسة لأغراض خاصة Special Purpose Entities / SPEs) التى يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم فى سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من أنشطتها, وعادةً ما يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت بها. ويؤخذ فى الإعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التى يمكن ممارستها أو تحويلها فى الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

2-2-2 الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هى المنشآت التى يتمتع البنك بطريق مباشر أو غير مباشر بنفوذ مؤثر عليها ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة عليها حيث يمتلك البنك حصص ملكية تتراوح من 20% إلى 50% من حقوق التصويت فى الشركات الشقيقة.

تُستخدم طريقة الشراء فى المحاسبة عن معاملات إقتناء البنك للشركات التابعة والشقيقة عند الإعتراف الأولى بها (فى تاريخ الإقتناء). ويُعدُ تاريخ الإقتناء هو التاريخ الذى يحصل فيه المشترى على السيطرة أو النفوذ المؤثر على الشركة التابعة أو الشقيقة المشتراة. وطبقاً لطريقة الشراء يتم الإعتراف الأولى بالحصة المقتناة كإستثمار فى الشركة التابعة أو الشقيقة بالتكلفة. وتمثل تكلفة الإقتناء القيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستحق سداده على البنك مقابل الحصة المشتراة مضافاً إليها أية تكاليف تُعزى مباشرةً لعملية الإقتناء.

وفى الحالات التى تتحقق فيها سيطرة على منشأة ما على مراحل ومن ثم تجميع أعمالها من خلال أكثر من معاملة تبادل واحدة عندئذٍ يتم التعامل مع كل معاملة من معاملات التبادل تلك بصورة منفصلة وذلك على أساس تكلفة الإقتناء والمعلومات الخاصة بالقيمة العادلة للمقابل فى تاريخ كل معاملة تبادل حتى التاريخ الذى تتحقق فيه تلك السيطرة.

ويتم المحاسبة اللاحقة عن إستثمارات البنك فى الشركات التابعة والشقيقة فى القوائم المالية المستقلة بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة تثبت الإستثمارات بتكلفة الإقتناء متضمنةً أية شهرة ويخصم منها أية خسائر إضمحلال لاحقة فى القيمة. وتثبت فى قائمة الدخل إيرادات البنك من توزيعات أرباح الشركات التابعة والشقيقة عند إعتماد الشركات لتوزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك فى تحصيلها.

2-3 التقارير القطاعية

يمثل قطاع النشاط مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. ويرتبط القطاع الجغرافى بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها وتميزها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة إقتصادية مختلفة.

2-4 ترجمة العملات الأجنبية

2-4-1 عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصرى وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

2-4-2 المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة.

- ويتم إعادة ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى فى نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ, ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن الترجمة ضمن البنود التالية:

- صافى دخل المتاجرة للأصول / الإلتزامات المبوبة بغرض المتاجرة.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقى البنود.

- يتم تحليل التغيرات فى القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية والمصنفة كإستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات فى التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة, ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالفروق الناتجة عن التغيرات فى التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهه وبالفروق الناتجة عن تغير أسعار الصرف ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى, ويتم الإعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير فى القيمة العادلة (إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

تتضمـن فـروق الترجمـة الناتجـة عـن البنـود غيـر ذات الطبيعـة النقديـة ضمـن الأربـاح والخسـائر الناتجـة عـن تغيـر القيمـة العادلـة مثـل أدوات حقـوق الملكيـة المحتفـظ بهـا بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الأربـاح والخسـائر , ويتـم الاعتـراف بفـروق الترجمـه الناتجـة عـن أدوات حقـوق الملكيـة المصنفـة اسـتثمارات ماليـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الدخـل الشـامل الاخـر ضمـن إحتياطـي القيمـة العادلـة فـى حقـوق الملكيـة.

5-2 الأصول والالتزامات المالية

1-5-2 الاعتراف والقياس الاولى

يقـوم البنـك بالاعتـراف الاولـي بالاصـول والالتزامـات الماليـة فـي التاريـخ الـذي يصبـح فيـه البنـك طـرف فـي الشـروط التعاقديـة لـلأداة الماليـة.

يتـم قيـاس الأصـل أو الألتـزام المالـى أوليـاً بالقيمـة العادلـة. وبالنسـبة لتلـك التـي لا يتـم قياسـها لاحقـاً بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الأربـاح والخسـائر فإنهـا تقـاس بالقيمـة العادلـة مضافـاً إليهـا تكلفـة المعاملـة التـي ترتبـط بشـكل مباشـر بعمليـة الإقتنـاء أو الإصـدار.

2-5-2 التبويب

الأصول المالية

- عنـد الإعتـراف الأولـى يقـوم البنـك بتبويـب الأصـول الماليـة إلـى أصـول ماليـة بالتكلفـة المسـتهلكة, اصـول ماليـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال قائمـة الدخـل الشـامل الاخـر أو بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الأربـاح والخسـائر.
- يتـم قيـاس الاصـل المالـي بالتكلفـة المسـتهلكة إذا تـم اسـتيفاء كلا الشـرطين التالييـن ولـم يكـن قـد تـم تخصيصـه بمعرفـة ادارة البنـك عنـد الاعتـراف الاولـي بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الأربـاح والخسـائر:

- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط هو الاحتفاظ بالأصل المالى لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

- ينشـأ عـن الشـروط التعاقديـة للأصـل المالـي ,فـي تواريـخ محـددة تدفقـات نقديـة تعاقديـة للأصـل تتمثـل فقـط فـى أصـل مبلـغ الاداة الماليـة والعائـد.

يتـم قيـاس أداة الديـن بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الدخـل الشـامل الآخـر ولـم يكـن قـد تـم تخصيصهـا عنـد الاعتـراف الاولـي بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الأربـاح والخسـائر اذا تـم اسـتيفاء كل مـن الشـرطين التالييـن:

- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالى.

- ينشـأ عـن الشـروط التعاقديـة للأصـل المالـي ,فـي تواريـخ محـددة تدفقـات نقديـة تعاقديـة للأصـل لا تتمثـل فقـط فـي أصـل الديـن والعائـد.

يتم تبويب باقى الأصول المالية الأخرى كإستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

بالإضافـة إلـى ذلـك , يمكـن للبنـك عنـد الاعتـراف الأولـي ,أن يخصـص بشـكل لارجعـة فيـه – أصـلا ماليـاً علـى أنـه يُقـاس بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الارباـح أو الخسـائر, بالرغـم مـن إسـتيفائه لشـروط التبويـب كأصـل مالـى بالتكلفـة المسـتهلكة أو بالقيمـة العادلـة مـن خـلال قائمـة الدخـل الشـامل الآخـر, إذا كان القيـام بذلـك يمنـع أو يقلـص -بشـكل جوهـري -التضـارب الـذى قـد ينشـأ فـي القيـاس المحاسـبي.

تقييم نموذج الاعمال

- يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالى:

الأداة المالية	طرق القياس وفقاً لنماذج الأعمال		
	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة	
		من خلال الدخل الشامل الاخر	من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات حقوق الملكية	لا ينطبق	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولى ولا يتم الرجوع فيه	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
أدوات الدين	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة

يقـوم البنـك بإعـداد وتوثيـق واعتمـاد نمـوذج / نمـاذج الاعمـال (Business Models) بمـا يتوافـق مـع متطلبـات المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة (9) وبمـا يعكـس اسـتراتيجية البنـك الموضوعـة لإدارة الاصـول الماليـة وتدفقاتهـا النقديـة وفقـاً لمـا يلـى:

الاصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	- الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد. - البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. - أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. - يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدي توافقها مع متطلبات المعيار.
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	- كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. - مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية النعاقدية
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	- هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالاصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. - تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. - ادارة الاصول المالية بمعرفة علي اساس القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر تلافيا للتضارب في القياس المحاسبي.

- يقـوم البنـك بتقييـم الهـدف مـن نمـوذج الاعمـال علـى مسـتوى المحفظـة التـي يتـم الاحتفـاظ بالأصـل المالـى فيهـا باعتبـار أن ذلـك يعكـس طريقـة إدارة العمـل وطريقـة امـداد الإدارة بالمعلومـات, وتتضمـن المعلومـات التـي يتـم اخذهـا فـي الاعتبـار عنـد تقييـم هـدف نمـوذج الاعمـال مـا يلـي:

- السياسـات المعتمـدة الموثقـة وأهـداف المحفظـة وتطبيـق هـذه السياسـات فـي الواقـع العملـي. وعلـى وجـه الخصـوص مـا إذا كانـت اسـتراتيجية الإدارة تركـز فقـط علـى تحصيـل التدفقـات النقديـة التعاقديـة للأصـل والاحتفـاظ بمعـدل عائـد معيـن, لمقابلـة تواريـخ اسـتحقاق الأصـول الماليـة مـع تواريـخ اسـتحقاق الالتزامـات التـي تمـول هـذه الأصـول أو توليـد تدفقـات نقديـة مـن خـلال

بيـع هـذه الأصـول.

- كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة الي الإدارة العليا.

- المخاطـر التـي تؤثـر علـى أداء نمـوذج الأعمـال بمـا فـي ذلـك طبيعـة الأصـول الماليـة المحتفـظ بهـا ضمـن ذلـك النمـوذج وطريقـة إدارة هـذه المخاطـر.

- كيفية تحديد تقييم أداء مديري الاعمال (القيمة العادلة, العائد على المحفظة, أو كلاهما).

- دوريـة وقيمـة وتوقيـت عمليـات البيـع فـي الفتـرات السـابقة, وأسـباب هـذه العمليـات, والتوقعـات بشـأن أنشـطة البيـع المسـتقبلية. ومـع ذلـك فـان المعلومـات عـن انشـطة البيـع لا تؤخـذ فـي الاعتبـار بشـكل منعـزل, ولكـن كجـزء مـن تقييـم شـامل لكيفيـة تحقيـق هـدف البنـك مـن إدارة الأصـول الماليـة وكيفيـة توليـد التدفقـات النقديـة.

- إن الأصـول الماليـة التـي يحتفـظ بهـا بغـرض المتاجـرة أو التـى يتـم ادارتهـا وتقييـم أدائهـا علـى أسـاس القيمـة العادلـة, يتـم قياسـها بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الأربـاح والخسـائر حيـث انهـا ليسـت محتفـظ بهـا لتحصيـل تدفقـات نقديـة تعاقديـة أو لتحصيـل تدفقـات نقديـة تعاقديـة وبيـع اصـول ماليـة معـاً.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الاداة والعائد

لغـرض هـذا التقييـم يقـوم البنـك بتعريـف المبلـغ الأصلـي لـلاداة الماليـة بانـه القيمـة العادلـة للأصـل المالـي عنـد الاعتـراف الاولـي. ويعـرف العائـد بأنـه مقابـل القيمـة الزمنيـة للنقـود والمخاطـر الائتمانيـة المرتبطـة بالمبلـغ الأصلـي خـلال فتـرة محـددة مـن الزمـن ومخاطـر الإقـراض الاساسـية الأخـرى والتكاليـف (مثـل خطـر السـيولة والتكاليـف الإداريـة) وكذلـك هامـش الربـح.

ولتقييـم مـا إذا كانـت التدفقـات النقديـة التعاقديـة للأصـل تتمثـل فـى دفعـات تقتصـر فقـط علـى أصـل الاداة الماليـة والعائـد, فـإن البنـك يأخـذ فـي اعتبـاره الشـروط التعاقديـة للأداة. ويشـمل ذلـك تقييـم مـا إذا كان الأصـل المالـي يتضمـن شـروط تعاقديـة قـد تغيـر توقيـت أو مبلـغ التدفقـات النقديـة التعاقديـة ممـا يجعلهـا لا تقابـل ذلـك الشـرط. ولإجـراء ذلـك التقييـم يأخـذ البنـك فـي اعتبـاره مـا يلـي:

- الاحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.

- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد, الآجال, نوع العملة ...).

- شروط السداد المعجل ومد الأجل.

- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.

- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دوريا).

الالتزامات المالية

- عنـد الإعتـراف الأولـى يقـوم البنـك بتبويـب الالتزامـات الماليـة إلـى التزامـات ماليـة بالتكلفـة المسـتهلكة, والتزامـات ماليـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الأربـاح والخسـائر وذلـك بنـاء علـي هـدف نمـوذج الاعمـال للبنـك
- يتـم الاعتـراف أوليـا بكافـة الالتزامـات الماليـة بالقيمـة العادلـة فـي التاريـخ الـذي يصبـح فيـه البنـك طـرف فـي الشـروط التعاقديـة لـلأداة الماليـة.
- يتـم قيـاس الالتزامـات الماليـة المبوبـة بالتكلفـة المسـتهلكة لاحقـا علـي اسـاس التكلفـة المسـتهلكة وباسـتخدام طريقـة العائـد الفعلـي.
- يتـم قيـاس الالتزامـات الماليـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الارباح والخسـائر لاحقـاً بالقيمـة العادلـة ويتـم الاعتـراف بالتغيـر فـي القيمـة العادلـة المتعلـق بالتغيـر فـي درجـة التصنيـف الائتمانـي للبنـك فـي قائمـة الدخـل الشـامل الآخـر فـي حيـن يتـم عـرض المبلـغ المتبقـي مـن التغيـر فـي القيمـة العادلـة فـي قائمـة الارباح و الخسـائر.

3-5-2 الاستبعاد

أ- الأصول المالية

- يتـم اسـتبعاد الأصـل المالـى عندمـا تنتهـي فتـرة سـريان الحـق التعاقـدي فـي الحصـول علـى تدفقـات نقديـة مـن الأصـل المالـي أو عندمـا يقـوم البنـك بتحويـل الحـق فـي اسـتلام التدفقـات النقديـة التعاقديـة فـي معاملـة يتـم بموجبهـا تحويـل المخاطـر والمنافـع المرتبطـة بالملكيـة بشـكل جوهـرى الـى طـرف آخـر.

- عنـد اسـتبعاد أصـل مالـي يتـم الاعتـراف فـي قائمـة الأربـاح والخسـائر بالفـرق بيـن القيمـة الدفتريـة للأصـل (أو القيمـة الدفتريـة المخصصـة للجـزء مـن الأصـل الـذي تـم اسـتبعاده) ومجمـوع كلا مـن المقابـل المسـتلم (متضمنـا أي أصـل جديـد تـم الحصـول عليـة مخصومـا منـة أي التـزام جديـد تـم تحملـه) وأي أربـاح أو خسـائر مجمعـة سـبق الاعتـراف بهـا ضمـن إحتياطـى القيمـة العادلـة للإسـتثمارات الماليـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال قائمـة الدخـل الشـامل الاخـر.

- أي أربـاح او خسـائر متراكمـة تـم الاعتـراف بهـا فـي قائمـة الدخـل الشـامل الاخـر متعلقـة بالاسـتثمار فـي أدوات حقـوق ملكيـة تـم تخصيصهـا كاسـتثمارات بالقيمـة العادلـة مـن خـلال قائمـة الدخـل الشـامل الاخـر, لا يتـم الاعتـراف بهـا فـي الأربـاح والخسـائر عنـد اسـتبعاد ذلـك الأصـل بحيـث يتـم تحويـل الفـروق التـي تخصهـا مباشـرة الـى بنـد الارباح المحتجـزة. وان أيـة حصـة نشـأت أو تـم الاحتفـاظ بهـا مـن الأصـل المؤهـل للاسـتبعاد (مسـتوفى شـروط الإسـتبعاد) فيتـم الاعتـراف بهـا كأصـل أو التـزام منفصـل.

- عندمـا يدخـل البنـك فـي معامـلات يقـوم بموجبهـا بتحويـل أصـول سـبق الإعتـراف بهـا فـي قائمـة المركـز المالـي, ولكنـة يحتفـظ بـكل أو بشـكل جوهـرى بمعظـم المخاطـر والمنافـع المرتبطـة بالأصـل المحـول أو جـزء منـه. ففـي هـذه الأحـوال, لا يتـم اسـتبعاد الأصـل المحـول.

- بالنسـبة للمعامـلات التـي لا يقـوم فيهـا البنـك بالاحتفـاظ ولا بتحويـل بشـكل جوهـرى كل المخاطـر والمنافـع المرتبطـة بملكيـة الأصـل ويحتفـظ بالسـيطرة علـى الأصـل, يسـتمر البنـك فـي الاعتـراف بالأصـل فـي حـدود ارتباطـه المسـتمر بالأصـل المالـي, ويتحـدد الارتبـاط المسـتمر للبنـك بالأصـل المالـي بمـدى تعـرض البنـك للتغيـرات فـي قيمـة الأصـل المحـول.

- فـي بعـض المعامـلات يحتفـظ البنـك بالتـزام خدمـة الأصـل المحـول مقابـل عمولـة, عندهـا يتـم اسـتبعاد الأصـل المحـول إذا كان يفـي بشـروط الاسـتبعاد. ويتـم الاعتـراف بأصـل او التـزام لعقـد الخدمـة إذا كانـت عمولـة الخدمـة أكبـر مـن القـدر المناسـب (أصـل) او اقـل مـن القـدر المناسـب (إلتـزام) لتأديـة الخدمـة.

ب- الالتزامات المالية

يقوم البنك باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم التخلص من او الغاء او انتهاء مدته الواردة بالعقد.

4-5-2 التعديلات على الأصول المالية والالتزامات المالية

أ- الأصول المالية

- إذا تـم تعديـل شـروط أصـل مالـي, يقـوم البنـك بتقييـم مـا إذا كانـت التدفقـات النقديـة للأصـل المعـدل مختلفـة بشـكل جوهـري. وإذا كانـت التدفقـات النقديـة مختلفـة اختلافـاً جوهريـاً فـان الحقـوق التعاقديـة للتدفقـات النقديـة مـن الأصـل المالـي الأصلـي تعتبـر انتهـت ومـن ثـم يتـم اسـتبعاد الأصـل المالـي الأصلـي ويتـم الاعتـراف بأصل مالـي جديـد بالقيمـة العادلـة والاعتـراف بالقيمة الناتجـة مـن تعديـل القيمـة الدفتريـة الاجماليـة كأربـاح او خسـائر ضمـن الأربـاح والخسـائر. امـا إذا كان هـذا التعديـل قـد حـدث بسـبب صعوبـات ماليـة للمقتـرض, فـان الأربـاح يتـم تاجيلهـا وتعـرض مـع مجمـع خسـائر الاضمحـلال فـي حيـن يتـم الاعتـراف بالخسـائر فـي قائمـة الارباح والخسـائر.

- إذا كانـت التدفقـات النقديـة للأصـل المعـدل المعتـرف بـه بالتكلفـة المسـتهلكة ليسـت مختلفـة جوهريـاً, فـان التعديـل لا ينتـج عنـه اسـتبعاد الأصـل المالـي.

ب- الالتزامات المالية

يقـوم البنـك بتعديـل التـزام مالـي عندمـا يتـم تعديـل شـروطه وتكـون التدفقـات النقديـة للالتـزام المعـدل مختلفـة اختلافـاً جوهريـاً. فـي هـذه الحالـة يتـم الاعتـراف بالتـزام مالـي جديـد بنـاءاً علـى الشـروط المعدلـة بالقيمـة العادلـة. ويتـم الاعتـراف بالفـرق بيـن القيمـة الدفتريـة للالتـزام المالـي القديـم والالتـزام المالـي الجديـد بالشـروط المعدلـة ضمـن قائمـة الأربـاح والخسـائر.

المقاصة بين الاصول المالية والالتزامات المالية

يتـم إجـراء المقاصـة بيـن الأصـول والالتزامـات الماليـة إذا كان للبنـك حـق قانونـي قابـل للنفـاذ لإجـراء المقاصـة بيـن المبالـغ المعتـرف بهـا وكانـت هنـاك النيـة لإجـراء التسـوية علـى أسـاس صافـى المبالـغ أو اسـتلام الأصـل وتسـوية الالتـزام فـي آن واحـد.

وتعـرض بنـود اتفاقيـات شـراء أذون خزانـة مـع الالتـزام غيـر المتزامـن بإعـادة البيـع واتفاقيـات بيـع أذون خزانـة مـع الالتـزام غيـر المتزامـن بإعـادة الشـراء علـى أسـاس الصافـي بقائمـة المركـز المالـى ضمـن بنـد أرصـدة مسـتحقة.

5-5-2 قياس القيمة العادلة

- يحـدد البنـك القيمـة العادلـة علـي اسـاس انهـا السـعر الـذى سـيتم الحصـول عليـه لبيـع أصـل أو الـذى سـيتم سـداده لنقـل إلتـزام فـى معاملـة منظمـة بيـن المشـاركين فـى السـوق فـى تاريـخ القيـاس مـع الاخـذ فـي الاعتبـار عنـد قيـاس القيمـة العادلـة خصائـص الأصـل أو الإلتـزام فـى حـال أخـذ المشـاركون فـى السـوق تلـك الخصائـص بعيـن الاعتبـار عنـد تسـعير الأصـل و/أو الإلتـزام فـى تاريـخ القيـاس حيـث تشـتمل هـذه الخصائـص علـي حالـة الأصـل وموقعـه والقيـود علـى بيـع الأصـل أو اسـتخدامه لكيفيـة نظـر المشـاركين فـى السـوق.

- يسـتخدم البنـك منهـج السـوق لتحديـد القيمـة العادلـة للاصـول والالتزامـات الماليـة باعتبـار ان هـذا المنهـج يسـتخدم الاسـعار والمعلومـات الأخـرى ذات الصلـة الناجمـة عـن معامـلات بالسـوق تتضمـن أصـول أو التزامـات أو مجموعـة مـن الأصـول والالتزامـات، وتكـون مطابقـة أو قابلـة للمقارنـة. وبالتالـي قـد يسـتخدم البنـك أسـاليب التقييـم المتفقـة مـع منهـج السـوق مثـل مضاعفـات السـوق المشـتقة مـن مجموعـات قابلـة للمقارنـة. وعندهـا يقتضـي اختيـار المضاعـف الملائـم مـن ضمـن النطـاق اسـتخدام الحكـم الشـخصي مـع الأخـذ فـي الاعتبـار العوامـل الكميـة والنوعيـة الخاصـة بالقيـاس.

- عندمـا لا يمكـن الاعتمـاد علـي مدخـل السـوق فـي تحديـد القيمـة العادلـة لاصـل مالـي او التـزام مالـي، يسـتخدم البنـك منهـج الدخـل فـي تحديـد القيمـة العادلـة والـذي بموجبـه يتـم تحويـل المبالـغ المسـتقبلية مثـل التدفقـات النقديـة أو الدخـل والمصروفـات إلـى مبلـغ حالـي (مخصـوم) بحيـث يعكـس قيـاس القيمـة العادلـة توقعـات السـوق الحاليـة حـول المبالـغ المسـتقبلية.

- عندمـا لا يمكـن الاعتمـاد علـي مدخـل السـوق او منهـج الدخـل فـي تحديـد القيمـة العادلـة لاصـل مالـي او التـزام مالـي، يسـتخدم البنـك منهـج التكلفـة فـي تحديـد القيمـة العادلـة بحيـث يعكـس المبلـغ الـذي يتـم طلبـه حاليـاً لاسـتبدال الاصـل بحالتـه الراهنـة (تكلفـة الاسـتبدال الحاليـة)، بحيـث تعكـس القيمـة العادلـة التكلفـة التـي يتحملهـا المشـارك فـي السـوق كمشـترى مـن اقتنـاء أصـل بديـل لـه منفعـة مماثلـة حيـث ان المشـارك فـي السـوق كمشـترى لـن يدفـع فـي الأصـل أكثـر مـن المبلـغ الـذي يسـتبدل بـه المنفعـة للأصـل.

أساليب التقييم المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأداة المالية تتضمن:

- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.

- عقـود مبادلـة أسـعار الفائـدة باحتسـاب القيمـة الحاليـة للتدفقـات النقديـة المسـتقبلية المتوقعـة بنـاءاً علـى منحنيـات العوائـد الملحوظـة.

- القيمـة العادلـة للعقـود المسـتقبلية لأسـعار العمـلات باسـتخدام القيمـة الحاليـة لقيمـة التدفـق النقـدي المتوقـع باسـتخدام سـعر الصـرف المسـتقبلي للعملـة محـل التعاقـد.

- تحليل التدفقات النقدية المخصومة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية الأخرى.

6-2 أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتـم الاعتـراف بالمشـتقات بالقيمـة العادلـة فـي تاريـخ الدخـول فـي عقـد المشـتقة، ويتـم إعـادة قياسـها لاحقـاً بقيمتهـا العادلة. ويتـم الحصـول علـى القيمـة العادلـة مـن الأسـعار السـوقية المعلنـة فـي الأسـواق النشـطة، أو المعامـلات السـوقية الحديثـة، أو أساليب التقييـم مثـل نمـاذج التدفقـات النقديـة المخصومـة ونمـاذج تسـعير الخيـارات، بحسـب الأحـوال. وتظهـر جميـع المشـتقات ضمـن الأصـول إذا كانـت قيمتهـا العادلـة موجبـة، أو ضمـن الالتزامـات إذا كانـت قيمتهـا العادلـة سـالبة.

- لا يتـم فصـل عقـود المشـتقات الضمنيـة عندمـا تكـون المشـتقة مرتبطـة بأصـل مالـي وبالتالـى يتـم تصنيـف عقـد المشـتقات الضمنيـة بالكامـل مـع الأصـل المالـى المرتبـط بـه.

-تعتمـد طريقـة الاعتـراف بالأربـاح والخسـائر الناتجـة عـن التغيـر فـي القيمـة العادلـة علـى مـا إذا كانـت المشـتقة مخصصـة أداة تغطيـة، وعلـى طبيعـة البنـد المغطى.ويقـوم البنـك بتخصيـص بعـض المشـتقات علـى أنهـا أيـاً ممـا يلـى :

1- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).

2- تغطيـات مخاطـر تدفقـات نقديـة مسـتقبلية متوقعـة بدرجـة كبيـرة تُنسـب إلـى أصـل أو التـزام معتـرف بـه، أو تُنسـب إلـى معاملـة متنبـأ بهـا (تغطيـة التدفقـات النقديـة).

3- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

- يتـم اسـتخدام محاسـبة التغطيـة للمشـتقات المخصصـة لهـذا الغـرض إذا توافـرت فيهـا الشـروط المؤهلـة للمحاسـبة عنهـا كادوات تغطيـة.

- يقـوم البنـك عنـد نشـأة المعاملـة بالتوثيـق المسـتندى للعلاقـة بيـن البنـود المغطـاة وأدوات التغطيـة، وكذلـك أهـداف إدارة الخطـر والإسـتراتيجية مـن الدخـول فـي معامـلات التغطيـة المختلفـة. ويقـوم البنـك أيضـاً عنـد نشـأة التغطيـة وبصفـة مسـتمرة بالتوثيـق المسـتندى لتقديـر مـا إذا كانـت المشـتقات المسـتخدمة فـي معامـلات التغطيـة فعالـة فـي مقابلـة التغيـرات فـي القيمـة العادلـة أو التدفقـات النقديـة للبنـد المغطى.

1-6-2 تغطية القيمة العادلة

- يتـم الاعتـراف فـي قائمـة الأربـاح والخسـائر بالتغيـرات فـي القيمـة العادلـة للمشـتقات المخصصـة المؤهلـة لتغطيـات مخاطـر تغيـر القيمـة العادلـة، وذلـك مـع أيـة تغيـرات فـي القيمـة العادلـة المنسـوبة لخطـر الأصـل أو الالتـزام المغطـى.

- يتـم الاعتـراف بأثـر التغيـرات الفعالـة فـي القيمـة العادلـة لعقـود مبـادلات سـعر العائـد والبنـود المغطـاة المتعلقـة بهـا ضمـن بنـد «صافـي الدخـل مـن العائـد «. فـي حيـن يتـم الاعتـراف بأثـر التغيـرات الفعالـة فـي القيمـة العادلـة لعقـود العملـة المسـتقبلية ضمـن بنـد «صافـي دخـل الادوات الماليـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الأربـاح والخسـائر .

- يتـم الاعتـراف بأثـر عـدم الفعاليـة فـى كافـة العقـود والبنـود المُغطـاة المتعلقـة بهـا الـواردة فـى الفقـرة السـابقة ضمـن بنـد « صافـي دخـل الادوات الماليـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الأربـاح والخسـائر «

- إذا لـم تُعـد التغطيـة تفـي بشـروط محاسـبة التغطيـة، يتـم اسـتهلاك التعديـل الـذي تـم علـى القيمـة الدفتريـة للبنـد المغطـى الـذي يتـم المحاسـبة عنـه بطريقـة التكلفـة المُسـتهلكة، وذلـك بتحميلـه علـى الأربـاح والخسـائر علـى مـدار الفتـرة حتـى الاسـتحقاق. ويسـتمر الاعتـراف بحقـوق الملكيـة بالتعديـلات التـي أجريـت علـى القيمـة الدفتريـة لأداة حقـوق الملكيـة المغطـاة حتـى يتـم اسـتبعادها.

2-6-2 تغطية التدفقات النقدية

- يتـم الاعتـراف فـي قائمـة الدخـل الشـامل الاخـر بالجـزء الفعـال مـن التغيـرات فـي القيمـة العادلـة للمشـتقات المخصصـة المؤهلـة لتغطيـات التدفقـات النقديـة. ويتـم الاعتـراف علـى الفـور بالأربـاح والخسـائر المتعلقـة بالجـزء غيـر الفعـال فـي قائمـة الأربـاح والخسـائر ضمـن بنـد « صافـي دخـل الادوات الماليـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الأربـاح والخسـائر «.

- يتـم ترحيـل المبالـغ التـي تراكمـت فـي قائمـة الدخـل الشـامل الاخـر إلـى قائمـة الأربـاح والخسـائر فـي نفـس الفتـرات التـي يكـون

للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى « صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ».

- عندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية, يستمر الاعتراف بالأرباح أو الخسائر التي تراكمت في الدخل الشامل الاخر في ذلك الوقت ضمن بنود الدخل الشامل الاخر, ويتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح والخسائر عندما يتم الاعتراف في النهاية بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها, عندئذ يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في الدخل الشامل الاخر على الفور إلى قائمة الأرباح والخسائر.

3-6-2 تغطية صافي الاستثمار

يتم الاعتراف ضمن قائمة الدخل الشامل الاخر بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية, بينما يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في قائمة الدخل الشامل الاخر الي قائمة الأرباح والخسائر عند استبعاد العمليات الأجنبية.

4-6-2 المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر ضمن «صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر» بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية, ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر «صافي الدخل من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر» وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

7-2 صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

يمثل « صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح « والخسائرالأرباح والخسائر للأصول والالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر وتشتمل على التغييرات في القيمة العادلة سواء المحققة أو غير المحققة والفوائد وتوزيعات الأسهم وفروق التغير في أسعار الصرف.

8-2 القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وغير متداولة فى سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي ينوى البنك بيعها فورا أو في مدى زمني قصير, يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة, أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.

- الأصول التي بوبها البنك على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عند الاعتراف الأولى بها.

- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

9-2 إيرادات ومصروفات العائد

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة» أو «تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة» بإيرادات ومصروفات العائد بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى لجميع الأدوات المالية ذات العائد (فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث تدرج عوائدها ضمن التغير فى قيمتها العادلة). وطريقة معدل العائد الفعلى هى طريقة لحساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو إلتزام مالى وتوزيع إيرادات العائد أو مصروفات العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذى يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية, أو خلال فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالى فى تاريخ الإعتراف الأولى. وعند حساب

معدل العائد الفعلى, يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية آخذاً فى الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) فيما عدا خسائر الإئتمان المستقبلية التى لم تتحقق بعد, وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التى تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى , كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات. وعندما تُصَنَف القروض أو المديونيات كديون غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الإعتراف بعوائدها كإيرادات فى قائمة الدخل بل يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية, على أن يتم إتباع الأساس النقدى فى الإعتراف بها ضمن الإيرادات كما يلى:-

- بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للانشطة الإقتصادية, يُعترف بالعائد عليها ضمن الإيرادات عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدى أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض مقابل الإعتراف بفوائد مجنبة بالأرصدة الدائنة لحين سداد 25% من أقساط الجدولة وبحد أدنى إنتظام لمدة سنة. وفى حالة

إستمرار العميل فى الإنتظام يُدرج بالإيرادات العائد المجنب والمحسوب على رصيد القرض القائم (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة وسداد كامل الفوائد) دون العائد المُهمش قبل الجدولة والذى لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل الرصيد الذى يظهر بقائمة المركز المالى قبل الجدولة.

10-2 إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الإعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة ضمن الإيرادات وذلك عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة, حيث يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية, ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدى عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد بالايضاح رقم (2-9) أعلاه. أما بالنسبة للأتعاب التى تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلى للأصل المالى بصفة عامة فيتم معالجتها بإعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلى. ويتم تأجيل الإعتراف بأتعاب الإرتباط المحصلة على القروض كإيراد بالأرباح أو الخسائر إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التى يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن تدخله المستمر فى الأداة المالية المزمع إصدارها. وعند إستخدام القرض يتم الإعتراف بتلك الأتعاب بالأرباح أو الخسائر من خلال تعديل معدل العائد الفعلى على القرض, أما إذا لم يعد إصدار القرض مرجح الحدوث فتحمل تلك الأتعاب فوراً كإيرادات ضمن الأرباح أو الخسائر. كما أنه فى حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار البنك للقرض فيتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الإرتباط. ويتم الإعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن الإيراد فى تاريخ الإعتراف الأولى بها. ويتم الإعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند إستكمال عملية الترويج وذلك فى حالة عدم إحتفاظ البنك بأى جزء من القرض لنفسه أو فى حالة إحتفاظ البنك بجزء من القرض بذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الآخرين. ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بإيراد من الأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة فى التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو إقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند إستكمال المعاملة المعنية. وعادةً ما يتم الإعتراف بإيراد من أتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى على أساس التوزيع الزمنى النسبى على مدى فترة أداء الخدمة. ويتم الإعتراف بإيراد أتعاب إدارة التخطيط المالى وخدمات الحفظ التى يتم تقديمها خلال فترة زمنية طويلة وذلك على مدار الفترة التى يتم تأدية الخدمة فيها.

11-2 إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالإيرادات الناتجة عن توزيعات الأرباح التى تعلن عنها الشركات المستثمر بها, وذلك فى تاريخ صدور الحق للبنك فى تحصيلها.

12-2 اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع واعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة الى أذون خزانة مشتراه مع الالتزام بإعادة البيع بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء واعادة البيع) مع الالتزام بإعادة الشراء بالميزانية . ويتم الاعتراف

بالفرق بين سعر البيع وسعر اعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

13-2 اضمحلال الأصول المالية

يتم اثبات خسائر الاضمحلال عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهي:

- الأصول المالية التي تمثل أدوات دين.
- المديونيات المستحقة.
- عقود الضمانات المالية.
- ارتباطات القروض وارتباطات ادوات الدين المشابهة.
- لا يتم اثبات خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

- أدوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة علي اساس نوع المنتج المصرفي.

يقوم البنك بتصنيف ادوات الدين داخل مجموعة منتج التجزئة المصرفية او المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الي ثلاث مراحل بناء علي المعايير الكمية والنوعية التالية:

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متأخرات	تدخل في نطاق المخاطر المقبولة				
ادوات مالية حدث بشانها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان			تاخيرخلال 30 يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.	إذا واجه المقترض واحدا أو أكثر من الأحداث التالية : تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الاجل الى طويل الاجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض . إلغاء البنك أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض . تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض. متأخرات سابقة متكررة خلال ال 12 شهرا السابقة. تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.	
ادوات مالية مضمحلة					عندما-يتأخر المقترض- أكثر من 90 يوما عن سداد- اقساطه التعاقدية	لايوجد

ادوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة

يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة علي اساس وحدة العميل المقترض (ORR).

يقوم البنك بتصنيف العملاء داخل كل مجموعة الي ثلاث مراحل بناء علي المعايير الكمية والنوعية التالية:

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متاخرات	تدخل في نطاق المخاطر المقبولة				

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
ادوات مالية حدث بشانها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان		تاخير خلال 40 يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.	إذا كان المقترض على قائمة المتابعة و/ أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية: - زيادة كبيرة بسعر العائد علي الاصل المالى كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية. تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. - طلب إعادة الجدولة. - تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة او التدفقات النقدية . تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. - العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/ القروض التجارية.		

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
ادوات مالية مضمحلة					عندما يتأخر المقترض أكثر من 90 يوما عن سداد اقساطه التعاقدية *	عندما يعجز المقترض عن تلبية واحد او اكثر من المعايير التالية, مما يشير إلى أن المقترض يواجه صعوبة مالية كبيرة. - وفاة أو عجز المقترض. - تعثر المقترض مالياً. - الشروع في جدولة نتيجة تدهور القدرة الائتمانية للمقترض. - عدم الالتزام بالتعهدات المالية. - اختفاء السوق النشط للأصل المالي او احد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية. - منح المقرضين امتيازات تتعلق بصعوبة مالية للمقترض ما كانت تمنح في الظروف العادية. - احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. - إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

* طبقاً للكتاب الدورى الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ 14 ديسمبر2021 بشأن التعديل المؤقت لمعاملة القروض غير المنتظمة للشركات الصغيرة و المتوسطة بتعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 :-

يتم إدراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية , في حالة وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن 180 يوم متصلة (وذلك بدلا من 90 يوم وفقاً للتعليمات الحالية)

يتم تصنيف الاصول المالية التى انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للاصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى بالمرحلة الثانية مباشرة.

1-13-2 قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتقييم محافظ ادوات الدين على أساس ربع سنوي على مستوى المحفظة لجميع الاصول المالية للأفراد والمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وعلي اساس دوري فيما يتعلق بالاصول المالية للمؤسسات المصنفة ضمن قائمة المتابعة بهدف مراقبة خطر الائتمان المتعلق بها , كما يتم هذا التقييم على مستوى الطرف المقابل على أساس دوري, و يتم مراجعة ومراقبة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان

دوريا من قبل ادارة المخاطر الائتمانية.

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الاضمحلال للاداه المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية فيما عدا الحالات التالية والتي يتم تقدير مخصص خسائر الاضمحلال فيها بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أثني عشر شهرا:

1 - اداه دين تم تحديدها على انها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).

2 - أدوات مالية أخرى لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولى (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).

يعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة, والتي يتم قياسها كما يلي:

▪ تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الاولي علي اساس القيمة الحالية لإجمالى العجز النقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة اثني عشر شهرا مستقبلية مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة. ونظرا لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات ,فإن الخسائر الائتمانية تنشأ حتى إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم السداد بالكامل ولكن في وقت لاحق بعد أن يصبح الدين واجب السداد بموجب الشروط التعاقدية.وتعتبر الخسائرالائتمانية المتوقعة على مدى أثني عشر شهرا جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدار حياة الاصل والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية والمحتملة خلال أثني عشر شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

▪ تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الثانية علي اساس القيمة الحالية لإجمالى العجز النقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة حياة الاصل المالي مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة.

▪ الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا في تاريخ القوائم المالية تقاس بالفرق بين إجمالي المبلغ الدفتري للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

▪ يقوم البنك عند حساب معدلات الخسارة الاخذ في الاعتبار معدلات الاسترداد المتوقعة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة سواء من الضمانات النقدية والعينية او معدلات السداد التاريخية او المستقبلية المتوقعة وذلك علي النحو التالي:

▪ المرحلة الاولي : يتم الاعتداد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها المتمثلة في النقدية والادوات المالية الاخري التي يمكن تحويلها الي نقدية بسهولة في مدي زمني قصير(3 شهور او اقل) وبدون ان يحدث تغير (خسارة) في قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان .

▪ المرحلتين الثانية والثالثة : يتم الاعتداد فقط بانواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري في يونيو 2005 بشأن أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات في حين يتم حساب قيمة تلك الضمانات طبقا لما وارد بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في 16 ديسمبر 2008 .

▪ بالنسبة لادوات الدين المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل خارج مصر, يتم تحديد معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس التصنيف الائتماني للمركز الرئيسي للبنك الذي يعمل خارج مصر وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة المركز الرئيسي ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزى بشأن مخاطر الدول, ويحتسب معدل الخسارة بواقع 45% علي الاقل.

بالنسبة لادوات المحتفظ بها لدي البنـــوك التي تعمل داخل مصر, يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسى ,

كما تعامل فروع البنوك الاجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها, ويحتسب معدل الخسارة بواقع 45% علي الاقل.

▪ بالنسبة لادوات الدين التي تصدرها الجهات بخلاف البنوك, يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف الجهة المصدرة للاداة المالية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة الجهة المصدرة في حالة الجهات الخارجية, ويحتسب معدل الخسارة بواقع 45% علي الاقل.

▪ يتم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الاصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي, في حين يتم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بالتزامات المركز المالي.

▪ بالنسبة لعقود الضمانات المالية يقوم البنك بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة علي اساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصوما منها اي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها.

الترقى من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى

لا يقوم البنك بنقل الاصل المالى من المرحلة الثانية الي المرحلة الاولي الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الاولي وان اجمالي المتحصلات النقدية من الاصل المالى اصبحت تساوي او تزيد عن كامل قيمة الاقساط المستحقة للاصل المالى – ان وجدت - والعوائد المستحقة ومضي ثلاثة اشهر متصلة من الاستمرار في استيفاء الشروط.

الترقي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية

يتعين ألا يتم نقل الأصل المالى من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية إلا بعد إستيفاء كافة الشروط التالية:

1 - استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

2 - سداد 25% من ارصدة الاصل المالى المستحقة بعد سداد العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة – حسب الاحوال.

3 - الانتظام في السداد لمدة 12 شهرا علي الاقل.

فترة الاعتراف بالاصل المالى ضمن الفئة الاخيرة من المرحلة الثانية

لا تزيد فترة الاعتراف (تصنيف) الاصل المالي داخل الفئة الاخيرة من المرحلة الثانية مدة تسعة اشهر من تاريخ تحويلها لتلك المرحلة.

2-13-2 الأصول المالية المعاد هيكلتها:

إذا تم إعادة التفاوض بشأن شروط أصل مالي او تعديلها او إحلال أصل مالى جديد محل أصل مالى حالى بسبب الصعوبات المالية للمقترض فإنه يتم اجراء تقييم ما إذا كان ينبغي إستبعاد الأصل المالي من الدفاتر وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

▪ إذا كانت إعادة الهيكلة لن تؤدى الى إستبعاد الأصل الحالي فإنه يتم استخدام التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالى المعدل عند احتساب العجز النقدي في الأصل الحالى. ويتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على عمر الاداة.

▪ إذا كانت إعادة الهيكلة ستؤدي إلى إستبعاد الأصل الحالي, فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد يتم معالجتها كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالى الحالي وذلك عند إستبعاده . ويتم استخدام هذه القيمة في حساب العجز النقدي من الأصل المالى الحالي والتي تم خصمها من التاريخ المتوقع لاستبعاد الأصل حتى تاريخ القوائم المالية باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل المالى الحالى.

عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة فى قائمة المركز المالى كما يلى:-

▪ الاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.

▪ ارتباطات عن القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة, كمخصص.

▪ عندما تتضمن الأداة المالية كل من المستخدم وغير المستخدم من الحد المسموح به لتلك الاداه, ولا يمكن للبنك تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للجزء غير المستخدم بشكل منفصل , يقوم البنك بعرض مخصص خسارة مجتمعة للمستخدم وغير المستخدم ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمستخدم و يتم عرض أي زيادة في مخصص الخسارة على إجمالي مبلغ المستخدم كمخصص للجزء غير المستخدم.

▪ أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر لا يتم اثبات مخصص اضمحلال فى قائمة المركز المالي وذلك لان القيمة الدفترية لتلك الاصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك, يتم الافصاح عن مخصص الاضمحلال ويتم الاعتراف به في احتياطي القيمة العادلة.

3-13-2 اعدام الديون

يتم اعدام الديون (إما جزئيا أو كليا) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لإسترداد تلك الديون. وبصفه عامة عندما يقوم البنك بتحديد ان المقترض لا يملك اصول او موارد او مصادر الدخل التي يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لتسديد المديونيات التي سوف يتم اعدامها ومع ذلك, فإن الاصول المالية المعدومة قد تظل خاضعة للمتابعة في ضوء الاجراءات التي يقوم بها البنك لاسترداد المبالغ المستحقة. ويتم الخصم علي حساب مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعه بالديون التي يتم اعدامها سواء كان مكونا لها مخصص ام لا, ويتم الاضافة الي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعه بأى متحصلات عن قروض سبق إعدامها.

4-13-2 الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك فى نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالى (أو مجموعة من الأصول المالية) مضمحلاً ويتم تحمل خسائر الإضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعى على الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التى وقعت بعد الإعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة Loss Event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالى (أو لمجموعة الأصول المالية) التى يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التى يستخدمها البنك لتحديد مدى وجود دليل موضوعى على خسائر الإضمحلال أياً مما يلى:

▪ صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.

▪ مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد.

▪ توقع إفلاس المقترض أو دخول فى دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.

▪ تدهور الوضع التنافسى للمقترض.

▪ قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه إمتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها فى الظروف العادية.

▪ إضمحلال قيمة الضمان.

▪ تدهور الحالة الإئتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على إضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى إنخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعه من هذه المجموعة منذ الإعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الإنخفاض لكل أصل على حدى, ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق فى السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكد الخسارة وهى الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على الإضمحلال لكل أصل مالى على حدى إذا ما كان ذو أهمية منفرداً, كما يتم التقدير على مستوى إجمالى أو فردى للأصول المالية التى ليس لها أهمية منفردة, وفى هذا المجال يُراعى ما يلى:

▪ إذا ما تبين للبنك عدم وجود دليل موضوعى على إضمحلال قيمة أصل مالى تم دراسته منفرداً, سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن, عندئذٍ يتم ضم هذا الأصل إلى الأصول المالية التى لها خصائص خطر إئتمانى مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الإضمحلال فى قيمتها وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

▪ فإذا تبين للبنك وجود دليل موضوعى على إضمحلال أصل مالى منفرد عندئذٍ يتم دراسته لتقدير مدى إضمحلال قيمته, فإذا ما نتج عن الدراسة وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل عندئذٍ لا يتم ضمه إلى المجموعة التى يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع. أما إذا تبين من الدراسة السابقة عدم وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل بصفة منفردة يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

▪ ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة بإستخدام معدل العائد الفعلى الأصلى للأصل المالى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بإستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الإعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان وبالتسوية العكسية لخسائر الإضمحلال ببند مستقل في قائمة الدخل.

▪ بالإضافة إلى عبء الإضمحلال الذى يتم الإعتراف به فى قائمة الدخل كما هو مشار إليه فى الفقرة السابقة يلتزم البنك بأن يقوم بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال هذه القروض والسلفيات بإعتبارها من الأصول المعرضة لخطر الإئتمان والتى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة - بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان (الإلتزامات العرضية) – وذلك على أساس نسب الجدارة الإئتمانية المحددة من قبل البنك المركزى المصرى, وفى حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المحتسب وفقاً لهذه النسب عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية للبنك يتم تجنيب الزيادة كإحتياطى عام للمخاطر البنكية ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة أو النقص كلما كان ذلك مناسباً. ولا يعد هذا الإحتياطى قابلاً للتوزيع إلا بموافقة البنك المركزى المصرى. هذا ويبين إيضاح (-33أ) الحركة على حساب إحتياطى المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية.

▪ وإذا كان القرض أو الإستثمار محتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق ويحمل معدل عائد متغير, عندئذٍ يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلى وفقاً للعقد فى تاريخ تحديد وجود دليل موضوعى على إضمحلال الأصل. وللأغراض العملية, قد يقوم البنك بقياس خسائر إضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة بإستخدام أسعار سوق معلنة

▪ وبالنسبة للأصول المالية المضمونة, يراعى عند حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى إضافة التدفقات النقدية المتوقعة التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانة وبعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

▪ ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالى, يتم تجميع الأصول المالية فى مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الإئتمانى, أى على أساس عملية التصنيف الداخلى التى يجريها البنك أخذاً فى الإعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافى ونوع الضمانة وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

▪ وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية, يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول فى البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الإئتمان المشابهة للأصول التى يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعلنة بحيث تعكس أثر الأحوال الجارية التى لم تتوافر في الفترة التى تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية

وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التى كانت موجودة فى الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

▪ ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات فى التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية أى تغيرات فى البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى (مثل التغيرات فى معدلات البطالة, وأسعار العقارات , وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات فى إحتمالات الخسارة فى المجموعة ومقدارها), ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

▪ يتم خصم مخصص الإضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالى من قيمة ذات الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند تصوير قائمة المركز المالى, فى حين يتم الإعتراف بمخصص الإضمحلال المتعلق بإرتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والإلتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بإلتزامات المركز المالى.

14-2 الإستثمارات العقارية

تتمثل الإستثمارات العقارية فى الأراضى والمبانى المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية فى قيمتها وبالتالى فإنها لا تشمل الأصول العقارية التى يملكها البنك ويمارس من خلالها أنشطته أو تلك التى آلت إليه وفاءً لديون وكان يستخدمها فى ممارسة أنشطته. ويتبع البنك نموذج التكلفة فى المحاسبة عن الإستثمارات العقارية بذات الطريقة المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة المماثلة.

15-2 الأصول غير الملموسة (برامج الحاسب الإلى)

▪ يتم الإعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الإعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية مستقبلية لفترة تزيد عن سنة بما يتجاوز تكلفتها. وتتضمن التكاليف المباشرة تكلفة العاملين فى فريق تطوير البرامج بالاضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

▪ يتم الإعتراف بالتكاليف التى تؤدى إلى الزيادة أو التوسع فى أداء برامج الحاسب الآلى عن المواصفات الأصلية لها كتكلفة تطوير, وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية. يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل وذلك على مدار الفترة المتوقع الإستفادة منها خلال ثلاث سنوات بنسبة 33,3%.

16-2 الأصول الثابتة

▪ وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرةً بإقتناء بنود الأصول الثابتة. ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو بإعتبارها أصلاً مستقلاً, حسبما يكون ملائماً, وذلك عندما يكون من المرجح تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها.

▪ ويتم الإعتراف بمصروفات الصيانة والإصلاح فى الأرباح أو الخسائر فى الفترة التى يتم تحملها فيها وذلك ضمن مصروفات التشغيل الأخرى. وتتضمن الأصول الثابتة الأراضى والمبانى والتى تتمثل بصفة أساسية فى مقار المركز الرئيسى والفروع والمكاتب.

▪ لا يتم إهلاك الأراضى, ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة. وبإستخدام معدلات الإهلاك السنوية على النحو التالى:

إضافات أصول ثابتة بداية من تاريخ 2019/11/24 بمعدلات الإهلاك الأتيه:-				
المباني والانشاءات	5%	20 سنة	2%	50 سنة
أثاث مكتبى وخزائن	20%	5 سنوات		
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	20%	5 سنوات		
وسائل نقل	25%	4 سنوات	20%	5 سنوات
أجهزة الحاسب الآلى / نظم آلية متكاملة	20%	5 سنوات		
تجهيزات وتركيبات	33,33%	3 سنوات	16,7%	6 سنوات
تحسينات عقارات مستاجرة	33,33%	3 سنوات	16,7%	6 سنوات

▪ ويتـم مراجعـة الأعمـار الإنتاجيـة للأصـول الثابتـة فـى نهايـة كل فتـرة ماليـة, وتعـدل كلمـا كان ذلـك ضروريـاً. ويتـم مراجعـة الأصـول التـي يتـم إهلاكهـا بغـرض تحديـد الإضمحـلال فـى قيمتهـا عنـد وقـوع أحـداث أو تغيـرات فـى الظـروف تشـير إلـى أن القيمـة الدفتريـة قـد لا تكـون قابلـة للإسـترداد. ويتـم تخفيـض القيمـة الدفتريـة للأصـل علـى الفـور إلـى القيمـة الإسـترداديـة إذا زادت القيمـة الدفتريـة عـن القيمـة الإسـترداديـة.

▪ وتمثـل القيمـة الإسـترداديـة صافـى القيمـة البيعيـة للأصـل أو القيمـة المتوقعـة مـن إسـتخدام الأصـل أيهمـا أعلـى, ويتـم تحديـد أربـاح وخسـائر الإسـتبعادات مـن الأصـول الثابتـة بمقارنـة صافـى المتحصـلات بالقيمـة الدفتريـة. ويتـم إدراج الأربـاح (الخسـائر) ضمـن إيـرادات (مصروفـات) تشـغيل أخـرى فـى قائمـة الدخـل.

17-2 أصول أخرى

▪ يشـمل هـذا البنـد الأصـول الأخـرى التـي لـم تبـوب ضمـن أصـول محـددة بقائمـة المركـز المالـى ومـن أمثلتهـا الإيـرادات المسـتحقة , والمصروفـات المقدمـة بمـا فـى ذلـك الضرائـب المسـددة بالزيـادة (مسـتبعداً منهـا الإلتزامـات الضريبيـة) , والدفعـات المسـددة مقدمـاً تحـت

▪ حسـاب شـراء أصـول ثابتـة, والرصيـد المؤجـل لخسـائر اليـوم الأول الـذى لـم يتـم إسـتهلاكه بعـد , والأصـول المتداولـة وغيـر المتداولـة التـي آلـت للبنـك وفـاءً لديـون

▪ والتأمينـات والعُهـد , والسـبائك الذهبيـة , والعمـلات التذكاريـة , والحسـابات تحـت التسـوية المدينـة , والأرصـدة التـى لا يتـم تبويبهـا ضمـن أى مـن الأصـول المحـددة.

▪ ويتـم قيـاس معظـم عناصـر الأصـول الأخـرى بالتكلفـة , وفـى حالـة وجـود أدلـة موضوعيـة علـى حـدوث خسـائر إضمحـلال فـى قيمـة تلـك الأصـول عندئـذٍ تقـاس قيمـة الخسـارة لـكل أصـل علـى حـدى بالفـرق بيـن القيمـة الدفتريـة للأصـل وصافـى قيمتـه البيعيـة أو القيمـة الحاليـة

▪ للتدفقـات النقديـة المسـتقبلية المُقـدرة المخصومـة بمعـدل السـوق الحالـى لأصـول مشـابهة أيهمـا أعلـى. ويتـم تخفيـض القيمـة الدفتريـة للأصـل مباشـرةً والإعتـراف بقيمـة الخسـارة بقائمـة الدخـل ضمـن بنـد «إيـرادات (مصروفـات) تشـغيل أخـرى. وإذا مـا إنخفضـت خسـارة الإضمحـلال فـى أيـة فتـرة لاحقـة وأمكـن ربـط ذلـك الإنخفـاض بشـكل موضوعـى مـع حـدث وقـع بعـد الإعتـراف بخسـارة الإضمحـلال عندئـذٍ يتـم رد هـذا الإلغـاء قيمـة دفتريـة للأصـل فـى تاريـخ رد خسـائر الإضمحـلال تتجـاوز القيمـة التـى كان يمكـن أن يصـل إليهـا الأصـل لـو لـم يكـن قـد تـم الإعتـراف بخسـائر الإضمحـلال هـذه.

وفيما يتعلق بالأصول التى تؤول ملكيتها للبنك وفاءً لديون يُراعى ما يلى:

▪ وفقـاً لقانـون البنـك المركـزى والجهـاز المصرفـى يُحظـر علـى البنـوك التعامـل فـى المنقـول أو العقـار بالشـراء أو البيـع أو المقايضـة عـدا العقـار المخصـص لإدارة أعمـال البنـك أو الترفيـه عـن العامليـن والمنقـول أو العقـار الـذى تـؤول ملكيتـه إلـى البنـك

وفـاءً لديـن لـه قِبـل الغيـر ويتـم الإعتـراف بـه مـن تاريـخ الأيلولـة (أى تاريـخ تخفيـض المديونيـة) ضمـن أصـول ألـت ملكيتهـا للبنـك وفـاءً لديـون علـى أن يقـوم البنـك بالتصـرف فيـه وفقـا لمـا يلـى:

▪ خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للمنقول.

▪ خلال خمس سنوات من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للعقار.

▪ ولمجلـس إدارة البنـك المركـزى المصـرى مـد المـدة إذا إقتضـت الظـروف ذلـك ولـه إسـتثناء بعـض البنـوك مـن هـذا الحظـر وفقـاً لطبيعة نشـاطها.

▪ تُثبـت الأصـول التـى آلـت ملكيتهـا للبنـك وفـاءً لديـون بالقيمـة التـى آلـت بهـا للبنـك التـى تتمثـل فـى قيمـة الديـون التـى قـررت إدارة البنـك التنـازل عنهـا مقابـل هـذه الأصـول. وفـى حالـة وجـود أدلـة موضوعيـة علـى حـدوث خسـائر إضمحـلال فـى قيمـة تلـك الأصـول فـى تاريـخ لاحـق للأيلولـة عندئـذٍ تقـاس قيمـة الخسـارة لـكل أصـل علـى حـدى بالفـرق بيـن القيمـة الدفتريـة للأصـل وصافـى قيمتـه البيعيـة أو القيمـة الحاليـة للتدفقـات النقديـة المسـتقبلية المقـدرة مـن إسـتخدام الأصـل والمخصومـة بمعـدل السـوق الحالـى لأصـول مشـابهة أيهمـا أعلـى. ويتـم تخفيـض القيمـة الدفتريـة للأصـل مـن خـلال إسـتخدام حسـاب للإضمحـلال والإعتـراف بقيمـة الخسـارة بقائمـة الدخـل ببنـد «إيـرادات (مصروفـات) تشـغيل أخـرى». وإذا مـا إنخفضـت خسـارة الإضمحـلال فـى أيـة فتـرة لاحقـة وأمكـن ربـط ذلـك الإنخفـاض بشـكل موضوعـى مـع حـدث وقـع بعـد الإعتـراف بخسـارة الإضمحـلال عندئـذٍ يتـم رد خسـارة الإضمحـلال المعتـرف بهـا مـن قبـل إلـى قائمـة الدخـل بشـرط ألا

ينشـأ عـن هـذا الـرد فـي تاريـخ رد خسـائر الإضمحـلال قيمـة للأصـل تتجـاوز القيمـة التـى كان يمكـن للأصـل أن يصـل إليهـا لـو لـم يكـن قـد تـم الإعتـراف بخسـائر الإضمحـلال هـذه.

▪ وفـى ضـوء طبيعـة المنقـول أو العقـار التـى تـؤول ملكيتـه للبنـك وبمراعـاة أحـكام المـادة المشـار إليهـا يتـم تصنيـف المنقـول أو العقـار وفقـاً لخطـة البنـك أو طبيعـة الإسـتفادة المتوقعـة منـه ضمـن الأصـول الثابتـة أو الإسـتثمارات العقاريـة أو الأسـهم والسـندات أو الأصـول الأخـرى المتاحـة للبيـع حسـب الحالـة. وعلـى ذلـك تطبـق الأسـس الخاصـة بقيـاس الأصـول الثابتـة أو الإسـتثمارات العقاريـة أو الأسـهم والسـندات علـى الأصـول التـى آلـت ملكيتهـا للبنـك وفـاء لديـون وصنفـت ضمـن أى مـن هـذه البنـود. أمـا بالنسـبة للأصـول الأخـرى التـى لـم تدخـل ضمـن أى مـن هـذه التصنيفـات وأعتبـرت أصـولا أخـرى متاحـة للبيـع فيتـم قياسـها بالتكلفـة أو القيمـة العادلـة المحـددة بمعرفـة خبـراء البنـك المعتمديـن - مخصومـاً منهـا تكاليـف البيـع - أيهمـا أقـل ويتـم الإعتـراف بالفـروق الناتجـة عـن تقييـم هـذه الأصـول بقائمـة الدخـل ضمـن بنـد إيـرادات (مصروفـات) تشـغيل أخـرى , علـى أن يراعـى التخلـص مـن تلـك الأصـول خـلال المـدة الزمنيـة المحـددة وفقـاً لأحـكام القانـون. وإذا لـم يتـم التصـرف فـى هـذه الأصـول خـلال المـدة المحـددة وفقـاً لقانـون البنـك المركـزي والجهـاز المصرفـي يتـم تدعيـم إحتياطـى المخاطـر البنكيـة العـام بمـا يعـادل 10% مـن قيمـة هـذه الأصـول سـنوياً, وتُـدرج صافـى إيـرادات ومصروفـات الأصـول التـى آلـت ملكيتهـا للبنـك وفـاءً لديـون خـلال فتـرة إحتفـاظ البنـك بهـا بقائمـة الدخـل ضمـن بنـد «إيـرادات (مصروفـات) تشـغيل أخـرى».

18-2 إضمحلال الأصول غير المالية

يتـم إجـراء دراسـة إضمحـلال للأصـول القابلـة للإسـتهلاك كلمـا كانـت هنـاك أحـداث أو تغيـرات فـي الظـروف تشـير إلـى أن القيمـة الدفتريـة للأصـل قـد لا يتـم إسـتردادها. ولا يتـم إسـتهلاك الأصـول التـى ليـس لهـا عمـر إنتاجـى محـدد – بإسـتثناء الشـهرة – بـل يتـم إختبـار إضمحلالهـا سـنوياً. ويتـم الإعتـراف بخسـارة الإضمحـلال وتخفيـض قيمـة الأصـل بالمبلـغ الـذى تزيـد بـه القيمـة الدفتريـة للأصـل عـن القيمـة الإسـترداديـة. وتمثـل القيمـة الإسـترداديـة صافـى القيمـة البيعيـة للأصـل أو القيمـة الإسـتخدامية مـن إسـتخدام الأصـل أيهمـا أعلـى. ولأغـراض تقديـر الإضمحـلال, يتـم إلحـاق الأصـل بأصغـر وحـدة توليـد نقـد ممكنـة. ويتـم مراجعـة الأصـول غيـر الماليـة التـي وجـد إضمحـلال فـى قيمتهـا لبحـث مـا إذا كان الإضمحـلال السـابق الإعتـراف بـه يتعيـن رده إلـى قائمـة الدخـل وذلـك فـى تاريـخ إعـداد كل قوائـم ماليـة.

19-2 الإيجارات

تعد جميع عقود الإيجار المرتبط بها البنك عقود إيجار تشغيلى ويتم معالجتها كما يلى:

1-19-2 الاستئجار

يتم الإعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلى مخصوماً منها أية مسموحات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

2-19-2 التأجير

تظهر الأصول المؤجرة إيجارا تشغيليا ضمن الأصول الثابتة فى الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجى المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة, ويثبت إيراد الإيجار مخصوما منه أية مسموحات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

20-2 النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية, تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التى لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء, وتتضمن النقدية, والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطى الالزامى, والأرصدة لدى البنوك, وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

21-2 المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون هناك إلتزام قانونى أو إستدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن تستخدم موارد البنك لتسوية هذه الإلتزامات, مع إمكانية إجراء تقدير قابل للإعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام. وفى حالة وجود مجموعة من الإلتزامات المتماثلة فإن إحتمالات التدفق النقدى الخارج الذى يمكن إستخدامه للتسوية يتحدد على أساس هذه المجموعة من الإلتزامات ككل. ويتم الإعتراف بالمخصص لهذه المجموعة من الإلتزامات حتى وإن كان هناك إحتمال ضئيل فى وجود تدفق نقدى خارج لتسوية بند من بنود هذه المجموعة وذلك إذا توافرت الشروط الأخرى للاعتراف. ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الإلتزامات التى يستحق سدادها بعد سنة من تاريخ القوائم المالية بإستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الإلتزام دون تأثره بمعدل الضرائب السارى بما يعكس القيمة الزمنية للنقود. أما إذا كان الأجل أقل من سنة عندئذ يتم الإعتراف بالإلتزام على أساس القيمة المقدرة للإلتزام ما لم يكن الأثر الزمنى للنقود جوهرياً فيتم إحتسابه بالقيمة الحالية.

22-2 عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هى تلك العقود التى يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة ممنوحة لعملائه من جهات أخرى.

وتتطلب تلك العقود من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء العميل عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الإعتراف الأولى بتلك الضمانات بالقيمة العادلة فى تاريخ منح الضمانة والتى قد تعكس أتعاب إصدار الضمانة. ويتم القياس اللاحق لإلتزام البنك بموجب الضمانة على أساس مبلغ القياس الأولى (مخصوماً منه الإستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمانة كإيراد فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمانة) أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أى إلتزام ناتج عن الضمانة المالية فى تاريخ القوائم المالية أيهما أعلى. ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة فى معاملات مماثلة والخسائر التاريخية, معززة بحكم الإدارة. ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بأية زيادة فى الإلتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات(مصروفات) تشغيل أخرى.

23-2 مزايا العاملين

1-23-2 مزايا العاملين قصيرة الأجل

تتمثل مزايا العاملين قصيرة الأجل فى الأجور والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية, والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت إذا إستحقت خلال إثنى عشر شهراً من نهاية الفترة المالية والمزايا غير النقدية مثل الرعاية الطبية والإسكان والإنتقال أو تقديم البضائع والخدمات المجانية أو المدعومة للعاملين الحاليين. ويتم تحميل مزايا العاملين قصيرة الأجل كمصروفات بقائمة الدخل عن الفترة التى يقدم فيها موظفى البنك الخدمة التى يستحقون بموجبها تلك المزايا.

2-23-2 مزايا الإنهاء المبكر للخدمة

تتمثل مزايا الإنهاء المبكر للخدمة في التعويضات المستحقة للموظفين الذين يتم إحالتهم للمعاش المبكر ,حيث يقوم البنك بالاعتراف بتلك التعويضات على انها التزام و مصروف و ذلك فقط عندما يكون البنك ملتزم بشكل ظاهر بالقيام بأي مما يلى:

أ - انهاء خدمة العامل أو مجموعة عاملين قبل تاريخ التقاعد العادي.

ب - تقديم تعويض نهاية الخدمة نتيجة لعرض يتم لتشجيع ترك العمل اختياريا.

يكون البنك ملتزم بشكل ظاهر بدفع انهاء الخدمة فقط عندما يكون هناك نظام رسمي مفصل لانهاء الخدمة ولا يوجد احتمال فعلى لسحب هذا النظام. ويشمل النظام المفصل ما يلي كحد أدنى:

أ - موقع وعمل العاملين الذين سيتم انهاء خدماتهم وعددهم التقريبي.

ب - تعويض نهاية الخدمة لكل فئة أو عمل وظيفي.

ج - التاريخ الذي سيتم فيه تطبيق النظام, ويجب أن يبدأ التطبيق في أسرع وقت ممكن, كما يجب أن تكون الفترة الزمنية لاستكمال التنفيذ بالقدر الذي يجعل اجراء تغييرات جوهرية في النظام مستبعدة.

3-23-2 إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى - الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل فى الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعاية الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.

ويمثل الإلتزام الذى يتم الإعتراف به فيما يتعلق بنظام الرعاية الصحية للمتقاعدين القيمة الحالية لإلتزامات الرعاية الصحية فى تاريخ القوائم المالية بعد إجراء التسويات اللازمة على الإلتزام.

ويتم إحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها لمواجهة إلتزام نظام الرعاية الصحية وذلك عن طريق خبير إكتوارى مستقل بإستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Unit Credit Projected Method).

ويتم تحديد القيمة الحالية لإلتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها وذلك بإستخدام سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل إستحقاق إلتزام مزايا النظام المتعلق بها تقريباً.

يتم احتساب الأرباح (الخسائر) الإكتوارية الناجمة عن التعديلات والتغيرات فى التقديرات والافتراضات الإكتوارية, وتحمل على قائمة الدخل تلك الارباح و(الخسائر) التى تزيد عن 10% من قيمة أصول النظام أو 10% من قيمة إلتزامات المزايا المحددة فى نهاية السنة المالية السابقة أيهما أعلى, حيث يتم الإعتراف بتلك الزيادة من الارباح أو (الخسائر) الإكتوارية بالاضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل.

ويتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فوراً فى قائمة الدخل ضمن مزايا العاملين ببند المصروفات الإدارية, ما لم تكن التغييرات التي أُدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين فى الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الإستحقاق Vesting period) وفى هذه الحالة, يتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فى الأرباح أو الخسائر بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الإستحقاق.

4-23-2 مزايا المعاش

تتمثل مزايا المعاش فى حصة البنك فى التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتى يقوم بسدادها للهيئة العامة للتامينات الإجتماعية طبقاً لقانون التأمين الاجتماعى رقم 79 لسنة 1975 وتعديلاته. يقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتامينات الإجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات بند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التى يقدم فيها موظفى البنك خدماتهم. ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم اشتراكات محددة وبالتالى فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه بخلاف حصته فى التأمينات الاجتماعية التى يستحق عليه سدادها عنهم للهيئة.

24-2 ضرائب الدخل

يتضمن عبء ضريبة الدخل كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة ويتم الإعتراف به بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية حيث يتم الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الإعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة وبإستخدام أسعار الضريبة السارية فى نهاية كل فترة مالية. وتمثل هذه الضريبة ما يخص الفترة الجارية بالاضافة إلى فروق ضريبية تتعلق بالسنوات السابقة. وفى نهاية كل عام يتم الإعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية التى استخدمت فى إعداد القوائم المالية وقيمها طبقاً للأسس الضريبية.

هذا وتتحدد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول أو الإلتزامات وبإستخدام أسعار الضريبة السارية. ويتم الإعتراف بالإلتزامات الضريبية عن كافة الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخضوع ضريبياً بينما يعترف بالأصول الضريبية المؤجلة عن الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم الضريبى عندما يكون من المرجح أن تتحقق أرباح خاضعة للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بالأصل. ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بالجزء الذى من غير المتوقع أن تتحقق منه منفعة ضريبية خلال السنوات التالية, على أنه فى حالة إرتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة قيمة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ما سبق تخفيضه. تتم المقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك حق قانونى يسمح له بإجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة مستحقة لذات الإدارة الضريبة.

25-2 الإقتـــراض

يتم الإعتراف الأولى بالقروض التى يحصل عليها البنك من الغير وذلك بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) مخصوماً منها تكلفة الحصول على القرض. وتقاس القروض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة, ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافى المتحصلات وبين القيمة التى سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

26-2 رأس المـال

1-26-2 أسهم رأس المال وتكلفتها

يتم الإعتراف بأسهم رأس المال (أدوات حقوق الملكية للمنشأة ذاتها) ضمن حقوق الملكية على أساس صافى المتحصلات بعد خصم مصروفات الإصدار التى ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل إقتناء كيان أو إصدار خيارات وبعد إستبعاد الأثر الضريبى لتلك المصروفات.

2-26-2 توزيعات الأرباح على مساهمى البنك

يُعترف بإلتزام البنك الناتج عن توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية فى الفترة التى تُقر فيها الجمعية العامة لمساهمى البنك هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررة بموجب النظام الأساسى والقانون. ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الأرباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها.

27-2 أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة التى تتمثل فى إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات, أو صناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ويتم إستبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث لا تعتبر أصولاً أو أرباحاً للبنك.

28-2 ودائع مساندة (الودائع المقدمة من البنك المركزى المصرى وبنك مصر)

يتم اثبات الوديعة بالالتزامات بالقيمة الحالية محسوبة باستخدام معدل خصم يعادل سعر العائد على سندات حكومية تقارب ذات أجل الوديعة في تاريخ بدء سريان الوديعة. ويتم اثبات الفرق بين القيمة الاسمية للوديعة وقيمتها الحالية ضمن حقوق الملكيه تحت مسمى فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة, وتعلى الوديعة في نهاية كل فترة مالية بحيث تصل قيمتها الى القيمة الإسمية في تاريخ إستحقاقها, وذلك تحميلاً علي الفروق المشار إليها بحيث تصل قيمتها الي القيمه الاسميه في تاريخ إستحقاقها.

29-2 أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب عناصر الأصول والإلتزامات بأرقام المقارنة لتتسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية المستقلة للفترة الحالية.

3- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة , وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي , ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً , ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك , ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه, ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر فى ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم ادارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك , ويوفر مجلس الإدارة مبادئ متعارف عليها لإدارة المخاطر ككل , بالإضافة إلى سياسات منشورة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية, وخطر أسعار العائد, واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك, فإن إدارة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته , ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك, لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الادارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في ادارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلي مجلس الإدارة والادارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

تضع مجموعة مخاطر الائتمان المتطلبات اللازمة على مستوى البنك لتعريف, تقييم, رقابة ومتابعة ورفع التقارير بشأن

مخاطر الائتمان, في حين تعتبر وحدات العمل/ المساندة مسؤولة عن مخاطر الائتمان في وحداتها مع تكامل استراتيجيات العمل مع قدرة البنك لتحمل المخاطر.

تم وضع سياسات وإجراءات مخاطر الائتمان لتوفير الرقابة على محافظ الائتمان من خلال التقييم الدوري للموقف الائتماني للمقترضين وتحديد الحد الأقصى المسموح للمخاطر للمقترض المحدد. تتم مراقبة المخاطر للفرد و/ أو المجموعة دوريا على أساس كل محفظة على حدة. تقدم سياسة البنك الائتمانية إرشادات تفصيلية لإدارة المخاطر الائتمانية بفعالية, حيث تتم مراجعتها أفضل ممارسات السوق والتعليمات الصادرة عن الجهات , الموضوعات الطارئة , وتحديثها من حين لآخر بناء على الخبرة التنظيمية. تم تصميم سياسة الائتمان للتأكد من التعرف التام على استراتيجيات وأهداف إدارة المخاطر, والتي تشمل ما يلي:

- تقوية وتحسين قدرة البنك على قياس وتقليل مخاطر الائتمان على إساس تحوطي لتقليل الخسائر الائتمانية.
- تقوية وتحسين إجراءات إدارة محفظة الائتمان.
- تقوية وتحسين أنظمة إجراءات البنك للتعرف المبكر على مواطن المشاكل.
- الالتزام بالمتطلبات النظامية وأفضل ممارسات الصناعة لإدارة مخاطر الائتمان.

تعالج السياسة كافة الانشطة والوظائف ذات الصلة بإجراءات الائتمان وذلك يشمل معايير التغطية. وتحتوي على معايير قدرة البنك لتحمل المخاطر كما تتضمن إرشادات حول الاسواق المستهدفة (الشركات, المؤسسات التجارية, الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم, والافراد ذوي الملاءة المالية العالية),كما تعرف السياسة نوع المقترضين / الصناعات المرغوب فيها . بعض المعايير تخص منتجات محددة ويتم رقابتها بواسطة سياسة المنتج الائتماني الفردي, في حين إن الاقسام الأخرى عموما تشمل معايير الجودة الائتمانية, غرض وشروط التسهيلات, القروض غير المرغوب فيها, التحليل الائتماني, تركز المخاطر, قدرة التسديد, الالتزام بالقوانين والانظمة, الخسائر المتوقعة والتوثيق.

ب- مراقبة المحفظة

تتم إدارة المحفظة من خلال تنوع المحفظة على أساس الغرض, الصناعات/ قطاعات العمل, درجات التقييم والمناطق الجغرافية لتجنب الإفراط في المخاطر لقطاعات اقتصادية معينة/ منتجات إئتمانية, والتي قد تتأثر بتطورات غير مواتية في الاقتصاد. يقوم البنك بشكل عام باستخدام معايير للمقترضين وقطاعات الأعمال لتقليل تركز المخاطر. تتركز أعمال البنك في جمهورية مصر العربية مما يقلل من مخاطر تبادل العملات بالرغم من أن التركز الجغرافي يظل موجودا ولكنه مقبول وفي إطار تحمل البنك للمخاطر.

محفظة القروض الشخصية متنوعة حيث يتم اعتماد مخاطر بسيطة نسبيا لعدد كبير من العملاء بناء على تحويل الرواتب للبنك أو وجود ضمانات لمخاطر محددة على المنتجات/ الموظفين ...إلخ .

أ/1 قياس خطر الائتمان

- القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء , ينظر البنك في المكونات الثلاثة التالية:

- احتمالية التعثر (التأخر) (probability of default) من قِبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
- المركز الحالي للتسهيلات المباشرة و التطور المستقبلي للتسهيلات الغير المباشرة المرجح لها الذى يستنتج منه البنك القيمة عند التعثر (Exposure at default).
- معدل الخسارة عند التعثر (Loss given default)

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم المهنى لمسؤل الائتمان

للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى اربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالى مدى احتمال التاخر لكل فئة من فئات الجدارة مما يعنى بصفة أساسية ان المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعا للتغير في تقييم مدى احتمال التاخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقيم كلما كان ذلك ضروريا ويقوم البنك دوريا بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبوء بحالات التاخر.

▪ فئات التصنيف الداخلي للبنك

تصنيف البنك المركزى المصرى	درجة الجدارة الائتمانية طبقا لتصنيف البنك المركزى المصرى	التصنيف الداخلى البنك	نسبة المخصص طبقا للتصنيف
ديون جيدة	1	A+	0%
ديون جيدة	2	A	1%
ديون جيدة	2	B+	1%
ديون جيدة	2	B	1%
ديون جيدة	2	B-	1%
ديون جيدة	3	C+	1%
ديون جيدة	3	C	1%
ديون جيدة	3	C-	1%
ديون جيدة	4	D+	2%
ديون جيدة	5	D	2%
ديون جيدة	5	D-	2%
متابعة عادية	6	E+	3%
متابعة عادية	6	E	5%
متابعة خاصة	7	PE-	20%
ديون غير منتظمة	8	NPE-	التدفقات النقدية
ديون غير منتظمة	9	F	التدفقات النقدية
ديون غير منتظمة	10	Z	التدفقات النقدية

وقد تم مراجعة تلك التصنيفات وتم اعتمادها من قبل الإدارة وتحدد قيمة مخصص اضمحلال القروض غير منتظمة وفقا للتدفقات النقدية المتوقعة لكل عميل على حدة.

يعتمد المركز المعرض للاخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. علي سبيل المثال , بالنسبة للقرض , يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات , يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر , إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية او الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير

عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين, وأولوية المطالبة, ومدي توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

يتـم إصـدار التقاريـر الإداريـة للمراقبـة والمتابعـة بشـكل شـهري , ربـع سـنوي , نصـف سـنوي وسـنويا , وهـذه التقاريـر شـاملة وبنطـاق واسـع وتعالـج موضوعـات متعـددة تشـمل مـا يلـي:

- جودة المحفظة, تركز الصناعة والمخاطر الكبرى.

- تركز المنتج, مراقبة الائتمان وتركز الأسهم المحتفظ بها لدى البنك كضمانات.

- متابعة التعثرات, تفاصيل مخصصات العميل وحركة المخصص.

تتكون محفظة التجزئة من القروض, بطاقات الائتمان, القروض السكنية وتأجير السيارات.

يتـم تقييـم الأفـراد بنـاء علـى معاييـر قياسـية محـددة مسـبقا لتقييـم تأهيلهـم لـكل مـن المنتجـات المذكـورة أعـلاه. يتـم تصنيـف قـروض العمـلاء المتعثريـن كقـروض غيـر عاملـة بنـاء علـى عـدد أيـام التأخيـر فـي السـداد (علـى مسـتوى المحفظـة).

الجـزء الأكبـر مـن محفظـة قـروض التجزئـة هـو قـروض شـخصية ويتـم منحهـا علـى أسـاس تحويـل رواتـب المقترضيـن إلـى البنـك وهـم موظفـون مدرجـة أسـماؤهم ضمـن قائمـة أصحـاب العمـل المعتمديـن, ويشـكل رئيـس موظفـو الحكومـة. المعيار الرئيسـى للاقتـراض فـي هـذه المحفظـة تشـمل أصحـاب العمـل لمـدة الخدمـة ومعـدل خدمـة الديـن المحـدد مسـبقا . منتجـات , الحـد الأدنى للراتـب , المعتمديـن القـروض السـكنية وتأجيـر السـيارات تعتبـر مضمونـة بشـكل عـام حيـث أن الأصـول ذات الصلـة يملكهـا البنـك ويتـم تأجيرهـا للعمـلاء وبالتالـي تقليـل المخاطـر إلـى حـد كبيـر.

قـام البنـك بتطويـر نظـام البطاقـات المبنـي علـى النقـاط بخصـوص التطبيقـات ونظـام الدرجـات المبنـي علـى النقـاط بشـأن السـلوك باسـتخدام شـبكة الإنترنـت والبيانـات الخارجيـة لتقييـم ومراقبـة ومتابعـة قـروض العمـلاء لأن هـذا الإجـراء مـن المتوقـع أن يجعـل عمليـة إدارة مخاطـر الائتمـان أكثـر فعاليـة وفاعليـة.

تعتبر قروض الشركات والمؤسسات التجارية غير عاملة ويتم وضع مخصصات لها في الحالات التالية:

- إذا كان تسديد مبلغ القرض الأصلي وتسديد الفوائد ظل متأخرا لمدة تزيد عن 90 يوم بعد تاريخ الاستحقاق.

- إذا زاد الحساب الجاري المكشوف عـن الحـد المعتمـد لأكثـر مـن 90 يـوم أو أن الحسـاب الجـاري المكشـوف ظـل غيـر نشـط لأكثـر مـن 180 يـوم

يتـم نقـل درجـات القـروض غيـر العاملـة ضمـن درجـات التقييـم لغيـر العاملـة (دون المسـتوى, مشـكوك وخسـارة) بنـاء علـى , فيهـا عـدد أيـام التأخـر فـي السـداد و / أو انخفـاض الجـودة الائتمانيـة.

لتحديـد إن كان تقييـم مخاطـر الشـركة قـد أصبـح منخفضـا , يقـوم البنـك بتحديـد إن كان هنالـك بيانـات قابلـة للملاحظـة تشـير إلـى نقـص فـي التدفقـات النقديـة المسـتقبلية المتوقعـة. وهـذا الدليـل قـد يشـمل الإشـارة إلـى أن هنالـك تغيـرات سـلبية فـي موقـف الدفـع عنـد المقتـرض. تقـوم الإدارة باسـتخدام التقديـرات بنـاء علـى الخبـرة السـابقة بشـأن خسـائر القـروض التـي لهـا خصائـص مخاطـر ائتمانيـة أي مبلـغ وتوقيـت – مشـابهة, عنـد تقديـر التدفقـات النقديـة. تتـم مراجعـة المنهجيـة والافتراضـات المسـتخدمة فـي تقديـر كلاهمـا التدفقـات النقديـة المسـتقبلية بانتظـام الفروقـات بيـن الخسـائر الفعليـة والمقـدرة.

تعتبـر موجـودات القـروض الشـخصية غيـر عاملـة, ويجنـب لهـا مخصـص فـي حالـة التأخـر عـن السـداد لمـدة تزيـد عـن 90 يـوم بعـد تاريـخ الاسـتحقاق.

المبالغ الناتجة عن خسائر الائتمان المتوقعة – الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عنـد تحديـد فيمـا إذا كانـت مخاطـر التعثـر علـى الأدوات الماليـة قـد ازدادت بشـكل جوهـري منـذ الاثبـات الأولـي لهـا, فـإن البنـك يأخـذ بعيـن الاعتبـار المعلومـات المعقولـة والمؤيـدة التـي تكـون متاحـة دون تكلفـة أو جهـد لا مبـرر لهمـا. ويشـتمل ذلـك علـى معلومـات كميـة ونوعيـة وتحاليـل تسـتند علـى خبـرة البنـك السـابقة وتقويـم الائتمـان الـذي يجريـه الخبـراء بمـا فـي ذلـك المعلومـات المسـتقبلية.

درجات تصنيف مخاطر الائتمان

يقـوم البنـك بتخصيـص درجـة ائتمـان لـكل خطـر اسـتنادا إلـى مختلـف البيانـات المسـتخدمة فـي توقـع مخاطـر التعثـر وتطبيـق

الأحـكام والتقديـرات المبينـة علـى الخبـرة. تحـدد درجـات تصنيـف مخاطـر الائتمـان باسـتخدام عوامـل كميـة ونوعيـة تـدل علـى مخاطـر التعثـر. تتفـاوت هـذه العوامـل بحسـب طبيعـة المخاطـر وطبيعـة المقتـرض.

يتـم تحديـد درجـات تصنيـف مخاطـر الائتمـان, ويتـم معايرتهـا بحيـث تـزداد مخاطـر التعثـر بشـكل متزايـد عنـد انخفـاض مخاطـر أقـل مـن الفـرق بيـن درجـات تصنيـف 2 و 1 الائتمـان, مثـل عندمـا يكـون الفـرق فـي مخاطـر التعثـر بيـن درجـات التصنيـف الائتمـان 8 , 9 .

تحـدد درجـة تصنيـف مخاطـر الائتمـان لـكل شـركة عنـد الاثبـات الأولـي علـى أسـاس المعلومـات المتوفـرة عـن الجهـة المقترضـة. تخضـع التعرضـات للمراقبـة المسـتمرة. وقـد ينتـج عـن ذلـك نقـل التعـرض إلـى درجـة مخاطـر ائتمـان مختلفـة. تتطلـب مراقبـة التعرضـات اسـتخدام البيانـات التاليـة .

التعرضات المتعلقة بالشركات	التعرضات المتعلقة بالأفراد
يتم الحصول على المعلومات خلال المراجعة الدورية لملفات - مثل القوائم المالية المدققة, وحسابات الإدارة, العميل والموازنات التقديرية والتوقعات. ومن الأمثلة على النواحي التي تتطلب تركيز معين: إجمالي هامش الربح, معدلات الرفع المالي, تغطية خدمة الدين, الالتزام بالتعهدات, إدارة الجودة النوعية, والتغيرات في الإدارة العليا.	المعلومات التي يتم الحصول عليها داخليا وسلوك العميل مثل استخدام تسهيلات البطاقات الائتمانية.
بيانات من وكالات الائتمان المرجعية, والمقالات الصحفية أو التغيرات في درجات التصنيف الخارجية.	مقاييس الملاءة
سندات متداولة, وأسعار مقايضة التعثر في الائتمان للجهة المقترضة, عند توفرها.	بيانات خارجية من وكالات ائتمان مرجعية, تشمل معلومات التعثر
التغير الفعلي والمتوقع المهم في البيئة السياسية والتنظيمية والتقنية للمقترض أو انشطته التجارية .	

- وضع جدول شروط التعثر

تعتبـر درجـات تصنيـف مخاطـر الائتمـان المدخـل الرئيسـي لتحديـد شـروط التعثـر عـن السـداد. يقـوم البنـك بجمـع معلومـات الأداء والتعثـر المتعلقـة بمخاطـر الائتمـان الخاصـة بـه وتحليلهـا حسـب المنتـج والجهـة المقترضـة وأيضـا حسـب درجـة تصنيـف مخاطـر الائتمـان.

يسـتخدم البنـك نمـاذج إحصائيـة فـي تحليـل البيانـات التـي تـم الحصـول عليهـا واجـراء تقديـرات لاحتمـال التعثـر علـى مـدى العمـر المتبقـي للاداه الماليـة والكيفيـة التـي يتوقـع أن تتغيـر بهـا نتيجـة مـرور الوقـت.

يشـتمل التحليـل علـى تحديـد ومعايـره العلاقـة بيـن التغيـرات فـي نسـب التعثـر وعوامـل الإقتصـاد الكلـي. بالنسـبة لمعظـم التعرضـات, تشـتمل عوامـل الاقتصـاد الكلـي الأساسـية علـى سـعر النفـط معـدل النمـو ونمـو الناتـج المحلـي الإجمالـي والانفـاق الحكومـي ومؤشـر أسـعار الأسـهم والبطالـة.

وبنـاءا علـى البيانـات الاقتصاديـة, وبعـد الأخـذ فـي الحسـبان مجموعـة متنوعـة مـن المعلومـات الفعليـة الخارجيـة والتوقعـات, يقـوم البنـك بإعـداد تصـوره لـ «الحالـة الأساسـية» التـي يكـون عليهـا التوجـه المسـتقبلي للتغيـرات الاقتصاديـة المعنيـة ومجموعـة مـن سـيناريوهات التوقعـات المحتملـة الأخـرى, ويسـتخدم البنـك هـذه التوقعـات لتعـدل توقعـات احتمـالات التعثـر

- تحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشكل جوهري

تتفـاوت ضوابـط التحديـد فيمـا إذا ازدادت مخاطـر الائتمـان بشـكل كبيـر بحسـب المحفظـة وتشـمل تغيـرات كميـة فـي احتمـالات التعثـر وعوامـل نوعيـة, بمـا فـي ذلـك احتمـال التعثـر عـن السـداد الخـاص بالمحفظـة .

وباسـتخدام التقديـرات التـي اجراهـا الخبـراء لديـه وبنـاءا علـى الخبـرة السـابقة ,يمكـن للبنـك أن يقـرر بـأن مخاطـر الائتمـان قـد

زادت بشـكل جوهـري بنـاءا علـى مؤشـرات نوعيـة معينـة تـدل علـى ذلـك , وأنـه لـم يتـم إظهـار أثرهـا بالكامـل فـي التحاليـل الكميـة بصـورة منتظمـة.

وفيمـا يتعلـق باحتمـال التعثـر عـن السـداد الخـاص بالمحفظـة, يـرى البنـك بـأن الزيـادة الجوهريـة فـي مخاطـر الائتمـان قـد حدثـت بعـد ثلاثـون يومـا مـن تاريـخ التأخـر عـن السـداد. تحـدد أيـام التأخـر عـن السـداد عـن طريـق القيـام بعـد أيـام التأخـر منـذ أبكـر تاريـخ اسـتحقاق مضـى لـم يتـم فيـه اسـتلام قيمـة الدفعـة بالكامـل.

يقـوم البنـك بمراقبـة فعاليـة الضوابـط المسـتخدمة لتحديـد الزيـادات الجوهريـة فـي مخاطـر الائتمـان عـن طريـق القيـام بمراجعـات منتظمـة كـي يؤكـد بـأن:

- الضوابط قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتعثر في السداد.
- إن الضوابط لا تتفق مع نقطة الزمن الذي تصبح فيه الأصول متأخرة السداد لمدة 30 يوماً.
- عـدم وجـود تقلبـات مضمونـة فـي مخصـص الخسـائر مـن التحـول بيـن التعثـر عـن السـداد لمـدة 12 شـهرا (المرحلـة1) والتعثـر عـن السـداد علـى مـدى العمـر (المرحلـة 2).
- تعريف التعثر عن السداد

تستخدم المعايير التالية لتحديد إن كان المقترض متعثرا:

- إن كان لدى المقترض التزام متأخر عن السداد لمدة 90 يوم (أو أكثر).
- لديه التزام قام البنك بإيقاف الفوائد المستحقة عليه.
- لديه التزام (التزامات) تم اعادة هيكلته مع خسارة للبنك.
- لديه التزام تم تصنيفه كغير عامل من قبل البنك.
- لديه التزام قام البنك بشطبه كليا أو جزئيا .

عند تقويم فيما إذا كانت الجهة المقترضة متعثرة عن السداد, فأن البنك ينظر في مؤشرات:

- نوعية - مثل أي خرق للتعهدات.
- كمية - مثل حالة التأخر عن السداد, وعدم سداد اية التزامات أخرى لنفس الجهة المصدرة إلى البنك.
- تستند على بيانات معدة داخليا ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

أن المدخـل إلـى التقويـم فيمـا إذا كانـت الأداة الماليـة متعثـرة عـن السـداد وأهميتهـا بتفـاوت علـى مـدى الزمـن لاظهـار التغيـرات فـي الظـروف.

يتفق تعريف التعثر عن السداد كثيرا مع التعريف المطبق من قبل البنك لأغراض رأس المال النظامي.

- إدراج المعلومات المستقبلية

يقـوم البنـك بـإدراج المعلومـات المسـتقبلية فـي تقويمـه فيمـا إذا كانـت خسـائر الائتمـان لأيـة أداة قـد ازدادت بشـكل جوهـري يقـوم البنـك , منـذ الاثبـات الأولـي لهـا وقياسـه لخسـائر الائتمـان المتوقعـة. وبنـاءا علـى مختلـف المعلومـات الفعليـة والتوقعـات بإعـداد تصـورا للحالـة الأساسـية» للتوجـه المسـتقبلي للمتغيـرات الاقتصاديـة المعنيـة ونطـاق مـن التوقعـات المحتملـة الأخـرى. ويتطلـب ذلـك اعـداد تصوريـن إضافييـن أو أكثـر ودراسـة الاحتمـالات المتعلقـة بـكل نتيجـة. تشـتمل المعلومـات الخارجيـة علـى بيانـات اقتصاديـة وتوقعـات منشـورة مـن قبـل وكالات تقييـم.

تمثـل «الحالـة الأساسـية» النتيجـة الأكثـر احتمـالا , وتتفـق مـع المعلومـات المسـتخدمة مـن قبـل البنـك لأغـراض أخـرى مثـل , التخطيـط الاسـتراتيجي والموازنـة. تمثـل التصـورات الأخـرى نتائـج أكثـر تفـاؤلات و تشـاؤماً وبشـكل دوري ,يقـوم البنـك , بإجـراء اختبـارات جهـد لأكثـر الصدمـات شـدة مـن أجـل معاييـر تحديـده لأفضـل التصـورات الأخـرى.

يقـوم البنـك بتحديـد وتوثيـق المحـركات الأساسـية لمخاطـر الائتمـان وخسـائر الائتمـان لـكل محفظـة. وباسـتخدام تحليـل البيانـات التاريخيـة, يقـوم بتقديـر العلاقـة بيـن عوامـل الاقتصـاد الكلـي ومخاطـر الائتمـان وخسـائر الائتمـان تشـتمل هـذه التصـورات الاقتصاديـة المسـتخدمة علـى مجموعـة مـن المؤشـرات الأساسـية التاليـة:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي
- معدلات البطالة
- الانفاق الحكومي
- مؤشر أسعار الأسهم

تـم تطويـر العلاقـة المتوقعـة بيـن المؤشـرات الرئيسـة والتعثـر ومعـدلات الخسـارة فـي المحافـظ المختلفـة للموجـودات الماليـة علـى أسـاس تحليـل البيانـات التاريخيـة علـى مـدى ال 10 إلـى 15 سـنة الماضيـة.

- قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل المدخلات الأساسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة هيكل شروط المتغيرات التالية:

- احتمال التعثر عن السداد.
- نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد.
- التعرض عند التعثر عن السداد.

يتـم إسـتخراج المؤشـرات أعـلاه عمومـاً مـن نمـاذج إحصائيـة معـدة داخليـاً وبيانـات تاريخيـة أخـرى , ويتـم تعديلهـا لتعكـس المعلومـات المسـتقبلية , كمـا تبيانـه أعـلاه .

إن تقديـرات احتمـالات التعثـر تعتبـر تقديـرات بتاريـخ معيـن يتـم احتسـابها وفـق نمـاذج تصنيـف إحصائيـة ويتـم تقويمهـا باسـتخدام أدوات تصنيـف مرتبطـة بمختلـف فئـات الأطـراف الأخـرى والتعرضـات. تحـدد هـذه النمـاذج الإحصائيـة وفـق بيانـات مجمعـة يمكـن أيضـا اسـتخدام بيانـات السـوق , داخليـا وخارجيـا تشـتمل علـى عوامـل كميـة ونوعيـة. وعنـد توفرهـا للحصـول علـى احتمـال التعثـر للشـركات الكبـرى. وفـي حالـة انتقـال الطـرف المقابـل أو التعرضـات بيـن فئـات درجـات التصنيـف, فـإن ذلـك يمكـن أن يـؤدي إلـى تغيـر فـي تقديـر احتمـال التعثـر المعنـي.

تمثـل نسـبة الخسـارة عنـد التعثـر عـن السـداد حجـم الخسـارة المحتملـة فـي حالـة وجـود تعثـر. يقـوم البنـك بتقديـر مؤشـرات علـى تاريـخ معـدلات اسـترداد المطالبـات مـن الأطـراف المتعثـرة. تأخـذ نمـاذج ُنسـبة الخسـارة عنـد التعثـر عـن السـداد بنـاء نسـبة الخسـارة عنـد التعثـر بعيـن الاعتبـار الهيـكل والضمـان و تكاليـف اسـترداد الضمـان الـذي يعتبـر جـزءا لا يتجـزأ مـن الأصـل المالـي. بالنسـبة لقـروض التجزئـة المضمونـة, تعتبـر قيمـة / نـوع الاصـل مؤشـرا أساسـيا لتحديـد نسـبة الخسـارة عنـد التعثـر عـن السـداد. تقـوم تقديـرات نسـبة الخسـارة عنـد التعثـر بإعـادة معاييـره مختلـف التصـورات الاقتصاديـة, ويتـم احتسـابها علـى أسـاس التدفقـات النقديـة المخصومـة باسـتخدام معـدل العمولـة الفعلـي كعامـل خصـم.

يمثـل التعـرض عنـد التعثـر عـن السـداد التعرضـات المتوقعـة فـي حالـة وقـوع التعثـر. يقـوم البنـك باسـتخراج «التعـرض عنـد التعثـر عـن السـداد» مـن التعرضـات الحاليـة إلـى الطـرف المقابـل والتغيـرات المحتملـة فـي المبلـغ الحالـي المسـموح بـه بموجـب العقـد بمـا فـي ذلـك الإطفـاء. يمثـل التعـرض عنـد التعثـر عـن السـداد لأصـل مالـي اجمالـي القيمـة الدفتريـة لـه. بالنسـبة لالتزامـات القـروض والضمانـات الماليـة, يشـتمل «التعـرض عنـد التعثـر عـن السـداد» علـى المبلـغ المسـحوب والمبالـغ المسـتقبلية المحتملـة التـي يمكـن سـحبها بموجـب العقـد والتـي يتـم تقديرهـا وفـق بيانـات تاريخيـة وتوقعـات مسـتقبلية. بالنسـبة لبعـض الموجـودات الماليـة, يحـدد التعـرض عنـد التعثـر عـن السـداد, عـن طريـق تقويـم مجموعـة مـن نتائـج التعرضـات المحتملـة فـي مختلـف الأوقـات باسـتخدام تصـورات وطـرق إحصائيـة.

كمـا تـم وصفـه أعـلاه, وشـريطة اسـتخدام احتمـال التعثـر لمـدة 12 شـهر كحـد أقصـى بالنسـبة للموجـودات الماليـة التـي لـم تـزداد مخاطـر الائتمـان الخاصـة بهـا بشـكل جوهـري, يقـوم البنـك بقيـاس مخاطـر الائتمـان المتوقعـة بعـد الأخـذ بالحسـبان مخاطـر التعثـر علـى مـدى الفتـرة التعاقديـة القصـوى (بمـا فـي ذلـك خيـارات التمديـد للجهـة المقترضـة) التـي يتعـرض علـى مداهـا

لمخاطر الائتمان حتى لو, لأغراض إدارة المخاطر, قام البنك بالنظر في فترة أطول. تمتد أقصى فترة تعاقدية إلى التاريخ التي يحق للبنك فيه طلب سداد دفعة مقدمة أو إنهاء إلتزام القرض أو الضمان.

بالنسبة للحسابات المكشوفة وتسهيلات بطاقات الائتمان , التي تشتمل على كل من القرض ومكون الالتزام غير المسحوب, يقوم البنك بحساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة أطول من الفترة التعاقدية القصوى إذا لم تحد مقدرة البنك على طلب السداد أو إلغاء الالتزام غير المسحوب, من تعرض البنك لمخاطر الائتمان خلال فترة الاخطار المتعاقد عليها. لا يوجد لهذه التسهيلات شروط أو فترات سداد محددة, ويتم ادارتها على أساس جماعي. يمكن للبنك لكن هذا الحق التعاقدي لن ينفذ خلال الإدارة اليومية الاعتيادية ولكن فقط عندما يصبح البنك على علم , إلغاؤها فورا بأي زيادة في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل. يتم تقدير هذه الفترة الأطول بعد الأخذ بعين الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي يتوقع البنك اتخاذها والتي من شأنها التقليل من مخاطر الائتمان المتوقعة. يشمل ذلك تخفيض الحدود, وإلغاء التسهيل و / أو تحويل الرصيد المتبقي من القرض إلى قرض بشروط سداد محددة.

-أدوات الدين

بالنسبة لأدوات الدين , يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان, وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة, يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلي تلك الاستثمارات في الأوراق المالية علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/2 سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض , أو مجموعة مقترضين, وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة

للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلى بعض وسائل الحد من الخطر

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات ونشاط الاقراض العقاري للأفراد مضموناً. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى , يسعي البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أوالتسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذى يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض , أو الضمانات, أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

أ/3 سياسات قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة

تتطلب سياسات البنك تحديد ثلاث مراحل لتصنيف الأصول المالية التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة وإرتباطات القروض والضمانات المالية وكذا أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر طبقاً للتغيرات فى جودة الإئتمان منذ الإعتراف الأولى ثم قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة فى القيمة المتعلقة بهذه الأدوات وذلك على النحو التالى:

يتم تصنيف الأصل المالى غير المضمحل عند الإعتراف الأولى فى المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الإئتمان بشكل مستمر من قبل إدارة مخاطر الإئتمان بالبنك.

فى حالة وجود زيادة جوهرية فى خطر الإئتمان منذ الإعتراف الأولى, يتم نقل الأصل المالى إلى المرحلة الثانية ولا يتم إعتبار الأصل المالى مضمحل فى هذه المرحلة (خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة فى ظل عدم إضمحلال قيمة الإئتمان).

فى حالة وجود مؤشرات عن إضمحلال قيمة الأصل المالى فيتم نقله إلى المرحلة الثالثة, ويستند البنك إلى المؤشرات التالية لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال:

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالى كنتيجة لزيادة المخاطر الإئتمانية.
- تغييرات سلبية جوهرية فى النشاط والظروف المالية أو الإقتصادية التى يعمل فيها المقترض.

- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض.
- تغييرات سلبية جوهرية فى نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية.
- تغييرات إقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.
ا- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدى / السيولة مثل التأخير فى خدمة الدائنين / القروض التجارية.
- إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب إرتفاع المخاطر الإئتمانية للمقترض.

ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك	2021/12/31	2020/12/31
	قروض وتسهيلات	قروض وتسهيلات
1. المرحلة الاولي	%79.07	%74.63
2. المرحلة الثانية	%16.64	%21.25
3. المرحلة الثالثة	%4.29	%4.12
الاجمالى	%100	%100

أ/4 نموذج قياس الإحتياطى العام للمخاطر البنكية

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة فى إيضاح أ/1, تقوم الإدارة بتصنيف القروض والتسهيلات فى شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزى المصرى. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الإئتمان فى هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالى ومدى إنتظامه فى السداد.وطبقاً للقواعد المعدلة للبنك المركزى المصرى وإعتباراً من أول سنة يلتزم البنك فيها بتطبيق تلك القواعد يتم حساب المخصصات المطلوبة للإضمحلال فى قيمة الأصول المعرضة لخطر الإئتمان والتى يتم تقدير الإضمحلال فى قيمتها بصورة منفردة. بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان. بإستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة, أما بالنسبة لمجموعات الأصول التى يتم تقدير الإضمحلال فى قيمتها بصورة مجمعة فيحسب الإضمحلال فى قيمتها بإستخدام طريقة معدلات الإخفاق التاريخية. وفى حالة زيادة المخصص المطلوب وفقاً لأسس الجدارة الإئتمانية بالنسب الصادرة من البنك المركزى المصرى عن مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً للقواعد المعدلة للبنك المركزى المصرى يتم تعديل الأرباح المحتجزة بتلك الزيادة ثم تجنيبها فى إحتياطى المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الإحتياطى غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (أ/33) الحركة على حساب إحتياطى المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية.

وفيما يلى بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلى مقارنة بأسس تقييم البنك المركزى المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الإئتمان:

تصنيف البنك المركزى المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب طبقاً لأسس الجدارة الإئتمانية	التصنيف الداخلى طبقاً لاسس الجدارة الإئتمانية	مدلول التصنيف الداخلى
1	مخاطر منخفضة	صفر	1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	1%	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	1%	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	2%	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	2%	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة حدياً	3%	2	المتابعة العادية
7	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	5%	3	المتابعة الخاصة
8	دون المستوى	20%	4	ديون غير منتظمة
9	مشكوك فى تحصيلها	50%	4	ديون غير منتظمة
10	رديئة	100%	4	ديون غير منتظمة

أ/5 البنود المعرضة لخطر الإئتمان قبل خصم الضمانات والعوائد المجنبة والمخصصات

البنود المعرضة لخطر الإئتمان بقائمة المركز المالى

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
أرصدة لدى البنك المركزى	12 726 021	9 368 285
أرصده لدى البنوك	33 325 402	24 965 378
قروض وتسهيلات للبنوك	3 132 376	975 390
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لأفراد		
حسابات جارية مدينة	1 348 188	1 870 004
بطاقات ائتمان	683 774	575 750
قروض شخصية	39 283 285	35 115 676
قروض عقارية	2 692 670	2 529 771
قروض لمؤسسات		
حسابات جارية مدينة	31 845 136	22 410 002
قروض مباشره	15 763 251	15 480 117
قروض مشتركة	14 347 454	13 710 080
مستندات مخصومة	635 301	125 456
أدوات مشتقات مالية	1 479	2 571
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
أدوات دين	45 737 549	51 072 174
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
أدوات دين	42 615 351	20 720 233
أصول أخرى*	3 742 713	2 210 594
الاجمالى	247 879 950	201 131 481

يتضمـن الجـدول السـابق القيـم الخاصـة بالأصـول الماليـة قبـل خصـم مخصـص الخسـائر الإئتمانيـة المتوقعـة كمـا هـو وارد تفصيـلاً بالإيضاحـات رقـم (15) و (16) و (17) و (18) و(19) و (20).

*الأصول الأخرى المدرجه أعلاها تتمثل فى الإيردات المستحقة.

يوضح الجدول التالى معلومات حول جودة الأصول المالية خلال السنة :-

31 ديسمبر 2021				
أرصدة لدى البنوك	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	30 815 052	2 510 350	--	33 325 402
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**30 815 052**	**2 510 350**	**--**	**33 325 402**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**--**	**(3 752)**	**--**	**(3 752)**
القيمة الدفترية بالصافى	**30 815 052**	**2 506 598**	**--**	**33 321 650**

31 ديسمبر 2020				
أرصدة لدى البنوك	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	22 598 247	2 367 131	--	24 965 378
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**22 598 247**	**2 367 131**	**--**	**24 965 378**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(6)**	**(9 328)**	**--**	**(9 334)**
القيمة الدفترية بالصافى	**22 598 241**	**2 357 803**	**--**	**24 956 044**

31 ديسمبر 2021				
أذون الخزانة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	16 024 966	7 762 635	--	23 787 601
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**16 024 966**	**7 762 635**	**--**	**23 787 601**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**--**	**(51 604)**	**--**	**(51 604)**
القيمة الدفترية بالصافى	**16 024 966**	**7 711 031**	**--**	**23 735 997**

31 ديسمبر 2020				
أذون الخزانة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	27 766 706	7 608 068	--	35 374 774
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**27 766 706**	**7 608 068**	**--**	**35 374 774**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**--**	**(106 970)**	**--**	**(106 970)**
القيمة الدفترية بالصافى	**27 766 706**	**7 501 098**	**--**	**35 267 804**

31 ديسمبر 2021				
سندات خزانة حكومية	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	57 708 845	3 006 578	--	60 715 423
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**57 708 845**	**3 006 578**	**--**	**60 715 423**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**--**	**(81 410)**	**--**	**(81 410)**
القيمة الدفترية بالصافى	**57 708 845**	**2 925 168**	**--**	**60 634 013**

31 ديسمبر 2020				
سندات خزانة حكومية	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	30 483 672	3 338 878	--	33 822 550
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**30 483 672**	**3 338 878**	**--**	**33 822 550**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**--**	**(105 707)**	**--**	**(105 707)**
القيمة الدفترية بالصافى	**30 483 672**	**3 332 171**	**--**	**33 716 843**

31 ديسمبر 2021				
سندات شركات	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	3 849 876	--	--	3 849 876
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**3 849 876**	**--**	**--**	**3 849 876**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(4 348)**	**--**	**--**	**(4 348)**
القيمة الدفترية بالصافى	**3 845 528**	**--**	**--**	**3 845 528**

31 ديسمبر 2020				
سندات شركات	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	2 595 083	--	--	2 595 083
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**2 595 083**	**--**	**--**	**2 595 083**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(2 819)**	**--**	**--**	**(2 819)**
القيمة الدفترية بالصافى	**2 592 264**	**--**	**--**	**2 592 264**

31 ديسمبر 2021				
قروض البنوك	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	834 950	2 297 426	--	3 132 376
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**834 950**	**2 297 426**	**--**	**3 132 376**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(2 611)**	**(16 324)**	**--**	**(18 935)**
القيمة الدفترية بالصافى	**832 339**	**2 281 102**	**--**	**3 113 441**

31 ديسمبر 2020				
قروض البنوك	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	314 642	660 748	--	975 390
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**314 642**	**660 748**	**--**	**975 390**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(1 301)**	**(6 137)**	**--**	**(7 438)**
القيمة الدفترية بالصافى	**313 341**	**654 611**	**--**	**967 952**

31 ديسمبر 2021				
قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	40 732 649	1 108 635	--	41 841 284
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	2 166 633	2 166 633
الاجمالى	**40 732 649**	**1 108 635**	**2 166 633**	**44 007 917**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(255 859)**	**(30 539)**	**(1 608 866)**	**(1 895 264)**
القيمة الدفترية بالصافى	**40 476 790**	**1 078 096**	**557 767**	**42 112 653**

31 ديسمبر 2020				
قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	37 668 795	801 320	--	38 470 115
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	1 621 086	1 621 086
الاجمالى	**37 668 795**	**801 320**	**1 621 086**	**40 091 201**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(305 002)**	**(50 413)**	**(1 197 026)**	**(1 552 441)**
القيمة الدفترية بالصافى	**37 363 793**	**750 907**	**424 060**	**38 538 760**

31 ديسمبر 2021				
قروض وتسهيلات للشركات الكبرى والمتوسطة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	41 004 287	10 297 820	--	51 302 107
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	2 397 052	--	2 397 052
ديون غير منتظمة	--	--	2 195 302	2 195 302
الاجمالى	**41 004 287**	**12 694 872**	**2 195 302**	**55 894 461**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(272 152)**	**(3 387 500)**	**(2 040 355)**	**(5 700 007)**
القيمة الدفترية بالصافى	**40 732 135**	**9 307 372**	**154 947**	**50 194 454**

31 ديسمبر 2020				
قروض وتسهيلات للشركات الكبرى والمتوسطة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	27 676 964	15 979 932	--	43 656 896
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	770 879	--	770 879
ديون غير منتظمة	--	--	1 884 854	1 884 854
الاجمالى	**27 676 964**	**16 750 811**	**1 884 854**	**46 312 629**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(266 185)**	**(2 865 666)**	**(1 819 252)**	**(4 951 103)**
القيمة الدفترية بالصافى	**27 410 779**	**13 885 145**	**65 602**	**41 361 526**

31 ديسمبر 2021				
قروض وتسهيلات للشركات الصغيرة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	4 196 687	2 156 045	--	6 352 732
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	15 628	15 628
ديون غير منتظمة	--	--	328 321	328 321
الاجمالى	**4 196 687**	**2 156 045**	**343 949**	**6 696 681**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(11 165)**	**(169 814)**	**(120 362)**	**(301 341)**
القيمة الدفترية بالصافى	**4 185 522**	**1 986 231**	**223 587**	**6 395 340**

31 ديسمبر 2020				
قروض وتسهيلات للشركات الصغيرة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	3 587 218	1 504 137	--	5 091 355
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	2 475	127 772	130 247
ديون غير منتظمة	--	--	191 424	191 424
الاجمالى	**3 587 218**	**1 506 612**	**319 196**	**5 413 026**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(41 750)**	**(124 481)**	**(114 979)**	**(281 210)**
القيمة الدفترية بالصافى	**3 545 468**	**1 382 131**	**204 217**	**5 131 816**

يوضح الجدول التالى التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بين بداية و نهاية السنة نتيجة لهذه العوامل:-

31 ديسمبر 2021				
أرصدة لدى البنوك	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2021	6	9 328	--	9 334
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	--	--	--
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(6)	(5 562)	--	(5 568)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات أجنبية	--	(14)	--	(14)
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**3 752**	**--**	**3 752**

31 ديسمبر 2020				
أرصدة لدى البنوك	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2020	15	7 737	--	7 752
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	15	9 728	--	9 743
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(15)	(7 737)	--	(7 752)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات أجنبية	(9)	(400)	--	(409)
الرصيد في اخر السنة المالية	**6**	**9 328**	**--**	**9 334**

31 ديسمبر 2021				
أذون خزانة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2021	--	106 970	--	106 970
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	--	--	--
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(54 256)	--	(54 256)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افترضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	(1 110)	--	(1 110)
الرصيد في اخر السنة المالية	--	51 604	--	51 604

31 ديسمبر 2020

أذون خزانة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2020	--	111 516	--	111 516
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	--	--	--
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(2 676)	--	(2 676)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افترضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	(1 870)	--	(1 870)
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**106 970**	**--**	**106 970**

31 ديسمبر 2021				
سندات خزانة حكومية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2021	--	105 707	--	105 707
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	--	--	--
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(24 160)	--	(24 160)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افترضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	(137)	--	(137)
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**81 410**	**--**	**81 410**

31 ديسمبر 2020				
سندات خزانة حكومية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2020	--	119 950	--	119 950
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	--	--	--
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(11 694)	--	(11 694)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افترضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	(2 549)	--	(2 549)
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**105 707**	**--**	**105 707**

31 ديسمبر 2021				
سندات شركات	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2021	2 819	--	--	2 819
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	--	--	--
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	1 529	--	--	1 529
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افترضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	--	--	--
الرصيد في اخر السنة المالية	**4 348**	**--**	**--**	**4 348**

31 ديسمبر 2020				
سندات شركات	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2020	275	--	--	275
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	2 544	--	--	2 544
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افترضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	--	--	--
الرصيد في اخر السنة المالية	**2 819**	**--**	**--**	**2 819**

31 ديسمبر 2021				
قروض البنوك	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2021	1 301	6 137	--	7 438
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	1 309	10 184	--	11 493
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	1	3	--	4
الرصيد في اخر السنة المالية	**2 611**	**16 324**	**--**	**18 935**

31 ديسمبر 2020				
قروض البنوك	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2020	993	175	--	1 168
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	350	5 983	--	6 333
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	(42)	(21)	--	(63)
الرصيد في اخر السنة المالية	**1 301**	**6 137**	**--**	**7 438**

31 ديسمبر 2021				
قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2021	305 002	50 413	1 197 026	1 552 441
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	80 957	3 798	51 875	136 630
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(69 518)	(29 557)	(648 743)	(747 818)
المحول الى المرحلة الاولى	1 462	(1 202)	(260)	--
المحول الى المرحلة الثانية	(23 269)	23 550	(281)	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(782 389)	(273 478)	1 055 867	--
التغير	743 614	257 015	(46 618)	954 011
الرصيد في اخر السنة المالية	**255 859**	**30 539**	**1 608 866**	**1 895 264**

31 ديسمبر 2020				
قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2020	200 723	10 998	528 497	740 218
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	88 820	11 728	132 548	233 096
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(38 881)	(1 733)	(153 555)	(194 169)
المحول الى المرحلة الاولى	3 144	(2 726)	(418)	--
المحول الى المرحلة الثانية	(22 493)	22 687	(194)	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(501 177)	(88 563)	589 740	--
التغير	563 595	85 341	(22 120)	626 816
مخصص إحترازي	11 271	12 681	122 528	146 480
الرصيد في اخر السنة المالية	**305 002**	**50 413**	**1 197 026**	**1 552 441**

31 ديسمبر 2021				
قروض وتسهيلات للشركات الكبرى والمتوسطة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2021	266 185	2 865 666	1 819 252	4 951 103
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	139 139	1 480 793	263 699	1 883 631
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(545 789)	(445 629)	(137 985)	(1 129 403)
المحول الى المرحلة الاولى	453 713	(453 713)	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	(37 703)	37 703	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(226)	(95 542)	95 768	--
الإعدام خلال السنة	--	--	(32)	(32)
المتحصل من الإعدام خلال السنة	--	--	654	654
فروق ترجمة عملات اجنبية	(3 167)	(1 778)	(1 001)	(5 946)
الرصيد في اخر السنة المالية	**272 152**	**3 387 500**	**2 040 355**	**5 700 007**

31 ديسمبر 2020				
قروض وتسهيلات للشركات الكبرى والمتوسطة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2020	160 167	1 608 697	1 904 983	3 673 847
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	154 873	1 453 731	10 732	1 619 336
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(39 451)	(167 758)	(53 454)	(260 663)
المحول الى المرحلة الاولى	15 092	(15 092)	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	(14 412)	14 412	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(278)	--	278	--
الإعدام خلال السنة	--	--	(39 054)	(39 054)
المتحصل من الإعدام خلال السنة	--	--	1 841	1 841
فروق ترجمة عملات اجنبية	(9 806)	(28 324)	(6 074)	(44 204)
الرصيد في اخر السنة المالية	**266 185**	**2 865 666**	**1 819 252**	**4 951 103**

31 ديسمبر 2021				
قروض وتسهيلات للشركات الصغيرة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2021	41 750	124 481	114 979	281 210
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	8 780	97 800	58 013	164 593
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(41 146)	(55 035)	(29 424)	(125 605)
المحول الى المرحلة الاولى	12 344	(11 141)	(1 203)	--
المحول الى المرحلة الثانية	(8 728)	35 157	(26 429)	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(1 835)	(21 448)	23 283	--
الإعدام خلال السنة	--	--	(18 857)	(18 857)
المتحصل من الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	--	--	--
الرصيد في اخر السنة المالية	**11 165**	**169 814**	**120 362**	**301 341**

31 ديسمبر 2020				
قروض وتسهيلات للشركات الصغيرة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في 1 يناير 2020	1 728	1 048	136 895	139 671
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	41 063	120 135	39 379	200 577
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(1 195)	(3 857)	(53 986)	(59 038)
المحول الى المرحلة الاولى	848	(5)	(843)	--
المحول الى المرحلة الثانية	(683)	675	8	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(11)	6 485	(6 474)	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
المتحصل من الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	--	--	--
الرصيد في اخر السنة المالية	**41 750**	**124 481**	**114 979**	**281 210**

- يوضح الجدول التالى ملخص للخسائر الائتمانية المتوقعة ECL في نهاية السنة:-

31 ديسمبر 2021				
البنود	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
أرصدة لدي البنوك	--	3 752	--	3 752
أذون خزانة	--	51 604	--	51 604
سندات خزانة حكومية	--	81 410	--	81 410
سندات شركات	4 348	--	--	4 348
قروض البنوك	2 611	16 324	--	18 935
قروض و تسهيلات للأفراد	255 859	30 539	1 608 866	1 895 264
قروض و تسهيلات للشركات الكبري والمتوسطة	272 152	3 387 500	2 040 355	5 700 007
قروض و تسهيلات للشركات الصغيرة	11 165	169 814	120 362	301 341
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضية شركات	79 671	155 118	5 154	239 943
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه SMEs	5 463	15 181	456	21 100
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه أرصدة لدى البنوك	1 333	2 019	--	3 352
الرصيد في اخر السنة المالية	**632 602**	**3 913 261**	**3 775 193**	**8 321 056**

31 ديسمبر 2020				
البنود	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	12 شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
أرصدة لدي البنوك	6	9 328	--	9 334
أذون خزانة	--	106 970	--	106 970
سندات خزانة حكومية	--	105 707	--	105 707
سندات شركات	2 819	--	--	2 819
قروض البنوك	1 301	6 137	--	7 438
قروض و تسهيلات للأفراد	305 002	50 413	1 197 026	1 552 441
قروض و تسهيلات للشركات الكبري والمتوسطة	266 185	2 865 666	1 819 252	4 951 103
قروض و تسهيلات للشركات الصغيرة	41 750	124 481	114 979	281 210
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضية شركات	52 715	45 208	6 098	104 021
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه SMEs	4 889	3 276	15 397	23 562
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه أرصدة لدى البنوك	546	820	--	1 366
الرصيد في اخر السنة المالية	**675 213**	**3 318 006**	**3 152 752**	**7 145 971**

- البنود المعرضة لخطر الإئتمان خارج قائمة المركز المالى

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
إرتباطات عن قروض والتزامات اخري غير قابله للالغاء متعلقه بالائتمان	6 310 005	3 833 987
إعتمادات مستندية	5 479 002	4 597 761
خطابات ضمان	17 387 069	14 225 511
كمبيالات مقبولة	3 817 900	1 596 839
الاجمالى	32 993 976	24 254 098

يمثـل الجـدول الأول (أ/5) الحـد الأقصـى لخطـر الائتمـان الـذى يمكـن للبنـك ان يتعـرض لـه فـي 31 ديسـمبر 2021 و31 ديسـمبر 2020 وذلـك بـدون اخـذ ايـه ضمانـات فـي الاعتبـار ويتبيـن مـن الجـدول أن 43,00% مـن الحـد الأقصـى المُعـرض لخطـر الإئتمـان ناتـج عـن القـروض والتسـهيلات للعمـلاء بمـا فـى ذلـك المسـتندات المخصومـة (ديسـمبر2020: 45,65%) بينمـا تمثـل الإسـتثمارات فـى أدوات الديـن المبوبـة ضمـن الأصـول الماليـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الدخـل الشـامل الاخـر وبالتكلفـة المسـتهلكة نسـبة 35,64% مـن هـذا الحـد (ديسـمبر2020: 35,69%)

وتثـق الإدارة فـى قدرتهـا علـى الإسـتمرار فـى السـيطرة والإبقـاء علـى الحـد الأدنـى لخطـر الإئتمـان الناتـج عـن كل مـن محفظـة قـروض وتسـهيلات العمـلاء وأدوات الديـن بنـاءاً علـى مـا يلـى:

أن 58,35% من محفظة قروض وتسهيلات العملاء لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال (ديسمبر2020: 70,03%).

أن 4,56% من محفظة قروض وتسهيلات العملاء محل الإضمحلال (ديسمبر2020: 4,27%).

أن القـروض التـى لـم يعتريهـا إضمحـلال تمثـل فـى مجموعهـا 95,44% مـن محفظـة قـروض وتسـهيلات العمـلاء (ديسـمبر2020: 95,73%) منهـا قـروض عليهـا متأخـرات ولكنهـا ليسـت محـل إضمحـلال تمثـل نسـبة 37,09% (ديسـمبر2020: 25,70%) مـن محفظـة قـروض وتسـهيلات العملاء.

أ- 6 قروض وتسهيلات

فيما يلى موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الإئتمانية:

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2020
	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك
لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال	62 202 768	3 132 376	64 297 138	975 390
عليها متأخرات لكنها ليست محل إضمحلال	39 534 800	--	23 600 718	--
محل إضمحلال	4 861 491	--	3 919 000	--
الإجمـالى	106 599 059	3 132 376	91 816 856	975 390
يخصم : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(7 896 612)	(18 935)	(6 784 754)	(7 834)
يخصم : العوائد المجنبة	--	--	(652)	--
يخصم : الخصم غير المكتسب للمستندات المخصومة	(25 844)	--	(10 987)	--
الصافـى	**98 676 603**	**3 113 441**	**85 020 463**	**967 952**

بلغ مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء 612 896 7 ألف جنيه مصرى فى 31 ديسمبر 2021 منه مبلغ 583 769 3 ألف جنيه مصرى يمثل إضمحلال قروض منفردة (المرحلة الثالثة) والباقى وقدره 029 127 4 ألف جنيه مصرى يمثل مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية (31 ديسمبر 2020: بلغ مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء 754 784 6 ألف جنيه مصرى منه 257 131 3 ألف جنيه مصرى يمثل إضمحلال قروض منفردة والباقى البالغ 497 653 3 ألف جنيه مصرى يمثل مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية). ويتضمن إيضاح (18) معلومات إضافية عن مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء.

شهدت السنة المالية الجارية زيادة محفظة البنك من القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك بنسبة 18,25 %.

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال

ويتـم تقييـم الجـودة الإئتمانيـة لمحفظـة القـروض والتسـهيلات التـى لا يوجـد عليهـا متأخـرات وليسـت محـل إضمحـلال وذلـك بالرجـوع إلـى التقييـم الداخلـى المسـتخدم بواسـطة البنـك.

31 ديسمبر 2021								
	أفـــراد			مؤسسات				
التقييـم	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك
1. جيدة	1 348 188	656 236	37 014 450	2 651 175	735 913	3 163 975	3 357 821	48 927 758	3 132 376
2. المتابعة العادية	--	--	--	--	147 903	3 459 688	9 145 432	12 753 023	--
3. المتابعة الخاصة	--	--	--	--	521 987	--	--	521 987	--
الإجمالى	**1 348 188**	**656 236**	**37 014 450**	**2 651 175**	**1 405 803**	**6 623 663**	**12 503 253**	**62 202 768**	**3 132 376**

31 ديسمبر 2020								
	أفـــراد			مؤسسات				
التقييـم	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك
1. جيدة	1 870 004	539 338	33 352 827	2 486 311	2 292 880	4 832 237	3 205 923	48 579 520	975 390
2. المتابعة العادية	--	--	--	--	1 867 531	7 309 166	6 534 748	15 711 445	--
3. المتابعة الخاصة	--	--	--	--	6 173	--	--	6 173	--
الإجمالى	**1 870 004**	**539 338**	**33 352 827**	**2 486 311**	**4 166 584**	**12 141 403**	**9 740 671**	**64 297 138**	**975 390**

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال

هـى القـروض والتسـهيلات التـى توجـد عليهـا متأخـرات حتـى 90 يومـاً ولكنهـا ليسـت محـل إضمحـلال، إلا إذا توافـرت معلومـات أخـرى تفيـد عكـس ذلـك، وتتمثـل القـروض والتسـهيلات للعمـلاء التـى يوجـد عليهـا متأخـرات وليسـت محـل إضمحـلال والقيمـة العادلـة للضمانـات المتعلقـة بهـا فيمـا يلـى:

	مؤسســات			
31 ديسمبر 2021	حسابات جاريه مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
متأخرات حتى 30 يوماً	19 752 313	8 225 186	789 418	28 766 917
متأخرات أكثر من 30 يوم حتى 60 يوماً	3 390 019	213 782	--	3 603 801
متأخرات أكثر من 60 يوم حتى 90 يوماً	2 715 044	105 638	--	2 820 682
متأخرات أكثر من 90 يوما	2 693 635	594 982	1 054 783	4 343 400
الإجمالى	**28 551 011**	**9 139 588**	**1 844 201**	**39 534 800**
	مؤسســات			
31 ديسمبر 2020	**حسابات جاريه مدينة**	**قروض مباشرة**	**قروض مشتركة**	**إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء**
متأخرات حتى 30 يوماً	9 264 721	2 632 568	2 731 055	14 628 344
متأخرات أكثر من 30 يوم حتى 60 يوماً	2 609 875	330 684	69 263	3 009 822
متأخرات أكثر من 60 يوم حتى 90 يوماً	703 188	62 828	--	766 016
متأخرات أكثر من 90 يوما	3 714 811	312 634	1 169 091	5 196 536
الإجمالى	**16 292 595**	**3 338 714**	**3 969 409**	**23 600 718**

قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة

قروض وتسهيلات للعملاء

بلـغ رصيـد القـروض والتسـهيلات محـل الإضمحـلال بصفـة منفـردة (قبـل أن تؤخـذ فـى الإعتبـار التدفقـات النقديـة المتوقعـة مـن التنفيـذ علـى الضمانـات) 491 861 4 الـف جنيـه فـى 31 ديسـمبر 2021 مقابـل 000 919 3 الـف جنيـه فـى 31 ديسـمبر 2020، وفيمـا يلـى تحليـل بالقيمـة الإجماليـة للقـروض والتسـهيلات محـل الإضمحـلال بصفـة منفـردة متضمنـة القيمـة العادلـة للضمانـات التـى حصـل عليهـا البنـك فـى مقابـل تلـك القـروض:

	أفـــراد				مؤسســات		
31 ديسمبر 2021	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالي
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	--	27 538	2 268 835	41 495	2 523 623	--	--	4 861 491
تبلغ القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك مقابل تلك القروض 432 652 ألف جنيه مصرى.								
31 ديسمبر 2020								
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	--	36 412	1 762 849	43 460	2 076 279	--	--	3 919 000
تبلغ القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك مقابل تلك القروض 639 250 ألف جنيه مصرى.								

عنـد الإعتـراف الأولـى بالقـروض والتسـهيلات يتـم تقديـر القيـم العادلـة للضمانـات التـى يحصـل عليهـا البنـك بنفـس الأسـاليب المسـتخدمة عـادةً فـى تقييـم الأصـول المماثلـة. وفـى الفتـرات اللاحقـة يتـم تحديـث تلـك القيـم العادلـة طبقـاً لأسـعار السـوق أو أسـعار الأصـول المماثلـة.

جميـع الضمانـات التـى يحتفـظ بهـا البنـك والتـى تخـص الديـون محـل الإضمحـلال تتمثـل فـى شـيكات وسـندات أمـر لصالـح البنـك بقيمـة المديونيـة المثبتـة علـى العمـلاء فـى دفاتـر البنـك.

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية، وتعديل وتأجيل السداد، وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك إحتمالات عالية لإستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصى للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الاجل، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض التى تم إعادة التفاوض بشأنها 173 952 3 ألف جنيه فى 31 ديسمبر 2021 (مقابل 433 811 5 ألف جنيه فى 31 ديسمبر 2020).

قروض وتسهيلات للعملاء	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
مؤسسات		
حسابات جارية مدينة	135 665	277 896
قروض مباشرة	251 034	64 744
قروض مشتركة	3 540 671	5 463 931
أفراد		
قروض شخصية	24 803	4 862
الإجمالى	**3 952 173**	**5 811 433**

أ-7 أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالى أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم فى أخر السنة المالية:

البيان	صافى أذون خزانة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	سندات من خلال الدخل الشامل الاخر	سندات Zero Coupon	سندات بالتكلفة المستهلكة	استثمارات أخرى بالتكلفة المستهلكة	الاجمالى	السنة
B+	23 787 601	21 949 948	954 702	41 604 536	56 113	88 352 900	12/2021
B+	35 374 774	15 697 400	--	20 664 120	56 113	71 792 407	12/2020

أ-8 الإستحواذ على الضمانات

تُبَوبْ الأصول التى يتم الإستحواذ عليها بقائمة المركز المالى ضمن بند الأصول الأخرى ويتبع فى الإعتراف الأولى بها والقياس اللاحق لها السياسة المحاسبية المفصح عنها ضمن الايضاح رقم (2). ويتم بيع هذه الأصول أو إستخدامها فى أغراض البنك كلما كان ذلك عملياً وبما يتوافق مع المدد القانونية المحددة بمعرفة البنك المركزى المصرى للتخلص من تلك الأصول المستحوذ عليها.

أ-9 تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب القطاع الجغرافى فى آخر السنة الحالية. عند إعداد هذا الجدول يتم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

	جمهورية مصر العربية			خارج	الإجمالي
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	جمهورية مصر العربية	
قروض وتسهيلات للبنوك	--	--	--	3 132 376	3 132 376
قروض وتسهيلات للعملاء:					
- قروض أفراد:					
- حسابات جاريه مدينة	513 503	719 649	115 036	--	1 348 188
- بطاقات إئتمانية	468 222	159 391	56 161	--	683 774
- قروض شخصية	13 972 864	15 511 554	9 798 867	--	39 283 285
- قروض عقارية	2 077 682	208 790	406 198	--	2 692 670
- قروض لمؤسسات:					
- حسابات جارية مدينة	24 246 014	6 450 186	1 148 936	--	31 845 136
- قروض مباشرة	14 071 257	1 189 773	502 221	--	15 763 251
- قروض مشتركة	12 450 504	1 107 532	789 418	--	14 347 454
مستندات مخصومة	538 661	96 640	--	--	635 301
أدوات مشتقات مالية	1 479	--	--	--	1 479
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:					
– أدوات دين	21 949 948	--	--	--	21 949 948
– أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	23 787 601	--	--	--	23 787 601
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:					
– أدوات دين	42 615 351	--	--	--	42 615 351
أصول أخرى*	3 440 493	187 669	114 551	--	3 742 713
الإجمالى في 31 ديسمبر 2021	160 133 579	25 631 184	12 931 388	3 132 376	201 828 527
الإجمالى في 31 ديسمبر 2020	133 487 354	20 899 234	11 593 161	818 069	166 797 818

*الأصول الأخرى المدرجة أعلاه تتمثل فى الإيرادات المستحقة.

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب النشاط الذى يزاوله عملاء البنك.

	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	نشاط عقارى	بيع الجملة وتجارة التجزئة	قطاع حكومى	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالي
قروض وتسهيلات للبنوك	3 132 376	--	--	--	--	--	--	3 132 376
قروض وتسهيلات للعملاء:								
- قروض لأفراد								
- حسابات جارية مدينة	--	--	--	--	--	--	1 348 188	1 348 188
- بطاقات إئتمانية	--	--	--	--	--	--	683 774	683 774
- قروض شخصية	--	--	--	--	--	--	39 283 285	39 283 285
- قروض عقارية	--	--	2 692 670	--	--	--	--	2 692 670
- قروض لمؤسسات:								
- حسابات جارية مدينة	--	1 012 749	197 130	4 814 389	3 356 236	22 464 632	--	31 845 136
- قروض مباشرة	--	671 326	2 385 907	457 520	1 569 847	10 678 651	--	15 763 251
- قروض مشتركة	--	4 085 424	1 821 415	240 000	5 771 812	2 428 803	--	14 347 454
مستندات مخصومة	--	513 324	--	--	--	--	121 977	635 301
أدوات مشتقات مالية	--	--	--	--	--	1 479	--	1 479
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:								
– أدوات دين	3 849 876	--	--	--	18 100 072	--	--	21 949 948
– أذون خزانة وأوراق حكومية اخرى	--	--	--	--	23 787 601	--	--	23 787 601
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:								
– أدوات دين	--	--	--	--	42 615 351	--	--	42 615 351
أصول أخرى*	--	--	--	--	--	3 742 713	--	3 742 713
الاجمالى في 31 ديسمبر 2021	6 982 252	6 282 823	7 097 122	5 511 909	95 200 919	39 316 278	41 437 224	201 828 527
الاجمالى في 31 ديسمبر 2020	3 570 473	7 806 679	6 999 153	4 200 705	79 163 127	27 471 855	37 585 826	166 797 818

*الأصول الأخرى المدرجة أعلاه تتمثل فى الإيرادات المستحقة وقد تم إدراجها ضمن قطاع الأنشطة الأخرى وذلك لعدم توافر البيانات الكافية اللازمة لتوزيعها على قطاعات الأنشطة.

ب - خطر السـوق

يتعـرض البنـك لخطـر السـوق المتمثـل فـى تقلبـات القيمـة العادلـة أو التدفقـات النقديـة المسـتقبلية الناتجـة عـن التغيـر فـى أسعار السـوق. وينتـج خطـر السـوق عـن المراكـز المفتوحـة لأسـعار الفائـدة والعملـة ومنتجـات حقـوق الملكيـة, حيـث أن كل منهـا مُعـرض للتحـركات العامـة والخاصـة فـى السـوق والتغيـرات فـى مسـتوى الحساسـية لمعـدلات السـوق أو للأسـعار مثـل معـدلات العائـد وأسـعار الصـرف وأسـعار أدوات حقـوق الملكيـة. ويفصـل البنـك مـدى تعرضـه لخطـر السـوق إلـى مراكـز ناتجـة عـن محافـظ لغـرض المتاجـرة أو لغيـر غـرض المتاجـرة. وتتضمـن محافـظ المتاجـرة تلـك المراكـز الناتجـة عـن تعامـل البنـك مباشـرة مـع العمـلاء أو مـع السـوق, أمـا المحافـظ لغيـر غـرض المتاجـرة فتنشـأ بصفـة أساسـية مـن إدارة سـعر العائـد للأصـول والإلتزامـات المتعلقـة بمعامـلات التجزئـة. وتتضمـن هـذه المحافـظ مخاطـر العمـلات الأجنبيـة الناتجـة عـن الإسـتثمارات بالتكلفـة المسـتهلكة وكـذا مخاطـر أدوات حقـوق الملكيـة الناتجـة عـن الإسـتثمارات الماليـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الدخـل الشـامل الاخـر.

ب/1 أساليب قياس خطر السوق

كجـزء مـن إدارة خطـر السـوق, يقـوم البنـك بالعديـد مـن إسـتراتيجيات التغطيـة وكذلـك الدخـول فـى عقـود مبادلـة سـعر العائـد وذلـك لموازنـة الخطـر المصاحـب لأدوات الديـن والقـروض طويلـة الأجـل ذات العائـد الثابـت إذا تـم تطبيـق خيـار القيمـة العادلـة, وفيمـا يلـى أهـم وسـائل القيـاس المسـتخدمة للسـيطرة علـى خطـر السـوق.

القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقـوم البنـك بتطبيـق أسـلوب» القيمـة المعرضـة للخطـر» للمحافـظ بغـرض المتاجـرة ولغيـر غـرض المتاجـرة, وذلـك لتقديـر خطـر السـوق للمراكـز القائمـة وأقصـى حـد للخسـارة المتوقعـة وذلـك بنـاء علـى عـدد مـن الإفتراضـات للتغيـرات المتنوعـة لظـروف السـوق, ويقـوم مجلـس الإدارة بوضـع حـدود للقيمـة المعرضـة للخطـر التـى يمكـن تقبلهـا مـن قبـل البنـك للمتاجـرة وغيـر المتاجـرة بصـورة منفصلـة

القيمـة المعرضـة للخطـر هـى توقـع إحصائـى للخسـارة المحتملـة للمحفظـة الحاليـة الناتجـة عـن التحـركات العكسـية للسـوق، وهـى تعبـر عـن أقصـى قيمـة يمكـن أن يخسـرها البنـك, ولكـن بإسـتخدام معامـل ثقـة محـدد (99%), وبالتالـى هنـاك إحتمـال إحصائـى بنسـبة (1%) أن تكـون الخسـارة الفعليـة أكبـر مـن القيمـة المعرضـة للخطـر المتوقعـة, ويفتـرض نمـوذج القيمـة المعرضـة للخطـر فتـرة إحتفـاظ محـددة (عشـرة أيـام) قبـل أن يمكـن إقفـال المراكـز المفتوحـة, وكذلـك يفتـرض أن حركـة السـوق خـلال فتـرة الإحتفـاظ سـتتبع ذات نمـط الحركـة التـى حدثـت خـلال العشـرة أيـام السـابقة, ويقـوم البنـك بتقديـر الحركـة السـابقة بنـاء علـى بيانـات عـن الخمـس سـنوات السـابقة, ويقـوم البنـك بتطبيـق تلـك التغيـرات التاريخيـة فـى المعـدلات والأسـعار والمؤشـرات, بطريقـة مباشـرة علـى المراكـز الحاليـة – وهـذه الطريقـة تعـرف بالمحـاكاة التاريخيـة, ويتـم مراقبـة المخرجـات الفعليـة بصـورة منتظمـة لقيـاس سـلامة الإفتراضـات والعوامـل المسـتخدمة لحسـاب القيمـة المعرضـة للخطـر.

ولا يمنـع إسـتخدام تلـك الطريقـة تجـاوز الخسـارة لتلـك الحـدود وذلـك فـى حالـة وجـود تحـركات أكبـر بالسـوق, وحيـث أن القيمـة المعرضـة للخطـر تعتبـر جـزء أساسـى مـن نظـام البنـك فـى رقابـة خطـر السـوق, يقـوم مجلـس الإدارة سـنويا بوضـع الحـدود الخاصـة بالقيمـة المعرضـة للخطـر لـكل مـن عمليـات المتاجـرة وغيـر المتاجـرة ويتـم تقسـيمها علـى وحـدات النشـاط, ويتـم مقارنـة القيـم الفعليـة المعرضـة للخطـر بالحـدود الموضوعيـة مـن قبـل البنـك ومراجعتهـا يوميـاً مـن قبـل إدارة المخاطـر بالبنـك, يتـم مراقبـة جـودة نمـوذج القيمـة المعرضـة للخطـر بصـورة مسـتمرة مـن خـلال إختبـارات تعزيزيـة لنتائـج القيمـة المعرضـة للخطـر لمحفظـة المتاجـرة ويتـم رفـع نتائـج تلـك الإختبـارات إلـى الإدارة العليـا ومجلـس الإدارة.

إختبارات الضغوط Stress Testing

تعطـى إختبـارات الضغـوط مؤشـرا عـن حجـم الخسـارة المتوقعـة التـى قـد تنشـأ عـن ظـروف معاكسـة بشـكل حـاد. ويتـم تصميـم إختبـارات الضغـوط بمـا يلائـم النشـاط بإسـتخدام تحليـلات نمطيـة لسـيناريوهات محـددة. وتتضمـن إختبـارات الضغـوط التـى تقـوم بهـا إدارة المخاطـر بالبنـك, إختبـار ضغـط عوامـل الخطـر, حيـث يتـم تطبيـق مجموعـة مـن التحـركات الحـادة علـى كل فئـة خطـر وإختبـار ضغـوط الأسـواق الناميـة, حيـث تخضـع الأسـواق الناميـة لتحـركات حـادة وإختبـار ضغـوط خاصـة, تتضمـن أحـداث محتملـة مؤثـرة علـى مراكـز أو مناطـق معينـة, مثـل مـا قـد ينتـج فـى منطقـة مـا بسـبب تحريـر القيـود علـى إحـدى العمـلات, وتقـوم الإدارة العليـا ومجلـس الإدارة بمراجعـة نتائـج إختبـارات الضغـوط.

ب/2 ملخص القيمة المعرضة للخطر

إجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقا لنوع الخطر

بيـــــــــــان	12 شهراً حتي نهاية السنة الحاليه 2021			12 شهراً حتي نهاية السنة المقارنة 2020		
	متوسط	اعلي	اقل	متوسط	اعلي	اقل
خطر اسعار الصرف	3 983	41 344	649	6 206	28 291	432
إجمالي القيمة عند الخطر	3 983	41 344	649	6 206	28 291	432

ب/3 خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعـرض البنـك لخطـر التقلبـات فـى أسـعار صـرف العمـلات الأجنبيـة بمـا لهـا مـن تأثيـر علـى المركـز المالـى والتدفقـات النقديـة للبنـك. وقـد قـام مجلـس الإدارة بوضـع حـدود قصـوى للقيـم الاجماليـة للعمـلات الأجنبيـة لـكل مركـز مـن المراكـز فـي نهايـة اليـوم وكذلـك خـلال اليـوم حيـث يتـم مراقبتهـا لحظيـاً. ويتضمـن الجـدول التالـى القيمـة الدفتريـة للأدوات الماليـة موزعـة بالعمـلات المكونـة لهـا ومترجمـةً لعملـة الجنيـه المصـرى:

فى نهاية 31 ديسمبر 2021	جنيه مصرى	دولار أمريكى	يورو	جنيه إسترلينى	عملات أخرى	الإجمالى
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	16 272 559	2 276 854	278 162	38 647	195 743	19 061 965
أرصدة لدى البنوك	12 959 550	19 541 585	437 156	230 713	152 646	33 321 650
قروض وتسهيلات للبنوك	--	3 113 441	--	--	--	3 113 441
قروض وتسهيلات للعملاء	91 960 505	6 361 824	353 938	5	331	98 676 603
مشتقات مالية	1 479	--	--	--	--	1 479
إستثمارات مالية:						
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	58 103	--	--	--	--	58 103
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	36 515 583	10 303 675	877 545	--	79	47 696 882
- بالتكلفة المستهلكة	42 615 351	--	--	--	--	42 615 351
إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقه	638 291	237 811	--	--	--	876 102
إجمالي الأصول المالية	**201 021 421**	**41 835 190**	**1 946 801**	**269 365**	**348 799**	**245 421 576**
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	3 487 010	13 652 453	483 324	374	626	17 623 787
ودائع عملاء	175 480 725	21 002 005	1 394 843	268 624	131 876	198 278 073
مشتقات مالية	6 078	--	--	--	--	6 078
قروض أخرى	4 302 800	7 394 707	--	--	--	11 697 507
إجمالي الإلتزامات المالية	**183 276 613**	**42 049 165**	**1 878 167**	**268 998**	**132 502**	**227 605 445**
صافي الأصول المالية بقائمة المركز المالى	**17 744 808**	**(213 975)**	**68 634**	**367**	**216 297**	**17 816 131**
في نهاية ديسمبر 2020						
إجمالي الأصول المالية	**159 607 541**	**36 253 599**	**1 651 868**	**252 922**	**171 423**	**197 937 353**
إجمالي الإلتزامات المالية	**144 669 673**	**36 295 799**	**1 624 149**	**252 555**	**123 562**	**182 965 738**
صافي الأصول المالية بقائمة المركز المالى	**14 937 868**	**(42 200)**	**27 719**	**367**	**47 861**	**14 971 615**

ب/4 خطر سعر العائد

يتعـرض البنـك لآثـار التقلبـات فـى مسـتويات أسـعار العائـد السـائدة فـى السـوق وهـو خطـر التدفقـات النقديـة لسـعر العائـد المتمثـل فـى التذبـذب المحتمـل للتدفقـات النقديـة المسـتقبلية لأداة ماليـة بسـبب التغيـر فـى سـعر عائـد الأداة نتيجـةً للتغيـر

فـى أسـعار العائـد فـى السـوق , وخطـر القيمـة العادلـة لسـعر العائـد المتمثـل فـى التقلبـات المحتملـة فـى القيمـة العادلـة لـلأداه الماليـة نتيجـةً للتغيـر فـى أسـعار العائـد فـى السـوق مقارنـةً بسـعر عائـد الأداة , وقـد يزيـد هامـش العائـد نتيجـة لتلـك

التغيـرات ولكـن قـد تنخفـض الأربـاح فـى حالـة حـدوث تحـركات غيـر متوقعـة. ويقـوم مجلـس إدارة البنـك بوضـع حـدود لمسـتوى الإختـلاف فـى إعـادة تسـعير العائـد الـذى يمكـن أن يحتفـظ بـه البنـك, ويتـم مراقبـة ذلـك يوميـا بواسـطة إدارة البنـك.

ويلخـص الجـدول التالـى مـدى تعـرض البنـك لخطـر تقلبـات سـعر العائـد الـذى يتضمـن القيمـة الدفتريـة لـلأدوات الماليـة موزعـة علـى أسـاس تواريـخ إعـادة التسـعير أو تواريـخ الإسـتحقاق أيهمـا أقـرب.

31 ديسمبر 2021	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	تستحق فى اليوم التالى	بدون عائد	الإجمالي
الاصول المالية								
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	--	--	--	--	--	--	19 061 965	19 061 965
أرصدة لدى البنوك	24 097 150	8 710 350	--	--	--	--	517 902	33 325 402
قروض وتسهيلات للبنوك	314 334	663 424	1 722 409	290 759	--	141 450	--	3 132 376
قروض وتسهيلات للعملاء	1 396 009	22 775 241	10 825 493	13 178 935	27 254 832	31 168 549	--	106 599 059
مشتقات مالية	--	--	2	1 477	--	--	--	1 479
إستثمارات مالية:								
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	58 103	--	--	--	--	--	--	58 103
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	891 420	8 249 413	23 091 868	10 513 317	4 307 642	--	1 959 333	49 012 993
- بالتكلفة المستهلكة	49 995	1 117 294	6 308 762	32 238 055	3 046 542	--	--	42 760 648
إجمالى الاصول المالية	**26 807 011**	**41 515 722**	**41 948 534**	**56 222 543**	**34 609 016**	**31 309 999**	**21 539 200**	**253 952 025**

ب/4 خطر سعر العائد - تابع

31 ديسمبر 2021	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	تستحق فى اليوم التالى	بدون عائد	الإجمالي
الالتزمات المالية								
أرصدة مستحقة للبنوك	4 047 398	10 574 681	2 356 621	--	--	--	645 087	17 623 787
ودائع عملاء	24 234 415	29 065 078	35 165 944	70 146 519	12 359 513	25 058 189	2 248 415	198 278 073
مشتقات مالية	1 207	2 218	2 621	32	--	--	--	6 078
قروض أخرى	551 666	4 614 312	640 574	1 759 078	4 131 877	--	--	11 697 507
إجمالى الإلتزامات المالية	**28 834 686**	**44 256 289**	**38 165 760**	**71 905 629**	**16 491 390**	**25 058 189**	**2 893 502**	**227 605 445**
فجوة إعادة تسعير العائد	**(2 027 675)**	**(2 740 567)**	**3 782 774**	**(15 683 086)**	**18 117 626**	**6 251 810**	**18 645 698**	**26 346 580**
فى 31 ديسمبر 2020								
إجمالى الأصول المالية	**28 946 464**	**31 948 397**	**39 500 980**	**33 477 975**	**34 189 658**	**23 064 979**	**14 759 917**	**205 888 370**
إجمالى الإلتزامات المالية	**23 127 288**	**43 062 085**	**26 305 873**	**51 050 319**	**12 947 836**	**23 803 415**	**2 668 922**	**182 965 738**
فجوة إعادة تسعير العائد	**5 819 176**	**(11 113 688)**	**13 195 107**	**(17 572 344)**	**21 241 822**	**(738 436)**	**12 090 995**	**22 922 632**

ج- خطر السيولة

خطـر السـيولة هـو خطـر تعـرض البنـك لصعوبـات فـى الوفـاء بتعهداتـه وإلتزاماتـه الماليـة فـى تواريـخ إسـتحقاقها ومـدى إمكانيـة اسـتبدال المبالـغ التـي يتـم سـحبها. ويمكـن أن ينتـج عـن ذلـك الإخفـاق فـى الوفـاء بإلتزامـات البنـك قبـل مودعيـه وبارتباطـات الإقـراض.

ج1- ادارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة ما يلى:

- يتـم إدارة التمويـل اليومـى عـن طريـق مراقبـة التدفقـات النقديـة المسـتقبلية للتأكـد مـن إمكانيـة الوفـاء بكافـة المتطلبـات. ويتضمـن ذلـك إحـلال الأمـوال عنـد إسـتحقاقها أو عنـد إقراضهـا للعمـلاء. ويتواجـد البنـك فـى أسـواق المـال العالميـة لتأكيـد تحقيـق ذلـك الهـدف.

الإحتفـاظ بمحفظـة مـن الأصـول عاليـة التسـويق يمكـن تسـييلها بسـهولة لمقابلـة أيـة اضطرابـات غيـر متوقعـة فـى التدفقـات النقديـة.

- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزى المصرى.

- إدارة التركز وبيان إستحقاقات القروض.

ولأغـراض الرقابـة واعـداد التقاريـر يتـم قيـاس وتوقـع التدفقـات النقديـة لليـوم والأسـبوع والشـهر التالـى, وهـى الفتـرات الرئيسـية لإدارة السـيولة بالبنـك. وتُعـد نقطـة البدايـة لتلـك التوقعـات هـى تحليـل الإسـتحقاقات التعاقديـة للإلتزامـات الماليـة وتواريـخ التحصيـلات المتوقعـة للأصـول الماليـة.

وتقـوم إدارة الاصـول والإلتزامـات بمراقبـة عـدم التطابـق بيـن الأصـول والإلتزامـات متوسـطة الأجـل, ومسـتوى ونـوع الجـزء غيـر المسـتخدم مـن ارتباطـات القـروض, ومـدى إسـتخدام تسـهيلات الحسـابات الجاريـة المدينـة وأثـر الإلتزامـات العرضيـة مثـل خطابـات الضمـان والإعتمـادات المسـتندية.

ج2- منهج التمويل

يتـم مراجعـة مصـادر السـيولة عـن طريـق فريـق منفصـل بـإدارة الاصـول والإلتزامـات بالبنـك بهـدف توفيـر تنـوع واسـع فـى العمـلات, والمناطـق الجغرافيـة, والمصـادر, والمنتجـات والآجـال.

ج3- التدفقات النقدية غير المشتقة

يمثـل الجـدول التالـى التدفقـات النقديـة المدفوعـة مـن قِبـل البنـك بطريقـة الإلتزامـات الماليـة غيـر المشـتقة موزعـة علـى أسـاس المـدة المتبقيـة مـن الإسـتحقاقات التعاقديـة فـى نهايـة الفتـرة الماليـة. وتمثـل المبالـغ المدرجـة بالجـدول التدفقـات النقديـة التعاقديـة غيـر المخصومـة, بينمـا يُديـر البنـك خطـر السـيولة علـى أسـاس التدفقـات النقديـة غيـر المخصـومة المتوقعـة وليسـت التعاقديـة.

31 ديسمبر 2021	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثرمن سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالى
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	4 215 369	10 617 431	2 684 826	249 059	161 832	17 928 517
ودائع عملاء	32 777 560	22 977 861	40 135 066	86 286 044	37 487 183	219 663 714
قروض أخرى	115 783	268 895	1 625 828	4 383 151	6 607 741	13 001 398
إجمالى الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	**37 108 712**	**33 864 187**	**44 445 720**	**90 918 254**	**44 256 756**	**250 593 629**
إجمالى الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	**54 768 553**	**21 094 648**	**61 943 551**	**94 198 890**	**75 581 738**	**307 587 380**

31 ديسمبر 2020	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالى
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	1 589 895	11 211 918	846 407	21 877	21 874	13 691 971
ودائع عملاء	29 657 725	14 760 219	34 867 247	69 593 262	31 212 011	180 090 464
قروض أخرى	102 991	85 054	473 988	1 696 509	4 852 976	7 211 518
إجمالى الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	**31 350 611**	**26 057 191**	**36 187 642**	**71 311 648**	**36 086 861**	**200 993 953**
إجمالى الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	**46 784 000**	**17 364 991**	**51 667 085**	**63 720 056**	**66 087 335**	**245 623 467**

تتضمـن الأصـول المتاحـة لمقابلـة جميـع الإلتزامـات ولتغطيـة الإرتباطـات المتعلقـة بالقـروض كل مـن النقديـة, والأرصـدة لـدى البنـوك المركزيـة, والأرصـدة لـدى البنـوك, وأذون الخزانـة وأوراق حكوميـة أخـرى, والقـروض والتسـهيلات للبنـوك والعمـلاء. ويتـم مـد أجـل نسـبة مـن القـروض للعمـلاء التـى تسـتحق السـداد خـلال سـنة وذلـك خـلال النشـاط العـادى للبنـك. بالإضافـة إلـى ذلـك, هنـاك رهـن لبعـض أدوات الديـن وأذون الخزانـة والأوراق الحكوميـة الأخـرى لضمـان الإلتزامـات. وللبنـك القـدرة علـى مقابلـة صافـى التدفقـات النقديـة غيـر المتوقعـة عـن طريـق بيـع أوراق ماليـة وإيجـاد مصـادر تمويـل أخـرى.

القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية

يلخـص الجـدول التالـي القيمـة الحاليـة والقيمـة العادلـة للأصـول والالتزامـات الماليـة التـي لـم يتـم عرضهـا فـي ميزانيـة البنـك بالقيمـة العادلـة.

	القيمه الدفترية		القيمه العادله	
	السنة الحالية 31 ديسمبر 2021	السنة المقارنة 31 ديسمبر 2020	السنة الحالية 31 ديسمبر 2021	السنة المقارنة 31 ديسمبر 2020
أصول مالية				
أرصدة لدى البنوك	33 325 402	24 965 378	33 423 866	25 005 450
قروض وتسهيلات للبنوك	3 132 376	975 390	3 132 376	975 390
قروض وتسهيلات للعملاء				
- أفراد	44 007 917	40 091 201	44 007 872	40 091 201
- مؤسسات	62 591 142	51 725 655	62 591 142	51 725 655
استثمارات مالية				
- بالتكلفة المستهلكة	42 760 648	20 720 233	42 885 945	20 901 830
التزامات مالية				
أرصدة مستحقة للبنوك	17 623 787	13 416 826	17 651 781	13 461 335
ودائع العملاء				
- أفراد	121 949 192	111 041 833	135 698 045	123 396 238
- مؤسسات	76 328 881	51 735 518	76 367 344	51 748 348
قروض أخرى	11 697 507	6 768 131	11 697 507	6 768 131

د1- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة

يتـم قياس الأصول المالية المبوبـة كأصول ماليـة بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع أدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمـة الدخـل ضمـن بنـد «صافـى الدخـل من المتاجـرة .»كما يتـم قياس أدوات الديـن المبوبـة كأصـول ماليـة بالقيمة العادلة من خلال الدخـل الشامل الأخـر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببنـود قائمة الدخـل الشـامل الأخـر ضـمن «احتيـاطي القيمـة العادلـة ». وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتـم قياس الأسهم المقيـدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقاً للأسعار المعلنة بالبورصـة فـي تـاريخ القـوائم الماليـة المسـتقلة «أمـا بالنسـبة للأسـهم غـير المقيدة بالبورصـة «فيما عـدا الاسـتثمارات الاسـتراتيجية «فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة «طريقـة التدفقـات النقـدية المخصـومة , طريقـة مضـاعفات القيمـة «وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل الأخر ضمن «احتياطي القيمة العادلة «؛ وبالنسبة

للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفـة أو القيمة الأسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

د2- أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

تتضمـن الإسـتثمارات الماليـة بالتكلفـة المسـتهلكة سـندات الخزانـة المصريـة وسـندات الإسـكان المقيـدة بالسـوق ولكـن لا يوجـد تـداول نشـط عليهـا. ويتـم الإفصـاح عـادة عـن القيمـة العادلـة للسـندات الحكوميـة بالتكلفـة المسـتهلكة والمقيـدة ببورصـة الأوراق الماليـة المصريـة بنـاء علـى السـعر المعلـن لهـا فـى نهايـة كل فتـرة ماليـة.

هـ - إدارة رأس المال

يتـم إعـداد معيـار كفايـة رأس المـال طبقـا لمتطلبـات بـازل II بنـاء علـى قـرار مجلـس إدارة البنـك المركـزى المصـرى بجلسـته المنعقـدة بتاريـخ 18ديسـمبر 2012 والتـى أصـدرت فـى 24ديسـمبر 2012 وكـذا طبقـا لتعليمـات البنـك المركـزى المصـرى الخاصـة بمعـدل كفايـة رأس المـال (بـازل II) المصـدرة خـلال شـهر مايـو مـن عـام 2019 , ولاغـراض إدارة رأس المـال فـأن حقـوق الملكيـة الظاهـرة بقائمـة المركـز المالـى بالأضافـة إلـى بعـض العناصـر الأخـرى بخـلاف حقـوق الملكيـة تمثـل مـن وجهـة نظـر البنـك مكونـات رأس المـال الـذى يقـوم بإدارتـه. ويقـوم البنـك بـإدارة رأس المـال بغـرض تحقيـق الأهـداف التاليـة:ـــ

- الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال فى جمهورية مصر العربية.

- حمايـة قـدرة البنـك علـى الإسـتمرارية وتمكينـه مـن الإسـتمرار فـى توليـد عائـد للمسـاهمين والأطـراف الأخـرى التـى تتعامـل مـع البنـك.

- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو فى النشاط.

وتقـوم إدارة البنـك بمراجعـة كفايـة وإسـتخدامات رأس المـال وفقـا لمتطلبـات الجهـة الرقابيـة ممثلـة فـى البنـك المركـزى المصـرى حيـث يقـوم البنـك بتقديـم البيانـات المطلوبـة وايداعهـا لـدى البنـك المركـزى المصـرى علـى اسـاس شـهرى وذلـك مـن خـلال نمـاذج تعتمـد علـى إرشـادات لجنـة بـازل للرقابـة المصرفيـة , ويتعيـن علـى البنـك الألتـزام بالقواعـد التاليـة وفقـا لمتطلبـات البنـك المركـزى المصرى:

- الإحتفاظ بمبلغ 5 مليار جنيه مصري كحد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.

- الحفـاظ علـى تحقيـق نسـبة بيـن اجمالـى القاعـدة الرأسـمالية / اجمالـى الاصـول والالتزامـات العرضيـة المرجحـة بـأوزان مخاطـر الائتمـان والسـوق والتشـغيل بعـد إضافـة متطلبـات الدعامـة التحوطيـة 12,50% .

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهى رأس المال الأساسى, ويتكون من:

1 - رأس المال المصدر والمدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)

2 - الأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلة)

3 - الإحتياطيـات القائمـة التـى ينـص القانـون والنظـام الأساسـى للبنـك او تعليمـات البنـك المركـزى علـى تكوينهـا بعـد توزيـع الأربـاح فيمـا عـدا احتياطـى المخاطـر العـام والأحتياطـى الخـاص كمـا يخصـم منـه أيـة شـهرة سـبق الإعتـراف بهـا وأيـة خسـائر مرحلـة بالأضافـة إلـى بنـود الدخـل الشـامل الآخـر المتراكـم سـواء موجبـة أو سـالبة

4 - رأس المـال الاساسـى الاضافـى ويتكـون مـن (الاسـهم الممتـازة الدائمـة غيـر المتراكمـة , الارباح / (الخسـائر) المرحليـة ربـع السـنوية , حقـوق الاقليـة , الفـرق بيـن القيمـة الاسـمية والقيمـة الحاليـة للقـرض (الوديعـة) المسـاند.

5 - يتـم اسـتبعاد البنـود التـى يتـم خصمهـا مـن الشـريحة الاولـى مـن القاعـدة الرأسـمالية (الاسـتبعادات مـن الشـركات الماليـة , وغيـر الماليـة , وصناديـق الاسـتثمار , القـروض المسـاندة الممنوحـة للبنـك لجهـات خارجيـة , الاصـول غيـر الملموسـة , صافـى الارباح المسـتقبلية الناتجـة عـن عمليـات التوريـق , مزايـا معاشـات التقاعـد , والاصـول الضريبيـة المؤجلـة) .

الشريحة الثانية: وهى رأس المال المساند, ويتكون من:

6 - رصيـد المخصصـات المطلوبـة مقابـل أدوات الديـن/ القـروض والتسـهيلات الأئتمانيـة والألتزامـات العرضيـة المدرجـة فـى المرحلـة الأولـى بمـا لا يزيـد عـن 1,25% مـن إجمالـي الأصـول والإلتزامـات العرضيـة المرجحـة بـأوزان مخاطـر الائتمـان .

7 - القـروض(الودائـع المسـاندة) فـى حـدود النسـبة المقـررة (50% مـن الشـريحة الاولـى بعـد الاسـتبعادات) يتـم ادخـال القيمـة الحاليـة بالكامـل علـى ان يراعـى اسـتهلاكها بنسـبة 20% مـن قيمتهـا فـى كل سـنة مـن السـنوات الخمسـة الاخيـرة مـن اجلهـا .

8 - 45% مـن الاحتياطـى الخـاص , 45% مـن الزيـادة فـى القيمـة العادلـة عـن القيمـة الدفتريـة للإسـتثمارات الماليـة فـى الشـركات التابعة والشـقيقة.

ويتكون مقام نسبة معيار كفاية رأس المال من :

مخاطـر الائتمـان : ويتـم ادراج المراكـز الائتمانيـة بعـد اسـتبعاد المخصصـات المطلوبـة للمرحلـة الثانيـة والثالثـة ويتـم ترجيحهـا وفقـا لـوزن المخاطـر المصاحـب لـكل مركـز ائتمـان بمـا يعكـس مخاطـر الإئتمـان المرتبطـة بـه, ومـع أخـذ الضمانـات فـى الإعتبـار. ويتـم إسـتخدام ذات المعالجـة للمبالـغ خـارج قائمـة المركـز المالـى بعـد إجـراء التعديـلات لتعكـس الطبيعـة العرضيـة والخسـائر المحتملـة لتلـك المبالـغ.

مخاطر السوق :

يتعيـن علـى البنـوك تطبيـق الاسـلوب المعيـارى عنـد حسـاب متطلـب رأس المـال الـلازم لمقابلـة مخاطـر السـوق مـن خـلال البنـاء التراكمـى لحسـاب متطلبـات رأس المـال لـكل نـوع مـن انـواع مخاطـر السـوق ثـم جمعهـا للوصـول الـى اجمالـى متطلبـات رأس المـال الـلازم لمقابلـة مخاطـر السـوق ككل وفقـا لنمـوذج البنـك المركـزى .

يجـب علـى البنـوك تحديـد اسـتثمارتها المتعلقـة بمحفظـة المتاجـرة عنـد حسـاب متطلـب رأس المـال الـلازم لمقابلـة مخاطـر السـوق

يجـب ان تكـون الادوات الماليـة المحتفـظ بهـا بغـرض المتاجـرة خاليـة مـن أيـة شـروط تعـوق تداولهـا وان تكـون قابلـة لإجـراء عمليـات تغطيـة لهـا بالكامـل

مخاطـر التشـغيل : يحتفـظ البنـك بـرأس مـال لمقابلـة مخاطـر التشـغيل يسـاوى 15% مـن متوسـط مجمـل ربـح البنـك علـى اسـاس القوائـم الماليـة لاخـر ثـلاث سـنوات .

ويلخص الجدول التالى مكونات رأس المال الأساسى والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال طبقاً لبازل ١١ :

1 - نسبة معيار كفاية رأس المال.	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسى + رأس المال الإضافى)		
رأس المال	5 250 000	5 250 000
المسدد تحت حساب زيادة رأس المال	4 750 000	--
الإحتياطى العام	187 291	187 291
الإحتياطى القانونى	1 043 974	884 602
احتياطيات أخرى	711 549	711 392
احتياطى المخاطر العام	68 481	68 481
الأرباح المحتجزه	479 328	3 245 099
أرباح السنة	3 632 868	3 188 371
حقوق الأقلية	6 163	4 959
فرق القيمه الاسميه للوديعه المسانده	2 409 893	2 721 627
اجمالي بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم	196 395	506 837
إجمالى الإستبعادات من رأس المال الاساسى	(1 265 399)	(1 126 113)
إجمالي الشريحة الأولى	**17 470 543**	**15 642 546**
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
ما يعادل مخصص المخاطر العامة	642 712	683 773
الوديعه المسانده	3 533 109	2 750 336
45% من احتياطي الترجمة	20 291	23 553
45% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للإستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة	10 142	1 095
إجمالي الشريحة الثانية	**4 206 254**	**3 458 757**
إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الإستبعادات	**21 676 797**	**19 101 303**
الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر:		
إجمالى مخاطر الإئتمان	123 861 409	99 713 048
متطلبات رأس المال لمخاطر السوق	1 303 525	1 309 013
متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل	17 478 494	15 035 898
إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر	**142 643 428**	**116 057 959**
معيار كفاية رأس المال (%)	**%15.20**	**%16.46**

تم إعداد المعيار بناء علي القوائم الماليه المجمعه

نسبة الرافعة المالية

أصدر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى جلسته بتاريخ 7 يوليو 2015 قرار بالموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية , مع إلتزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (3%) وذلك كنسبة رقابية ملزمة إعتبار من عام 2018 , وذلك تمهيدا للنظر فى الاعتداد بها ضمن الدعامة الاولى من مقررات بازل (الحد الادنى لمعيار كفاية رأس المال) بهدف الحفاظ على قوة وسلامة الجهاز المصرفى ومواكبة لأفضل الممارسات الرقابية الدولية فى هذا الشأن .

وتعكس الرافعة المالية العلاقة بين الشريحة الأولى لرأس المال المستخدمة فى معيار كفاية رأس المال (بعد الأستبعادات), وأصول البنك (داخل وخارج الميزانية) غير مرجحة بأوزان مخاطر .

مكونات النسبة

أ- مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة فى بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى

ب- مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية وفقا للقوائم المالية وهو ما يطلق عليه « تعرضات البنك » وتشمل مجموع مايلى :

- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض الاستبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الرأسمالية
- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات
- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية
- التعرضات خارج الميزانية (المرجحة بمعاملات التحويل)

ويلخص الجدول التالى نسبة الرافعة المالية :

2 -نسبة الرافعة المالية	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
إجمالى الشريحة الأولى بعد الإستبعادات	17 470 543	15 642 546
إجمالى التعرضات داخل الميزانية	254 774 130	204 417 485
إجمالى التعرضات خارج الميزانية	20 717 444	12 204 326
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	**275 491 574**	**216 621 811**
الرافعة المالية (%)	**%6.34**	**%7.22**

وفقا لخطاب البنك المركزي المصري بتاريخ 11 يناير 2017 , وافق مجلس اداره البنك المركزي المصري بجلسته المنعقده بتاريخ 28 ديسمبر 2016 علي القرار التالي : يتم تطبيق المعالجه المحاسبيه الخاصه بالودائع المسانده عن البنك المركزي المصري , كتلك المقدمه من مساهمي البنك بصفه استثنائيه مع اثبات الفرق بين القيمه للاسميه للوديعه وقيمتها الحاليه ضمن حقوق الملكيه تحت مسمي « فروق القيمه الاسميه عن القيمة الحاليه للوديعه المسانده » وتعلي الوديعه في نهايه كل فتره ماليه بحيث تصل قيمتها الي القيمه الاسميه في تاريخ استحقاقها وذلك تحميلا علي الفروق المشار اليها.

4 - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها بالايضاح رقم (3) ان يقوم البنك باستخدام أحكام تقديرات وافتراضات عن القيم الدفترية لبعض الأصول و الالتزامات التي تعجز مصادر اخرى عن توفيرها . وتعتمد هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات على الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل المرتبطة . هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. ويتم مراجعة الافتراضات و التقديرات بصفة مستمرة والاعتراف بالتغيرات و التقديرات المحاسبية إما فى الفترة التى يحدث خلالها التغيير إذا اقتصر تأثيرها على تلك الفترة فقط , أو فى الفترة التى يحدث بها التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغير في التقدير المحاسبى يؤثر على كل من الفترة الحالية والفترات اللاحقة. وفيما يلى ملخص بأهم الافتراضات المتعلقة بالمستقبل ومصادر المعلومات غير المؤكدة فى نهاية الفترة المالية والتى تتسم بخطر كبير فى أن تؤدى إلى تعديل جوهرى على القيم الدفترية للاصول و الالتزامات خلال الفترة المالية التالية

أ - خسائر الإضمحلال في القروض والتسهيلات (الخسائر الائتمانية المتوقعة)

يتم مراجعة محفظة البنك من القروض و التسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل . ويقوم البنك بإستخدام الحكم الشخصى لتحديد ما اذا كان ينبغي الاعتراف بعبء اضمحلال في قائمة الدخل ويتوقف ذلك على مدى توافر أدلة يمكن الاعتماد عليها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل اختبار الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك او ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة بإستخدام تقديرات على أساس خبرتها السابقة عن خسائر أصول ذات مخاطر ائتمانية مشابهة وفي وجود أدلة موضوعية على الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة .ويتم مراجعة الطرق والافتراضات المستخدمة في تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على خبرة البنك

ب-القيمة العادلة للمشتقات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة فى أسواق نشطة بإستخدام أساليب تقييم, وعندما يتم إستخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة يتم إختبارها ومراجعتها دورياً بإستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التى قامت بإعدادها. وقد تم إعتماد جميع النماذج قبل إستخدامها وبعد تجربتها, وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق, إلى المدى الذى يكون ذلك معه عملياً.

وتستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط, الإ أن مناطق مثل مخاطر الإئتمان الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة (Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والإرتباطات (Correlations), تتطلب من الإدارة إستخدام تقديرات, ويمكن ان تؤثر التغييرات فى الإفتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التى يتم الإفصاح عنها. هذا ولا تُعدُ المشتقات المالية القائمة فى نهاية الفترة المالية الجارية أو نهاية العام السابق ذات أهمية نسبية بالنسبة لبنود قائمة المركز المالى فى هذه التواريخ.

ج- إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الإستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كإستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

د- ضرائب الدخل

تخضع أرباح البنك لضرائب الدخل مما يستدعى إستخدام تقديرات هامة لتحديد العبء الإجمالى للضريبة على الدخل. ونظراً لأن بعض المعاملات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد لذا يقوم البنك بإثبات الإلتزام الضريبى وفقاً لتقديرات مدى إحتمال نشأة ضريبة إضافية عند الفحص الضريبى. وعندما يكون هناك إختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها, فإن هذه الإختلافات تؤثر على ضريبة الدخل والإلتزام الضريبى الجارى والمؤجل فى الفترة التى يتحدد خلالها الإختلاف.

5 - التحليل القطاعى

أ- التحليل القطاعى للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعى العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة فى تقديم الخدمات المصرفية وادارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التى قد يختلف عن باقى الأنشطة الأخرى. ويتضمن التحليل القطاعى للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة ما يلى:

المؤسسات الكبيرة, والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والقروض والتسهيلات الإئتمانية والمشتقات المالية.

الإستثمار

ويشمل أنشطة إندماج الشركات وشراء الإستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية.

الأفـــراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع وبطاقات الإئتمان والقروض الشخصية والقروض العقارية.

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى, كإدارة الأموال.

ب- تحليل القطاعات الجغرافية

الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى 31 ديسمبر 2021	القاهرة الكبرى	الاسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالي
أصول القطاعات الجغرافية	215 799 574	27 099 131	12 454 372	255 353 077
إلتزامات القطاعات الجغرافية	144 746 501	70 807 569	20 385 165	235 939 235
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية				
إهلاكات 31 ديسمبر 2021				363 998
ربح السنة قبل الضرائب				5 805 407
الضرائب				(2 174 582)
صافي ربح السنة				3 630 825
الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى 31 ديسمبر 2020	القاهرة الكبرى	الاسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالي
أصول القطاعات الجغرافية	171 961 127	22 112 635	11 252 985	205 326 747
إلتزامات القطاعات الجغرافية	106 759 612	62 735 604	18 249 147	187 744 363
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية				
إهلاكات 31 ديسمبر 2020				249 751
ربح السنة قبل الضرائب				4 849 476
الضرائب				(1 694 161)
صافي ربح السنة				3 155 315

6 - صافى الدخل من العائد

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
عائد القروض والإيرادات المشابهة من:		
قروض وتسهيلات:		
- للبنوك	40 574	24 043
- للعملاء	11 617 384	10 994 162
الإجمالى	11 657 958	11 018 205
ودائع وحسابات جارية	1 330 154	1 635 545
إستثمارات فى أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وبالتكلفة المستهلكة	10 008 425	7 861 143
الإجمالى	22 996 537	20 514 893
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:		
ودائع وحسابات جارية:		
- للبنوك	(375 217)	(320 083)
- للعملاء	(11 885 600)	(9 959 774)
الإجمالى	(12 260 817)	(10 279 857)
قروض أخرى	(266 084)	(181 529)
الإجمالى	(12 526 901)	(10 461 386)
الصافى	10 469 636	10 053 507

7 - صافى الدخل من الأتعاب والعمولات

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
إيرادات الأتعاب والعمولات:		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالإئتمان	1 328 134	977 371
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	22 915	16 387
أتعاب أخرى	788 475	694 341
	2 139 524	1 688 099
مصروفات الأتعاب والعمولات:		
أتعاب سمسرة	(144)	(6 231)
أتعاب أخرى	(154 810)	(78 267)
	(154 954)	(84 498)
الصـافــى	1 984 570	1 603 601

8 - توزيعات الأرباح

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	62 700	37 508
شركات تابعة وشقيقة	41 496	24 291
الإجمالى	104 196	61 799

9 - صافى دخل المتاجرة

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
أدوات دين بغرض المتاجرة	22 379	16 163
فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	5 194	4 801
فروق تقييم عقود مبادلة عملات	(3 739)	4 127
الإجمالى	23 834	25 091

10 - مصروفات إدارية

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات*	(2 741 595)	(2 393 020)
تأمينات إجتماعية	(142 106)	(118 937)
مزايا تقاعد اخرى (إيضاح 31)	(306 575)	(286 282)
	(3 190 276)	(2 798 239)
مصروفات إدارية أخرى	(2 418 011)	(2 006 877)
الإجمالى	(5 608 287)	(4 805 116)

* تتضمن السنة الحالية والسنة المقارنة مبلغ 15 000 ألف جنيه تمثل حصة البنك في إشتراكات صندوق التأمين الخاص للعاملين بالبنك(عبارة عن 3 750 ألف جنيه كل ثلاثة أشهر).

11 - إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
أرباح تقييم ارصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك المبوبة بغرض المتاجرة	214 439	235 410
ارباح بيع ممتلكات ومعدات	3 432	157
رد مخصصات أخرى (إيضاح 23 & 29)	100 064	125 999
عبء مخصصات أخرى (إيضاح 23 & 29)	(238 798)	(212 961)
أخرى	18 604	12 065
الإجمالى	97 741	160 670

12 - (عبء) رد الخسائر الإئتمانية المتوقعة

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
قروض وتسهيلات العملاء	(1 570 820)	(2 391 583)
ارصدة لدى البنوك	5 568	(1 991)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	76 887	11 826
قروض وتسهيلات البنوك	(11 493)	(6 333)
	(1 499 858)	(2 388 081)

13 - مصروف ضرائب الدخل

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
الضريبة الحالية	(2 165 167)	(1 675 081)
الضرائب المؤجلة (إيضاح 30)	(9 415)	(19 080)
الإجمالى	**(2 174 582)**	**(1 694 161)**
الربح المحاسبى قبل الضريبة	5 805 407	4 849 476
سعر الضريبة	22.50%	22.50%
ضريبة الدخل المحسوبة على الربح المحاسبى	1 306 217	1 091 132
مصروفات غير معترف بها ضريبيا	868 365	603 029
صافى الضريبة	2 174 582	1 694 161
سعر الضريبة الفعلى	37.46%	%34,93

14 - نصيب السهم الأساسي / المرجح من صافى أرباح السنة

يحسب نصيب السهم فى الربح بقسمة صافى الأرباح الخاصة بمساهمى البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال السنة.

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
صافى ربح السنة القابل للتوزيع	2 762 825	2 636 315
عدد الأسهم العادية / المرجحة	2 625 000	2 493 852
نصيب السهم الأساسي/المرجح من صافى أرباح السنة	1.05	1.06

15 - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
نقدية*	6 335 944	3 538 719
أرصده لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الالزامى	12 726 021	9 368 285
الإجمالى	**19 061 965**	**12 907 004**
أرصده بدون عائد	19 061 965	12 907 004

* يتضمن بند النقدية بنكنوت عملات أجنبية للتصدير مبلغ 873 مليون جنيه فى 31 ديسمبر 2021, مقابل صفر فى 31 ديسمبر 2020.

16 - أرصدة لدى البنوك

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
حسابات جارية	517 901	209 194
ودائـــع	32 807 501	24 756 184
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(3 752)	(9 334)
الصافي	**33 321 650**	**24 956 044**
البنك المركزى	16 391 387	8 188 470
بنوك محلية	13 165 787	12 824 165
بنوك خارجية	3 768 228	3 952 743
مخصص **الخسائر الإئتمانية المتوقعة** لأرصدة لدى البنوك	(3 752)	(9 334)
الصافي	**33 321 650**	**24 956 044**
أرصدة بدون عائد	517 901	209 194
أرصدة ذات عائد ثابت	32 807 501	24 756 184
مخصص **الخسائر الإئتمانية المتوقعة** لأرصدة لدى البنوك	(3 752)	(9 334)
الصافي	**33 321 650**	**24 956 044**
ارصده متداوله	33 321 650	24 956 044

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لارصدة لدي البنوك خلال السنة:

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
رصيد المخصص فى أول السنة	9 334	7 752
(رد)عبء **الخسائر الإئتمانية المتوقعة** المكون خلال السنة	(5 568)	1 991
فروق ترجمة المخصصات بعملات أجنبية خلال السنة	(14)	(409)
رصيد المخصص فى آخر السنة	3 752	9 334

17 - قروض وتسهيلات للبنوك

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
قروض لاجل	3 132 376	975 390
الإجمالى	3 132 376	975 390
يخصم: **مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة**	(18 935)	(7 438)
قروض وتسهيلات للبنوك (بالصافى)	**3 113 441**	**967 952**
أرصده متداولة	2 841 617	--
أرصده غير متداولة	290 759	975 390
الإجمالى	**3 132 376**	**975 390**

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات البنوك خلال السنة:

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
رصيد المخصص فى أول السنة	7 438	1 168
عبء **الخسائر الإئتمانية المتوقعة** المكون خلال السنة	11 493	6 333
فروق ترجمة المخصصات بعملات أجنبية خلال السنة	4	(63)
رصيد المخصص فى آخر السنة	18 935	7 438

18 - قروض وتسهيلات العملاء

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
أفراد		
حسابات جارية مدينة	1 348 188	1 870 004
بطاقات ائتمان	683 774	575 750
قروض شخصية	39 283 285	35 115 676
قروض عقارية	2 692 670	2 529 771
إجمالي	**44 007 917**	**40 091 201**
مؤسسات شاملة القروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية		
حسابات جارية مدينة	31 845 136	22 410 002
قروض مباشرة	15 763 251	15 480 117
قروض مشتركة	14 347 454	13 710 080
مستندات مخصومة	635 301	125 456
إجمالى	**62 591 142**	**51 725 655**
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء	**106 599 059**	**91 816 856**
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(7 896 612)	(6 784 754)
العوائد المجنبة	--	(652)
الخصم غير المكتسب للمستندات المخصومة	(25 844)	(10 987)
الصافى	**98 676 603**	**85 020 463**
الإجمالى يوزع كما يلى:		
أرصدة متداولـــة	38 688 406	30 863 820
أرصدة غير متداولة	67 910 653	60 953 036
الإجمالى	**106 599 059**	**91 816 856**

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء خلال السنة:

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
رصيد المخصص فى أول السنة	6 784 754	4 553 736
عبء **الخسائر الإئتمانية المتوقعة** المكون خلال السنة	1 570 820	2 391 583
المستخدم فى إعدام ديون خلال السنة	(496 238)	(137 021)
متحصلات خلال السنة من ديون سبق اعدامها	43 222	20 662
فروق ترجمة المخصصات بعملات اجنبية خلال السنة	(5 946)	(44 206)
رصيد المخصص فى آخر السنة	7 896 612	6 784 754

	31 ديسمبر 2021			31 ديسمبر 2020		
	مؤسسات	أفراد	الاجمالي	مؤسسات	أفراد	الاجمالي
رصيد المخصص فى أول السنة	5 232 313	1 552 441	6 784 754	3 813 519	740 217	4 553 736
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	793 216	777 604	1 570 820	1 500 211	891 372	2 391 583
المستخدم فى إعدام ديون خلال السنة	(18 889)	(477 349)	(496 238)	(39 054)	(97 967)	(137 021)
متحصلات خلال السنة من ديون سبق اعدامها	654	42 568	43 222	1 841	18 821	20 662
فروق ترجمة المخصصات بعملات اجنبية خلال السنة	(5 946)	--	(5 946)	(44 204)	(2)	(44 206)
رصيد المخصص فى آخر السنة	6 001 348	1 895 264	7 896 612	5 232 313	1 552 441	6 784 754

19 -مشتقات مالية

31 ديسمبر 2021			
	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	الاصول	الالتزامات
مشتقات بغرض المتاجرة			
عقود عملة اجلة	277 067	1 479	6 078
عقود مبادلة عملات	--	--	--
الاجمالى	277 067	1 479	6 078

31 ديسمبر 2020			
	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	الاصول	الالتزامات
مشتقات بغرض المتاجرة			
عقود عملة اجلة	194 806	2 571	2 265
عقود مبادلة عملات	76 795	--	1 165
الاجمالى	271 601	2 571	3 430

20 -إستثمارات مالية

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
أ) أدوات دين		
مدرجة فى السوق (بالقيمة العادلة – مستوي 2)	21 949 948	15 697 400
ب) أذون خزانة :		
غير مدرجة فى السوق		
أذون خزانة بالقيمة العادلة بالعملة المحلية (مستوي 2)*	16 024 966	27 853 923
أذون خزانة بالعملة الاجنبية	7 762 635	7 520 851
اجمالى اذون الخزانة بالقيمة العادلة	**23 787 601**	**35 374 774**
ج) أدوات حقوق ملكية:		
مدرجة فى السوق (بالقيمة العادلة – مستوي 1 قيمة عادلة)	1 327 745	1 054 448
غير مدرجة فى السوق – بالتكلفة**	431 100	395 175
د) وثائق صناديق الإستثمار		
غير مدرجة فى السوق – بالقيمة الإستردادية (مستوي 1 قيمة عادلة)	200 488	194 097
اجمالي إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (1)	**47 696 882**	**52 715 894**
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:		
أ) أدوات دين – بالتكلفة المستهلكة		
مدرجة فى السوق	42 559 238	20 664 120
غير مدرجة فى السوق***	56 113	56 113
إجمالى إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (2)	**42 615 351**	**20 720 233**
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		
وثائق صناديق الإستثمار		
غير مدرجة فى السوق – بالقيمة الإستردادية (مستوي1 – قيمة عادلة)	58 103	52 909
اجمالى إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (3)	**58 103**	**52 909**
إجمالى إستثمارات مالية (1)+(2)+(3)	**90 370 336**	**73 489 036**
أرصده متداولة	35 082 866	40 217 989
أرصده غير متداولة	55 287 470	33 271 047
إجمالى	**90 370 336**	**73 489 036**
أدوات دين ذات عائد ثابت	84 001 638	69 464 058
أدوات دين ذات عائد متغير	3 396 560	2 328 349
أدوات دين بدون عائد	954 702	--
إجمالى	**88 352 900**	**71 792 407**

* تتضمن أذون الخزانة بالقيمة العادلة المحلية أذون مرهونة لدى البنك المركزى مقابل التمويل العقارى والات ومعدات بلغت القيمة الاسمية لها مبلغ 1 948 075 الف جنيه مصري فى 31 ديسمبر 2021 مقابل مبلغ 1 964 275 الف جنيه مصري فى 31 ديسمبر 2020.

** وفيما يلى الاستثمارات المالية – أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق التي تم تقييمها بالتكلفة:

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير	314 343	278 432
بنك مصر أوروبا	84 218	84 218
شركة الخدمات المالية العربية	2 420	2 420
شركة ضمان مخاطر الائتمان	1 364	1 364
طابا للتنمية السياحية	2 250	2 250
المصرية للاستعلام الائتماني	1 848	1 848
مصر للمقاصة والايداع والحفظ المركزى	137	113
برنامج تمويل التجارة العربية	11 028	11 028
شركات أخري	13 492	13 502
الإجمالى	**431 100**	**395 175**

البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير

أسهم البنك غير مقيدة في البورصة .

الغرض الرئيسي من إنشاء البنك هو لتمويل وتسهيل أعمال التجارة بين البلاد الأفريقية وبقية دول العالم وهذا ما يجعل من الصعوبة إيجاد بنوك مثيلة مقيدة فى البورصة .

يملك البنك حصة ضئيلة من البنك الافريقى للاستيراد والتصدير بنسبة حوالي (3%) , الامر الذى يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم متعلقة ومطبقة للقطاع المصرفي للوصول الى القيمة العادلة.

يحقق البنك صافى أرباح وصافى حقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود اية مؤشرات اضمحلال في قيمة الاستثمار.

بنك مصر أوروبا

البنك غير مقيد في البورصة.

الغرض الرئيسي من إنشاء البنك هو تنظيم التجارة مع دول أوروبا الوسطى ومصر وله فرع واحد فقط وهذا ما يجعل من الصعوبة إيجاد بنوك مثيلة مقيدة في البورصة .

يملك البنك حصة ضئيلة من بنك مصر أوروبا بنسبة (10%), الامر الذى يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم متعلقة ومطبقة للقطاع المصرفي للوصول الى القيمة العادلة.

صافى حقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود أية مؤشرات إضمحلال في قيمة الاستثمار.

برنامج تمويل التجارة العربية

برنامج تمويل التجارة العربية غير مقيد في البورصه .

يهدف برنامج تمويل التجارة العربية إلى تعزيز و تطوير التجارة العربية , بالإضافة إلى تحسين القدرات التنافسية للمُصدرين العرب . هذا الهدف قد تم تحقيقه من خلال تقديم تمويل في شكل خطوط ائتمان للمُصدرين و المستوردين للبلاد الأعضاء من خلال المؤسسات المحلية المُعينة من قبل البنك المركزي أو الجهات المعنية الأخرى في البلاد العربية .

يملك البنك حصة ضئيلة من برنامج تمويل التجارة العربية بنسبة (0,33%) الامر الذى يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم البرنامج.

يحقق البرنامج صافى أرباح وحقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود اية مؤشرات اضمحلال في قيمة الاستثمار.

*** مبلغ مدفوع لوزارة المالية تحت حساب شراء سندات خزانة , تطبيقاً للقرار الرئاسي رقم 1112 لسنة 1974 الذي نص على أن 5% من صافي الربح القابل للتوزيع الخاص بالقطاع العام يجب أن يتم استثماره في السندات الحكومية أو يتم إيداعها في حساب خاص بوزارة المالية وتم ايداعه في حساب خاص لوزارة المالية بسعر فائدة 3,5% سنوياً, وذلك تنفيذاً لهذا القرار.

وفيما يلى الحركة التى تمت على بند الإستثمارات المالية خلال السنة:

	أستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالى
الرصيد في 1 يناير 2021	52 715 894	20 720 233	73 436 127
مشتريات	150 843 627	25 597 907	176 441 534
إستبعادات (بيع / إسترداد)	(155 537 571)	(3 704 258)	(159 241 829)
فروق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية	(75 912)	--	(75 912)
صافى التغير فى القيمة العادلة	117 802	--	117 802
إستهلاك (علاوة) أو خصم إصدار	(366 958)	1 469	(365 489)
الرصيد فى 31 ديسمبر 2021	**47 696 882**	**42 615 351**	**90 312 233**

	أستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالى
الرصيد في 1 يناير 2020	40 738 519	18 943 019	59 681 538
مشتريات	163 333 518	6 969 161	170 302 679
إستبعادات (بيع / إسترداد)	(151 063 584)	(5 200 401)	(156 263 985)
فروق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية	(84 331)	--	(84 331)
صافى التغير فى القيمة العادلة	325 452	--	325 452
إستهلاك (علاوة) أو خصم إصدار	(533 680)	8 454	(525 226)
الرصيد فى 31 ديسمبر 2020	**52 715 894**	**20 720 233**	**73 436 127**

أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
محول من إحتياطى القيمة العادلة نتيجة بيع إستثمارات مالية عبارة عن اسهم	--	1 211
أرباح بيع اذون خزانة	53 970	74 180
أرباح بيع أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	168 955	82 451
رد خسائر (إضمحلال شركات شقيقة)	9 565	(19 837)
أرباح بيع شركات شقيقة	1 085	--
الإجمالى	**233 575**	**138 005**

21 -إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة٣١ ديسمبر 2021

الشركة	العملة	البلد مقر الشركة	تاريخ اخر بيانات مالية	أصول الشركة	إلتزامات الشركة	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	نسبة المساهمة %	قيمةالإستثمار بالمصرى
بنك القاهرة أوغندا	شلن أوغندى	جمهورية أوغندا	12/2021	1 022 747	767 692	131 958	(10 710)	99.99	237 811
شركة كايرو للتأجير التمويلى	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية	12/2021	2 515 439	2 207 253	888 056	45 312	97.99	244 998
شركة المدفوعات الرقمية والالكترونية	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية	12/2021	198 343	7 207	--	(8 864)	99.99	200 000
شركة حراسات للأمن والحراسة	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	12/2021	20 658	9 788	41 861	3 124	40	2 880
شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	12/2021	257 053	976	9 391	750	33.33	50 000
شركة صندوق القطاع المالى	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	12/2021	151 929	4 777	30 581	20 682	46.28	68 093
الشركة الدولية للخدمات البريدية إيجى سيرف	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	12/2021	161 570	79 452	373 028	36 450	40	72 320
شركة بورسعيد الوطنية للأمن الغذائى*	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	2017	--	--	--	--	--	--
الاجمالى				**4 327 739**	**3 077 145**	**1 474 875**	**86 744**	**--**	**876 102**

31 ديسمبر 2020

الشركة	العملة	البلد مقر الشركة	تاريخ اخر بيانات مالية	أصول الشركة	إلتزامات الشركة	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	نسبة المساهمة %	قيمةالإستثمار بالمصرى
بنك القاهرة أوغندا	شلن أوغندى	جمهورية أوغندا	12/2020	942 156	705 530	115 640	(11 469)	99.99	215 515
شركة كايرو للتأجير التمويلى	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية	12/2020	1 799 796	1 551 833	527 919	32 919	97.99	195 999
شركة حراسات للأمن والحراسة	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	12/2020	11 112	5 019	32 856	1 293	40	1 920
شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	12/2020	244 335	1 182	14 203	6 096	33.33	50 000
شركة صندوق القطاع المالى	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	12/2020	132 724	6 244	11 646	(27 871)	46.28	58 529
الشركة الدولية للخدمات البريدية إيجى سيرف	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	12/2020	162 411	79 982	312 013	33 316	40	72 320
شركة بورسعيد الوطنية للأمن الغذائى**	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	2017	3 213	660	--	7	34	--
الاجمالى				**3 295 747**	**2 350 450**	**1 014 277**	**34 291**	**--**	**594 283**

* إستثمارات تم بيعها.

** إستثمارات تعرضت لإضمحلال قيمتها بالكامل منذ سنوات سابقة.

وفيما يلى هيكل مساهمى الشركات التابعة والشقيقة فى 31 ديسمبر 2021

الشركة	بنك القاهرة أوغندا نسبة المساهمة%	شركة كايرو للتأجير التمويلى نسبة المساهمة%	شركة حراسات للأمن والحراسة نسبة المساهمة%	شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار نسبة المساهمة%	شركة صندوق القطاع المالى نسبة المساهمة%	الشركة الدولية للخدمات البريدية إيجي سيرف نسبة المساهمة%	شركة المدفوعات الرقمية والالكترونية نسبة المساهمة%
بنك القاهرة	99.99	97.99	40	33.33	46.28	40	99.99
البنك الأهلى المصرى	--	--	--	33.33	--	40	--
بنك مصر	--	--	--	33.34	--	--	--
شركة مصر للتامين	--	--	--	--	24.26	--	--
شركة مصر للتأمينات الحياة	--	--	--	--	29.46	--	--
قطاع الأمن الوطنى	--	--	30	--	--	--	--
صندوق التأمين الخاص للعاملين ببنك القاهرة	--	2	30	--	--	--	--
أخرون (أفراد ومؤسسات)	0.01	0.01	--	--	--	20	0.01
الاجمالى	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

22 -أصول غير ملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة فى برامج النظم الآلية لمصرفنا وبيانها كما يلى:

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
الرصيد فى أول السنة		
التكلفة	282 795	151 480
مجمع الإستهلاك	(143 909)	(111 602)
صافى القيمة الدفترية فى أول السنة	**138 886**	**39 878**
الاضافات خلال السنة	117 218	131 315
إستهلاك السنة	(78 235)	(32 307)
صافى القيمة الدفترية فى آخر السنة	**177 869**	**138 886**

23 -أصول أخرى:

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
إيرادات مستحقة	3 742 713	2 210 594
مصروفات مقدمة	356 004	302 774
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	1 697 568	1 093 498
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	6 835	6 835
تأمينات وعهد	34 125	24 027
معاملات مقاصه	443 190	228 366
أرصده لدي مصلحه الضرائب	184 994	177 722
أخري	1 512 059	1 736 482
مخصص إضمحلال أصول أخرى	(218 000)	(212 868)
الإجمالى	**7 759 488**	**5 567 430**

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص إضمحلال أصول أخرى خلال السنة:

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
الرصيد في أول السنة	212 868	153 078
العبء المحمل على قائمة الدخل خلال السنة	1 230	61 642
المرتد إلى قائمة الدخل خلال السنة	(404)	--
المستخدم خلال السنة	(1 286)	(1 852)
المتحصل خلال السنة	5 592	--
الرصيد في أخر السنة	218 000	212 868

24 -الأصول الثابتة

	أراضى	مبانى وانشاءات	نظم آلية متكاملة	وسائل نقل	أجهزة ومعدات	أثـاث	تجهيزات وتركيبات	تحسينات عقارات مستأجره	إجمالى
الرصيد فى 1 يناير 2020									
التكلفة	271 313	441 461	823 462	55 360	50 889	144 257	302 637	72 154	2 161 533
مجمع الاهلاك	--	(348 588)	(470 073)	(32 952)	(41 077)	(89 993)	(130 188)	(13 899)	(1 126 770)
صافى القيمة الدفترية	271 313	92 873	353 389	22 408	9 812	54 264	172 449	58 255	1 034 763
إضافات	20 928	93 968	117 782	--	21 709	48 172	102 233	92 567	497 359
إستبعادات	--	(309)	(4 404)	(159)	--	(72)	(29)	--	(4 973)
مجمع إهلاك الإستبعادات	--	309	4 404	111	--	72	16	--	4 912
تكلفة اهلاك	--	(13 680)	(98 832)	(8 971)	(4 420)	(20 248)	(47 825)	(25 644)	(219 620)
صافى القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2020	292 241	173 161	372 339	13 389	27 101	82 188	226 844	125 178	1 312 441
الرصيد فى 1 يناير 2021									
التكلفة	292 241	535 120	936 840	55 201	72 598	192 357	404 841	164 721	2 653 919
مجمع الاهلاك	--	(361 959)	(564 501)	(41 812)	(45 497)	(110 169)	(177 997)	(39 543)	(1 341 478)
صافى القيمة الدفترية	292 241	173 161	372 339	13 389	27 101	82 188	226 844	125 178	1 312 441
صافى القيمة الدفترية في 1 يناير 2021	292 241	173 161	372 339	13 389	27 101	82 188	226 844	125 178	1 312 441
إضافات	13 413	67 509	198 016	2 393	1 970	56 323	195 729	53 351	588 704
تسويات	--	--	--	--	--	--	(1 588)	--	(1 588)
تحويلات*	8 056	(8 056)	--	--	--	1 372	(1 372)	--	--
إستبعادات	--	(181)	(14 528)	(1 157)	(982)	(2 347)	(155)	--	(19 350)
مجمع إهلاك الإستبعادات	--	181	14 476	1 132	982	2 334	155	--	19 260
مجمع إهلاك تحويلات	--	--	--	--	--	(23)	23	--	--

تسويات	--	--	--	--	--	--	543	--
تكلفة اهلاك	--	(14 958)	(127 042)	(7 351)	(7 444)	(29 979)	(66 380)	(35 946)
صافى القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2021	313 710	217 656	443 261	8 406	21 627	109 868	353 799	142 583
الرصيد فى 31 ديسمبر 2021								
التكلفة	313 710	594 392	1 120 328	56 437	73 586	247 705	597 455	218 072
مجمع الاهلاك	--	(376 736)	(677 067)	(48 031)	(51 959)	(137 837)	(243 656)	(75 489)
صافى القيمة الدفترية	313 710	217 656	443 261	8 406	21 627	109 868	353 799	142 583

* تتمثل فى تحويلات بين البنود.

- تتضمن الأصول الثابتة (وتحديداً بندى المبانى والأراضى) أصولاً لم يتم تسجيلها بعد بإسم البنك بمبلغ 358 087 ألف جنيه مصرى وجارى إتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيلها.

تتضمن تكلفة الاهلاك مبلغ 2 794 الف جم قيمة ماتم خصمه على حساب ايرادات مؤجلة اصول ثابتة ويمثل تكلفة اهلاك أصول ثابتة مهداه الى البنك.

25 -أرصدة مستحقة للبنوك

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
حسابات جارية	645 087	346 080
ودائـــع	16 978 700	13 070 746
الإجمالى	17 623 787	13 416 826
بنك مركزى	1 681 015	1 751 111
بنوك محلية	4 714 441	1 410 176
بنوك خارجية	11 228 331	10 255 539
الإجمالى	17 623 787	13 416 826
أرصدة بدون عائد	645 087	346 080
أرصدة ذات عائد ثابت	16 978 700	13 070 746
الإجمالى	**17 623 787**	**13 416 826**
أرصدة متداولة	17 623 787	13 416 826

26 -ودائع عمـــلاء

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
ودائع تحت الطلب	27 127 246	20 807 395
ودائع لأجل وبإخطار	59 605 205	37 374 398
شهادات ايداع وإدخار	73 912 837	65 251 596
حسابات توفير	35 384 369	37 021 117
ودائع أخرى	2 248 416	2 322 845
الاجمالى	**198 278 073**	**162 777 351**
ودائع مؤسسات	76 328 881	51 735 518
ودائع أفراد	121 949 192	111 041 833
الاجمالى	**198 278 073**	**162 777 351**
أرصدة بدون عائد	23 992 482	19 522 411
أرصدة ذات عائد ثابت	174 285 591	143 254 940
الاجمالى	**198 278 073**	**162 777 351**

27 -قروض أخرى

	عمله القرض	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
قرض جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	جنيه مصري	1 712 693	1 584 291
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	دولار امريكي	7 858	23 598
قرض الصندوق العربى الإقتصادى للإنماء_الكويت	دولار امريكي	785 835	471 963
Green for growth fund	دولار امريكي	157 167	364 733
البنك الاوروبي للإستثمار	دولار امريكي	1 571 670	1 573 210
البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية	دولار امريكي	785 835	--
البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير	دولار امريكي	3 143 340	--
القيمه الحاليه - وديعه مسانده البنك المركزي المصري*	جنيه مصري	944 926	803 509
القيمه الحاليه - وديعه مسانده من بنك مصر**	جنيه مصري	1 645 181	1 474 864
Green for growth fund (قرض مساند)	دولار امريكي	471 501	--
Sanad fund for SMSE (قرض مساند)	دولار امريكي	471 501	471 963
الإجمالى		**11 697 507**	**6 768 131**
أرصدة متداولة		539 206	504 223
أرصدة غير متداولة		11 158 301	6 263 908
الإجمالى		**11 697 507**	**6 768 131**

* مُنح بنك القاهرة وديعة مساندة من البنك المركزى المصرى بمبلغ 2 مليار جنيه وذلك لمده 10 سنوات بدون عائد أو عمولات إعتباراً من 2016/08/23 تستحق يوم 2026/08/22 علي أن تفي بمتطلبات معيار كفاية راس المال.

** مُنح بنك القاهرة وديعة مساندة من بنك مصر بمبلغ 3 مليار جنيه وذلك لمده 7سنوات إعتباراً من 2020/06/30 تستحق يوم 2027/06/29 تدعيماً للقاعدة الرأسمالية للبنك.

28 -إلتزامات أخرى

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
عوائد مستحقة	988 098	765 513
إيرادات مقدمة	128 375	126 507
مصروفات مستحقة	268 395	228 938
معاملات مقاصة	1 983 551	304 719
مصلحه الضرائب	654 740	512 461
دائنوا بنكنوت عملات اجنبية تصدير	468 725	--
دائنون	100 170	131 482
أرصدة دائنة أخري	1 392 499	538 595
الاجمالى	**5 984 553**	**2 608 215**

29 -مخصصات أخرى

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
الرصيد في أول السنة	584 546	615 161
فروق ترجمة عملات أجنبية	(2 217)	(3 532)
العبء المحمل على قائمة الدخل خلال السنة	237 568	151 319
المرتد إلى قائمة الدخل خلال السنة	(99 660)	(125 999)
المستخدم خلال السنة	(73 453)	(52 475)
المتحصل خلال السنة	21 649	72
الرصيد في آخر السنة	668 433	584 546

تفاصيل المخصصات الأخرى:

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
مخصص مخاطر التشغيل	6 716	7 469
مخصص مطالبات قضائية	209 455	255 235
مخصص مطالبات أخرى	81 317	24 299
مخصص ضرائب محتملة	106 550	168 594
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضية شركات	239 943	104 021
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه SMEs	21 100	23 562
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه أرصدة لدى البنوك	3 352	1 366
الإجمالى	**668 433**	**584 546**

30 -ضرائب الدخل المؤجلة

تـم احتسـاب ضرائـب الدخـل المؤجلـة بالكامـل علـى الفـروق الضريبـة المؤقتـة وفقـاً لطريقـة الإلتزامـات وبإسـتخدام معـدل ضريبـة قـدره 22,5%.

يتـم إجـراء مقاصـة بيـن الأصـول والإلتزامـات المؤجلـة إذا كان للبنـك حـق قانونـى لإجـراء مقاصـة بيـن الأصـول والإلتزامـات الضريبيـة الجارية

وبشرط أن تكون الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة سيتم تسويتها مع ذات الإدارة الضريبية.

الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة

وفيما يلى أرصدة الأصول والإلتزامات الضريبة المؤجلة التى نشأت عن الفروق المؤقتة للبنود الواردة أدناه:

	الأصول الضريبية المؤجلة	الإلتزامات الضريبية المؤجلة
	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2021
الأصول الثابتة	--	(173 183)
المخصصات (بخلاف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض)	383 234	--
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل (إلتزام)	**383 234**	**(173 183)**
صافى الأصول (الإلتزامات) الضريبية المؤجلة	**210 051**	**--**

وفيما يلى الحركة التى تمت على الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة

	الأصول الضريبية المؤجلة	الإلتزامات الضريبية المؤجلة
	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2021
الرصيد فى أول السنة	370 637	(155 120)
الإضافات / الاستبعادات	12 597	(18 063)
الرصيد فى آخر السنة	**383 234**	**(173 183)**

لأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها (قبل الضرائب)

لم يتم الإعتراف بأصول ضريبية مؤجلة بالنسبه للبنود التاليه :

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض بخلاف نسبة الـ 80%	1 583 109	1 358 438
المخصصات الأخرى	434 401	382 721
الإجمالى	**2 017 510**	**1 741 159**

31 -لتزامات مزايا التقاعد

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
إلتزامات مدرجة بقائمة المركز المالى عن:		
- المزايا العلاجية بعد التقاعد	1 389 618	1 246 565
المبالغ المعترف بها فى قائمة الدخل عن:		
- المزايا العلاجية بعد التقاعد	306 575	286 282
تم تحديد المبالغ المعترف بها فى قائمة المركز المالى كالتالى:		
القيمة الحالية لإلتزمات لم يتم تمويلها	1 903 109	1 843 140
خسائر إكتوارية لم يتم الإعتراف بها	(513 491)	(596 575)
الرصيد المدرج فى قائمة المركز المالى	**1 389 618**	**1 246 565**
تتمثل الحركة على الإلتزامات خلال السنة فيما يلى:		
الرصيد في أول السنة	**1 246 565**	**1 083 573**
تكلفة الخدمة الجارية	37 450	32 566
تكلفة العائد	251 580	226 585
الخسائر الإكتوارية المعترف بها	17 545	27 131
مزايا مدفوعة	(163 522)	(123 290)
الرصيد المدرج في آخر السنة فى قائمة المركز المالى	**1 389 618**	**1 246 565**
تتمثل المبالغ المعترف بها فى قائمة الدخل فيما يلى:		
تكلفة الخدمة الجارية	37 450	32 566
تكلفة العائد	251 580	226 585
الخسائر الاكتوارية المعترف بها	17 545	27 131
الإجمالى مدرج ضمن تكلفة العاملين (إيضاح رقم 10)	**306 575**	**286 282**

32 -رأس المال

أ- رأس المال المصدر والمدفوع:-

يبلغ رأس مال البنك المرخص به مبلغ 10 مليار جنيه مصرى , ورأس مال البنك المصدر والمدفوع مبلغ 5,250 مليار جنيه مصرى موزعاً علي 2 625 000 الف سهم بقيمة إسمية جنيهان مصريان للسهم الواحد.

ب – مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال:-

- بتاريخ 2021/07/11 إنعقدت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة وقد وافقت علي :

- تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسي للبنك , والخاصة برأس مال البنك بنوعيه المرخص به , والمصدر, وهيكل مساهمي البنك.
- زيادة رأس المال المرخص به من 10 مليار جنيه مصرى إلي 20 مليار جنيه مصرى.
- زيادة رأس مال البنك المصدر والمدفوع بمبلغ 4,750 مليار جنيه مصرى ليصبح بعد الزيادة 10 مليار جنيه مصرى بدلاً من 5,250 مليار جنيه مصرى, وجاري استكمال الاجراءات القانونية والتأشير في السجل التجاري.

33 -الاحتياطيات والأرباح المحتجزة

الاحتياطيات	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
الإحتياطى العام	184 253	184 253
إحتياطى المخاطر البنكية العام*	600 453	682 204
إحتياطى قانونى	1 041 015	883 257
احتياطي رأسمالى	272 619	272 462
احتياطى نظامى	438 930	438 930
إحتياطى القيمة العادلة – إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	195 766	510 265
الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	137 362	215 496
إحتياطى المخاطر العام**	68 481	68 481
اجمالى الاحتياطيات	**2 938 879**	**3 255 348**

* يتكون إحتياطى المخاطر البنكية العام في 31 ديسمبر 2021 من مبلغ 795 4 ألف جنيه يتمثل في الإحتياطى المكون للأصول التي الت ملكيتها للبنك وفاءاً لديون ولم يتم بيعها خلال خمس سنوات , وكذلك مبلغ 658 595 ألف جنيه يمثل الفرق بين مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض والإلتزامات العرضية وبين نسب الجدارة الإئتمانية المقررة طبقاً لقواعد البنك المركزى المصرى , هذا مع العلم ان رصيد هذا الفرق قد بلغ 329 153 1 ألف جم في 31 ديسمبر 2021 وبالتالي يستوجب تحويل مبلغ 671 557 ألف جم من حساب الارباح المرحلة من خلال اعتماد مشروع توزيع الارباح.

** تم تكوينه تنفيذا لتعليمات البنك المركزى الصادرة في 26 فبراير 2019.

وتتمثل الحركة التى تمت على الاحتياطيات فيما يلى:

(أ) إحتياطى المخاطر البنكية العام	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
الرصيد في أول السنة	682 204	4 795
محول من الأرباح المحتجزة	--	677 409
محول إلي الأرباح المحتجزة	(81 751)	--
الرصيد فى آخر السنة	**600 453**	**682 204**

(ب) إحتياطى قانوني	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
الرصيد في أول السنة	883 257	685 947
المحول من أرباح العام السابق	157 758	197 310
الرصيد فى آخر السنة	**1 041 015**	**883 257**

وفقاً للنظام الأساسى للبنك وقانون رقم 159 لسنة 1981 يتم إحتجاز 5% من صافى أرباح السنة لتغذية الإحتياطى القانونى وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل 50% من رأس المال وهو إحتياطى غير قابل للتوزيع.

(ج) احتياطي القيمة العادلة - إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
الرصيد فى أول السنة	510 265	424 605
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية (بعد الضرائب)	(314 499)	85 660
الرصيد فى أخر السنة	**195 766**	**510 265**

(د) الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
الرصيد فى أول السنة	215 496	231 741
(رد) الخسائر الائتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	(76 887)	(11 826)
فروق ترجمة عملات أجنبية	(1 247)	(4 419)
الرصيد فى أخر السنة	**137 362**	**215 496**

وتتمثل الحركة على الأرباح المحتجزة فيما يلى:	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
الرصيد فى أول السنة	6 355 409	6 126 280
صافى أرباح السنة	3 630 825	3 155 315
محول من احتياطي قيمة عادلة لأدوات حقوق ملكية	26 378	866
توزيعات مدفوعة	(5 839 000)	(2 050 480)
محول من (إلي) إحتياطى المخاطر البنكية العام	81 751	(677 409)
محول إلى الإحتياطى القانونى	(157 758)	(197 310)
محول إلى الإحتياطى الرأسمالى	(157)	(1 853)
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	(32 378)	--
الرصيد فى آخر السنة	**4 065 070**	**6 355 409**

34 -توزيعات الأرباح

لا يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام مالى وتخفيض الأرباح المرحلة بها إلا عندما يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين. وسوف يتم فى نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وعرضها على الجمعية العامة لمساهمى البنك التى ستنعقد لإعتماد القوائم المالية الختامية وعندئذٍ سيتم خصم تلك التوزيعات من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية من خلال حساب التوزيع.

35 -النقدية وما فى حكمها

لأغـراض عـرض قائمـة التدفقـات النقديـة, تتضمـن النقديـة ومـا فـى حكمهـا الأرصـدة التاليـة التـى لا تتجـاوز تواريـخ إسـتحقاقها ثلاثـة أشـهر مـن تاريـخ الإقتنـاء.

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	6 335 944	3 538 719
أرصدة لدى البنوك	26 365 052	24 965 378
أذون خـزانـة وأوراق حكومية أخري	647 536	3 175 884
الإجمالى	**33 348 532**	**31 679 981**

36 - إلتزامات عرضية وإرتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجـد عـدد مـن القضايـا القائمـة المرفوعـة مـن مصرفنـا ضـد المتعثريـن لإسـتيداء كافـة حقـوق مصرفنـا فـي هـذا الشـأن, كمـا يوجـد عـدد مـن القضايـا القائمـة المرفوعـة ضـد البنـك فـى 31 ديسـمبر 2021 لـم يتـم تكويـن مخصـص لهـا حيـث انـه مـن غيـر المرجـح تحقـق خسـائر عنهـا.

(ب) إرتباطات رأسمالية

بلغـت تعاقـدات البنـك عـن إرتباطـات رأسـمالية مبلـغ وقـدره 959 901 الـف جنيـه وتتمثـل فـى مشـتريات اصـول ملموسـة وغيـر ملموسـة وتوجـد ثقـة كافيـة لـدى الإدارة مـن تحقـق إيـرادات صافيـة وتوافـر تمويـل لتغطيـة تلـك الإرتباطـات.

كمـا بلغـت قيمـة الإرتباطـات المتعلقـة بالإسـتثمارات الماليـة والتـى لـم يطلـب سـدادها حتـى نهايـة السـنة مبلـغ 639 735 ألـف جنيـه تخـص إسـتثمارات ماليـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الدخـل الشـامل الاخـر.

(ج) إرتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
ارتباطات عن قروض	6 310 005	3 833 987
الاوراق المقبوله	1 821 278	1 163 585
إعتمادات مستندية- إستيراد	3 823 628	2 687 252
إعتمادات مستندية- تصدير	170 024	139 798
خطابات ضمان	14 808 533	12 669 891
الإجمالى	**26 933 468**	**20 494 513**

37 -معاملات مع أطراف ذوى علاقة والشركات الشقيقة والتابعة

- تعاملاتنا مع بنك مصر (مساهم رئيسى طرف ذو علاقة) :

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
أرصدة لدى البنوك		
حسابات جارية	542	507
ودائع	3 231 634	3 000 000
الأصول الاخري		
أخري	22 372	22 432
إيرادات مستحقة	8 938	3 438
أرصدة مستحقة للبنوك		
ودائع	785 835	--
إلتزامات أخرى		
عوائد مستحقة	249	--
القروض الاخرى		
القيمة الحالية للوديعة المساندة من بنك مصر	1 645 181	1 474 864
حقوق الملكية		
فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	1 354 819	1 525 136

- تعاملاتنا مع بنك القاهرة أوغندا (شركة تابعة):

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
أرصدة مستحقة للبنوك		
حسابات جارية	40 817	84 254

- تعاملاتنا مع شركة القاهرة للتأجير التمويلى (شركة تابعة):

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
قروض وتسهيلات العملاء		
قروض شركات (حسابات جارية مدينة)	59 025	52 680
قروض شركات (مباشرة)	1 013 494	697 402
أصول أخرى		
إيرادات مستحقة	4 465	3 530
ودائع العملاء		
حسابات جارية	46 914	21 353
ودائع	25 000	25 000

- تعاملاتنا مع شركة المدفوعات الرقمية والالكترونية (شركة تابعة):

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
ودائع العملاء		
حسابات جارية	152 227	--
أصول أخري		
أخري	3 026	--

- تعاملاتنا مع شركة حراسات للامن والحراسة (شركة شقيقة):

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
ودائع العملاء		
حسابات جارية	3 370	1
قروض وتسهيلات العملاء		
قروض شركات (حسابات جارية مدينة)	1 005	--

- تعاملاتنا مع الشركة الدولية للخدمات البريديه – ايجي سيرف (شركة شقيقة):

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
ودائع العملاء		
حسابات جارية	228	180
التزامات أخري		
مصروفات مستحقة	399	127

- تعاملاتنا مع شركة النيل القابضة للتنمية والاستثمار (شركة شقيقة):

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
ودائع العملاء		
حسابات جارية	71	56

38 -صناديق إستثمار بنك القاهرة

(أ) صندوق إستثمار بنك القاهرة الأول (صندوق تراكمى)

هذا الصندوق هو أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرميس لإدارة صناديق الإستثمار. ويبلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق 20 مليون وثيقة قيمتها 200 مليون جنيه بقيمة إسمية قدرها 100 جنيه للوثيقة وذلك طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ 30 أكتوبر 1997, وطبقاً لإجتماع حملة وثائق صندوق إستثمار بنك القاهرة الأول التراكمى المنعقدة بتاريخ 13 مارس 2007 وموافقة الهيئة العامة لسوق المال فقد تم تعديل القيمة الأسمية لتصبح 10 جنيه بدلا من 100 جنيه للوثيقة على أن يبدأ سريان تلك التعديلات إعتباراً من يونيو 2007. بلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى 31 ديسمبر 2021 عدد 857 669 وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها 118,36جنيه. وقد بلغت الوثائق بمحفظة الدخل

الشامل طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتي 31 ديسمبر 2021 عدد 500 000 وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية 59 815 000 جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمر الصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مبلغ 750 383 جنيه مقابل مبلغ 165 363 جنيه عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(ب) صندوق إستثمار بنك القاهرة الثانى للسيولة (اليومى)

أنشأ بنك القاهرة (ش.م.م) صندوق استثمار بنك القاهرة الثانى للسيولة بالجنيه المصرى ذو العائد اليومى التراكمى كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب الترخيص رقم 526 الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية فى 18 يونيو 2009 وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية. وتقوم بإدارة الصندوق شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار. بلغ عدد وثائق الإستثمار عند الإكتتاب والتخصيص عدد 10 مليون وثيقة تبلغ القيمة الإسمية للوثيقة 10 جنيه وقد بلغت الوثائق بمحفظة قائمة الدخل الشامل الأخر طبقاً لما تم تخصيصه منها خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى 31 ديسمبر 2021 عدد 302 984 1 وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية 000 553 69 جنيه, كما بلغت الوثائق بمحفظة المتاجرة طبقاً لما تم تخصيصه منها خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى 31 ديسمبر 2021 عدد 633 1 657 وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية 722 102 58 جنيه, وبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة في 31 ديسمبر 2021 عدد 030 344 117 وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة 35,03 جنيه.وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مبلغ 013 621 14 جنيه مقابل مبلغ 495 879 11 جنيه عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(ج) صندوق إستثمار البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى وبنك القاهرة ذو العائد الدورى التراكمى وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (الوفاق)

هذا الصندوق هو أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة HC للأوراق المالية والإستثمار والتى تم إستبدالها بشركة سى أى أستس مانجمنت اعتباراً من 2021/4/1. وكان عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق 5 مليون وثيقة قيمتها 50 مليون جنيه بقيمة إسمية قدرها 10 جنيه للوثيقة وذلك طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال رقم 625 بتاريخ 6 يناير 2011 وعمر الصندوق 25 عاما من تاريخ الترخيص. يبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى 31 ديسمبر 2021 عدد 420 948 وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها 16,30 جنيه. وقد بلغت الوثائق بمحفظة الدخل الشامل طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى 31 ديسمبر 2021 عدد 000 250 وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية 790 091 4 جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمر الصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مبلغ 925 36 جنيه مقابل مبلغ 674 35 جنيه عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(د) صندوق إستثمار بنك القاهرة لأدوات الدين «الثابت»

بتاريخ 8 مايو 2012 وافق مجلس إدارة بنك القاهرة على تأسيس صندوق استثمار بنك القاهرة لأدوات الدخل الثابت, وتمت موافقة البنك المركزى المصرى بتاريخ 15 أغسطس 2012. وقد تقرر أن يتم فتح باب الإكتتاب العام فى وثائق الصندوق إعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 4 ديسمبر 2012 ولمدة شهرين. على أن تقوم بإدارة نشاط الصندوق شركة سى آى أستس مانجمنت. يبلـــــــــغ حجم الصندوق000 000 100 جنيه مصرى (مائة مليون جنيه مصرى) عند التأسيس مقسمة على مليون وثيقة بقيمة اسمية 100 جنيه مصرى للوثيقة الواحدة. ويبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى 31 ديسمبر 2021 عدد 328 88 وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها 273,63 جنيه. وقد بلغت الوثائق بمحفظة الدخل الشامل طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى 31 ديسمبر 2021 عدد 000 50 وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية 000 741 13 جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمر الصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2021 مبلغ 160 155 جنيه مقابل مبلغ 458 144 جنيه عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

٣٩ -أحداث هامه

- إنتشر فيروس كورونا COVID-19 عبر جميع المناطق الجغرافية علي مستوى العالم , مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية, أحدث إنتشار فيروس كورونا COVID-19 عدم يقين في البيئة الاقتصادية العالمية .

يتابع بنك القاهرة الوضع عن كثب وذلك عن طريق خطة استمرارية الأعمال والممارسات الأخرى الخاصة بإدارة المخاطر المتعلقة بالتعطل المحتمل للأعمال نتيجة تفشى فيروس كورونا COVID-19 وتأثيره علي العمليات البنكية والأداء المالى.

نتيجة لعدم اليقين الناتج عن تفشى فيروس كورونا COVID-19 وفي ضوء الإجراءات التي تتخذها الدولة فيما يتعلق بإجراءات التعايش, يقوم بنك القاهرة بمراقبة محفظة القروض عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على العوامل الكمية والنوعية المختلفة للوقوف على الزيادات المحتملة في المخاطر الائتمانية لكامل المحفظة بقطاعاتها الاقتصادية المختلفة.

وبناء على ذلك فإن بنك القاهرة مستمر باتخاذ التدابير والاجراءات الاستباقية التي بدأها من الربع الأول ٢٠٢٠ من خلال تدعيم المخصصات اللازمة للتخفيف من حدة تأثير COVID-19علي محفظة القروض وقد تم اتخاذ اجراءات احترازية أخري في ضوء عدم انتهاء الجائحة بعد.

- بتاريخ 2021/5/4 أسس بنك القاهرة شركة المدفوعات الرقمية والالكترونية بعد الحصول علي الموافقات اللازمه من الجهات الرقابية , حيث بلغت حصته نسبة 99,99% , ولم يتم إصدار أية قوائم مالية للشركة حتي تاريخه.

- بتاريخ 2021/7/11 وافقت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة علي الأتي :-

- تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسي للبنك , والخاصة برأس مال البنك بنوعيه المرخص به , والمصدر, وهيكل مساهمي البنك.
- زيادة رأس المال المرخص به .
- زيادة رأس مال البنك المصدر والمدفوع .

وجاري استكمال الاجراءات القانونية لإثبات زيادة رأس المال.

- بتاريخ 2021/7/11 وافقت الجمعية العامة العادية لبنك القاهرة علي إجراء توزيعات أرباح علي مساهمى البنك من الارباح المحتجزة

40 -الموقف الضريبى

40-1 ضريبة الدخل والأوعية المستقلة

- الفترة من بداية النشاط وحتي العام المالى 2016

تمت التسوية النهائية لهذه الفترة بإستثناء العام المالى 92/91 حيث تم سداد الضرائب المستحقة على البنك بسداد فرق الضريبة عن عام 92/91 وفقا لحكم التحكيم رقم 49 لسنه 2008 بمبلغ 77 مليون جنيه وقام البنك بسداد القيمة وتم قيدها على حساب مدين إنتظاراً لما تسفر عنه الدعوى المنظورة أمام القضاء الادارى.

- العامين الماليين 2017 و 2018

جاري فحصهما.

- العامين الماليين 2019 و 2020

تم تقديم الاقرارين فى الموعد المحدد قانوناً وتم سداد الضريبة المستحقة وفى انتظار الفحص .

40-2 ضريبة الدمغة

- الفترة من بداية النشاط وحتي 2006/7/31

تم فحص فروع وادارات البنك وأسفر الفحص عن مطالبات تم سداد بعضها وتبقت مطالبات أخرى محل نزاع ومنظورة أمام القضاء الادارى ولم يتم الفصل فيها بعد

- الفترة من 2006/8/1 حتي 2019/12/31

تم التسوية عن تلك الفترة بالكامل باستثناء الفترة من 1-1-2010 حتى 31-3-2013, تم سدادها أيضا ولكن مازالت محل خلاف ومنظورة أمام القضاء الادارى ولم يتم الفصل فيها بعد

- عام 2020

جارى فحصها.

40-3 ضريبة المرتبات

- الفترة من بداية النشاط حتى عام 2018

تم السداد والتسوية عن تلك الفترة باستثناء إحالة بعض البنود للخلاف للقضاء الادارى عن الفترة من 2005 حتى 2014 ولم يتم الفصل فيها بعد وتم سدادها أيضا

- عام 2019

جاري فحصها.

- عام 2020

يقوم البنك بسداد الضريبة شهريا وتقديم الاقرارات فى المواعيد القانونية.

40-4 ضريبة المبيعات والقيمة المضافة

- الفترة من 2002 وحتي سنة 2015

قامت المأمورية بفحص البنك والربط عن هذه السنوات وقام البنك بسداد الضريبة المستحقة والطعن علي المطالبات الواردة في المواعيد القانونية ومازال الخلاف منظورا أمام القضاء الادارى.

- الفترة من 2016 حتى 2021-12

يتحـوط مصرفنـا تقديريـا بالبنـود التـى قـد تخضـع للضريبـة ولحيـن البـت فـى تسـجيل مصرفنـا كونـه غيـر مخاطـب بهمـا وأن تسـجيله فيهـا تـم عـن طريـق الخطأ وكذلـك عـدم خضـوع الأعمـال المصرفيـه للضريبـة علـى القيمـة المضافـة وفقـا للبنـد رقـم 33 مـن بنـود الاعفـاءات الـواردة بالقانـون رقـم 67 لسـنة 2016 , علمـاً بـأن مصرفنـا ملتـزم بسـداد ضريبـة التكليـف العكسـى وتقديـم إقـرار ضريبـي صفـرى.

5-40 الضريبة العقارية

يتحـوط مصرفنـا بالضريبـة العقاريـة المقـدرة عـن جميـع مايمتلكـه مصرفنـا مـن عقـارات بمـا فيهـا الأصـول التـي آلـت ملكيتهـا منـذ 1-7-2013 وحتـى 2021/12/31.

مسرد المصطلحات والاختصارات

A			
	ACH	Automated Clearing House	مقاصة إلكترونية بين البنود الأمريكية
	AI	Artificial Intelligence	الذكاء الاصطناعي
	ALCO	Assets and liabilities Committee	لجنة الأصول والخصوم
	ALM	Asset and Liability Management	إدارة الأصول والخصوم
	AML	Anti-Money Laundering and Terrorism Financing	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	ATM	Automated Teller Machine	آلة الصراف الآلي
	AUC	Assets under Custody	أصـول أمانـة الحفـظ
	AUMs	Assets Under Management	الأصول المدارة
B			
	BCP	Business Continuity Plan	خطة استمرارية الأعمال
	BdC	Banque du Caire	بنك القاهرة
	BI	Business Intelligence	ذكاء الأعمال
	BIA	Business Impact Analysis	تحليل تأثير الأعمال
	BR	Bank Reconciliation	التسويات المصرفية
	BoD	Board of Directors	مجلس الإدارة
	BPM	Business Process Management	إدارة العمليات التجارية
C			
	CASA	Current Account and Savings Account	الحساب الجاري وحساب التوفير
	CBE	Central Bank of Egypt	البنك المركزي المصري
	CBR	Central Bank Rate	سعر البنك المركزي
	CBU	Cairo Bank Uganda Limited	بنك القاهرة أوغندا المحدود
	CCO	Chief Commercial Officer	الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية
	CCR	Central Credit Registry	السجل الائتماني المركزي
	CDs	Certificate of Deposits	شهادة الإيداع
	CEO	Chief Executive Officer	الرئيس التنفيذي
	CFE	Certified Fraud Examiner	فاحص احتيال معتمد
	CIA	Certified Internal Auditor	مدقق داخلي معتمد
	CISA	Certified Information Systems Auditor	مدقق نظم معلومات معتمد
	CLC	Cairo Leasing Company	شركة كايرو للتأجير التمويلي
	CMMI	Capability Maturity Model Integration	تكامل نموذج نضج القدرات

بلاغ بشأن التقدم المحرز	Communication on Progress	COP	
فيروس كورونا	Coronavirus	COVID-19	
إدارة علاقات العملاء	Customer Relationship Management	CRM	
الرئيس التنفيذي للمخاطر	Chief Risk Officer	CRO	
المسؤولية الاجتماعية للشركات	Corporate Social Responsibility	CSR	
مدقق جودة معتمد	Certified Quality Auditor	CQA	
عرض قيمة العميل	Customer Value Proposition	CVP	
			D
المؤسسة المالية للتنمية	Development Financial Institution	DFI	
			E
مركز التميز في التصدير	Export Excellence Center	EEC	
البورصة المصرية	Egyptian Exchange	EGX	
يوروباي وماستركارد وفيزا	Europay, Mastercard, and Visa	EMV	
نهاية صافي الإيرادات	End Net Revenue	ENR	
إدارة المخاطر المؤسسية	Enterprise Risk Management	ERM	
البيئية والاجتماعية والحوكمة	Environmental, Social, and Governance	ESG	
نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية	Environmental and Social Risk Management system	ESRM	
إشارات الإنذار المبكر	Early Warning Signals	EWS	
			F
قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية	Foreign Account Tax Compliance Act	FATCA	
أسئلة وأجوبة	Frequently Asked Questions	FAQs	
العملات الأجنبية	Foreign Currency	FCY	
الودائع الثابتة	Fixed Deposits	FDs	
المؤسسات المالية	Financial Institutions	FI	
المنتجات المهيكلة للمؤسسات المالية	Financial Institutions Structured Products	FISP	
تسعير تحويل الأموال	Fund Transfer Pricing	FTP	
صرف العملات الأجنبية	Foreign Exchange	FX	
السنة المالية	Fiscal Year	FY	
			G
مجلس التعاون الخليجي	Gulf Cooperation Council	GCC	
الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product	GDP	

الحوكمة والمخاطر والامتثال	Governance, Risk & Compliance	GRC	
			H
إدارة رأس المال البشري	Human Capital Management	HCM	
الأفراد ذوي الثروات العالية	High Net Worth Individuals	HNWI	
المكتب الرئيسي	Head Office	HO	
الموارد البشرية	Human Resources	HR	
نظام إدارة الموارد البشرية	Human Resources Management System	HRMS	
			I
الأعمال المؤسسية بالملايين	Institutional Business in Millions	IB M	
عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي	Internal Capital Adequacy Assessment Process	ICAAP	
مؤسسة الودائع المؤسسية	Institutional Deposits Corporation	IDCs	
شبكة الدفع الفوري	Instant Payment Network	IPN	
علاقات المستثمرين	Investor Relations	IR	
مبادلة أسعار الفائدة	Interest Rate Swap	IRS	
مخاطر أسعار الفائدة في الكتاب المصرفي	Interest Rate Risk in the Banking Book	IRRBB	
نظام إدارة أمن المعلومات	Information Security Management System	ISMS	
تكنولوجيا المعلومات	Information Technology	IT	
الاستجابة الصوتية التفاعلية	Interactive Voice Response	IVR	
			K
مؤشرات الأداء الرئيسية	Key Performance Indicators	KPIs	
مؤشر المخاطر الرئيسية	Key Risk Indicator	KRI	
اعرف عميلك	Know your Customer	KYC system	
			L
العملة المحلية	Local Currency	LCY	
سعر عرض لندن بين البنوك	London Interbank Offer Rate	LIBOR	
			M
		M2M	
		MBOs	
مصر للمقاصة المركزية والإيداع والتسجيل	Misr for Central Clearing, Depository and Registry	MCDR	
مؤسسات أخذ ودائع التمويل الأصغر	Microfinance Deposit Taking Institutions	MDIs	
سعر خصم التاجر	Merchant Discount Rate	MDR	
مؤسسات التمويل الأصغر	Microfinance Institutions	MFIs	

نظام المعلومات الإدارية	Management Information System	MIS	
التعلم الآلي	Machine Learning	ML	
صندوق التمويل العقاري	Mortgage Finance Fund	MFF	
مذكرة تفاهم	Memorandum of Understanding	MOU	
مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال	Morgan Stanley Capital International	MSCI	
المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	Micro, Small, and Medium Enterprises	MSME	
المكتب الفني لجهاز تنمية المشروعات	Egyptian Micro, Small and Medium Enterprises Development Agency	MSMEDA	
الحد الأدنى من المنتج القابل للتطبيق	Minimum Viable Product	MVPs	
			N
المؤسسات المالية غير المصرفية	Non-bank Financial Institutions	NBFI	
صافي هامش الفائدة	Net Interest Margin	NIM	
المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا	National Institute of Standards and Technology	NIST	
منظمة غير حكومية	Non-Governmental Organization	NGO	
		NTB	
القرض المتعثرة	Non-Performing Loan	NPL	
			O
التعرف البصري على الأحرف	Optical character recognition	OCR	
عملية تقييم المخاطر التشغيلية	Operational Risk Assessment Process	ORAP	
إدارة المخاطر التشغيلية	Operational Risk Management	ORM	
تصنيف مخاطر الملتزمين	Obligor Risk Rating	ORR	
			P
		P2M	
من شخص لآخر	Person-to-Person	P2P	
المنصة كخدمة	Platform as a Service	PaaS	
بيان الأرباح والخسائر	Profit and Loss Statement	P&L	
اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل	Polymerase Chain Reaction Test	PCR test	
مكتب إدارة المشاريع	Project Management Office	PMO	
نقاط البيع	Point of Sale	POS	
			R
إطار الرغبة في المخاطرة	Risk Appetite Framework	RAF	
التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر	Risk Control Self-Assessment	RCSA	

متوسط الوزن المرجح للمخاطر	Risk Weighted Average Capital	RIWAC	
مدراء العلاقات	Relationship Managers	RMs	
العائد على الاستثمار	Return on Investment	ROI	
أتمتة عمليات الروبوتات	Robotics Process Automation	RPA	
			S
منتدى العمارة الاستراتيجية	Strategic Architecture Forum	SAF	
البرمجيات ككخدمة	Software as a Service	SaaS	
المنظمة التعاونية للادخار والائتمان	Savings and Credit Cooperative Organization	SACCO	
التنمية المستدامة	Sustainable Development	SD	
أهداف التنمية المستدامة	Sustainable Development Goals	SDGs	
اتفاقية مستوى الخدمة	Service-level Agreement	SLA	
الشركات الصغيرة والمتوسطة	Small and Medium-Sized Enterprises	SME	
خدمة الرسائل القصيرة (أو الرسائل)	Short Message (or Messaging) Service	SMS	
مركز العمليات الأمنية	Security Operation Center	SOC	
خدمات الأوراق المالية والحفظ	Securities and Custody Services	SSP	
جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك	Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication	SWIFT	
			T
وقت دوري	Turn Around Time	TAT	
مجموعـة الخزانـة وأسـواق المـال	Treasury and Capital Markets Group	TCM	
الودائع لأجل	Time Deposits	TDs	
المكتب الأوسط للخزانة	Treasury Middle Office	TMO	
تحليل الاحتياجات التدريبية	Training Need Analysis	TNA	
خدمات المعاملات	Transaction Services	TRX	
			U
الإمارات العربية المتحدة	United Arab Emirates	UAE	
الشلن الأوغندي	Ugandan Shilling	UGX	
مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة: مبادئ العمل المصرفي المسؤول	United Nations Environment Programme-Finance Initiative: Principles for Responsible Banking	UNEP-FI PRB	
الاتفاق العالمي للأمم المتحدة	United Nations Global Compact	UNGC	
الاستخدام مستحق الدفع في الافق	Usance Payable at Sight	UPAS	
			V
رقم البطاقة الافتراضية	Virtual Card Number	VCN	

الشبكة الافتراضية الخاصة	Virtual Private Network	VPN	
ألكثـر ثـراء	Very High Net Worth	VHNW	
			Y
على أساس سنوي	Year on Year	Y-o-Y	
من سنة حتى تاريخه	Year to Date	YTD	

المقر الرئيسي
.العنوان : 6 شارع دكتور مصطفى ابو زهرة; مدينة نصر; القاهرة; مصر

General department for legal affairs:
271 port said st. El Saida zeinab- Cairo –Egypt
Tel: +20222646401 / +20222648401
P.O. Box: 9022
Postal Code: 11371

https://www.bdc.com.eg/